الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

جامعة البويرة

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية

دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2018)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

من إعداد الطالبة:
بلطرش ربيعة

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د/ طويطي مصطفى

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د/ طهراوي فريد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	رئيسا
أ.د/ طويطي مصطفى	أستاذ	جامعة غارداية	مشرفا ومقررا
د/ أوكيل حميدة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
د/ ضيف أحمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
أ.د/ رتيعة محمد	أستاذ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د/ عزوز عائشة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجزائر 3	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des sciences économiques,
commerciales et des sciences de gestion

جامعة البويرة

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية

دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1980-2018)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

من إعداد الطالبة:
بلطرش ربيعة

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د/ طويطي مصطفى

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
د/ طهراوي فريد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	رئيسا
أ.د/ طويطي مصطفى	أستاذ	جامعة غارداية	مشرفا ومقررا
د/ أوكيل حميدة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
د/ ضيف أحمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
أ.د/ رتيعة محمد	أستاذ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د/ عزوز عائشة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة الجزائر 3	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021/2020

كلمة شكر وعرفان

أشكر الله عزوجل وأحمده حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على توفيقه لي في إتمام هذا البحث، ونسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وإن من تمام شكره تعالى أن نشكر أهل الفضل فضلهم وجهودهم وأن نعترف لهم بحقهم وهم كثيرون، فأتقدم بجزيل شكري وإمتناني للأستاذ المشرف "**طويطي مصطفى**" على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى نصائحه وإرشاداته القيمة، فأسأل الله العلي القدير أن يجزيه عنا خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بشكري الخالص إلى كل الأساتذة الكرام الذين سهروا على تقديم الأفضل لنا، وكانوا شموعا تنير دروبنا من الطور الإبتدائي إلى مرحلة الجامعة وأخص بالذكر المعلمة "**طلحي نصيرة**" البروفيسور "**بلعباس رابح**"، الأستاذ "**بوعزيز عمر**" البروفيسور "**بختي فريد**"، وكل الأساتذة الكرام الذين كان لهم الفضل في وصولنا إلى هذا المستوى.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم وموافقتهم مناقشة هذه الأطروحة لإثراء الموضوع وإبراز مختلف النقائص.

ولا أنسى في الأخير أن أشكر كل من ساندني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولم يتسنّ لي ذكر إسمه

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته الذي رحل عنا قبل أن يرى حلمي يتجسد

إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية

إلى سندي في الحياة زوجي "**ياسين**" الذي تحمل معي عناء إنجاز هذا العمل

إلى قرة عيني إبني " **إياد**" رعاه الله

إلى من عشت معهم أسعد أيام حياتي وكانوا بمثابة العضد والسند لي في سبيل إستكمال دراستي إخوتي وأخواتي: "**جمال**" "**يوسف**" "**يحي**" "**نورة**" "**زوليخة**"

إلى أولاد إخوتي "**ياسين**" و "**عبد المالك**" والكتكوتتين "**قمر**" و"**نورهان**"

إلى كل أفراد عائلتي وعائلة زوجي

إلى كل الأصدقاء وزملاء الدراسة

إلى كل من وقفوا بجانبي وقدموا لي يد العون والمساعدة

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

ربيعة بلطرش

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تقصي تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مجموعة من 20 دولة نامية خلال الفترة 1980-2018، ولتحقيق هذا الهدف إرتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين حيث تطرقنا في الجانب الأول إلى التحليل النظري لعلاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي من خلال عرض أهم ما يتعلق بسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من مفاهيم أساسية، وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، بينما خصصنا الجانب الثاني للدراسة الاقتصادية القياسية، أين تم اللجوء إلى التحليل الوصفي والطرق الكمية من خلال تحليل واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية، وكذا قياس تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مجموعة من 20 دولة نامية متوسطة الدخل خلال الفترة 1980-2018 بالاعتماد على الإطار النظري الذي قدمه كل من Rati Ram 1986 و Rubinson and Landau، بالإضافة إلى محاولة تقدير الحجم الأمثل للنمو الاقتصادي من خلال اختبار مدى صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على هذه الدول، وذلك باستخدام نماذج ديناميكية لبيانات بانل تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية، تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Panel DOLS)، ونماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة (Panel ARDL).

ولقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن جملة من النتائج تتفق في مجملها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة على غرار دراسة Rati Ram مفادها وجود تأثير إجمالي موجب لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التأثير الحدي الخارجي الموجب لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص، كما أن مرونة عوامل الإنتاج في القطاع العام تزيد عن مرونة عوامل الإنتاج في القطاع الخاص، ومن جهة أخرى أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن تجاوز نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حدها المثالي والمقدر بـ: 24,95% تعطي نتائج معاكسة لما يتوقع حدوثه، مؤكدة صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على عينة هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام؛ النمو الاقتصادي؛ الدول النامية؛ النماذج الديناميكية لبيانات البانل.

ABSTRACT:

This study aims to examine the impact of public spending policy on economic growth in a set of 20 developing countries during the period 1980-2018, To achieve this goal, the study tries to delve in two aspect, a theoretical aspect in order to present the most important concepts related to public spending policy and the economic growth, as well as the most important theories explaining the relatioship between them. On the other hand, the second aspect is dedicated for the econometric study, by using the descriptive and quantitative techniques, through analysing the reality of economic performance and spending policy, as well as measuring and analysing the impact of public spending policy on economic growth in a set of 20 middle-income developing countries during the period 1980-2018, drawing on theoretical framework submitted by Rati Ram 1986 and Rubinson and Landau models, In addition to try to estimate the optimal public spending by examining the validity and applicability of the Scully curve in these countries, using dynamic panel data models, was estimated by the method of Panel Dynamic Ordinary least Squares and Panel Autoregressive Distributed lag Approach.

Through the data of the study and the findings of our estimators on the whole show and confirm the results of many previous studies similar to Rati Ram 1986 and Rubinson and Landau studies that the total effect of public spending policy on economic growth is positive. In addition, the marginal externality effect of government size on non-government output is positive. As well as the marginal factor productivities in the government sector higher than the marginal factor productivities in the non-government sector. On the other hand, the results of the study showed that the ratio of public spending to GDP exceeded its ideal limit estimated at 24.95%, giving results opposite to what is expected to happen, Confirming the validity and applicability of the Scully Curve to the sample of these countries.

Keywords: Public spending policy; Economic growth; Developing countries; Dynamic panel data models.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الإهداء	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال والجداول والملاحق	VIII
مقدمة	أ – ط
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام	1 – 63
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسة الإنفاق العام	2
المطلب الأول: تطور مفهوم النفقة العامة وبيان خصائصها	2
المطلب الثاني: الفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة وبيان صورها وأشكالها.	9
المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام	14
المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية	20
المطلب الأول: الإنفاق العام كسياسة إقتصادية والمؤشرات الكمية لقياس آثاره	20
المطلب الثاني: آثار الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي	29
المطلب الثالث: دور الإنفاق العام في تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية	38
المبحث الثالث: حجم الإنفاق العام وظاهرة ازدياده	44
المطلب الأول: قواعد ومحددات الإنفاق العام	44
المطلب الثاني: التفسيرات النظرية لظاهرة تزايد الإنفاق العام	52
المطلب الثالث: أسباب تزايد الإنفاق العام	58
خلاصة الفصل	63
الفصل الثاني :الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وعلاقة بسياسة الإنفاق العام	64 – 133
تمهيد	65
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي	66
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	66
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له	72

المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	79
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	84
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية للنمو الاقتصادي	84
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية ونظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي	93
المطلب الثالث: نظريات النمو الحديثة (النمو الداخلي)	100
المبحث الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي	111
المطلب الأول: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي	111
المطلب الثاني: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الكينزي	116
المطلب الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الحديث	125
خلاصة الفصل	133
الفصل الثالث : واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الانفاقية في الدول النامية خلال الفترة (1980-2018)	209 -134
تمهيد	135
المبحث الأول: تحديد مفهوم الدول النامية وبيان خصائصها المشتركة	136
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية	136
المطلب الثاني: الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للدول النامية	143
المطلب الثالث: خصائص أخرى للدول النامية	152
المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية	157
المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية	157
المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الدول النامية	164
المطلب الثالث: اتجاهات التجارة الخارجية في الدول النامية	169
المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام في الدول النامية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي	175
المطلب الأول: هيكل واتجاهات الإنفاق العام في الدول النامية	175
المطلب الثاني: عوامل تزايد الإنفاق العام في الدول النامية	191
المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية	199
خلاصة الفصل	209

الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980–2018)	210 -288
تمهيد	211
المبحث الأول: النماذج المقترحة للدراسة القياسة وتقديم عينة ومتغيرات الدراسة	212
المطلب الأول: النماذج المقترحة للدراسة القياسية	212
المطلب الثاني: تقديم عينة ومتغيرات الدراسة	218
المطلب الثالث: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP) على معطيات الدراسة	225
المبحث الثاني: اختبارات ما قبل عملية التقدير	232
المطلب الأول: اختبار تجانس معلمات النموذج لـ: Hsiao (1986)	232
المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية	242
المطلب الثالث: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة	250
المبحث الثالث: تقدير علاقات التكامل المشترك ودراسة السببية بين متغيرات الدراسة	259
المطلب الأول: اختبار علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة	259
المطلب الثاني: نتائج تقدير علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة	266
المطلب الثالث: اختبار العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة	283
خلاصة الفصل	288
خاتمة	289
قائمة المراجع	300
الملاحق	320

قائمة الأشكال والجدوال والملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين مستوى الرفاهية وحصة الفرد من النفقات العامة	28
(1-2)	أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي	32
(1-3)	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل	35
(1-4)	إجمالي الإنفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل	43
(1-5)	العوامل المؤثرة في الإنفاق العام	47
(1-6)	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	49
(1-7)	تمثيل قانون واجنر لظاهرة تزايد الإنفاق العام	53
(1-8)	تطور دول الدولة حسب تحليل بيكوك-وايزمان	57
(2-1)	نموذج AK	109
(2-2)	أثر الزيادة/التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي	118
(2-3)	التوازن في نموذج IS-LM	120
(2-4)	فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى IS	121
(2-5)	فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى LM	123
(2-6)	فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدارات منحنى LM	124
(3-1)	تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب كل من: FMI/OCDE وHSBC وFTSE و Goldman Satchs	141
(3-2)	المناطق النامية	142
(3-3)	توزيع أقساط الدين العام على أقاليم الدول النامية عام 2018	151
(3-4)	تطور مساهمات المناطق في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (1970- 2012)	161
(3-5)	معدلات النمو الاقتصادي في العالم والدول المتقدمة والنامية (2010- 2018)	163
(3-6)	استجابة معدلات التضخم للصدمات المختلة	164
(3-7)	تطور معدلات التضخم في الدول النامية (2000-2011)	166
(3-8)	المؤشرات الأساسية لأسعار السلع الأساسية حسب مجموعات السلع (2002-2013)	167
(3-9)	ازدياد حصة التجارة بين بلدان الجنوب من مجموع التجارة العالمية بالبضائع بأكثر من ثلاث مرات وتراجع في حصة التجارة بين بلدان الشمال (1980-2011)	170

(3-10)	نصيب الدول النامية في التجارة الدولية (بالنسبة المئوية)	172
(3-11)	نمو حجم الصادرات والواردات في الدول النامية (2006-2018)	174
(3-12)	التصنيف الوظيفي للإنفاق العام	177
(3-13)	التصنيف الاقتصادي للإنفاق العام في الدول النامية	181
(3-14)	تطور الإنفاق العام في مجموعة الدول الآسيوية (1980-2018)	186
(3-15)	تطور الإنفاق العام في مجموعة الدول الإفريقية (1980-2018)	187
(3-16)	تطور الإنفاق العام في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (1980-2018)	188
(3-17)	تطور حجم الإنفاق العام ومعدلات تغيره (1980-2018)	189
(3-18)	تطور الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية (1980-2018)	190
(3-19)	تأثير كرة الثلج المتعلقة بالدين العام	196
(4-1)	تمثيل القيم الذاتية ونسب تمثيل المحاور	225
(4-2)	التمثيل البياني للمتغيرات	226
(4-3)	التمثيل البياني للأفراد (الدول)	229
(4-4)	التمثيل البياني للمتغيرات مع الأفراد	230
(4-5)	منهجية اختبار التجانس لـ: Hsiao (1986)	235
(4-6)	الحجم الأمثل للإنفاق العام في الدول النامية	281

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-2)	التمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	82
(1-3)	مقارنة متوسط معدل النمو السنوي للسكان ومعدلات المواليد بين مجموعة من الدول النامية ومجموعة من الدول المتقدمة	144
(2-3)	مقارنة معدلات الوفيات لمجموعة بين الدول النامية والدول المتقدمة لسنة 2016	145
(3-3)	مقارنة الأوضاع الصحية بين مجموعة من الدول النامية ومجموعة من الدول المتقدمة	146
(4-3)	مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين مجموعة من الدول المتقدمة والدول النامية لسنة 2017.	149
(5-3)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف الأقطاب الاقتصادية في العالم لعام 2017.	150
(6-3)	مقارنة مؤشرات التعليم بين مجموعة من الدول المتقدمة ومجموعة من الدول النامية	153
(7-3)	الأداء المقارن لنمو الناتج	159
(8-3)	تطور معدلات التضخم في الدول النامية والمجموعات الإقليمية (1996-1999)	165
(9-3)	تطور معدلات التضخم في المجموعات الإقليمية للدول النامية (2012-2018)	168
(10-3)	النمو في حجم الواردات (1980-1989)	171
(11-3)	النمو في حجم الصادرات (1980-1989)	171
(12-3)	تطور الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية (1980-2018).	184
(13-3)	تطور المتغيرين المعبرين عن حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الإفريقية (1980-2018)	200
(14-3)	تطور المتغيرين المعبرين عن حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الآسيوية (1980-2018)	201
(15-3)	تطور المتغيرين المعبرين عن حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (1980-2018)	203
(16-3)	معامل الارتباط بين المتغيرين المعبرين حجم القطاع الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية	205

(3-17)	معامل الارتباط بين المتغيرين المعبرين حجم القطاع الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية	206
(3-18)	معامل الارتباط بين المتغيرين المعبرين حجم القطاع الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية .	207
(4-1)	تصنيف دول العينة حسب تقرير البنك الدولي جوان 2018	219
(4-2)	متغيرات الدراسة	221
(4-3)	الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة.	222
(4-4)	مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات البانل	224
(4-5)	القيم الذاتية	225
(4-6)	إحداثيات المتغيرات	226
(4-7)	مصفوفة الارتباطات	228
(4-8)	إحداثيات الأفراد	229
(4-9)	نتائج تطبيق اختبار التجانس لـ: Hsiao	240
(4-10)	نتائج اختبارات الاعتماد المقطعي	246
(4-11)	نتائج اختبار (2002) Wooldridge للارتباط الذاتي	248
(4-12)	نتائج اختبار (2000) Greene لتجانس تباينات الأخطاء	250
(4-13)	اختبارات الاستقرارية لبيانات البانل	251
(4-14)	نتائج تطبيق اختبارات الاستقرارية على متغيرات الدراسة	258
(4-15)	نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Pedroni) على معطيات الدراسة	265
(4-16)	نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Kao) على معطيات الدراسة	266
(4-17)	نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة (Panel DOLS)	268
(4-18)	نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام مقدرات (MG) و(PMG)	273
(4-19)	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين مقدرات (MG) و (PMG)	274
(4-20)	نتائج تقدير معاملات معادلة الانحدار باستخدام طريقة (Panel DOLS)	280
(4-21)	نتائج اختباري Granger و Dumitrescu and Hurlin للسببية	286

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	المناطق النامية	321
(02)	التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في الدول النامية	322
(03)	التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة في الدول النامية	322
(04)	تطور إجمالي النفقات العامة في الدول النامية	323
(05)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباطات الثنائية	324
(06)	جدول المعطيات الأولي	324
(07)	نتائج اختبار التجانس لـ: Hsiao	325
(08)	نتائج تطبيق اختبارات الاعتماد المقطعي على معطيات الدراسة	326
(09)	نتائج تطبيق اختبار (2002) Wooldridge للارتباط الذاتي	327
(10)	نتائج تطبيق اختبار (2000) Greene لعدم تجانس تباينات الأخطاء	327
(11)	دراسة استقرارية المتغيرات	328
(12)	اختبار علاقات التكامل المشترك	330
(13)	مراحل تقدير نماذج Panel ARDL	331
(14)	نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لبيانات البانل (Panel DOLS)	332
(15)	نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام مقدرات MG	333
(16)	نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام مقدرات PMG	334
(17)	نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين مقدرتي (MG) و (PMG)	335
(18)	دراسة استقرارية المتغير GY في صورتها التربيعية GY^2	337
(19)	نتائج اختبار التكامل المشترك لمعادلة انحدار سكالي (1989) Scally	336
(20)	نتائج تقدير معاملات معادلة انحدار Scally باستخدام طريقة (Panel DOLS)	336
(21)	نتائج اختبار Granger واختبار Dumitrescu and Hurlin للسببية	336

مقـــدمة

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تستعمل في إطار السياسة المالية للدولة، إذ يعد من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي زادت أهميتها بزيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، كونه يمثل الوسيلة الأنجع التي تتمكن الدولة من خلالها من التدخل في الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى التي تقف وراء بناء أي سياسة اقتصادية فعالة وناجحة.

فبعد أن كانت النفقات العامة قبل ثلاثينيات القرن الماضي مجرد وسيلة لتمويل الأنشطة الحكومية التي كانت محكومة بدورها في تحقيق مكاسب مباشرة دون اعتبار لآثارها على مستوى الدخل القومي، وبسبب تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم أنذاك، وعلى رأسها أزمة الكساد العالمي الكبير عام 1929، وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي ككل، تغيرت النظرة لدور السياسة المالية عموما وسياسة الإنفاق العام بشكل خاص ويعود الفضل الكبير في ذلك للاقتصادي كينز من خلال كتابه المعنون بـ: "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، حيث أقر فيه بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد ومنحها حيزا واسعا يمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية بالاعتماد على سياستها الانفاقية، والتي تسعى من خلالها إلى تحسين حياة المواطنين بمختلف جوانبها الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى جوانبها الاقتصادية والتي تشكل محور دراستنا متمثلة في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية.

لقد حظيت مسألة النمو الاقتصادي بمكانة هامة في أوساط النظريات والدراسات الاقتصادية من خلال اقتراح مختلف النظريات والنماذج، حيث أضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس درجة رقي وتقدم الأمم والمجتمعات باعتباره مؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى، ما جعل من إبراز الأسباب التي تقف وراء رفع معدلاته، مصدر قلق كبير لصناعي القرار وخبراء الاقتصاد، حيث قاموا في هذا الصدد بدمج جملة من العوامل المحتمل تأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي في إطار دراسة محدداته من خلال صياغة نماذج تسعى إلى تفسير تباين معدلاته عبر مختلف البلدان مثل: معدل النمو السكاني، التضخم، رأس المال المادي، رأس المال البشري....الخ، كما تطرقوا لدراسة علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي باعتباره من أهم الأسباب التي تزيد

أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول النامية حيث يمثل الإنفاق العام حصة كبيرة من موارد المجتمع الاقتصادية معتبرة إياه الحل الأمثل لتجاوز تخلفها وانحطاط اقتصادها أمام جملة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعاني منها وعلى أمل أن يخرجها من دائرة التخلف وكابوسه محاولة اللحاق بركب الدول المتقدمة.

ونجد في هذا الصدد العديد من وجهات النظر المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، تشير إحداها إلى أن التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق التوسع في نفقاتها العامة من المرجح أن يشكل عقبة وعائقا أمام تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، حيث أن الضرائب اللازمة لتمويل القطاع العام ودعمه تحد من دوافع العمل والاستثمار في القطاع الخاص، باستيعابها للأموال التي من المفترض أن يقوم القطاع الخاص باستغلالها في فرص استثمارية مربحة، بالإضافة إلى فشل القطاع العام في إدارة الحياة الاقتصادية وفي عملية تخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق الكفاية الإنتاجية وتفوق ونجاح آلية السوق أو القطاع الخاص عليه، ومن ثم فإن البلدان التي يرتفع فيها حجم القطاع الحكومي تشهد معدلات نمو اقتصادي منخفضة، وانطلاقا من وجهة نظرهم والحجج القائمة عليها إلى جانب أزمة الديون التي عاشتها الدول النامية منذ بداية الثمانينات كنتيجة لاعتماد تلك الدول في استراتيجياتها التنموية على التمويل الخارجي، شهدت هذه الدول انسحاب مفرط لدور الدولة من خلال قيام العديد منها بعملية تحرير واسعة النطاق للأسواق، وخصخصة المؤسسات العامة.

ومن جهة أخرى يعظم بعض الاقتصاديين من دور الدولة ويعطونها دورا حاسما في عملية التنمية الاقتصادية، ووفقا لوجة نظرهم يؤدي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق التوسع في نفقاتها العامة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أنها تعمل على حل النزاعات والتوفيق بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، كما أنها تؤدي إلى زيادة الاستثمارات المنتجة الميسرة والداعمة لمسار النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي خاصة في الدول النامية.

الإشكالية:

على ضوء الطرح السابق ونظرا لأهمية العلاقة التي تربط سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي بالنسبة للعديد من الفعاليات الاقتصادية، جاءت هذه الدراسة لتبحث في طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الدول النامية خلال الفترة (1980-2018)، حيث أن ذلك لا يتأتى بمجرد نظرة اقتصادية عامة فحسب وإنما يتطلب الأمر دراسة قياسية بين هذين المتغيرين بالاعتماد على كل من نموذج (Rati Ram) ونموذج Rubinson and Landau متبلورة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير سياسية الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية خلال الفترة (1980-2018)؟

الأسئلة الفرعية:

- ما طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟ وما هي أهم النظريات الاقتصادية التي اهتمت بها؟
- ما هو واقع الأداء الاقتصادي الذي تطورت في إطاره سياسة الإنفاق العام بالدول النامية؟
- كيف تطورت سياسة الإنفاق العام في الدول النامية؟ وما دورها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى البعيد؟
- هل يمكن تعميم النتائج التطبيقية التي توصل إليها كل من "Rati Ram" و Rubinson and Landau من خلال دراستهما في الموضوع، بتأكيدها على العينة محل الدراسة؟

الفرضيات:

- فعالية الإنفاق العام في تحقيق ما تصبو إليه الحكومة من أهداف مرهون بمواردها المالية المحدودة ونمط إدارتها للاقتصاد الوطني ومدى ملائمته للظروف الاقتصادية السائدة؛
- يتميز نمو الاقتصاديات النامية بكثرة تقلبه وتذبذبه أمام جملة التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وكل ما يتصل بها من أزمات؛
- التوسع في نشاط الدولة المالي من خلال سياستها الإنفاقية في الدول النامية ترافقه معدلات نمو اقتصادي مرتفعة؛

- تباين تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية على المدى البعيد عن تأثيره في المدى القصير؛
- بما أن دراستنا تركز على عينة الدول النامية فيمكن القول أن سياسة الإنفاق العام تمارس تأثيرا مباشر وتأثيرا غير مباشر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل يكتسيان طابع الإيجابية؛
- مرونة عوامل الإنتاج في القطاع الخاص تزيد عن مرونة عوامل الإنتاج في القطاع العام وهذا يعني أن الدول النامية تعتمد على القطاع غير الحكومي (الخاص) في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية سياسة الإنفاق العام في الدول النامية، ودورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ تعد أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، كما أن الإنفاق العام باعتباره أداة لتخصيص الموارد النادرة وتوزيعها بين الاستخدامات والحاجات العامة المتعددة للأفراد يعكس مدى كفاءة السياسة المالية للدولة.

وتتجلى أيضا أهمية الموضوع في دراسته للعلاقة النظرية والقياسية بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، باعتبار أن هذا الأخير لا يزال يحضى بالكثير من الدراسات النظرية والتجريبية الحديثة، التي ركزت على دراسة محدداته بهدف تفسير تباين معدلات النمو الاقتصادي بين مختلف الدول، ومن جهة أخرى ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة أمام قصور الطاقة التمويلية وندرة الموارد المالية في العديد من الدول النامية في العقود الأخيرة متزامنة مع العديد من الأزمات أبرزها أزمة الديون في الثمانينات.

أهداف البحث:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول هدف رئيسي يتمثل في محاولة معرفة مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2018)، إضافة إلى أهداف مكملة لموضوع الدراسة تتمثل فيما يلي:

- عرض وتقديم الإطار المفاهيمي لكل من سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛
- تحديد الإطار النظري لعلاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي من خلال عرض مختلف وجهات النظر الاقتصادية؛
- تقديم نظرة حول واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية في الدول النامية؛

- القياس التجريبي لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية وتفسير النتائج المتحصل عليها؛
- تقديم مقترحات من شأنها أن تفعل من دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية التي بين أيدينا معالجة موضوعية وأكثر شمولية، سنركز في دراستنا هذه على المقاربة التي تمس تأثير سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي بتطبيق هذه الدراسة على عينة متكونة من 20 دولة نامية تندرج ضمن شريحة الدول النامية متوسطة الدخل حسب التقرير السنوي للبنك الدولي الصادر في جوان (2018) والذي يتضمن تجميع ما يقارب (200) دولة حسب مؤشر الدخل الفردي الحقيقي المحسوب باستخدام طريقة أطلس (Atlas Method)، وذلك في حدود توفر المعطيات، أما بالنسبة للإطار الزماني فستقتصر الدراسة على الفترة الزمنية المحصورة في (39) سنة ابتداءا من سنة 1980 إلى سنة 2018.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا البحث منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي وهي:

الأسباب الموضوعية:

- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحديثة والمتجددة التي تجددت مع ظهور الأطروحات النظرية لنظريات النمو الداخلي بداية من منتصف الثمانينات، والمتعلقة بدراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛
- جل الأبحاث التي صادفناها أثناء القيام بإنجاز بحثنا تقوم على دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في العديد من الدول بشكل فردي خاصة العربية منها، ولهذا آثرنا أن نقوم بدراسة هذه العلاقة بمجموعة من الدول النامية مجتمعة؛
- التنوع والتزايد المستمر في حجم الإنفاق العام بالإضافة إلى اتساع نطاقه واختلاف آثاره في جل دول العالم، ومحاولة إسقاط الموضوع على مجموعة من الدول النامية لمعرفة مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحديد اتجاهات ووتائر النمو الاقتصادي.

الأسباب الذاتية:

- تنبع هذه الأسباب من تخصص الباحثة الذي مهد لها الطريق للخوض في مثل هذه المواضيع والسعي لتوسيع وزيادة قدرتها في مثل هذا النوع من الدراسات؛
- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

صعوبات البحث:

- صعوبة جمع البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع البحث؛
- النقص الكبير في التقارير الاقتصادية التي لها علاقة بتطور الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، مما صعب علينا من استقصاء المعلومات الضرورية والهامة في التحليل الاقتصادي؛
- قلة المؤشرات الخاصة بالبحث وندرتها خاصة ما تعلق منها بالإنفاق العام، كعدم توفر بيانات عن تقسيمات الإنفاق العام بين مختلف القطاعات.

المنهج والأدوات المستعملة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بعرض أهم ما يتعلق بالموضوع من مفاهيم نظرية، بالإضافة إلى عرض واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الانفاقية في الدول النامية، كما استعنا بهذا المنهج في وصف وتحليل اتجاهات تطور مختلف متغيرات الدراسة، ومن جهة أخرى تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لقياس التأثير الكمي لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال توظيف أساليب الاقتصاد القياسي، وفي إطار إنجاز الجزء التطبيقي من البحث استعنا ببعض الأساليب الإحصائية والقياسية بالاعتماد على بعض البرمجيات تتمثل في: برنامج: (14 XL_STAT)، برنامج (Eviews 9) وبرنامج (STATA 15)، كما تمت الاستعانة ببعض الأشكال التوضيحية المستقاة من المراجع، وبعض الرسومات البيانية والمنحنيات والجداول التوضيحية التي تم إعدادها لتوضيح مختلف الإحصائيات ومنحها أكثر دلالة.

الدراسات السابقة:

حضي موضوع دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين، وهذا ما ترجمه الكم الهائل من الدراسات والأبحاث التي أنجزت في هذا الموضوع، ومن بين الدراسات التي تناولت ذلك في الدول النامية نذكر:

1. محمد أمين اوصياف، **أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة (1980-2005)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر -3-، الجزائر، 2012/2011.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة دور وأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للاقتصاد الكلي انطلاقا من المفاهيم الأساسية للحضور الفعلي للدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي حيث ركز من خلال دراسته على نماذج المعطيات العرضية، وبهدف الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الفردية والزمنية لظواهر النمو استعمل الباحث نماذج المعطيات الطولية الديناميكية، إذ اهتم بدراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي باستعمال نماذج بانيل لعينة من دول العالم احتوت 41 بلد غير متجانس اقتصاديا وفقا لتصنيف البنك العالمي خلال الفترة (1980-2005)، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن النفقات العمومية تتدخل في تفسير معدل نمو الناتج الداخلي الخام الفردي أو النمو الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة موجبة فيما بينها، وبدراسة حالة الجزائر أظهرت نتائج الدراسة التجريبية وجود علاقة سلبية أي عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كون الإنفاق الحكومي في الجزائر فاق حده المثالي إلى درجة أنه أصبح يعطي نتائج معاكسة لما نتوقع حدوثه، وعند تقسيم الإنفاق الحكومي إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز فأثر كل منهما على النمو كانت سلبيا.

2. سلطان أبو علي وأميرة تهامي الطيب، **علاقة الإنفاق الحكومي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة صحة منحنى سكالي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 21، العدد2، مصر: معهد التخطيط القومي، ديسمبر 2017.**

هدف الباحثان من خلال هذه الورقة البحثية إلى تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي الذي يعظم النمو الاقتصادي لبيان انطباق منحنى سكالي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعها، خلال

الفترة 1985-2015، وقد توصل الباحثان من خلال دراستهما إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الاقتصادي، في حين جاء تأثير هذا المتغير في الصورة التربيعية سالبا، وقدر الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بمعدل 65,95%، وفقا لنموذج التأثيرات الفردية العشوائية، ما يؤكد صحة نموذج سكالي وانطباقه على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3. نادية مسعودي وجلول بن عناية، تحت عنوان: **دراسة أثر متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1980-2016 باستعمال نموذج PANEL ARDL**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 11، العدد 01، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص ومعرفة الأثر الذي تمارسه السياسة المالية على النمو الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، خلال الفترة 1980-2016، مع الاستعانة بطرق مختلفة لتقدير نماذج بانل في إطار التحليل الديناميكي بهدف ضبط ومعرفة الأثر في المديين القصير والطويل، وقد كشفت نتائج الدراسة القياسية بالاعتماد على مقدرات وسط المجموعة المدمجة PMG أن الايرادات الحكومية كنسبة من الناتج لها تأثير متواضع على النمو الاقتصادي، في حين كان الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والذي أرجعه الباحثان إلى الضغوطات المترتبة عن عملية التحولات السياسية والأوضاع الأمنية في المنطقة.

4. Raul Alberto Chamorro-Narvaez**, The Composition Of Government Spending And Economic Growth In Developing Countries: The Case Of Latin America**, OIDA International Journal of Sustainable Development 05: 02, Ontario International Development Agency, Canada, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي على معدلات النمو الاقتصادي بمجموعة ضمت 12 دولة من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1975-2000، بالإعتماد على طريقة العزوم المعممة GMM، وقد تم التوصل من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى أن النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية ليس لها أي تأثير ذو دلالة إحصائية على معدلات النمو الاقتصادي بالمجموعة.

5. M.F. Oladele and others, **The Role of Government Spending on Economic Growth in a Developing Country**. Risk governance & control: financial markets & institutions, Vol 7, Issue 2, Virtus Interpress, 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1980-2014)، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على أحد أهم الأساليب القياسية المستخدمة في القياس الاقتصادي والمتمثلة في منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أسفرت النتائج عن وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية تربط الإنفاق الحكومي بمعدل النمو الاقتصادي على المدى البعيد، في حين أن هذه العلاقة كانت سلبية وذات دلالة إحصائية على المدى القصير.

6. JAMES GUSEH, **Government Size and Economic Growth in Developing Countries: A Political-Economy Framework**, Journal of Macroeconomics, Vol 19, No 1, Louisiana State University Press, 1997.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الآثار المتباينة لحجم الحكومة على النمو الاقتصادي عبر الأنظمة السياسة والاقتصادية بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية لـ: 59 دولة نامية متوسطة الدخل خلال الفترة 1960-1985، وبالاعتماد على نماذج التأثيرات الثابتة، وقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية إلى أن النمو في حجم القطاع الحكومي له آثار سلبية على النمو الاقتصادي بالدول النامية، بالإضافة إلى أن هذه الآثار كانت أكبر بثلاث مرات في البلدان النامية ذات الأنظمة الاشتراكية غير الديمقراطية عنه في البلدان النامية ذات أنظمة السوق الديمقراطية.

7. Andros Gregoriou and Sugata Ghosh, **The Impact of Government Expenditure on Growth: Empirical Evidence from a Heterogeneous Panel**, Bulletin of Economic Research, Vol 61, Issue 1, John Wiley & Sons Ltd, January 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات النمو الاقتصادي لعينة احتوت 15 دولة نامية غير متجانسة اقتصاديا خلال الفترة 1972-1999، بالإعتماد على طريقة العزوم المعممة GMM، وتم التوصل من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى أن الإنفاق العام الرأسمالي ذو تأثير سلبي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في جميع دول العينة، في حين كان تأثير الإنفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي إيجابيا ومتباينا عبر مختلف دول العينة.

8. Shih-Ying Wu and others, **The impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development?**, Journal of Policy Modeling; Vol 32, Elsevier Inc, 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي من خلال إجراء اختبار السببية لبيانات البانل لـ: Granger والذي تم تطويره من قبل (2004) Hurlin، بالاعتماد على عينة تضم 182 دولة خلال الفترة 1950–2004، وبالاستعانة بجملة من المتغيرات تم التنويع من خلالها في المؤشرات المعبرة عن حجم الحكومة والنمو الاقتصادي تمثلت في: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل الإنفاق الحكومي الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل الإنفاق الحكومي الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل نسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقابل نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تدعم نتائج الدراسة التجريبية التي تم التوصل إليها كلا من قانون واجنر والفرضية التي تنص على أن الإنفاق الحكومي مفيد للنمو الاقتصادي، بغض النظر عن المؤشرات المستخدمة في قياس حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، تؤكد نتائج المتوصل إليها كذلك العلاقة السببية ثنائية الاتجاه بين الأنشطة الحكومية والنمو الاقتصادي للعينات الفرعية المختلفة من الدول عند تصنيفها حسب مستويات الدخل ودرجة الفساد، باستثناء عينة الدول منخفضة الدخل التي من المحتمل أن تكون بسبب حكوماتها غير الفعالة ومؤسساتها المتدنية.

9. Choudhry Mohammad Hanif and Elsadig Musa Ahmed, **Sub-Saharan African Countries Public Expenditure and Economic Growth: Wagner's Panel Cointegration and Causality Applications**, Preprints, Version 1, 2018.

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عينة متكونة من 10 دول من جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى خلال الفترة 2005–2014، بإختبار قانون واجنر Wagner's law وتفسيره للعلاقة بين المتغيرين، وذلك بالاعتماد على خمسة نماذج تختلف صيغها باختلاف المؤشرات المستعملة كمقياس لحجم القطاع العام والنمو الاقتصادي، والعائدة لكل من:
Peac-Wiseman (1961) Gupta (1967), Goffman (1968) Musgrave (1969), Mann (1980)، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي لبيانات البانل والمتمثلة أساسا في اختبارات التكامل المشترك والسببية، ومن خلال معطيات ونتائج الدراسة التجريبية تم الكشف عن وجود دلائل إحصائية لعلاقة توازنية طويلة المدى بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في عينة الدول المدروسة، كما أشارت نتائج اختبارات السببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين على مستوى كل النماذج المقترحة باستثناء نموذج Gupta (1967)، وهذا ما يدعم كلا من قانون واجنر وفرضية كينز وتفسيرهما للعلاقة بين المتغيرين.

10. Gökhan KARHAN, **The relationship between public expenditures and economic growth: A Panel VAR Approach**, C.Ü. İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, Cilt 19, Sayı 2, Cumhuriyet Üniversitesi, 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى فحص وإختبار علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي لعينة متكونة من 6 دول تضم الدول الخمسة المكونة لمجموعة البريكس (BRICS) بالإضافة إلى دولة تركيا خلال الفترة 1989-2017، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي لبيانات البانل والمتمثلة أساسا في اختبارات التكامل المشترك والسببية، ومن خلال معطيات ونتائج الدراسة التجريبية تم الكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما تم الكشف عن وجود دلائل إحصائية لعلاقة سببية أحادية الاتجاه في المدى القصير تسري من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق العام، في حين تم الكشف عن وجود دلائل إحصائية لعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين على المدى الطويل.

11. Niloy Bose and Denise R. Osborn, **public expenditures and economic growth: A Disaggregated Analysis For Developing Countries**, The Manchester School, Vol 75, No 5, Blackwell Publishing Ltd and The University of Manchester, September 2007.

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل آثار النمو في الإنفاق العام لعينة متكونة من 30 دولة نامية خلال فترة السبعينات والثمانينات، مع التركيز بشكل خاص على مختلف تصنيفات الإنفاق العام وتأثيرها على النمو الاقتصادي، وبالاعتماد على جملة من المتغيرات المؤثرة على اقتصاديات هذه الدول، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الرأسمالي يرتبط بشكل إيجابي وقوي بالنمو الاقتصادي، أما فيا يخص إرتباط الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بالنمو الاقتصادي فقد كان ضئيلا، وعلى المستوى القطاعي يشكل الاستثمار الحكومي في التعليم، وإجمالي الإنفاق العام على التعليم النفقات الوحيدة التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي.

12. Shantayanan Devarajan and other, **The Composition of Public Expenditure and Economic Growth,** Journal of Monetary Economics, Vol 37, Elsevier, 1996**.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تقسيمات النفقات العامة المتمثلة في نفقات الاستهلاك ونفقات الاستثمار على النمو الاقتصادي، وذلك بتطبيق الدراسة على عينة من دول العالم احتوت 43 دولة للفترة (1970-1990) وبالاعتماد على نماذج التأثيرات الثابتة، وقد تم التوصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أن زيادة حصة النفقات الجارية (نفقات الاستهلاك) لها آثار ايجابية كبيرة وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك فإن العلاقة بين نفقات الاستثمار والنمو الاقتصادي هي علاقة عكسية، وبالتالي فإن النفقات المنتجة على ما يبدو وعند استخدامها الزائد قد تصبح غير منتجة، مما يشير إلى أن

حكومات البلدان النامية قد أساءت تخصيص النفقات العامة لصالح النفقات الرأسمالية على حساب النفقات الجارية.

13. Mesghena Yasin , **Public Spending and Economic Growth: Empirical Investigation of Sub-Saharan Africa**, Southwestern Economic Review, Vol 30, No 1, West Texas A&M University, Spring 2003.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وفحص تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باستخدام عينة احتوت 26 دولة للفترة 1987-1997، بالاعتماد على نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية لبيانات البانل، وقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها وجود تأثير إيجابي وكبير للإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

14. Constantinos Alexiou, **Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)**, Journal of Economic and Social Research, Vol 11, No 1, Fatih University, 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي باستخدام عينة احتوت على 7 بلدان تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوربا للفترة 1995-2005، بالاعتماد على نماذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، وقد توصل الباحث من خلال الدراسة القياسية إلى أن كل من الإنفاق على التكوين الرأسمالي الثابت والمساعدة الإنمائية والاستثمار الخاص والانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فإن النمو السكاني لم يكن له أي تأثير على هذا الأخير.

15. Shaista Alam and other, **Does Social Expenditures Promote Economic Growth? A Multivariate Panel Cointegration Analysis for Asian Countries**, European Journal of Social Sciences, Vol 14, No 1, Librairie Droz (Geneva), 2010.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الطويل الأجل للنفقات في القطاع الاجتماعي مثل: الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي على النمو الاقتصادي لعينة احتوت 10 بلدان نامية آسيوية، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة ديناميكية طويلة المدى بين المتغيرات قيد الدراسة، حيث أن النفقات في القطاع الاجتماعي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي، وتعزز هذه النفقات الاجتماعية الإنتاجية بتوفير الهياكل الأساسية والتعليم والصحة ومواءمة المصالح الخاصة والاجتماعية.

من خلال تحليلنا للدراسات السابقة نلاحظ أن كلها تسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو معرفة مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، كما نلاحظ تباين النتائج المتوصل إليها حول وجود أو عدم وجود علاقات تأثير بين المتغيرات المدروسة، وكذا طبيعة هذا التأثير فيما إذا كان إيجابي أو سلبي، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف في النتائج إلى اختلاف خصائص الاقتصاديات المدروسة أو في طبيعة السياسة المالية المطبقة بهذه الدول، كما يمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى اختلاف فترة الدراسة أو الأساليب القياسية المتبعة في هذه الدراسات.

وبالنسبة لدراستنا الحالية فهي تتشابه مع باقي الدراسات من حيث الهدف بحيث أنها تسعى لمعرفة مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، كما أنها تتشابه من حيث المنهج القياسي المتبع ببعض الدراسات والمتمثل في منهج التكامل المشترك، ومن جهة أخرى تختلف دراستنا عن باقي الدراسات من حيث النموذج المقترح للدراسة القياسية، فحتى يمكن استخدام النموذج النظري لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي اعتمدنا على الدراسة التي قام بها Rati Ram 1986، والتي كانت تحت عنوان: "،

" Government Size and Economic Growth A New Framework and Some Evidence from Cross - Section and Time Series Data"

أين اهتم الباحث بدراسة حجم الحكومة وأثره على النمو الاقتصادي لعينة احتوت 115 دولة خلال الفترة 1960-1980، مقسما الاقتصاد إلى قطاعين إنتاجيين هما القطاع الحكومي (G) والقطاع غير الحكومي (N)، بهدف قياس نوعين من التأثير الذي من الممكن أن تمارسه سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، تأثير مباشر لمختلف أوجه الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وتأثير غير مباشر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال التأثير الخارجي على إنتاجية القطاع الخاص.

كما تم الاعتماد على نموذج Rubinson and Landau لقياس تأثير حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام الذي يكون عنده معدل النمو الاقتصادي أعظميا باختبار مدى صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على هذه الدول.

كما تختلف هذه الدراسة عن باقي الدراسات من حيث الفترة الزمنية التي غطت البحث وعينة الدول المدروسة.

أقسام البحث:

على ضوء ما تم تقديمه سابقا، ومن أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها هذا البحث، تأتي هذه الدراسة مهيكلة في أربعة فصول تسبقها مقدمة وتنتهي بخاتمة تتضمن أهم النتائج، حيث خصص الفصلين الأول والثاني منها للدراسة النظرية، في حين اشتمل الفصل الثالث على الدراسة الاقتصادية بينما خصص الفصل الرابع للدراسة القياسية.

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام، حيث تم في المبحث الأول إبراز المفاهيم الأساسية المرتبطة بسياسة الإنفاق العام من خلال التطرق لتطور مفهوم النفقة العامة وبيان خصائصها، الفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة وبيان صورها وأشكالها، وأخيرا تقسيمات الإنفاق العام، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقنا لسياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية محاولين من خلال ذلك إبراز مفهوم الإنفاق العام كسياسة إقتصادية والمؤشرات الكمية لقياس آثاره، بالإضافة إلى الآثار المحتملة للإنفاق العام على النشاط الاقتصادي، ودوره في تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثالث والأخير تطرقنا من خلاله لحجم الإنفاق العام وظاهرة ازدياده وذلك بعرض قواعد ومحددات الإنفاق العام، التفسيرات النظرية لظاهرة تزايد الإنفاق العام، وأخيرا أسباب تزايد الإنفاق العام.

وتناول الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة الإنفاق العام، حيث تم في المبحث الأول إبراز أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنمو الاقتصادي من خلال التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي، مقاييس النمو الاقتصادي، والعوامل المحددة له، وأخيرا الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى نظريات النمو الاقتصادي حيث تم إبراز بعض النظريات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من خلال عرض النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية للنمو الاقتصادي، النظرية النيوكلاسيكية ونظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي، وأخيرا نظريات النمو الحديثة، أما في المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي من خلال عرض أهم وجهات النظر الاقتصادية المفسرة للعلاقة بين المتغيرين بدءا بعلاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي، ثم علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الكينزي، وأخيرا علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الحديث.

في حين تعرض الفصل الثالث لواقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية في الدول النامية خلال الفترة 1980-2018، حيث تم في المبحث الأول تحديد مفهوم الدول النامية وبيان خصائصها من خلال تناول جملة من الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية، الثقافية والسياسة، والتكنولوجية المشتركة فيما بينها، وفي المبحث الثاني تطرقنا لتطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية من خلال تتبع تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، وأخيرا اتجاهات التجارة الخارجية، أما في المبحث الثالث والأخير تعرضنا لواقع السياسة الإنفاقية في الدول النامية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي محاولين من خلال ذلك إبراز هيكل واتجاهات الإنفاق العام في الدول النامية، عوامل تزايد الإنفاق العام في الدول النامية، وأخيرا دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية.

بينما خصص الفصل الرابع للدراسة القياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1980-2018، حيث تم في المبحث الأول توصيف النموذج القياسي المعتمد عليه وتقديم عينة ومتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية لتحليل المعطيات، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى جملة من الاختبارات التي تسبق عملية التقدير من خلال تطبيق اختبار التجانس لـ: Hsiao (1986)، ومجموعة من الاختبارات التشخيصية (اختبار الاعتماد المقطعي، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء)، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرارية، وفي المبحث الثالث والأخير تم اختبار علاقات التكامل المشترك ومناقشة نتائج تقدير النماذج القياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية، بالإضافة إلى دراسة السببية بين متغيرات الدراسة، ليتم في الأخير محاولة إسقاط النتائج على واقع الدول النامية.

وقد تم التوصل في نهاية الدراسة إلى جملة من النتائج التي ساعدت في الإجابة على الإشكالية العامة للدراسة وأسئلتها الفرعية، وكذا اختبار فرضياتها، والخروج بجملة من التوصيات الهامة، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للبحث، وهو ما تم تلخيصه في خاتمة هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام

تمهيد:

تشكل دراسة النفقات العامة جانبا محوريا في المالية العامة نظرا لتطورها السريع في الفكر المالي والسياسة المالية، وتمثل النفقات العامة باعتبارها أحد وسائل الدولة التي تقوم باستخدامها أهم أدوات السياسة المالية المعول عليها في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين، في شكل اعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجات العامة للأفراد، ومن أجل تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن.

ومما لا ريب فيه أن التوسع والتنوع في مهام الدولة ووظائفها والمتمثلة في إشباع الحاجات العامة قد أدى إلى اتساع في دائرة حجم الإنفاق العام، وهذا ما أوجب على نظريات النفقات العامة بأن تتماشي مع هذا التطور من حيث مفهومها، وتحديد أشكالها وتقسيماتها، والقواعد والمحددات التي تحكمها .....إلخ.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام.**
- **المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.**
- **المبحث الثالث: حجم الإنفاق العام وظاهرة ازدياده.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام.

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي زادت أهميتها بزيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فمع تخلي الدولة المعاصرة عن سياسة الحياد المالي اتسع نطاق الإنفاق العام وتنوعت صوره، كما تزايدت أهمية تصنيفه في مجموعات محددة تسهل من تتبع الآثار الناجمة عنه، حيث أصبح يعد أهم الأدوات التي يتم بواسطتها التأثير في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وفيا يأتي عرض لتطور مفهوم النفقة العامة وخصائصها، وكذا الصور والأشكال التي يأتي عليها، مع التطرق كذلك للفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة ومختلف تصنيفاتها.

المطلب الأول: تطور مفهوم النفقة العامة وبيان خصائصها.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى تتمثل في دراسة تطور مفهوم النفقة العامة والتطرق لتعريفها، في حين نتناول من خلال النقطة الثانية خصائص النفقة العامة.

أولا: تطور مفهوم النفقة العامة.

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، ومع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، إلى الدولة المنتجة، تطورت النفقات العامة وتطور مفهومها.

فالمفهوم التقليدي للنفقات العامة اقتصر على قيام الدولة بالوظائف التقليدية التي تتمثل في تأمين الدفاع والأمن والعدالة، إضافة إلى بعض اوجه النشاط المحدودة التي تستهدف توفير بعض الخدمات والمرافق العامة، التي لا تتعارض مع مبادئ المذهب الفردي الحر.

وقد أدى تقليص دور الدولة الحارسة، والتمسك بحياد نشاطها المالي حسب قانون ساي إلى نتائج عديدة، أثرت على مفهوم النفقات العامة أهمها:

- ضرورة تقليل النفقات العامة بحيث يجب أن تكون في أضيق الحدود، وبالقدر اللازم لتمكين الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة، لما تنطوي عليه النفقات العامة من استهلاك لجانب من ثروة المجتمع، نتيجة للطابع الإستهلاكي، وغير الإنتاجي لنشاط الدولة؛
- ضرورة التمسك بحياد النفقة النفقات العامة، واقتصارها على الغرض المالي فقط، الذي أبعدها عن أن يكون لها آثار اقتصادية واجتماعية.

وقد اقتصرت الدراسات المالية التقليدية على التعرض للجوانب القانونية والإدارية للنفقات العامة لضمان ضغطها، والحد منها، على النحو الذي يحول دون الاتجاه إلى التوسع في تدبير الموارد المالية (كالضرائب) اللازمة لتغطيتها[1].

أما **المفهوم الحديث** للنفقات العامة فقد اختلف الوضع في ظل التطور الحديث للدولة حيث لم تصبح الدولة مجرد حارسة بل تدخلت بصورة كبيرة ومتزايدة في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة أهمية الإنفاق العام من أجل مواجهة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك مختلف أدوات المالية العامة، وعليه بدأ اهتمام علماء الاقتصاد بدراسة وتحليل طبيعة النفقات العامة وتقسيماتها وحدودها وضوابط الإنفاق العام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت النفقات العامة أداة فعالة في التأثير على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التوازن المطلوب بين الأفراد.

وبذلك أصبح ينظر للنفقة العامة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة إيجابية، الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية، وقد اجتمعت النفقات العامة كأداة من أبرز أدوات تدخل الدولة فعالية وتعددت أشكال تدخلها في هذا المجال من إعانات تمنحها لأفراد أو لمشروعات معينة أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة أو السيطرة الكاملة أو الجزئية المباشرة أو غير المباشرة على بعض قطاعات الاقتصاد القومي بقصد تنفيذ خطة اقتصادية شاملة[2].

أما في ظل الدولة الاشتراكية أو المنتجة التي تتحمل مسؤولية النشاط الاقتصادي في مجموعه، نتيجة لسيطرتها الفعلية على وسائل الإنتاج، ازداد حجم النفقات العامة وذلك لاتساع نطاق الدولة الذي تهدف إلى توزيع موارد الإنتاج بين مختلف الاستخدامات وتحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك وفقا لخطة قومية شاملة تملك الدولة السلطة الكاملة في تنفيذها[3].

ووفقا لهذا التطور في المفهوم فقد تعددت تعريفات الإنفاق العام، ومن بين هذه التعاريف نجد:

- هو مقدار الأموال التي توفرها الخزينة العمومية للحكومة من خلال إيراداتها ومؤسساتها وإداراتها ووزاراتها المختلفة لتلبية الاحتياجات العامة[4].

---

[1]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص 56 57.

[2]- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 24 25.

[3]- محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 96.

[4] -Merim Mechri and Djebar Bouketir, Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical Study according toWanger's Law of Increasing Public Expenditure Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Volume 06, Number 02, Oum El Bouaghi University, Algérie, September 2019, P 227.

- كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة[1].
- يعرف الانفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تنفقها السلطات العامة أو القطاع العام، لتلبية الحاجات العامة، ويتميز الانفاق العام بثلاث خصائص هي: الشكل النقدي، صادر من شخص عام، ولتحقيق هدف عام[2].
- "مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"[3].
- يقصد بالنفقات العامة المبالغ التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات[4].
- الانفاق العام هو مبلغ من المال صادر عن سلطة أو هيئة عامة، ويهدف إلى تلبية حاجات الجمهور[5].
- النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة[6].

ومن جملة هذه التعريف يمكن أن نعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يصدر عن سلطة أو هيئة عامة بهدف تحقيق أهداف ومنافع عامة.

ثانيا: خصائص النفقة العامة.

يمكن من خلال التعاريف السابقة تحديد خصائص النفقة العامة فيما يلي:

1. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** فليس من المنطق أن تكون النفقة العامة على شكل عيني، علما أن هذا الشكل قد وجد في العصور القديمة، إذ كانت النفقة إما أن تكون على شكل نقدي أو على شكل عيني، ولكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل المالي

[1]– حامد عبد المجيد دراز ومحمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006، ص 259.

[2]- Ahmed Heniche, The public budget cycle and the importance of control stage in the public expenditure rationalization, The Economic and Human Development Magazine, Volume 08, Number 01, ALI LOUNICI University - BLIDA 2 - , Algérie, 2017, P 468.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 55.

[4]– محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 260.

[5] - Sofiane Maachi, L'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie, Etude économétrique sur la période [1990 - 2012], Stratégie et Développement Magazine, Volume 05, Numéro 09, Université Mostaganem, Algérie, 2015, P 12.

[6]– هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص 183.

النقدي، لأن النقود أصبحت وسيط للتبادل، ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي[1].

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد، أو الإستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا، أو إرغام الأفراد على العمل دون أجر وهو ما يطلق عليه السخرة، إلا أن هذا الوضع قد زال بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة أو كما يسمى بالتبادل العيني وبعد أن صارت هي الأداة الوحيدة في التعامل والمبادلات.

واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه من منتجات أو منح المساعدات من باب النفقات العامة، كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب، أو الشرفية كمنح الألقاب والأوسمة الي تقدمها الدولة لبعض القائمين بخدمات عامة أو لغيرهم من الأفراد[2].

ويعتبر الإنفاق النقدي من بين أفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة وهذا راجع لعدة أسباب يمكن أن نوجزها فيما يلي[3]:

أ. أدى الإنتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، إلى أن تصبح النقود وسيلة التبادل وذاع استخدامها في مجمل الاقتصاد القومي، للحصول على السلع والخدمات، فليس من المعقول أن يتعامل أفراد المجتمع بالنقود، في الوقت الذي تتعامل الدولة معهم بالمقايضة؛

ب. قد يتضمن تقديم المزايا العينية اخلالا بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، فقد تحقق الدولة المساواة بين الأفراد في دفع الضرائب نسبيا، ولكنها تعود وتحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية على حساب بعضهم الآخر؛

ت. تحتاج النفقة العامة إلى أنواع مختلفة من الرقابة الإدارية والتشريعية، لضمان تنفيذها وتوجيهها إلى الأهداف التي خصصت لها، فيصعب إجراء هذه الرقابة إذا كانت النفقة عينية، ويسهل إجراء الرقابة عليها إذا كانت في شكلها النقدي؛

---

[1]- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 122.

[2]- محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 56.

[3]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 59 60.

ث. يثير تقدير النفقة العينية مشكلات إدارية متعددة منها: عدم الدقة في تقديرها، أو التهاون في ذلك التقدير، وهو ما يفسح المجال أمام السلطة العامة لمحاباة بعض الأفراد، بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها على ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك؛

ج. أدى إنتشار الأفكار والمبادئ الاشتراكية والديمقراطية إلى عدم لجوء الدول إلى إلزام الأفراد وإكراههم على القيام بالأعمال، أو تأدية الخدمات عن طريق السخرة.

وبناءا على ما تقدم أصبح الأصل في النفقات العامة أن يكون نقديا، ومع ذلك فإن هذا الأصل لا يحول بين الدولة واللجوء إلى الطرائق الأخرى، ففي بعض الحالات الاستثنائية التي قد يتعذر على الدولة فيها الحصول على احتياجاتها عن طريق الإنفاق النقدي، مثل الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض الوسائل غير النقدية من قبيل النفقات العامة، إلا أن ذلك استثناء لا يجب تعميمه[1].

2. **قيام جهة حكومية بالإنفاق:** لعل من أهم ما يفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة أن النفقة العامة تقوم بها جهة عامة والتي تتمثل في كافة الأشخاص المعنوية أي أشخاص القانون العام ممثلة في الحكومة المركزية والمحليات والهيئات العامة والمؤسسات ومختلف الإدارات الحكومية ويستند هذا المعيار على أساس أن الجهات العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة في معظم الأحوال حتى وإن مارست بعض هذه الجهات أنشطة تبدو في ظاهرها أنها تستهدف تحقيق أرباح نقدية مثلما تفعل بعض شركات القطاع العام[2].

ويعتمد في الفكر المالي على معيارين للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة هما[3]:

أ. المعيار القانوني: يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

---

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]- محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009، ص 268.

[3]- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 119 120.

ب. **المعيار الوظيفي:** ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة عامة حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة.

3. **أن يكون الهدف من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة:** يعتبر هذا الركن متمما لمفهوم النفقة العامة، فبدونه لن تكون النفقة العامة حتى ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون العام، فالهدف من النفقة العامة يتعين أن يكون تحقيق النفع العام للمجتمع ويحقق مصالحه.

ويتسع مفهوم النفقة العامة ليشمل تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية والعينية للفقراء مثل: إعانات الغذاء والخدمات الصحية وخدمات التعليم...إلخ.

والإنفاق العام بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل: الحد من مشكلة البطالة من خلال إعانة البطالة وإعانات التدريب للعمال والموظفين، وقد يكون الهدف من الإنفاق العام خلق مناطق عمرانية جديدة وتحقيق تنمية إقليمية، وجميع الأهداف السابقة والتي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام سوف ينجم عن تحقيقها منفعة عامة لأفراد المجتمع، وإذا انتفت المنفعة العامة من إنفاق أشخاص القانون العام فإن إنفاقهم لا يعد نفقة عامة[1].

ومن الملاحظ أن فكرة المنفعة العامة، قد أثارت كثيرا من الجدل بين كتاب المالية العامة والاقتصاد حول التوصل إلى معيار دقيق لقياس المنفعة العامة، وقد بذلت محاولات عديدة في سبيل التوصل إلى مثل هذا المعيار، من بينها[2]:

أ. تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى التضحية الحدية التي يتحملها الأفراد في سبيل تمويل النفقات العامة، مع المنفعة الحدية لدخولهم المتبقية بعد اقتطاع جزء من هذه الدخول لتمويل النفقات العامة؛

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليل معاصر)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011، ص ص 464 465.

[2]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 59.

ب. تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما تتساوى المنافع الحدية لجميع النفقات العامة في أوجه الاستخدامات المختلفة؛

ت. تتحقق المنفعة العامة القصوى عندما يتم توزيع النفقات العامة على أوجه الاستخدامات المختلفة بحيث يتحقق أكبر قدر من الدخل القومي الحقيقي.

ومع ذلك فقد وجهت انتقادات كثيرة إلى هذه المعايير وغيرها بحيث يمكن القول إنه لا يوجد معيار دقيق لقياس المنفعة، بل يمكن القول أن فكرة المنفعة تختلف من دولة إلى أخرى، ومن نظام اقتصادي إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى في الدولة الواحدة.

المطلب الثاني: الفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة وبيان صورها وأشكالها.

صاحب التطور في مفهوم الإنفاق العام تعدد صوره وأشكاله، حيث أنه مع اتساع نطاق الإنفاق العام زاد الاهتمام أكثر بدراسة طبيعته وأنواعه، لتمييزه عن غيره من النفقات التي ينفقها أي شخص من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ولا تعتبر من النفقات العامة للدولة.

أولا: الفرق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة.

تختلف النفقات العامة عن النفقات الخاصة بما يلي[1]:

1. **النفقة العامة تحدد الإيراد العام:** إن الدولة تعمل في البداية على تقدير نفقاتها ثم تبدأ بتحصيل الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات، لذلك قيل بأن النفقات العامة تحدد إيرادات الدولة بحيث تكون مساوية لها ولا حاجة للإدخار الحكومي، أما الشخص (طبيعي أو معنوي) فإنه يحدد إيراده أولا ومن ثم يقوم بالإنفاق ويحاول تقليل إنفاقه لكي يستطيع ادخار شيئ من إيراده للمستقبل.
2. **النفقة العامة لتغطية حاجة عامة:** فالدولة تنفق على المرافق العامة التي يستفيد منها كافة الأشخاص كمرافق الدفاع الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدل والمساواة والصحة والتعليم والمعونة الاجتماعية، وغيرها أما الشخص الطبيعي أو المعنوي فإنما ينفق لتأمين حاجاته الخاصة فحسب.

[1]- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص ص 32 34.

3. **النفقة العامة لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي:** عندما تنفق الدولة المال اللازم للقيام بأعمال تهدف لتحقيق المصلحة العامة ولا تهدف من خلال ذلك لتحقيق الربح المادي، حتى ولو حققت هذه الأعمال خسارة كما في النفقات التي تصرف على مرافق الدفاع أو التعليم أو الصحة، بعكس الأشخاص من الطبيعيين أو المعنويين الذين لا ينفقون المال إلا في مشاريع تهدف إلى تحقيق الربح المادي.
4. **النفقة العامة تتبع منهاجا مرسوما لا تتعداه:** فالحكومة مقيدة بالإنفاق بكثير من القيود فهي لا تستطيع إنفاق كمية من المال مهما بلغت وفي أي غرض دون أن تحصل على إذن من السلطة التشريعية مقدما وتحدد بدقة مقدار المال الذي يجب أن تنفقه لكل غرض، أما الشخص الطبيعي أو المعنوي فهو من حيث المبدأ غير مقيد بإنفاقه وهو يستطيع أن ينفق المبالغ التي يرغب بإنفاقها في الوقت الذي يريده دون خطة مسبقة.
5. **النفقة العامة من أجل غرض ما تزيد عما ينفقه الشخص في سبيل تحقيق الغرض نفسه:** تستخدم الدولة الكثير من الموظفين والمستخدمين للاستفادة من خدماتهم لتسيير المرافق العامة وتضمن استمرارهم في وظائفهم وترقيتهم فيها، ثم تكفل لهم ولورثتهم من بعدهم رواتب التقاعد والتأمين الصحي وغيرها من المزايا الاجتماعية التي تمنحهم إياها أحيانا، إلا أنه ليس للموظفين حصة من أرباح أعمالهم سواء حققت هذه الأعمال ربحا أم لم تحقق، فرواتبهم ثابتة لا تزيد ولا تنقص بربح أعمالهم أو خسارتها مما يؤدي إلى محدودية نشاطهم وإنتاجهم، وهذا يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة وأعبائها أما الأشخاص من الطبيعيين أو المعنويين الآخرين فإنهم يستفيدون شخصيا من نجاح أعمالهم الخاصة لذلك ينشطون في العمل فيزيدون الإنتاج وينقصون النفقات بقدر الإمكان لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح.
6. **النفقة العامة أقل مرونة من النفقة الخاصة:** فالدولة لا تستطيع بسهولة زيادة نفقاتها العامة أو إنقاصها كما يستطيع الشخص الطبيعي أو المعنوي، فإنقاص النفقات العامة أو إلغائها ليس بالأمر السهل حتى ولو أصبحت هذه النفقات غير ضرورية، وكذلك فإن زيادة النفقات العامة يجب أن تصل إلى حد لا يمكن للدولة تجاوزه، وهو الذي تقف عنده مقدرة الثروة القومية على دفع الضرائب وتقديم الأموال لخزينة الدولة.

ثانيا: صور النفقة العامة وأشكالها.

للنفقات العامة صور مختلفة ومتعددة، تحددها بما يأتي:

1. **الأجور والمرتبات:** تعرف الأجور والمرتبات بأنها المبالغ النقدية التي تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة فعلا ثمنا للخدمات التي يقدمها هؤلاء لها أو الذين عملوا لديها فترة من الزمن ثم وصلوا سنا من العمر يجعل استمرارهم في العمل متعذرا، فإحالتهم الدولة على التقاعد[1].

ويمكن الإشارة إلى ملاحظتين هامتين فيما يتعلق بالأجور والمرتبات هما الخدمة مقابل الأجرة والخدمة المجانية[2]:

يظهر أساس المفاضلة بين تمتع الدولة في خدمات الأفراد مقابل أجر معلوم وبين حصولها عليها دون مقابل (مجانا) حيث اتجهت الدولة قديما إلى استخدام الأفراد للقيام ببعض الأعمال فترة من الزمن وأباحت لفئة أخرى من المجتمع تولي الوظائف العامة دون أن تلتزم بتقديم أي مبلغ لقاء ذلك العمل، إن العمل لقاء الأجر يضمن إقبال أصحاب الكفاءات كما أن من أهم واجبات الدولة في العصر الحديث هو ضرورة توفير العمل للمواطنين واتاحة الفرصة لحصولهم على أجور عادلة مقابل هذا العمل،كما أن الخدمة المجانية تتعرض لعيوب كثيررة ابرزها انتشار الرشوة، إضافة إلى ذلك الصعوبات التي يتعرض لها الفرد من جراء مراجعته للادارات التي يتولاها موظفون لا يقبضون مقابل لخدمات التي يقدمونها.

وهناك أنواع متعددة للأجور والمرتبات تحددها بالأنواع الآتية:

أ. **مرتب رئيس الدولة:** تقرر الدولة على اختلاف شكل الحكم فيها مرتبا لرئيس الدولة مهما كانت طبيعة منصبه سواء كان ملكا أو رئيس جمهورية، وحيث أن الملوك يترفون إلى البذخ والترف وحب المظاهر في حين أن رؤساء الجمهوريات يعزفون عن ذلك لذلك تتميز رواتب الملوك بأنها أكبر من رواتب رؤساء الجمهوريات.

ب. **مرتبات أعضاء البرلمان:** تخصص معظم الدول على اختلاف أنظمتها السياسية مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان ويكمن السبب الرئيسي لهذا التخصيص في رغبة هذه الدول بضمان تقدم أصحاب الكفاءات لإشغال مثل هذه الوظائف وتحمل مسؤولية تمثيل الشعب.

[1]- عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 61.

[2]- محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص ص 66 67.

ت. **مرتبات الموظفين:** تمثل هذه الفئة الاجتماعية حجما كبيرا من العاملين في قطاعات الدولة، وتقدم الدولة لها أجورا ومرتبات مقابل الخدمات التي تقدمها لها، وعلى الدولة أن تراعي أسس معينة عند تحديد هذه الأجور يمكن إيضاحها بما يأتي:

- تقوم الدولة بتحديد مرتبات وأجور هذه الفئة الاجتماعية في ضوء تكاليف المعيشة؛
- مراعاة طبيعة العمل عند تحديد المرتب مع أخذ المؤهل العلمي والفني للموظف بعين الاعتبار؛
- إذا حددت الدولة مرتبات وأجور مناسبة فإنها تضمن عدم منافسة المشروعات الخاصة في الحصول على خدمات الموظفين الذين تتوفر عندهم خبرة واسعة في عمل معين؛
- عند تحديد المرتبات على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار مستوى هذه الأجور والمرتبات السائدة في البلدان المجاورة أو المتقدمة اقتصاديا، إذ لو أهملت الدولة هذا الجانب فإنها ستدفع أبناءها من أصحاب الكفاءات إلى الهجرة.

ث. **المرتبات التقاعدية:** يقصد بالأجر أو المرتب التقاعدي المبلغ النقدي الذي تقدمه الدولة بصورة دورية، شهرية إلى الأفراد الذين سبق أن عملوا في أجهزتهم المختلفة ثم بلغوا من السن ما يجعل استمرارهم في الخدمة العامة أمرا متعذرا فأحالتهم الدولة على التقاعد.

ولا يتشابه المرتب التقاعدي مع التأمين لأن الأخير يتم دفعه وفقا للأقساط المتفق عليها في العقد المبرم بين المؤمن والمؤمن لصالحه في حين أن المرتب التقاعدي تدفعه الدولة بصرف النظر عن ذلك، كما أن علاقة الموظف بالدولة هي ليست علاقة تعاقدية كذلك يختلف المرتب التقاعدي عن المكافأة لأن من أبرز خصائص الأخيرة أنها تدفع لمرة واحدة أو عدة مرات، في حين أن المرتب التقاعدي يتصف بالدورية والإنتضام، على أن مسلك الدول في اقتطاع التوقيفات التقاعدية يختلف بحسب الطريقة التي تتبعها ويمكن تحديد هذا المسلك بالطريقتين الآتيتين:

- تقوم بعضها باقتطاع مبلغ من النقود من مرتب الموظف الشهري خلال فترة خدمته، ثم تضعه في صندوق معين بعد أن تضع معه مبلغا يأخذ شكل إعانة، وبعد ذلك تقوم باستثمار وبهدف زيادة هذه المبالغ عن طريق أرباحه؛
- تقوم دول أخرى باقتطاع المبلغ المذكور وتضعه في خزانة الدولة على أساس أنه يمثل نوعا من أنواع الإيرادات ويطلق على هذا النوع من الإيراد إسم أشباه الضرائب.

2. **أثمان مشتريات الدولة:** وتمثل قيمة الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة بابتياعها وتخصصها لإشباع الحاجات العامة، وتثور عند معالجة هذه الحالة المسائل الآتية:

أ. **من حيث السلطة التي تقوم بالإشراف على عملية الشراء:** فقد تكون هذه السلطة مركزية واحدة أو سلطات لا مركزية متعددة.

ب. **من حيث الكيفية التي يتم الحصول بها على هذه المستلزمات:** فقد تقوم بذلك الهيئات العامة عن طريق شراء هذه الحاجات من السوق مباشرة، أو أن تودع مسألة توفيرها إلى مقاولين وموردين مختصين.

ت. **من حيث الأسلوب الذي يتم به الحصول على المقاولين وهل هو طريق المناقصة أم الممارسة:** والمناقصة دعوة سرية مفتوحة بشروط معلنة، ويقدم الراغبون للاشتراك بها عروضهم وعطاءاتهم للتعاقد على الأشغال العامة، أما الممارسة فهي أن تعقد الدولة اتفاقا مع مقاول معين دون أن تعلن مسبقا عن طبيعة العمل الذي تريد القيام به في شكل مناقصة وتلجأ الإدارات المختصة إلى هذا الأسلوب عندما تتوسم في أحد المقاولين وأشخاص معينين للقيام بعمل معين.

هذا ويبقى أسلوب اللجوء إلى المناقصة هو الأصل لأنه الطريقة المفضلة، غير أن هذا لا يمنع من استخدام الطريقة الثانية، إذا وجدت الدولة ما يبرر اللجوء إليه[1].

3. **الإعانات:** تعتبر المنح والإعانات تيارا من الإنفاق تقرر الدولة دفعه إلى فئات اجتماعية معينة أو هيئات عامة وخاصة دون أن يقابله تيار من السلع والخدمات، وتقسم الإعانات إلى:

أ. **الإعانات الداخلية:** وهي مبالغ نقدية تقدمها الدولة إلى الهيئات العامة المحلية لمساعدتها على القيام بواجباتها، أو لتغطية العجز المالي في ميزانيتها...إلخ، ومن أشكال هذه الإعانات:

- **الإعانات الاقتصادية:** وهي المبالغ التي تدفعها الدولة إلى بعض المشروعات الصناعية الأساسية وذلك تشجيعا للصناعات الوطنية ودعم موقفها بوجه منافسة الصناعات الأجنبية، أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو لتوطين الصناعات في منطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.
- **الإعانات الاجتماعية:** وهي مبالغ تقدمها الدولة إلى المنظمات والهيئات والأفراد لغرض تحقيق أهداف اجتماعية مثل: الإعانات المخصصة للعاطلين عن العمل، ورعاية دور العجزة، والأحداث...إلخ.

[1]- عواد فتحي أحمد ذياب، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-67.

ب. **المنح والإعانات الدولية:** وتتخذ الإعانات الممنوحة للعالم الخارجي أشكالا متعددة، كأن تكون مرتبطة بمشروع معين على سبيل المثال تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الأمية...إلخ، وتكون المعونة الخارجية مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة مثل الإعانات المقدمة إلى الدول الصديقة أو الشقيقة[1].

4. **تسديد الدين العام وفوائده:** وتتمثل بما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لابد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقترض، لذلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة، فتنشئ الدولة ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده[2].

المطلب الثالث: تقسيمات الإنفاق العام.

تتعدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العامة بتعدد أغراض البحث وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة، ولا يوجد تقسيم موحد تتبعه جميع الدول فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلائم وظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ومع ذلك قام علماء المالية العامة بحصر هذه التقسيمات في نوعين هما: التقسيمات العلمية والتقسيمات العملية، ولا شك أن لكل منها أهدافا تختلف في الأسلوب ولكنها تتجه نحو تحقيق هدف واحد وهو تحقيق النفع العام.

أولا: التقسيمات العلمية (النظرية) للإنفاق العام.

يقصد بالتقسيمات العلمية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية، وهي تبين الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الدخل الوطني.

1. **أهداف التقسيمات العلمية للنفقات العامة:** تهدف التقسيمات العلمية للنفقات العامة إلى تحقيق ما يلي:

أ. إظهار طبيعة النفقات العامة، وأغراضها، وآثارها، مما يساعد في إدارة الأموال العامة إدارة حسنة، تتصف بالكفاية والفعالية؛

[1]- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 50 51.

[2]- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 40.

ب. المساعدة في التعرف على مقدار ما يكلفه كل نوع من أنواع نشاطات الدولة على حدة، وبذلك تسهل مهمة المحلل المالي في تتبع النفقات، ودراستها، وتحليل آثارها من فترة لأخرى؛

ت. تمكن السلطة التشريعية من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة[1].

2. **أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة:** توجد عدة أنواع من التقسيمات العلمية للنفقات العامة، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:

أ. **تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها[2]:** نميز وفقا لهذا التقسيم ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

- **النفقات العامة العادية:** وهي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنويا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته، ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وفوائد القروض العامة ونفقات الإدارة العامة للدولة.
- **النفقات العامة غير العادية (الاستثنائية):** وهي تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام، ولا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء السدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الحرب والنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث الكبيرة كالفيضانات والزلازل والبراكين...إلخ

ب. تقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها أو آثارها[3]: تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا الأساس إلى ما يلي:

- **النفقات العامة الحقيقية:** وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات ضرورية لتسيير المصالح العامة وتؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي، ويمكن إعطاء أمثلة على ذلك في شراء الأجهزة والمعدات والآليات حيث تحصل الدولة على سلع، وكذلك الرواتب والأجور المدفوعة للموظفين لقاء حصول الدولة على خدماتهم لتسيير المصالح العامة، وتنقسم النفقات العامة الحقيقية إلى نفقات عامة جارية (أو تسييرية) ونفقات عامة استثمارية (أو رأسمالية).

[1]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 261.

[2]- محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 137.

[3]- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-49.

- **النفقات العامة الجارية:** هي تلك النفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة وبمعنى آخر تلك اللازمة لقيام الوحدات الحكومية المختلفة بوظائفها وخدماتها، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام فهي تتكرر بصورة معتادة في الموازنة العامة لكل سنة، ويمكن إعطاء أمثلة عن هذه النفقات في الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية كإيجارات المصالح الحكومية والكهرباء والمياه...إلخ.
- **النفقات العامة الاستثمارية (الرأسمالية):** فهي تلك النفقات العامة التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي للدولة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية لها فهي تتعلق بالثروة القومية والمتمثلة بتنمية قدرة أجهزة الدولة على أداء الخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين والقيام بالمشروعات الإنتاجية، ومثال هذه النفقات ما ينفق لبناء السدود وفتح الطرق وإقامة الجسور ...إلخ، وتتميز هذه النفقات بأنها غير متكررة بصورة منتظمة من سنة لأخرى.

➢ **النفقات العامة التحويلية:** هي تلك النفقات العامة التي تنفقها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع أو خدمات ودون أن تؤدي هذه النفقات العامة إلى زيادة الدخل القومي، فالدولة تهدف منها إلى تحويل أو نقل جزء من الثروة أو الدخل القومي من شخص إلى شخص آخر داخل المجتمع بهدف تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مالية...إلخ، وتنقسم هذه النفقات تبعا لأهم أهدافها إلى أنواع ثلاثة:

- **النفقات العامة التحويلية الاقتصادية:** وتتمثل بالإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع الإنتاجية بقصد تخفيض تكاليف إنتاجها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى معين، إما لتمكين الطبقات المختلفة في المجتمع من استهلاك هذه المنتجات بأسعار معقولة وإما لدعم المواد التموينية الضرورية أو لمساعدة هذه المشاريع لكي تستطيع منافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية.
- **النفقات العامة التحويلية الاجتماعية:** وهي النفقات التي تنفقها الدولة وتهدف منها إلى تحسين المستوى الاجتماعي لبعض فئات المجتمع، وتتمثل بنفقات الإعانات التي تقدمها الدولة للفقراء والمحتاجين والعجزة لمساعدتهم على مواجهة تكاليف المعيشة، سواء كانت هذه الإعانات تتم بصورة دورية أو غير دورية ومن أمثلتها الرواتب التقاعدية، ونفقات التأمين الصحي، واشتراكات الضمان الاجتماعي...إلخ.
- **النفقات العامة التحويلية المالية:** وهي النفقات التي تنفقها الدولة عندما تقوم بالنشاط المالي، وتتضمن أقساط استهلاك الدين العام والفوائد المترتبة عليه، وهذه النفقات تقوم بتحويل المبالغ النقدية من دافعي الضرائب إلى حاملي سندات الدين العام.

ت. تقسيم النفقات حسب أغراضها[1]: يظهر هذا التقسيم النفقات العامة حسب الوظائف والنشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة، فيتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف:

- **نفقات عامة اقتصادية:** وهي النفقات التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية، وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل والتي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية.
- **النفقات العامة الاجتماعية:** وهي نفقات توزع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الطبقات والفئات الاجتماعية بما فيها خدمات الضمان الاجتماعي وأصحاب الدخول المحدودة، وخدمات الرفاهية الصحية والتعليمية...إلخ.
- **النفقات الإدارية:** وهي تلك النفقات التي تهدف لتسيير المرافق العامة من رواتب وأثمان مشتريات الدولة ومستلزماتها الإدارية والمبالغ المخصصة لإعداد وتدريب وتطوير الجهاز الإداري.
- **النفقات العسكرية:** وهي النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح، وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.
- **النفقات المالية:** كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.

ث. تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها: تقسم النفقات حسب نطاق سريانها إلى[2]:

- **نفقات مركزية:** هي النفقات الموجهة لعموم المجتمع والتي تتولى الحكومة المركزية إنفاقها ومثالها نفقات الدفاع والخارجية.
- **نفقات محلية:** هي النفقات الموجهة إلى منطقة معينة من مناطق القطر وتقوم بإنفاقها غالبا الإدارات المحلية.

[1]- أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2]- عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 56.

ثانيا: التقسيمات العملية (التطبيقية) للإنفاق العام.

يقصد بالتقسيمات العملية تلك التي تظهر في موازنات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية، إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية[1].

1. **أهداف التقسيمات العملية للنفقات العامة:** تهدف التقسيمات العملية للإنفاق العام إلى تحقيق ما يلي:

أ. ترتيب نفقات الموازنة العامة بحيث تسهل عملية وضع البرامج والمشاريع؛

ب. وضع نفقات الموازنة بطريقة تسهل عملية تنفيذها؛

ت. ترتيب نفقات الموازنة لتخدم أغراض المراقبة، بحيث تسهل عمليات مراجعة النفقات، وتدقيقها من قبل أجهزة الرقابة ومن السلطة التشريعية؛

ث. تنظيم نفقات الموازنة العامة بأسلوب يساعد عملية دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للنشاطات الحكومية المختلفة؛

ج. تنسيق النفقات العامة، بصورة منطقية وعملية، تسهل إعداد إحصائيات ورسوم بيانية، وتوضح محتويات الموازنة العامة[2].

2. **أنواع التقسيمات العملية النفقات العامة:** توجد عدة أنواع للتقسيمات العملية للنفقات العامة، في موازنات دول العالم، وأهمها ما يلي:

أ. التقسيمات الإدارية للنفقات العامة: تعتبر الجهة الحكومية في هذا التقسيم المعيار في تصنيف وتبويب النفقات العامة وهو انعكاس للهيكل الإداري للدولة ويستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل جزء خاص بوزارة معينة، أو وحدة إدارية كبيرة ترتبط بالدولة بشكل مشابه لارتباط الوزارة ضمن الهيكل التنظيمي للدولة، بتخصيص باب لكل وزارة أو إدارة، كما قد يخصص باب خاص لبعض النفقات ذات الطبيعة الخاصة، كالرواتب التقاعدية والالتزامات الدولية، ثم يتم بعد ذلك تقسيم

[1]- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 66.

[2]- محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 268.

هذه الأبواب إلى أقسام يمثل كل قسم الدوائر والمديريات والهيئات العامة التابعة للوزارة المعنية وتبعا لذلك يختلف عدد الأقسام من وزارة إلى وزارة تبعا لاختلافها بالهيكل التنظيمي.

ب. **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:** يقوم هذا التقسيم على أساس نوع الخدمة أو الوظيفة التي تؤديها الدولة، والتي ينفق المال العام من أجلها، بصرف النظر عن الجهة الإدارية التي تقوم به وعلى هذا الأساس يتم تصنيف جميع النفقات العامة، وتبويبها في مجموعات متجانسة طبقا للخدمة العامة المتعلقة بوظائف الدولة، ويمكن تعريف الوظيفة بأنها (مجموعة شاملة من الخدمات تؤدي إلى تحقيق هدف من الأهداف الرئيسية للدولة وتؤديها جهة أو عدة جهات إدارية) وفي هذا الاتجاه يمكن تقسيم النفقات العامة على وظائف الشؤون الخارجية والثقافة والتعليم والشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية وهكذا[1].

ت. **التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:** يتم تصنيف النفقات العامة تبعا لهذا التقسيم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية:

- **النفقات الجارية:** وهي تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية وتهدف لتسيير المرافق العامة للدولة بانتظام وتشمل ما يلي:
  - النفقات العامة على السلع والخدمات وتتضمن الرواتب والأجور ومشتريات السلع والخدمات؛
  - سداد فوائد الديون العامة على اختلاف أنواعها؛
  - الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت نقدية أم عينية وسواء كانت تهدف لتقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة.
- **النفقات الرأسمالية (الاستثمارية):** ويقصد بها تلك النفقات التي يتم دفعها في سبيل الحصول على الأصول المختلفة كالأبنية والأراضي والمعدات والأجهزة...إلخ، بما في ذلك النفقات التي تؤدي إلى إطالة عمر هذه الأصول وزيادة قدرتها وطاقتها والقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية المختلفة كبناء المستشفيات والمراكز الصحية والأمنية والمدارس والجامعات وفتح الطرق وبناء الجسور والسدود...إلخ، وهذه النفقات لا يتكرر دفعها سنويا بصورة عامة، وتهدف في مجموعها إلى زيادة التكوين الرأسمالي للحكومة[2].

[1]- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، مكتبة الجامعة وإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 79.

[2]- جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 54.

المبحث الثاني: سياسة الإنفاق العام وآثارها الاقتصادية.

أدى اتساع وظائف الدولة وأغراضها إلى تزايد الإنفاق العام وبالتالي ازدياد آثاره الاقتصادية، حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العامة تلعب دورا هاما في التأثير على الأوضاع الاقتصادية، وعلى كافة جوانب المجتمع، كما أنها تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها العامة في تحقيق أغراضها النهائية، وسنتناول من خلال هذا المبحث نظريا وبايجاز الإنفاق العام كسياسة اقتصادية وأهم المؤشرات الكمية التي تعتمدها الدولة لقياس مدى تحقق الأهداف التي تصبو إليها من خلاله، بالإضافة إلى عرض الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي، ودورها في تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: الإنفاق العام كسياسة إقتصادية والمؤشرات الكمية لقياس آثاره.

يعبر الإنفاق العام عن السلوك المالي للحكومات، والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها ولها مؤشراتها الكمية التي تقيس مدى تحقق الأهداف التي تصبو إليها الحكومة من ورائها.

أولا: الإنفاق العام كسياسة اقتصادية.

1. مفهوم سياسة الإنفاق العام:

يقصد بالسياسة الإنفاقية مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله،كما تظهر بالموازنة العامة لتحقيق عدد من الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد (الانكماش)[1].

كما تعرف سياسة الإنفاق العام على أنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تتعلق بالإنفاق الحكومي بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وأهدافه، ومجالاته وضوابطه، وعليه فإن سياسة الإنفاق العام تهدف كغييرها من السياسات الجزئية في إطار السياسة المالية التي تعرف بأنها "السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 41.

والإنتاج والاستخدام"[1]، إلى تحقيق أهداف وأغراض السياسة الاقتصادية العامة للدولة التي تتألف من حزمة من السياسات القطاعية المتكاملة والمتشابكة كالسياسة النقدية والمالية والتجارية وغيرها[2].

كما يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها البرناج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية، والسياسة الإنفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الإنفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم وتوسيع السوق المحلية، في حين تستهدف السياسة الإنفاقية في الدول النامية بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان، وإنطلاقا من واقع كل من الدول الرأسمالية والدول النامية فإن على السياسة المالية بأدواتها المختلفة أن تسعى لتحقيق الأهداف المطلوب تنفيذها[3].

ومن العوامل التي تتوقف عليها فعالية سياسة الإنفاق العام على وجه الخصوص في تحقيق أهداف السياسة المالية بصفة عامة نذكر[4]:

أ. **مرونة الجهاز الإنتاجي:** تعتمد فعالية سياسات الإنفاق العام في تحقيق الأهداف المرجوة منها على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، ففي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاج التي ترجع إلى سببين:

- **الأول:** وهو خاص بالدول المتقدمة ويحدث عند بلوغ مرحلة التشغيل التام للموارد الاقتصادية.
- **الثاني:** وهو خاص بالدول المتخلفة، حيث ترجع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها إلى ضعف كفاءة هذا الجهاز وتخلفه، ولتحقيق مرونة كاملة لابد من تطويره.

فمرونة الجهاز الإنتاجي من العوامل الأساسية التي يتوقف عليها عمل سياسة الإنفاق العام، لأن زيادة الإنفاق الحكومي قد ينعكس أثرها على المستوى العام للأسعار في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فتعجز بذلك هذه السياسات عن تحقيق الاستقرار والتنمية وإعادة توزيع الدخل القومي وتكون آثارها سلبية على

---

[1]- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، دار عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2008، ص 335.

[2]- عبد الله حاسن الجابري، سياسة الإنفاق العام التي إنتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وآثارها الاقتصادية الكلية دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد 15، العدد 25، السعودية، 1433هـ، ص 654.

[3]- حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص ص 190 191.

[4]- أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي: دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، الطبعة الثانية، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2003، ص ص 268 270.

تخصيص الموارد الاقتصادية، بينما ينتج عن زيادة الإنفاق الحكومي في ظل مرونة الجهاز الإنتاجي زيادة التشغيل والإنتاج.

ب. **مصادر تمويل الإنفاق العام:** تختلف آثار سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهدافها بحسب اختلاف مصادر تمويلها، فيرى أحد الباحثين أن فعالية الإنفاق العام في توليد دخل جديد تتوقف على كونه ليس إنفاقا بديلا عن إنفاق آخر، كما هو الحال عندما يمول الإنفاق الخاص، ما لم تقع الضرائب على أموال مكتنزة أو غير مشغلة، حيث يرى بعض الباحثين أن الإنفاق الحكومي لن يحقق آثارا توسعية إلا إذا مول عن طريق الاقتراض أو الإصدار الجديد.

لكن "هانس" يرى بأن الإنفاق العام لن يكون ذا آثار توسعية إلا إذا مول عن طريق العجز، قول لا يحمل على إطلاقه ولا يمكن الدفاع عنه، لأن المتعارف عليه في نظرية كينز أن الإنفاق العام الممول عن طريق الضرائب التصاعدية (التي تؤثر على إعادة توزيع الدخل) من المحتمل أن يزيد التشغيل والدخل القومي، كما تأكد من بعض الدراسات أن الزيادة في الإنفاق العام (الممول عن طريق الضرائب) ذات آثار توسعية حتى ولو لم يكن للنظام الضريبي آثار توزيعية على الدخل.

ت. **حجم الإنفاق العام والقدرة على التحكم فيه:** يرى البعض أن الإنفاق العام لن يكون ذا آثار توسعية، إلا إذا كان كبيرا واستطاعت الحكومة التحكم فيه وتغييره حسب مستوى النشاط الاقتصادي.

ث. **التنسيق بين سياسة الإنفاق العام وسياسة الإيرادات العامة:** حتى تتحقق لسياسة الإنفاق العام آثارها المرجوة لابد من التنسيق بينها وبين سياسة الإيرادات العامة، فلا تنهج الدولة سياسة إنفاقية توسعية في حين أن سياساتها الإيرادية ذات آثار انكماشية، حتى لا تأخذ بيدها اليمنى ما دفعته بالشمال.

2. **أدوات سياسة الإنفاق العام.**

أ. **تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:** وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد القومي من جهة، وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وهي بهذا يمكن أن تكون توسعية أو تقييدية، إلا أنه من المفيد جدا إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية كالتضخم ولعدم قدرة الدولة دائما على تغطيته.

ويجب أن ندرك بأن زيادة الإنفاق العام قد تكون لا إرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية والأزمات والنكبات، فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن الصعب جدا التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب، نفس الأمر يحدث عند ظهور كوارث أو نكبات طبيعية.

ونفس الأمر يقال عن التخفيض، فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بلا حدود اعتبارا لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط من جهة، ولما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة الطبيعة.

ب. إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام: وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة؛
- نفقات الأمن والدفاع؛
- نفقات الخدمات الاجتماعية؛
- نفقات الشؤون الاقتصادية؛
- نفقات أخرى.

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام ويحدث هذا التغيير تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها، فزيادة النفقات العسرية يمكن أن تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية نتيجة إنخفاض الإنتاج المدني ومنه زيادة أسعاره، وهذا دون أن يعني ذلك أنها لا تفيد الإنتاج القومي، فكثيرا ما تفيد في تطوير فنون الإنتاج، وتطوير الهياكل القاعدية...الخ[1].

ثانيا: المؤشرات الكمية لقياس آثار سياسة الإنفاق العام.

يمكننا قياس آثار النفقات العامة في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية أهمها:

1. الميل المتوسط والميل الحدي للإنفاق العام:

أ. الميل المتوسط للإنفاق العام:

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقصادي.

➢ **الصيغة القانونية للمؤشر:**

يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل القومي، ويصاغ بالشكل التالي[2]:

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 190 191.

[2]- سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2018، ص 93.

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة معينة}}{\text{الدخل القومي للسنة نفسها}}$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر تفوق نسبة 50 % فهذا يعني أن الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتسعى للعب دور في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام، أما إذا انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 50 % فهذا دليل على عدم رغبة الدولة في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي.

➢ **دلائل المؤشر**: لهذا المؤشر أبعاد ودلائل اجتماعية واقتصادية[1].

- يعبر عن مقدار ما يخصص من الدخل القومي لغرض النفقات العامة؛
- يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عموما والاجتماعية خصوصا، ومن ثم يعبر عن الدور والفلسفة السياسية للدولة، حيث كلما ارتفعت نسبته كلما دل ذلك على التدخل الأوسع للدولة والعكس صحيح؛
- يعبر عن مستوى إشباع الحاجات العامة ومدى تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي والرفاهية للمجتمع كله.

وتزداد مصداقية هذا المؤشر كلما ارتفعت الحصة النسبية لنفقات التنمية الاجتماعية في مجال النفقات العامة، ويصدق هذا بدرجة أكبر على هيكل النفقات العامة للدول النامية، حيث يخصص جزءا كبيرا من تلك النفقات إلى الدفاع والأمن والإدارة.

ب. الميل الحدي للإنفاق العام:

يوضح الميل الحدي للنفقات العامة ذلك الجزء من الإنفاق العام الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة:

➢ **الصيغة القانونية للمؤشر:**

يعبر هذا المؤشر عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة: ويمكن احتساب هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية[2]:

[1]- بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010): مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 65.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 72.

$$\text{الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في النفقات العامة}}{\text{الزيادة } (\Delta) \text{ في الدخل القومي}}$$

ويلاحظ أن المعادلة أعلاه لا توضح بصورة بارزة العلاقة الإحصائية القائمة بين النفقات العامة والدخل القومي، المسألة التي تستدعي تحديدها وتوضيح نتائج المعالم الإحصائية لها، وتعد العلاقة الخطية بين النفقات العامة والدخل القومي أفضل العلاقات تمثيلا ويمكن التعبير عنها بلغة الاقتصاد القياسي وكما يلي[1]:

$$Y = a + bx$$

حيث أن:

Y: النفقات العامة x: الدخل القومي

a: الحد الثابت b: الميل الحدي للنفقات العامة

➢ **دلائل المؤشر[2]:**

- يعبر عن مقدار ما يخصص من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لأغراض الانفاق العام؛
- يعبر عن مقدار ما تجنده الدولة من الزيادة في الدخل لمواجهة حاجات المجتمع المتزايدة ومستوى اشباعها؛
- يعبر عن مدى اهتمام الدولة بالحاجات العامة؛
- يعبر عن مدى نجاح السياسة الانفاقية في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذوي الدخل المحدود؛
- تزداد فعالية هذا المؤشر مع زيادة مقدار ما ينفق من الزيادة في النفقات العامة على مجالات وقطاعات التنمية؛
- تكون قيمة الميل الحدي للانفاق العام ما بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في اشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي، ويستخدم هذا المؤشر كذلك بين الدول لإجراء المقارنات بين الدول ، وللمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها.

[1]- مرجع نفسه، ص 72.

[2]- بيداري محمود، مرجع سبق ذكره، ص 66.

2. مرونة ونصيب الفرد من الإنفاق العام:

أ. مرونة الإنفاق العام:

المرونة مصطلح عام يعني مدى استجابة متغير معين نتيجة للتغير الحاصل في متغير آخر يتأثر به، وتقاس المرونة بنسبة التغير (Percentage Change) الحاصل بين المتغير المعتمد والمتغير أو المتغيرات المستقلة في الاقتصاد، ويمكن احتساب المرونة من خلال الصيغة العامة التالية[1]:

$$Y = AX^e$$

حيث أن:

Y: يمثل الإنفاق العام X: المتغير المستهدف

e: معامل المرونة A : ثابت.

ومن المرونات الشائعة الاستخدام في تحليل الإنفاق العام نجد[2]:

➢ **المرونة الدخلية:**

تعبر المرونة الدخلية عن مدى إستجابة النفقات العامة للتغيرات الحاصلة في الدخل القومي وعما إذا كانت هذه الإستجابة منتظمة، فهي إذن عبارة عن قياس نسبة التغير في النفقات الحكومية إلى نسبة التغير في الدخل القومي، لذلك فإن المرونة الدخلية هي معيار ملائم لاختبار فيما إذا كان حجم القطاع العام في توسع أو إنكماش، وتعتبر النفقات الحكومية ذات مرونة دخلية مرتفعة إذا المعامل أكبر من الواحد الصحيح، أما إذا كان المعامل أقل من الواحد الصحيح فيعني ذلك أن المرونة الدخلية للنفقات العامة منخفضة.

ويمكن حساب معامل المرونة الدخلية بالاستعانة بالصيغة العامة السابقة من خلال استخدام الصيغة الأسية وكالآتي:

$$G = AY^e$$

حيث أن:

G: يمثل الإنفاق الحكومي. Y: تمثل الدخل القومي.

e: معامل المرونة الدخلية. A: ثابت.

[1]- ابراهيم محمد حسين العبيدي، إتجاهات الإنفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة للمدة 1980-2000، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص 34.

[2]- مرجع نفسه، ص ص 35 36.

➢ **المرونة السكانية:**

يقيس هذا المؤشر طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام ومجتمع الدولة معبرا عنه بالسكان وعن مدى استجابة الإنفاق العام للتغيرات في السكان ويحتسب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

$$G = AN^e$$

حيث أن:

G: يمثل الإنفاق الحكومي N: السكان

e: معامل المرونة السكانية A : ثابت

وبحسب قيمة معامل المرونة السكانية يمكن تحديد اتجاه الإنفاق العام فيما إذا كان يزداد بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان أو بمعدل أقل.

➢ **المرونة الإيرادية:**

يعبر هذا المؤشر عن مدى استجابة النفقات الحكومة للتغيرات الحاصلة في الإيرادات الحكومية، أي مدى تأثر النفقات بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات الحكومية وبذلك فإن المرونة الإيرادية يمكن حسابها كالآتي:

$$\text{المرونة الإيرادية} = \frac{\text{معدل التغير في النفقات الحكومية}}{\text{معدل التغير في الإيرادات الحكومية}}$$

كما يمكن حساب المرونة الإيرادية من خلال الصيغة الأسية وكالآتي:

$$G = AR^e$$

حيث أن:

G: يمثل الإنفاق الحكومي. R: تمثل الإيرادات الحكومية.

e: معامل المرونة الإيرادية. A: ثابت.

ب. نصيب الفرد من الإنفاق العام:

يستخدم هذا المؤشر لقياس مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال قيمة الخدمات الصحية والتعليمية والمعاشية المقدمة له[1].

[1]- سراج وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 93.

➢ **الصيغة القانونية للمؤشر:**

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من النفقات العامة ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

➢ **دلائل المؤشر**[1]:

- يعبر عن مستوى رفاهية أفراد المجتمع؛
- يعبر عن درجة الاشباع في المتوسط للفرد الواحد من الحاجات العامة؛
- إن دقة هذا المؤشر تزداد بزيادة حصة الفرد من النفقات الاجتماعية، حيث توجد علاقة موجبة وارتباط قوي بين مستوى الرفاهية من ناحية وحصة الفرد من هذه النفقات من ناحية، ولكي يتحقق مستوى رفاهية عالي لا بد أن يكون معدل نمو النفقات العامة والنفقات الاجتماعية خصوصا أعلى من معدل النمو السكاني.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين مستوى الرفاهية وحصة الفرد من الإنفاق العام

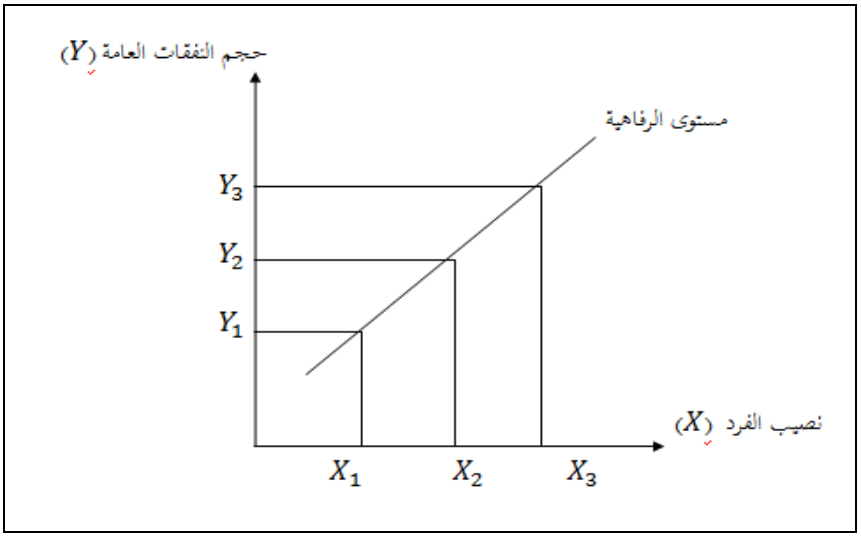

المصدر: سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

نلاحظ من هذا الشكل أنه كلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها.

[1]- بيداري محمود، مرجع سبق ذكره، ص 67.

المطلب الثاني: آثار الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي.

تأخذ آثار الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي شكلين فإما أن تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام، وإما أن تكون غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي أثر المضاعف والمعجل.

أولا: الآثار المباشرة للإنفاق العام.

يقصد بالآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام تلك الآثار التي تحدثها بصورة فورية وأولية، وتطول هذه الآثار عدة متغيرات اقتصادية[1]، ولعل أهم هذه الآثار تلك التي يحدثها في كل من الإنتاج القومي والاستهلاك بوصفهما المعاملين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني.

1. **الأثر المباشر للإنفاق العام على الإنتاج القومي:** يتوقف الإنتاج القومي لأي دولة على نوعين من العوامل، أولهما القدرة الإنتاجية الوطنية أو ما يطلق عليها العوامل المادية للإنتاج، وهذه تمثل كلا من الموارد الطبيعية للدولة وعنصر العمل فيها، ورأس المال...إلخ، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية على الإنتاج الوطني، ومن ناحية أخرى يشكل الإنفاق العام جزءا مهما من مكونات الطلب الفعال (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية) وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)، وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة[2]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدى هذا التأثير يختلف تبعا لثلاثة أمور:

أ. **أثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي حسب وسيلة تمويله:** يقتضي تتبع آثار الإنفاق العام على مستوى الدخل القومي من هذه الناحية معرفة الوسيلة التي مولت بها الحكومة نفقاتها:

[1]- سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2]- بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 572.

فإذا استمدت الحكومة أموالها من الإيرادات غير العادية التي تتمثل في القروض العامة والإصدار النقدي، فإن ذلك يؤدي لخلق قوة شرائية جديدة مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي، وارتفاع مستوى الدخل القومي، وهذا مشروط بطبيعة الحال بوجود طاقات إنتاجية عاطلة في الاقتصاد القومي يساهم تيار الإنفاق الإضافي في تشغيلها، أما إذا استمدت الحكومة أموالها من الإيرادات العادية التي تتمثل أساسا في الرسوم والضرائب، فإن إنفاقها لا يؤثر كثيرا على مستوى الدخل القومي، ذلك أنه لا يؤدي لخلق وسائل دفع جديدة، وإنما يقتصر على تحويل جزء من القوة الشرائية الموجودة بين أيدي بعض الأفراد إلى أيدي أفراد آخرين، ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس، كما أن الدخل القومي لا يبتعد كثيرا عن مستواه الأصلي[1].

وتختلف آثار الإنفاق العام في هذه الحالة باختلاف نوعية الايرادات العادية التي تستخدمها الحكومة في تمويل إنفاقها، فإن لجأت الدولة لتمويل إنفاقها عن طريق الضرائب غير المباشرة على استهلاك السلع الضرورية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخفض القوة الشرائية للطبقات ذات الدخل المنخفض والتي تتميز بميل حدي مرتفع للاستهلاك، وهذا يعني انفاقها الاستهلاكي الذي يسهم في تخفيض الانفاق الكلي ومن ثم خفض الدخل القومي، أما إذا مولت الحكومة انفاقها الجديد عن طريق فرض ضرائب دخل تصاعدية فإنها سوف تصيب الأغنياء ويدفعونها من مدخراتهم ولا يتأثر انفاقهم الاستهلاكي بشيئ، ومثل هذا التمويل يسهم في زيادة الانفاق الكلي ومن ثم رفع مستوى الدخل القومي.

ب. آثار الإنفاق العام على الدخل القومي حسب وجهته: إذا استخدم هذا الانفاق لزيادة الخدمات العامة المقدمة للطبقات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى رفع دخول هذه الطبقات ومن ثم زيادة إنفاقها وبالتالي زيادة الانفاق القومي فرفع مستوى الدخل القومي، أما استخدام الانفاق العام لتلبية مطالب الطبقات الغنية، فأن الانفاق العام سوف لن يزداد بشكل ملموس بسبب أن هذه الطبقات تمتاز بميل حدي منخفض للاستهلاك وعدم زيادة الانفاق العام تعني أن مستوى الدخل القومي لن يرتفع[2].

ت. آثار الإنفاق العام على الناتج القومي حسب نوع الإنفاق: لبيان أثر النفقات العامة على الناتج القومي من هذه الناحية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة وكما يأتي:

[1]- مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص ص 238 239.

[2]- سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

- **النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:** تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي ستستعمل للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح الدولة بعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة.
- **النفقات الاجتماعية:** تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثارا مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية.

فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد (المتعلقة بالفئات محدودة الدخل)، وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد، ولكن ابتداء هذه الفئات (ذوي الدخل المحدود) وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.

أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات أو تحويلات مباشرة) فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ. إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة اكبر، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني والتعليمي والصحي والمعيشي من كل الجوانب، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج[1]، وهذا ما يتضح من خلال المخطط الآتي:

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 100 101.

الشكل رقم (1-2): أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج القومي

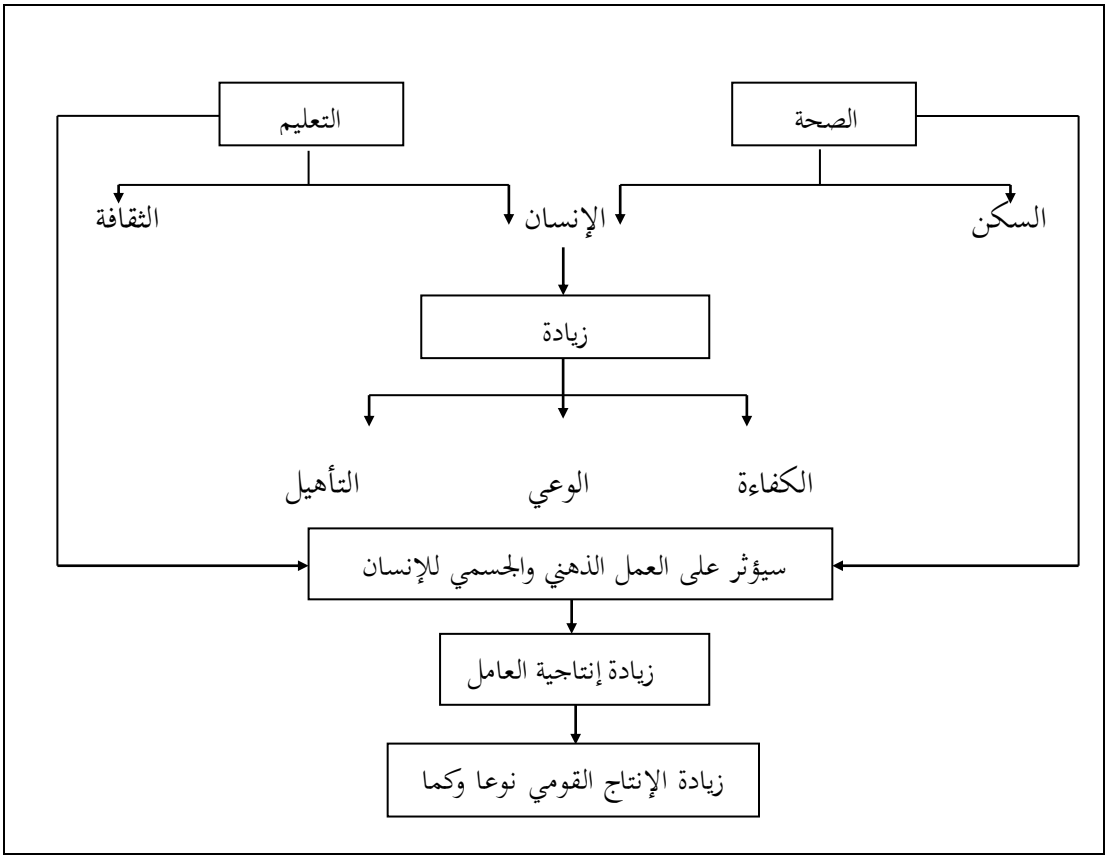

المصدر: محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

- **النفقات العسكرية**: إن اتجاه الفكر المالي التقليدي قائم على تصنيف النفقات العسكرية بأنها نفقات استهلاكية غير منتجة، في حين يميل الفكر المعاصر للمالية العامة إلى التمييز بين أنواع النفقات حيث يرى أن ثمة ما يعد نافعا وآخر ضارا بحسب الظروف الدولية التي يتم فيها الإنفاق العسكري، وبشكل عام فإنه يميز بين نوعين من الآثار التي تصيب الإنتاج القومي من جراء هذا الإنفاق هي آثار انكماشية وأخرى توسعية.

- **الآثار الانكماشية**: غالبا ما تنسب النفقات العسكرية إلى آثار انكماشية لاسيما عندما تقوم الدولة بتحويل بعض عناصر الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة إلى عمليات عسكرية وعندئذ يتقلص حجم الإنتاج العادي للأفراد ونقصه إلى التقليل من الاستهلاك الحربي إلى منافسة الإنتاج والاستهلاك الفردي بصورة غير متكافئة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج وثم تخفيض الاستهلاك الكلي للمجتمع، هذه هي الناحية السلبية للإنفاق العسكري، وتزيد خطورتها كلما زادت نسبة هذا الإنفاق من الدخل القومي.

- **الآثار التوسعية:** تؤدي النفقات العسكرية إلى الآثار التوسعية في حجم الإنتاج القومي إذا استخدمت الدولة هذه النفقات في تأسيس صناعات معينة أو منشآت حيوية كالمطارات، الموانئ، الطرق، القناطر، السدود، التي يستفيد منها الاقتصاد القومي فالانتاج المدني خلال فترة ما بعد الحرب إذا كانت فائضة عن حاجة الانتاج الحربي، كما أنه من المتفق عليه أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى تقدم علمي في فنون الإنتاج حيث تخصص نسبة كبيرة منه للبحوث العلمية ولاسيما في الدول ذات الاقتصاد القومي، ويبرز هذا الدور من خلال التوسع في حجم الإنفاق العام دون اعتبار للصور المتعددة التي يتخذها مع زيادة الدخل، إلا أن ثمة أوضاعا تؤثر على طبيعة الإنفاق العسكري فإذا بلغت الدول مرحلة التشغيل الكامل فتؤدي هذه النفقات إلى حدوث اتجاها تضخميا حيث يقل الإنتاج المدني وتزداد أسعار منتجاته، أما في حالة نقص التشغيل فإن هذه النفقات تعمل على زيادة الإنتاج القومي نتيجة التوسع في الصناعات الحربية وفروع الإنتاج الأخرى وهذا بدوره يساعد على تشغيل الأيدي العاملة[1].

ومن ناحية أخرى، ثمة أوضاع تؤثر على طبيعة الإنفاق العسكري، فحين تكون الدولة قد وصلت إلى مرحلة العمالة الكاملة، فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني نتيجة التوسع قي الصناعات الحربية، مما يؤدي بصفة عامة إلى تشغيل العمال والقضاء على البطالة[2].

2. **الآثار المباشرة للإنفاق العام على الاستهلاك:** يعرف الاستهلاك بأنه الجزء المسقتطع من الدخل الكلي والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك[3].

وتأخذ دالة الاستهلاك الشكل التالي[4]:

$$C = \alpha + bY$$

حيث أن:

Y: الدخل C: الاستهلاك

α: الاستهلاك المستقل b: الميل الحدي للاستهلاك

[1]- محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص ص 110 111.

[2]- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 54.

[3]- إبراهيم سليمان قطف وعلي محمد خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 145.

[4]- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 55.

ويقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم من خلال دورة الدخل[1]، حيث تؤثر النفقات العامة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، لأن هناك جزءا كبيرا من هذه النفقات ينفذ على شكل شراء سلع استهلاكية كخدمات الدفاع والأمن وسلع استهلاكية أخرى، أو يجرى تنفيذ هذه النفقات على شكل دخول نقدية تخصص للاستهلاك.

وتتضح آثار الإنفاق العام المباشر على زيادة مستوى الاستهلاك من عدة طرق أهمها[2]:

أ. **زيادة الإنفاق العام الاستهلاكي:** وهذا واضح من الآتي:

- شراء الحكومة سلع وخدمات استهلاكية من أجل تسيير الأجهزة الحكومية، حيث كلما زاد حجم الإنفاق العام من هذا النوع زاد مستوى الاستهلاك الكلي في الاقتصاد القومي؛
- جزء من الإنفاق العام الاستهلاكي للحكومة يكون على شكل أجور ومرتبات تدفعها مقابل خدمات تلزم لغرض إشباع الحاجات العامة، وينفق جزء مهم من هذه الدخول على الاستهلاك من قبل المستفيدين لشراء سلع وخدمات، وهذا معناه زيادة الطلب الكلي.

ب. **زيادة الإنفاق الاستثماري:** ويتضح هذا من خلال:

- زيادة دخول المنتجين الذين ينتجون السلع الاستثمارية وأجور العاملين في المشروعات الاستثمارية؛
- زيادة مستوى استهلاك القطاع الخاص نتيجة ارتفاع مستوى دخولهم.

ت. **زيادة المدفوعات التحويلية الاجتماعية كجزء من الإنفاق العام:** ويتضح هذا من خلال:

- زيادة مستوى الإنفاق لأنه سيزيد الميل الحدي للاستهلاك؛
- تدفع هذه الإعانات لأصحاب الدخول المنخفضة (الشيوخ، العجزة، الأطفال، المتقاعدين).

ثانيا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام.

لا يقتصر الإنفاق العام على إعطاء الأثر الأولي السابق التعرض عليه، فبالإضافة للآثار المباشرة للإنفاق يترتب عنه كذلك آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما يعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

[1]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2]- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 133.

ويسمى أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر المعجل بالاستثمار المولد[1]، ويرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة تفاعل كل من المضاعف والمعجل حيث أنه هناك آثار متتابعة ومتوالية على الدخل القومي نتيجة لتتابع الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق العام المباشر حيث يؤدي إلى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الإنفاق العام، ويرى كينز أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام كفيلة برفع القدرة الشرائية لذوي الدخول المحدودة والذين يتمتعون بميل حدي للاستهلاك مرتفع وهذا من شأنه أن يحفز الطلب المحلي فيتوسع الإنتاج ويزداد الدخل،[2] وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-3): مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل.

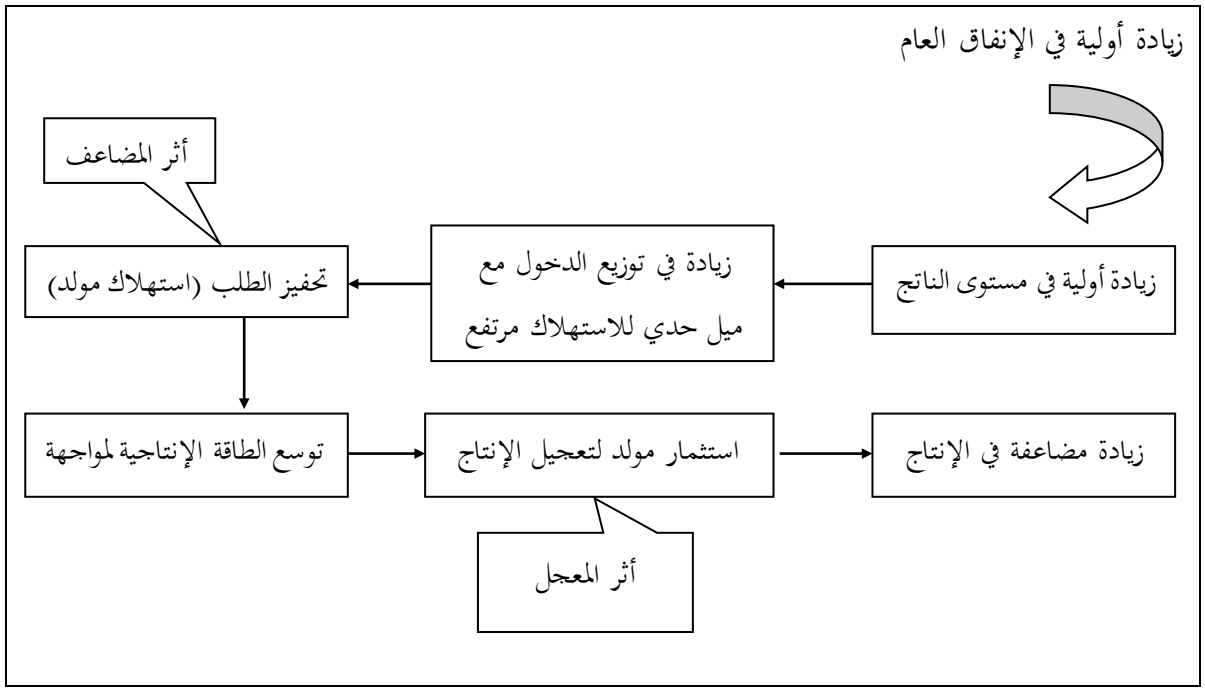

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص 149.

يوضح هذا المخطط أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري يولد زيادة في الدخل، ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت، ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات، يتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل، وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبية أعلى تعوض العجز في الميزانية العامة أحدثه التوسع في الإنفاق العام.

1. **أثر المضاعف:** يعتبر الاقتصادي البريطاني R .F. Kahn أول من استعمل مفهوم المضاعف في دراسة حول أثر الاستثمار على خلق مناصب عمل (1931)، حيث وجد أن القيام بالاستثمار في فترة معينة وفي قطاع ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل على فترات وتمس عدة قطاعات اقتصادية، إذ يكون حجم اليد العاملة الإضافي أكبر من حجمها الذي تم خلقه في القطاع الذي جرى فيه الاستثمار لأول مرة أي نكون أمام عملية مضاعفة.[1]

تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار يؤدي في الدخل القومي، ومؤدى أفكار كينز في هذا الصدد أن زيادة الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة تتحدد في ضوء ما يؤدي إليه الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، وهذا ما يعرف بمضاعف الاستثمار وإذا كانت جهود النظرية الكينزية قد انصرفت فقط إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق فكرة المضاعف، فإن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك، والإنفاق العام، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا[2].

يقصد بمضاعف الإنفاق العام "المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل القومي (الناتج القومي) الناتجة عن الزيادة في الإنفاق العام من خلال ما تؤدي إليه تلك الزيادة من تأثيرات في الاستهلاك"[3]، وبذلك تكون معادلة الانفاق العام وفقا للصيغة التالية[4]:

$$\text{مضاعف الإنفاق العام } (K_G) = \frac{\text{التغير في الدخل القومي } (\Delta_Y)}{\text{التغير في الإنفاق العام } (\Delta_G)}$$

[1]– محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 177.

[2]– عادل أحمد الحشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص ص 117 118.

[3]– عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[4]– السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي: نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 166.

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر كذلك بالصيغة التالية[1]:

$$\text{مضاعف الإنفاق العام } (K_G) = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

فالمضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار، وهكذا يمكن الحصول على الزيادة الإجمالية في الدخل القومي على إثر زيادة الإنفاق العام على الشكل التالي[2]:

$$\text{الزيادة الإجمالية في الدخل القومي} = \text{الزيادة الأولية في الإنفاق} \times \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

ومن يتضح أنه كلما كبرت النسبة من الدخول الإضافية التي تنفق على الاستهلاك كان المضاعف كبيرا، وكلما كانت التسرب الذي يأخذ شكل ادخار إضافي صغيرا، في كل موجة من موجات الدخل، كان المضاعف كبيرا.

2. **أثر المعجل:** يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل[3].

ينطبق هذا المبدأ على الأنواع المختلفة للاستثمار، وأول من تطرق إلى هذا المفهوم هو الاقتصادي الفرنسي Aflation عام 1908، أما الصياغة الحديثة لهذا المبدأ فقد تمت على أيدي كل من j.M CLARK (1917) و FRISH (1931)[4].

ويمكن التعبير عن هذا المبدأ رياضيا على النحو التالي:

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta \text{ الاستهلاك}}{\Delta \text{ الاستثمار}}$$

وعليه فإن زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع،

[1]- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1995، ص 77.
[2]- مرجع نفسه، ص 77.
[3]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[4]- السعيد بريبش، مرجع سبق ذكره، ص 142.

بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر[1]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن فكرة المعجل تقوم على افتراضين أساسيين[2]:

أ. **الافتراض الأول:** أن هناك تشغيل كامل للطاقة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية التي تعمل في مجال معين.

ب. **الافتراض الثاني:** أن قيمة معامل رأس المال إلى الناتج أكبر من واحد دائما، ويعبر معامل رأس المال إلى الناتج عن عدد الوحدات اللازم تشغيلها من رأس المال للحصول على وحدة واحدة من الناتج.

المطلب الثاني: دور الإنفاق العام في تحقيق أغراض السياسة الاقتصادية.

تعتمد الدول بشكل كبير على الإنفاق العام في تحقيق كثير من الأغراض التي تهدف إليها سياستها الاقتصادية العامة، وفيما يلي سنتناول أهم أغراض هذه السياسة.

أولا: الإنفاق العام ومستوى الأسعار والاستخدام.

1. **الإنفاق العام و مستوى الأسعار:** رغم أن القاعدة العامة في تحديد الأسعار هي العرض والطلب، إلا أنه يمكن للدولة أن تؤثر على الأسعار، وذلك عن طريق تدخلها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال سياستها في الإنفاق العام، وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية، ويترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، فمثلا إذا تركزت النفقات العامة على تشجيع الاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض عن الطلب فيتكون التوازن العام عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق لها، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ومثالها أن تدفع الدولة للأفراد مرتبات عالية، الهدف منها تشجيعهم على الاستهلاك[3].

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2]- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008، ص 47.

[3]- محمد إبراهيم عبد اللأوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 125 126.

وتؤثر النفقات العامة على الأسعار بشكل متفاوت تماشيا مع التفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي العام، فمثلا يكون أثر الزيادة في النفقات العامة على الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، ويكون هذا الأثر كبير في حالة الازدهار الاقتصادي، لذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية مفادها زيادة النفقات العامة فترات الكساد الاقتصادي وتخفيضها فترات الانتعاش الاقتصادي[1].

2. **الإنفاق العام ومستوى الاستخدام:** تلعب الحالة الاقتصادية وتقلبات الدورة الاقتصادية ما بين حالة الانتعاش أو الركود أثرا حاسما في مستوى الاستخدام، وعليه يظهر دور الإنفاق العام كأداة مؤثرة تسعى لخلق التوازن في هذا المتغير، فالإنفاق العام يتصدى لمشكلة البطالة حيث تتكدس السلع ويقل الطلب على العمالة وينخرط عدد كبير منهم إلى ما يعرف بجيش العاطلين، وأمام هذه الصورة تبادر الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وفي مشاريع مختلفة من أجل رفع مستوى التشغيل وخلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة وتحريك عجلة الاقتصاد، أما في فترة الانتعاش حين يزداد إنفاق الأفراد بما يكفل تحقيق الاستخدام الكامل بحيث يتزايد الطلب على السلع والخدمات إلى مستوى يبلغ فيه مواجهة الضغوط التضخمية، تحاول السلطات عندئذ الحد من إنفاقها حتى لا تزيد المسألة تفاقما، وتتخذ إجراءات معينة لامتصاص الفائض من وسائل الدفع المتاحة لتقييد الطلب وكبح الضغوط التضخمية[2].

ثانيا: الإنفاق العام و طريقة توزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي.

1. **الإنفاق العام و طريقة توزيع الدخل:** يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي يوزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة[3]، ويقصد بإعادة توزيع الدخل القومي، تغيير حالة توزيع الدخل القومي، عن طريق تدخل الدولة، باستخدام الوسائل المالية وغير المالية، حيث لا تعتمد الدولة في التأثير على الدخل القومي وعملية توزيعه على الأدوات المالية فقط أي من خلال السياسة المالية التي تعكسها الميزانية العامة، وإنما تستخدم أيضا سياسة تحديد الأجور وتحديد الأسعار وسياسة الاستثمارات التي تقوم بتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية من جهة وتوزيعها جغرافيا بين أقاليم الدولة من جهة أخرى، ومن ثم فإن إعادة التوزيع تتطلب المقارنة بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع أولي للدخل، تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة، إلى حالة لا تقوم فيها الدولة بإجراء تغيير في التوزيع.

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 104.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال مرحلتين[1]:

أ. **التدخل في التوزيع الأولي (بين المنتجين)**: تتدخل الدولة أولا في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه، والتأثير فيه بطريقتين:

- يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج القومي، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، هي الأجور والفوائد والريع والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين، وتتم مساهمتها في خلق دخول جديدة بالطرق الآتية[2]:
  - **إنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الجماعية**: حيث تؤدي هذه المنافع إلى زيادة في الدخول الحقيقية للأفراد ونتيجة لإشباع جزء من حاجاتهم هذا بالإضافة إلى أنها تخلق دخولا لعوامل الإنتاج التي تقوم بدورها في إنتاج هذه الخدمات؛
  - **إنتاج السلع بمعرفة مشروعات القطاع العام**: حيث يحدث ذلك عن طريق الاستثمارات العامة مما يتبع خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج هذه السلع؛
  - **تشجيع الحافز على إنتاج السلع بمعرفة المشروعات الخاصة**: ويجري هذا عن طريق الإعانات الاقتصادية ويترتب عليها زيادة في إنتاج هذه المشروعات وبالتالي في الدخول الموزعة على عوامل الإنتاج.
- يكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافآت عوامل إنتاج، وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع، ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين، مباشر أو غير مباشر، فالتحديد المباشر يتم عن طريق تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الفائدة (وضع حد معين لسعر الفائدة السائد)، وتحديد الإيجارات (تثبيت نسبة معينة للإيجار)، وتحديد نسب الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة من الأرباح)، أما التحديد غير المباشر فقد يكون من خلال أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار، التأثير في عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم على توزيع الدخل فيما بينها.

[1]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2]- عواد فتحي أحمد ذياب، مرجع سبق ذكره، ص ص 101 102.

ب. تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي): في هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأولي، حيث يتضح للدولة أن التوزيع الأولي للدخل غير ملائم من النواحي الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، فتقوم بإجراء بعض التعديلات لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، ويتخذ هذا التعديل اتجاها أو أكثر من الاتجاهات التالية[1]:

- **إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة:** ويتم هذا التوزيع في الدول الرأسمالية بالنظر للتفاوت الكبير في توزيع الدخل القومي الناشئ من التفاوت في توزيع الملكية، إذ يفوز أصحاب الملكيات بالجزء الأكبر من الدخل القومي؛
- **إعادة توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية (التوزيع القطاعي)**: يقصد به توزيع الدخل القومي بين القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي، زراعة، صناعة، خدمات، ويحتل هذا التوزيع أهمية خاصة في الدول الاشتراكية والدول النامية على حد سواء، وتبذل الدول النامية جهودا كبيرة لتوجيه ما تملكه من موارد نحو القطاع الصناعي وإدخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي بهدف تحقيق نمو متوازن بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة؛
- **إعادة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم (التوزيع الجغرافي)**: ويقصد به توزيع الدخل القومي بين الأقاليم المختلفة التي يضمها الاقتصاد القومي داخل الدولة، وفي هذا الإطار نجد أن التقدم والتطور الذي حققته الدول الرأسمالية والنامية لم يكن على درجة واحدة ومتناسقة بين أقاليمها المختلفة، حيث ظهرت مناطق في الدولة الواحدة متطورة في حين ظلت مناطق أخرى متأخرة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وقد يعزى هذا الأمر إلى تمتع بعض الأقاليم بميزات أكثر من غيرها كالمواد الأولية أو مصدر الطاقة أو قربها من مراكز التسويق أو لظروفها المناخية والطبيعية.

وتباشر النفقات العامة أثرها في التوزيع الجغرافي والقطاعي بطريقتين مباشرة وغير مباشرة[2]:

- **الطريقة المباشرة**: وتتمثل من خلال ما تقره الدولة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية، من تنمية قطاع معين، أو منطقة أو إقليم معين فتلجأ إلى توجيه النفقات العامة الاستثمارية مباشرة إلى ذلك القطاع وتلك المنطقة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الدخل القومي، واستفادة العاملين فيه من منافع الاستثمار.

[1]- مرجع نفسه، ص ص 102 103.

[2]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 109 110.

من جهة أخرى قد تلجأ الدولة إلى زيادة دخول العاملين في قطاع معين أو منطقة معينة، مما يعيد توزيع الدخل القومي في صالح المستفيدين.

- **الطريقة غير المباشرة:** وتتمثل بوسائل عديدة أهمها:

- أن تمنح الدولة إعانات اقتصادية للمشاريع المقامة في منطقة معينة أو الداخلة ضمن قطاع إنتاجي معين؛
- أن تقيم الدولة الهياكل الأساسية والاجتماعية المرتبطة بقطاع محدد، أو في منطقة معينة داخل الدولة، كالطرق ومراكز التدريب والطاقة والمطارات، ومحطات توليد الطاقة، الأمر الذي يشجع الاستثمار الخاص للتوجه إلى القطاع أو المنطقة التي ترغب الدولة بتطويرها وتنميتها.

2. **الإنفاق العام و الاستقرار الاقتصادي:** يتعرض الاقتصاد القومي إلى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة تضخم:

أ. **حالة التضخم الاقتصادي:** تعني هذه الحالة قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي، أي هي الحالة التي يفوق فيها الإنفاق القومي (إجمالي الطلب على السلع والخدمات) إجمالي الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمعدلات تتزايد نسبتها كلما تزايد حجم الفجوة التضخمية وهي مقدار الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي.

أمام هذه الحالة تتدخل الدولة باستخدام أدواتها المالية، بحيث تعمل على امتصاص تلك الزيادة في الطلب الكلي تمهيدا للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق الحكومي الذي يمثل أحد المكونات الرئيسية للإنفاق القومي على أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الكمالية والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية...يصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب.

ب. **حالة الانكماش الاقتصادي:** تعني هذه الحالة قصور الطلب الكلي، أي هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الإنفاق القومي عن إجمالي الإنتاج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض في الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي.

في هذه الحالة تكون الإجراءات المتخذة من قبل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية هي إجراءات معاكسة لحالة التضخم حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الإنفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج القومي فتختفي بذلك تدريجيا الفجوة الانكماشية[1].

الشكل رقم (1–4): إجمالي الإنفاق القومي عند مستوى التشغيل الكامل.

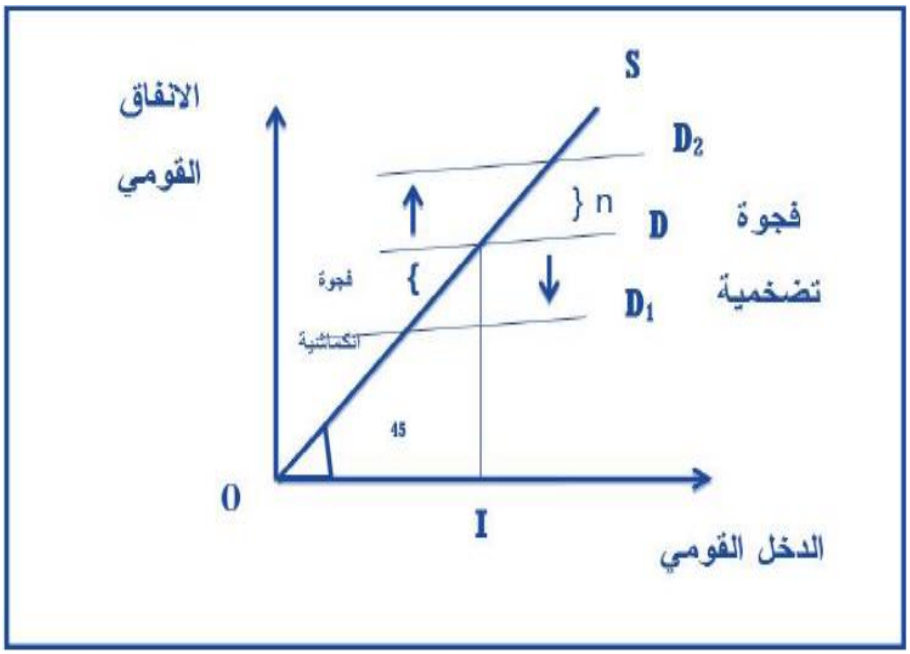

المصدر: بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 192.

[1]– عادل العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 90 91.

المبحث الثالث: حجم الإنفاق العام وظاهرة ازدياده.

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه العديد من الاقتصاديين، حيث لوحظ أن النفقات العامة –كاتجاه عام– دائما في ازدياد مستمر سنة بعد أخرى، ويحدث ذلك في الدول الصغيرة والكبيرة جميعها المتخلفة والمتقدمة وعلى اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية[1]، فرغم أن إقرارها يتم وفق قواعد ومعايير ومحددات تضبط الحجم الضروري والنوع الأمثل لها نجد أن الاتجاه العام لتزايده في المدة الطويلة بات يشكل ظاهرة عامة مؤكدة، وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم التفسيرات النظرية لهذه الظاهرة وأسبابها، مع التطرق لجملة من القواعد والمحددات التي تخضع لها وتحكمها.

المطلب الأول: قواعد ومحددات الإنفاق العام.

تتطلب كفاءة الإنفاق العام أن تتقيد مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام لدى إقراره بجملة من القواعد والمعايير ومراعاة لعدد من المحددات، حتى يكون هذا الإنفاق فعالا في تحقيق الأهداف المسطرة من خلاله، وتجنبا لأية آثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي لها.

أولا: قواعد الإنفاق العام.

نظرا للأهمية التي تكتسبها النفقة العامة وتأثيرها بالاقتصاد الوطني فإن لها قواعد تخضع لها وتحكمها وجب مراعاتها ويطلق على هذه القواعد دستور النفقة العامة، وهي لدى أغلب الكتاب ثلاث قواعد:

1. **قاعدة المنفعة:** تعني قاعدة المنفعة القصوى أن تهدف النفقات العامة إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة[2]، ويتحقق ذلك عندما تتساوى المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الضريبة، أي عندما تتساوى المنفعة الحدية مع الكلفة الحدية.

ويقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية مقدار الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع ككل نتيجة النشاط الحكومي.

[1]– سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2]– خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

أما التكلفة الحدية فيقصد بها مقدار ما ضحى به المجتمع من إنتاج القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي[1].

ويتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة متطلبات الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينها وفق جدول الأولويات، ويعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد القومي وتوجه نفقاتها إلى كل من هذه المشاريع وفق ما يحققه كل منها من منافع جماعية، بالحجم والنوع والكم والتوقيت المناسبين، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل القومي والتشغيل والطاقة الإنتاجية ومدى حاجة واستخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية والعملات الأجنبية والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، ومعدل ما يحققه المشروع من ربح وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة وكذلك المنفعة التي تعود على الطبقات الاجتماعية المختلفة.

أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول إليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوافرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة وفق معيار أو آخر تحدده الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

2. **قاعدة الاقتصاد:** هي قاعدة تقليدية تنص على وجوب الاقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير، ولا يقصد بالاقتصاد في النفقة التقتير في الإنفاق، ولكن يقصد به إنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورة الابتعاد عن الإنفاق على ما هو خلاف ذلك[3]، وبلغة الاقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المتحققة من إنفاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة نفسها بأقل كلفة ممكنة[4].

ويتطلب الأمر في هذا المجال التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقتير والاقتصاد.

أ. **التبذير:** يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه إلى إساءة استخدام أموال الدولة أي أنه الإنفاق العام في غير ضرورة أو نفع لا يوازي في قيمته أو مردوده المبلغ المنفق، ومثال ذلك زيادة عدد الموظفين عن القدر الضروري لأداء الأعمال الاهتمام بالزخرفة للمباني الحكومية، شراء السيارات الفاخرة.

---

[1]- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 61 62.

[3]- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 53.

[4]- سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

ب. **التقتير**: هو الشح في الإنفاق والإحجام فيه جزافا حتى في المسائل وأوجه الإنفاق التي يكون فيها الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة، ومثال ذلك: قد يتطلب الأمر في بناء مدرسة أن تكون ذات ثلاثين صفا تبعا لحجم المنطقة السكنية فتقوم الإدارة بحجة الاقتصاد بناء المدرسة بعشرين صفا فيؤدي ذلك إلى تكدس الطلبة وتقليل المنفعة.

ت. أما **الاقتصاد بالإنفاق** فهو أن تتجنب الإدارة التقتير والتبذير أو هو ترشيد الإنفاق أو هو بعبارة أخرى حسن التدبير، أو بعبارة أخرى يعني إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت كمياتها على جوهر الموضوع والابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع[1].

3. **قاعدة الترخيص**: وتعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك، موافقة الجهة المختصة، أي موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وبخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة.

وتظهر أهمية هذه القاعدة، أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، وهما: قاعدة المنفعة القصوى وقاعدة الاقتصاد والتدبير، والتأكد من استمرار تحققها من خلال كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإنفاق العام، بوساطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها[2].

من خلال هذه الفكرة يتبين لنا بروز مظهر في هذه القاعدة هو مظهر الاختلاف بين المالية العامة والمالية الخاصة كون أن هذه الأخيرة يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق، الفرد أو الشركة الخاصة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة خلافا عن المالية العامة لابد من موافقة مسبقة من قبل السلطة التشريعية حتى يكون للنفقة الصفة القانونية والصبغة الخاصة بها[3].

[1]- عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 54.

[2]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 63 64.

[3]- محمد إبراهيم عبد اللأوي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

ثانيا: محددات الإنفاق العام.

يقصد بمحددات النفقات العامة العوامل التي تحدد نطاق الحاجات العامة التي تقوم الدولة بإشباعها، وفي الحقيقة تتعدد العوامل التي تحكم تطور النفقات بين اقتصادية واجتماعية وسياسة وإدارية ومالية، وهذا لتعدد وتشابك أهداف السياسة المالية، ولعل أبرز هذه العوامل ما اتصل بالفلسفة الاقتصادية للدولة، وبتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي من حيث درجة الرخاء والكساد، وأخيرا القدرة المالية القومية للدولة.

الشكل رقم (1–5): العوامل المؤثرة في الإنفاق العام.

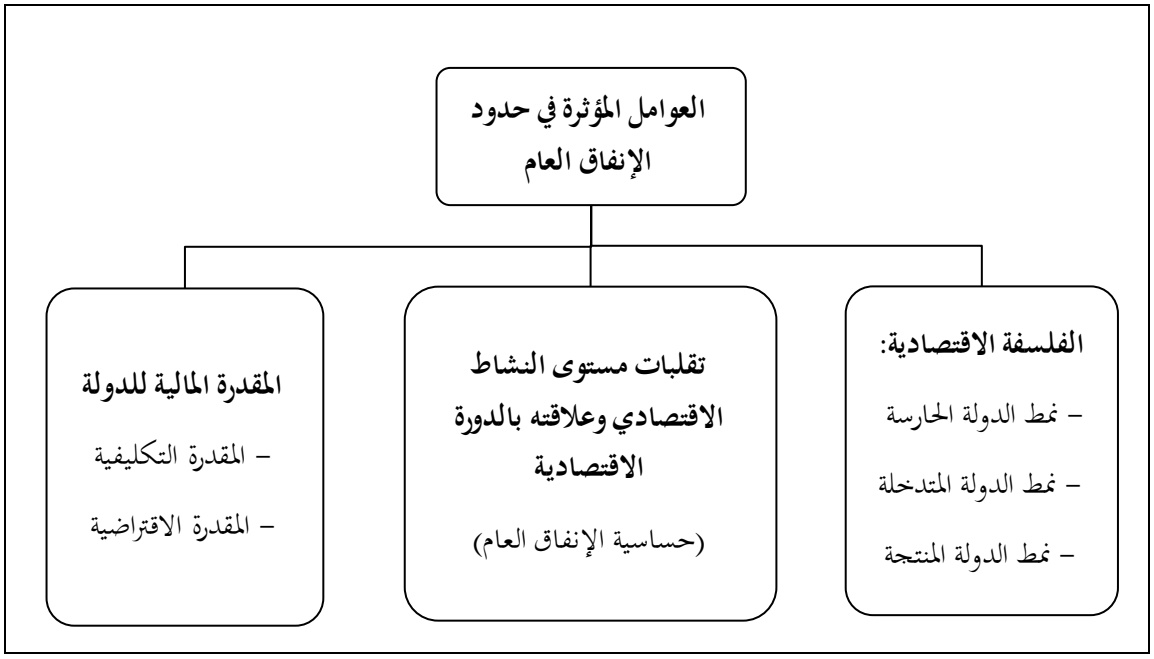

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

1. **الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي**: إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هناك عدة أنماط لإدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة، الدولة المنتجة).

أ. **الدولة الحارسة**: تميزت النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة بانخفاض حجمها واقتصارها على تمويل الوظائف التقليدية للدولة، حيث ارتكز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية (الأمن، الدفاع، العدالة)[1].

[1]– محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 121.

ب. **الدولة المتدخلة:** تميزت النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة بزيادة التخصيص المالي لها تبعا لتنوع وظائف الدولة فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع المختلفة وهذا جعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة[1].

ت. **الدولة المنتجة (الاشتراكية):** تميزت النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة باتساع نطاقها بشكل كبير، حيث أصبح حجمها ضخما، ليغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة وهكذا تعاظمت أهمية النفقات العامة، وشكلت نسبة هامة من الدخل القومي تكاد تستحوذ على كامل الدخل القومي في المراحل المتقدمة لهذا الدور[2].

2. **تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية:** عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى تقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تخضع لنوبات متعاقبة من مستوى النشاط الاقتصادي يختلف الاقتصاديون في تحديد مدتها الزمنية وأسباب حدوثها، هذه التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي لها تأثير واضح في رسم حدود النفقات العامة بقدر ما تعكسه هذه الأخيرة من درجة استجابة لتلك التقلبات والذي يوصف بـ:. (حساسية النفقات العامة)، حيث تختلف مسارات هذه الحساسية تبعا لنوعية الإنفاق العام وكما يلي:

فلو تعلق الأمر بالإنفاق الجاري على الإدارة العامة لوجدنا أنه يمتاز بحساسية كبيرة إزاء التقلبات الاقتصادية إذ يتبع حركة منحنى النشاط الاقتصادي ارتفاعا وانخفاضا غير أن حساسيته في حالة الصعود (الرخاء) أكثر منها في حالة الهبوط (الكساد).

أما الإنفاق الجاري (كالمساعدات الاجتماعية المختلفة وإعانات البطالة)، فإنه يتميز بحساسية للتأثر بما يشهده النشاط الاقتصادي من تقلبات اقتصادية، ولكن حركته تأخذ في المألوف وضعا مخالفا للحالة التي يكون عليها هذا النشاط، بمعنى أنه يزيد في فترات الكساد ويقل في أوقات الرخاء.

[1]- مصطفى الفار، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

وأخيرا نجد الإنفاق الاقتصادي أو الإنتاجي الذي يمثل أهم النفقات العامة في الوقت الحالي، حيث تتوقف حساسية ما يشتمل عليه هذا الإنفاق من أنواع على سياسة الدولة ومدى تدخلها المباشر (أو غير المباشر) في الشؤون الاقتصادية. فإذا كانت الدولة لا تتدخل في هذه الشؤون، وبالتالي تتخذ موقفا سالبا بالنسبة لما ينتاب الاقتصاد القومي من تقلبات، فإن منحنى الإنفاق الاقتصادي يتبع في حركته منحنى النشاط الاقتصادي، وإن كان ذلك يتم عادة بمعدل أقل. أما إذا حاولت الدولة أن تتدخل للتغلب على آثار هذه التقلبات، بأن تقوم بنفسها بعبء الاستثمارات العامة الطويلة المدى، ففي هذه الحالة تصبح حركة منحنى هذا الإنفاق عكسية لحركة النشاط الاقتصادي، كما هو الحال في الإنفاق الاجتماعي[1].

3. المقدرة المالية للدولة: تتسم النفقات العامة بقدر كبير من المرونة المرتبطة بقدرة الدولة على توفير الإيرادات اللازمة لتمويلها اعتمادا على سلطة الدولة في فرض الضرائب أو ما يعرف بالقدرة التكليفية من جهة ومقدرة الدولة في الحصول على الاقتراض (المقدرة الاقتراضية) من جهة أخرى.

الشكل رقم (1-6): العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة.

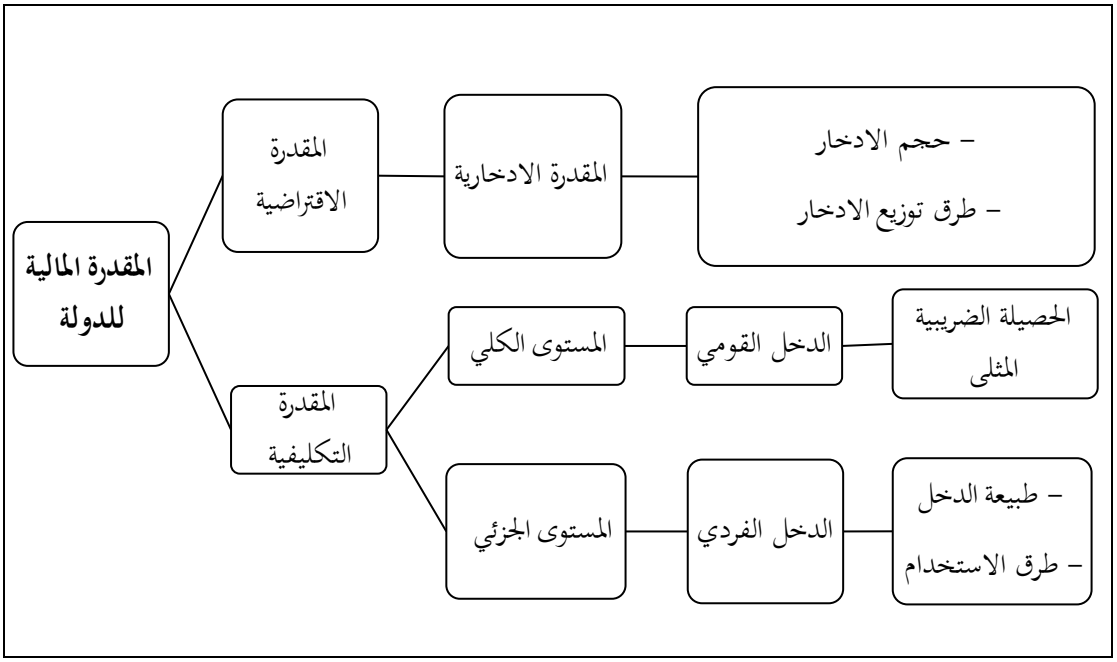

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[1]- عادل أحمد الحشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 89 90.

أ. **المقدرة التكليفية القومية (المستوى الكلي)**: إن مفهوم المقدرة التكليفية القومية يتعلق أساسا بقدرة الوحدات الاقتصادية على المساهمة الضريبية، أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يمكن استقطاعها من الدخل القومي ويطلق عليها العبء الضريبي الأمثل، والذي يسمى أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبته وذلك في ظل النظام السياسي والاجتماعي القائم ودون إحداث أي عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية لا يعرف مداها[1]، وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة عليها[2]:

- **هيكل الاقتصاد القومي أي نوع النشاط السائد في الاقتصاد القومي**: إذا كان النشاط الصناعي هو السائد كانت المقدرة التكليفية أكبر بسبب ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة وسرعة تداولها، والعكس في حالة ما إذا كان النشاط الزراعي هو السائد بسبب موسمية الدخول وانتشار الاستهلاك الذاتي الذي لا يدخل حركة التداول؛
- **نمط توزيع الدخل القومي**: كلما كان توزيع الدخل القومي أكثر عدالة كلما قلت الفوارق بين أفراد وطبقات المجتمع، وهذا ما يؤدي إلى مقدرة تكليفية أكبر؛
- **حالة النشاط الاقتصادي أو طبيعة الظاهرة النقدية السائدة**: إذا كان هناك تضخم تزداد المقدرة التكليفية لأن وعاء الضريبة يزداد وتزداد معه حصيلة الضرائب ولكن هذه الزيادة تكون إسمية وليست حقيقية، والعكس في حالة الكساد؛
- **درجة إنتاجية الإنفاق العام**: إذا مولت الإيرادات إنفاقا عاما منتجا، يميل الإنتاج القومي إلى الزيادة، مما يزيد من أوعية الضرائب وتزداد المقدرة التكليفية القومية، والعكس إذا مولت نفقات عامة غير منتجة؛
- **حجم الدخل القومي**: حيث أنه كلما زاد حجم الدخل القومي زادت معه المقدرة التكليفية القومية، ذلك لأن زيادة حجم الدخل القومي تعني زيادة دخل الأفراد والوحدات الاقتصادية أي زيادة وعاء الضريبة مما يسمح بزيادة حصيلة الضريبة؛
- **الحد الأدنى اللازم للمعيشة**: وهو ذلك الحد الذي يجب ألا تمسه الضرائب وإلا قلت قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل وكسب الدخل والادخار، ويرتبط مع القدرة التكليفية بعلاقة عكسية فكلما انخفضت تكاليف المعيشة كلما خضع جزء اكبر من الدخل للضريبة ومن ثم تزداد المقدرة التكليفية القومية والعكس صحيح؛

[1]- محمد جمال ذنيبات، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]- سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78 80.

- **تركيب السكان العمري:** فكلما زادت نسبة العاملين زاد معها عدد المكلفين بدفع الضرائب، ويحصل العكس عندما يزداد عدد الأطفال ومن هم خارج قوة العمل، لأن عبء هؤلاء سيتحمله السكان العاملون وكذلك يؤثر في القدرة التكليفية وعمق الوعي الضريبي ومدى الثقة في تصرفات الدولة الاقتصادية.

ب. **المستوى الجزئي:** إذا انتقلنا في التحليل إلى المستوى الجزئي فإن المشرع الضريبي يدرس عوامل مؤثرة في المقدرة التكليفية للدخل الفردي وهي[1]:

- **طبيعة الدخل:** حيث أنه كلما كانت الدخول الفردية تتمتع بالاستقرار والانتظام فإن هذا مؤشر على ارتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي أما إذا كانت هذه الدخول متذبذبة وغير مستقرة فإن المشرع الضريبي يجد صعوبة في تحديد نسبة الضريبة أو توقع جباية حصيلة مرتفعة، هذا يعني أن الدخول المستقرة تتمتع بمقدرة تكليفية مرتفعة وهذا من شأنه أن يعزز القدرة المالية للدولة؛
- **طرق استخدام الدخل:** إن الأفراد عادة ما يضعون سلم تفضيلات لإنفاق دخولهم ما بين السلع الأساسية والسلع الكمالية ويعتمد هذا التوزيع على مستوى الدخول ودرجة الإشباع لدى الأفراد لهذا يحاول المشرع الضريبي أن لا تطال الضرائب مستوى الاستهلاك من السلع الأساسية ويحاول فرض ضرائب على الجزء المخصص لشراء السلع الكمالية، أي أن المقدرة المالية للدولة تكون أفضل عندما يرتفع مستوى إشباع الأفراد ويتحسن مستوى استهلاكهم لصالح السلع الكمالية.

ت. **المقدرة الاقتراضية للدولة:** ونعني بها قدرة الدولة على الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات الحكومة للبيع، وتستطيع الدولة رفع القدرة الاقتراضية بالاستناد إلى العوامل التالية[2]:

- حجم الادخار الفردي، حيث تزداد رغبة الأفراد في الإقبال على شراء السندات الحكومية المطروحة للتداول مع زيادة مستوى الادخار لديهم، وهذا من شأنه رفع القدرة المالية للدولة؛
- طرق توزيع الادخار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وذلك في إطار السوق المالية حيث يتم توجيه مدخراتهم للاستثمار في السندات ذات الفائدة العالية لذا ينبغي على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار معدلات الفائدة الممنوحة.

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المطلب الثاني: التفسيرات النظرية لظاهرة تزايد الإنفاق العام.

برز التزايد المستمر والملحوظ في النفقات العامة بالخصوص بعد الحرب العالمية الثانية حتى أطلق عليها ما يسمى بـ: "ظاهرة نمو الإنفاق العام"[1]، وقد برزت مع هذه الظاهرة العديد من القوانين والتفسيرات حول أسباب هذا التزايد والنمو المطرد للنفقات العامة بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الإيديولوجية السائدة فيها.

أولا: قانون واجنر ودراسة "Musgrave".

1. **قانون فاجنر:** يعتبر الاقتصادي الألماني فاجنر أول من قام بدراسة وتحليل وتفسير هذه الظاهرة لما تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها في بعض الدول الأوروبية خرج فيها بنتيجة محتواها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع التطور الاقتصادي للنمو، وتم صياغة ذلك في قانون اقتصادي حمل اسمه حيث تضمن هذا الأخير"أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الإنفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهذا تحت تأثير التصنيع"[2].

وقد أعطى فاجنر تفسير لملاحظته بدراسة أسباب اتساع نشاط الدولة وتعدد وظائفها، فمن ناحية يؤدي التصنيع إلى تعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباط بعضها بالبعض الآخر، الأمر الذي يتطلب من الدولة التدخل المتزايد لتنظيم الأنشطة الاقتصادية التي تشبع حاجة جماعية، ومن ثم لابد وأن يؤثر ذلك على زيادة النفقات الإدارية، ومن ناحية أخرى يؤدي التصنيع إلى زيادة الدخل الفردي، وينجم عن هذه الزيادة ارتفاع في الطلب على الخدمات العامة ولا سيما التعليمية والصحية والثقافية، والتي يتميز الطلب عليها بمرونة دخلية. وأخيرا فإن التصنيع يؤدي إلى التقدم الفني، وبالتالي كبر حجم الاستثمارات اللازمة لإقامة الوحدات الاجتماعية ذات الحجم الأمثل، والتي يعجز النشاط الخاص على تدبيرها، ومن ثم يكون على الدولة التدخل من أجل المساهمة في تمويل هذه الأنشطة.

[1]- محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 90.

وتؤكد الإحصائيات الخاصة بنفقات الدول المختلفة وجود هذا الاتجاه، والأمر لا يقتصر على الزيادة المطردة للنفقات العامة بأرقام مطلقة، بل تطور النفقات العامة في علاقتها بالدخل القومي تأكيدا لهذه الظاهرة، حيث أن نسبتها في هذا الدخل آخذة في التزايد هي الأخرى، وبصفة مستمرة[1]، وقد اختبر واجنر ذلك باستعمال العديد من الصيغ الرياضية، وذلك راجع إلى استعمال عديد المتغيرات المعبرة عن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من طرف الاقتصاديين، لكن الصيغة الرياضية العامة الأكثر استخداما وانتشارا لقانون (Wagner) فتأخذ الشكل التالي[2]:

$$G/_{Y} = f(Y/_{N})$$

حيث:

$G/_{Y}$ تمثل نسبة الإنفاق الحكومي الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

$Y/_{N}$: تمثل نصيب الفرد من التاتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7): تمثيل قانون واجنر لظاهرة تزايد الإنفاق العام.

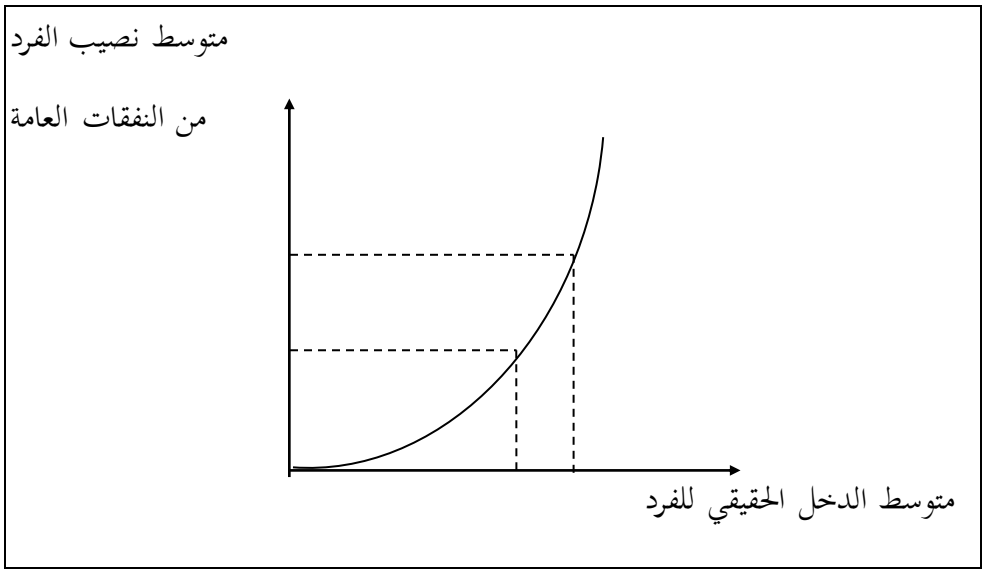

المصدر: محمد بن عزة ويحي زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد (2)، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، أفريل 2016، ص 37.

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2]- محمد بن عزة ويحي زروقي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

واجه قانون واجنر العديد من الانتقادات التي تشكك في صحته وواقعيته، حيث يأخذ على هذا القانون الأمور التالية:

- أن فاجنر قام بصياغة قانونه في إطار الصناعة مما أدى إلى ضعف القدرة التفسيرية لمراحل التنمية خلال عصر ما قبل الصناعة وكذلك عصر ما بعد الصناعة؛
- لم يعبر تفسيره عن دور الدولة وخاصة في مجال التعليم والثقافة والعمل الاجتماعي؛
- في قانون فاجنر تم تجاهل التأثيرات التي تتم على النفقات العامة بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة والتي تعتبر بمثابة قوة قاهرة في زماننا المعاصر؛
- يقال أن قانون فاجنر يصطدم بعقبات كثيرة لتكوين إحصائيات متجانسة لفترة طويلة في الدولة الواحدة، وبالأحرى فإنه يعطي نتائج غير أكيدة وغالبا ما تكون متناقضة[1]؛
- يوضح قانون فاجنر ظاهرة تطور النفقات العامة بشكلها المطلق، ولا يبين بوضوح نمو النفقات العامة بمعدل نسبي لا يقل أهمية عن معدل زيادة الدخل القومي، وقد أوضح بعض الاقتصاديين من تحليل الإحصاءات المالية لبعض الدول، أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة، وتزداد تلك المعدلات كلما ارتفع مستوى المعيشة ولكنها تبدأ بعد ذلك في الانخفاض بعد مستوى معين[2].

2. دراسة "Musgrave" لمؤشر المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي:

من أجل تحليل ظاهرة النفقات العامة، إنطلق Musgrave من فكرتين: أولهما حول المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد تحتل أهمية كبيرة في تحديد حجم الإنفاق، كون الدولة من تتكفل بذلك، وثانيها الخدمات العامة، وتبعا لهذا قسم مراحل التنمية إلى ثلاث مراحل[3]:

[1]- السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص ص 230 231.

[2]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 81

[3]- مطاي عبد القادر وعمر دلال فؤاد، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأهم محدداتها دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2016)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 4، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 44.

أ. **مراحل التطور الأولى:** وتتطلب هذه المراحل نفقات مرتفعة على التعليم، الصحة، العدالة ، القانون والبنية التحتية للاقتصاد وحيث أن الإدخار غير كاف لتمويل هذه النفقات اللازمة فإنه وفي هذه المرحلة يشكل الإنفاق العمومي نسبة عالية من الناتج، وتتصاحب هذه الحالة مع معدلات منخفضة من الدخل الفردي وطلب مرتفع على الخدمات العامة.

ب. **مراحل النمو الوسطى:** وتشهد زيادة معتبرة في الادخار الخاص مقارنة بالمرحلة الأولى، حيث يبدأ الاستثمار الخاص بمساهمته تدريجيا في الاقتصاد مكملا بذلك دور الاستثمار العام لغاية أن يصبح دور الدولة دورا تكميليا للقطاع الخاص فقط فيما يتعلق بإخفاقات السوق.

ت. **المراحل الأخيرة للتطور (مراحل النضج):** يصاحب هذه المرحلة مستويات مرتفعة من الدخل الفردي، وبالتالي فإن معدلات الإنفاق على الخدمات الأساسية يميل إلى الانخفاض كون أن معظم هذه الحاجيات الأساسية تم تلبيتها، لكن من جهة أخرى يزيد الطلب على السلع الكمالية خاصة التي تحتاج إلى الاستثمار التكميلي (المنشآت الفخمة مثلا) وبالتالي فإن الحاجة المتزايدة في المجتمعات للعمالة الماهرة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم، يضاف إلى هذا زيادة التحركات السكانية تؤدي إلى تطوير الأحياء الفقيرة في المدن وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام في هذه المرحلة من أجل تحقيق مزيد من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد قام "Musgrave " بإجراء دراسة لقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة كميا في الدول النامية من خلال تطبيق مؤشري المرونة الدخلية للنفقات العامة والميل الحدي لها نسبة إلى الناتج القومي الاجمالي في مجموعة من الدول على أساس مدى توفر البيانات بصورة كافية عنها وباعتبارها تمثل الأربع قارات التي يوجد بها معظم الدول النامية.

وتعرف المرونة الداخلية للنفقات على أنها نسبة الزيادة في النفقات إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:

$$\frac{G_t - G_{t-1}/G_{t-1}}{GNP_t - GNP_{t-1}/GNP_{t-1}}$$

حيث:

G_t: الإنفاق العام في الزمن t. GNP_t: الناتج القومي الإجمالي في الزمن t.

ويفسر مقياس المرونة الداخلية للنفقات على أنه إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن النفقات العامة تزداد بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي.

أما الميل الحدي للإنفاق العام فيعرف على أنه ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة ويعبر عنه رياضيا بالعلاقة التالية:

$$\frac{G_t - G_{t-1}}{GNP_t - GNP_{t-1}}$$

وقد خلصت الدراسة إلى أنه وخلال الفترة (1985/1970) عرف العالم حالة من الركود الاقتصادي وفرض هذا الوضع على دول العالم وخاصة النامية منها على ضرورة زيادة الإنفاق العام من أجل تحريك عجلة الاقتصاد الذي يعاني من حالة الركود والاستمرار في التنمية الاقتصادية[1].

ثانيا: فرضية بيكوك _ ايزمان وقانون باركنسون.

1. **فرضية بيكوك _ وايزمان:** طور بيكوك وايزمان في دراسة لهما عن زيادة الإنفاق العام في المملكة المتحدة عرضا تحليليا شهد صدى واسعا في نظريات المالية العامة، فقد أشار إلى أن زيادة الإنفاق العام –على المدى الزمني الطويل– تفسر بالأزمات القهرية الوطنية مثل: الحروب العالمية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أزمة عام1929[2]، كما توصلا من خلال دراستهما هذه إلى نتيجة مفادها أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات بسبب ما يلي[3]:

أ. **أثر الإزاحة:** ويتمثل في إزاحة الإنفاق المرتفع والإيرادات المرتفعة للإنفاق المنخفض والإيرادات المنخفضة وذلك في فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية، أين تضطر فيها الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة ففي فترات السلم والهدوء الاجتماعي تكون طاقة الحكومة الضريبية محدودة ولا تكون هناك حاجة لرفع نفقاتها العامة بشكل كبير، أما خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فإن معدلات الضرائب غير المقبولة في الأوقات السابقة تصبح أكثر قبولا بشكل يسمح للحكومة من التوسع في نفقاتها العامة إلى المستوى المرغوب فيه، وعقب زوال تلك الظروف فانه يصعب على الحكومة العودة بمستويات الإنفاق العام إلى المستويات المنخفضة كما في السابق.

[1]– محمد بن عزة ويحي زروقي، مرجع سبق ذكره، ص ص 37 38.

[2]– السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[3]– خليل علي وسليمان اللويزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 124.

ب. أثر التفتيش: وينتج هذا الأثر نتيجة ظهور نشاطات وحاجات جديدة تدفع بالدولة إلى رفع نفقاتها العامة بحكم أنها تكون مجبرة على القبول بالحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت.

ت. أثر التركيز: إن رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي هي الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة.

ويمكن توضيح فرضية "بيكوك-وايزمان" في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-8): تطور دول الدولة حسب تحليل بيكوك-وايزمان

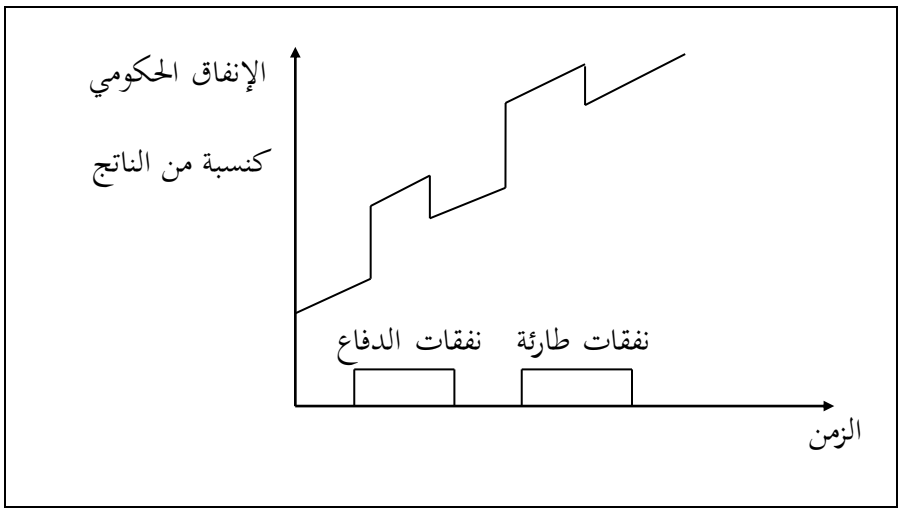

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

إن نقطة الضعف الأساسية في تحليل بيكوك وايزمان كانت في اتخاذه صفة التعميم وإهماله خصوصية وإمكانية الدولة التي تقوم بالإنفاق، على الرغم من أن هذا التحليل قام على أساس دراسات إحصائية دقيقة تناولت الإنفاق الحكومي في بريطانيا خلال الفترة (1955-1981)[1].

2. قانون باركنسون: يوضح قانون باركنسون أن اتجاه الادارات الحكومية للتوسع والتشعب هو ظاهرة وثيقة الصلة بتطور الإنفاق العام سواء في الأجل الطويل أو القصير على حد سواء، حيث يرى أن هناك إفراط في استخدام القوى البشرية من جانب الإدارات الحكومية المختلفة بشكل لا يتماشى مع متطلبات حاجات العمل، ويفسر هذا القانون هذه الظاهرة في وجود ميل لدى بعض المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العاملين في الإدارات التابعة لهم دون وجود حاجة ماسة لذلك وربما يرجع ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز.

[1]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 58.

وخلاصة القول لهذه التفسيرات هي أن الفرضيات التي تفسر سلوك الإنفاق العام عبر الزمن يمكن أن تكمل بعضها البعض الآخر، فقانون فاجنر يمكن أن يفسر زيادة الإنفاق العام بصورة جيدة في الأوقات العادية، بينما يصلح استخدام فرضية بيكون وايزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام أوقات الاضطرابات والهزات الاجتماعية والسياسية، وما بعدها مباشرة وفي جميع الأوقات تلعب الاعتبارات السياسية والإدارية دورا هاما في تحديد حجم الإنفاق العام ومعدل نموه[1].

المطلب الثالث: أسباب تزايد الإنفاق العام.

إن زيادة الإنفاق العام قد تكون زيادة حقيقية وفعلية في الواقع، وذلك إذا كانت تؤدي إلى زيادة في الخدمات العامة أو تحسينا في مستواها، وبالجملة إذا كانت تؤدي إلى توسع حقيقي في الخدمات التي تؤديها الدولة لأفراد المجتمع، أما إذا كانت الزيادة في حجم النفقات العامة لا تؤدي إلى زيادة في حجم النفقات العامة أو تحسينا في مستواها فإن تلك الزيادة تعتبر ظاهرية وصورية[2].

أولا: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام.

يقصد بالأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام وجود عوامل معينة تؤدي لزيادة القيمة الحقيقية للنفقات العامة نتيجة لتزايد عبئ التكاليف العامة، ونمو حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، هذا وتتنوع الأسباب الحقيقية لازدياد الإنفاق العام لأسباب اقتصادية واجتماعية وإدارية ومالية وسياسية[3].

1. **الأسباب الاقتصادية:** بدأت الدولة في التوسع بمشروعاتها العامة الاقتصادية بكافة أشكالها وأدى ذلك إلى نمو الدخل القومي، وبالتالي زيادة موارد الدولة وإنتاجها فكان أن توسعت دخول الأفراد وتحسنت مستويات خدماتهم، وبالمقابل أدى ذلك إلى اتساع دائرة الضرائب والرسوم بحيث سهل على الدولة من اقتطاع مبالغ ضريبية كبيرة، عملت على زيادة الإيرادات العامة للدولة، مما دفع هذا الأمر إلى ضرورة قيام الدولة بإشباع حاجات المواطنين والتوسع في نفقات الدولة، ومن جانب آخر فإن زيادة الموارد الاقتصادية والمالية للدولة شجع الدولة على القيام بمهام ووظائف متعددة في الحياة الاقتصادية وللحفاظ على التوازن الاقتصادي ولتوجيه التنمية.

[1]- سراج وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 92.

[2]- السيد عطية عبد الواحد، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[3]- مجدى شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 220

كل هذه الأسباب ساهمت في زيادة حجم الإنفاق العام ووسعت من دائرة الإنفاق الاقتصادي، فقيام الدولة بتقديم الإعانات والمنح والمساعدات الاقتصادية في الأسواق الداخلية والدولية وحرص الدولة على محاربة الكساد والبطالة والتضخم كلها أسباب رئيسية دفعت لازدياد النفقات العامة.

2. **الأسباب الاجتماعية:** تكمن الأسباب الاجتماعية من خلال ازدياد تدخل الدولة في المجال الاجتماعي وتحسين مستوى الفرد اجتماعيا وتعليميا وصحيا وثقافيا، وتطور حاجات السكان وتمركزهم في المدن ونمو الوعي الاجتماعي وتأمين الأفراد ضد البطالة والشيخوخة والمرض، وتقديم الإعانات والخدمات الاجتماعية لتحسين مستوى الرفاهية بكل أشكالها، إن جميع هذه الأعباء الاجتماعية الجديدة التي تقوم بها الدولة أدت إلى ازدياد حجم الإنفاق العام[1].
3. **الأسباب السياسية:** مع تطور الفكر المالي لم يعد مقبولا أن تتحمل العبئ الضريبي فئة قليلة من السكان خاصة وأن النفقات العامة في تزايد مستمر، لذلك ظهرت ضرائب أخرى تتحملها كل المجتمعات ومنها مثلا الضريبة على الاستهلاك، هكذا أصبح الجميع يساهم بقسط ما في الأعباء لتعود منافع ذلك على المجتمع ككل في شكل سلع وخدمات ضرورية، كما أن الدول تنفق على الهيئات الدبلوماسية وتمدد مستحقات المنظمات الدولية التي تكون عضو فيها ومصاريف المؤتمرات الدولية والمساهمة في التعاون الدولي هذا على مستوى العلاقات الدولية فهذه النفقات كبيرة جدا، كما نلاحظ أن أكبر جهة مستفيدة من النفقات العامة هي مرفق الدفاع بدافع حماية سيادة الدولة في الداخل والخارج خاصة في ظروف عدم الاستقرار، ومن النقاط التي نستطيع إدراجها ضمن الأسباب السياسية نذكر ما يلي:

- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية فالحكومة المنتخبة تحاول دائما إرضاء الرأي العام كي تستطيع أن تجدد فترات حكمها فهي ملزمة بالتوسع في الإنفاق العام، نمو مسؤولية الدولة تعويض الأفراد عن الأضرار التي تصيبهم توسع الدولة في وظائفها نمو النفقات العسكرية خاصة في العصر الحديث وذلك نتيجة التوترات الدولية والتقدم التكنولوجي والبحوث العلمية التي يؤدون إلى زيادة الإنفاق، تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة توليه الحكم إلى الزيادة في النفقات العامة لكسب رأي أنصاره ولتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف غالبا بالطموح؛

[1]- أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- المنح والمساعدات والقروض: حيث قد تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات نقدية أو عينية للدول الصديقة، بغرض مساعداتها على تحقيق التنمية الاقتصادية أو على معالجة أزمة ما، أو إعادة تعمير...

ويتضح مما سبق أن الأسباب السياسية عملت على دفع النفقات العامة للدولة في اتجاه التزايد المستمر[1].

4. **الأسباب الإدارية:** يؤدي سوء التنظيم الإداري وعدم مجاراته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل، والإسراف في ملحقات الوظائف العامة (أثاث، مكتبات...الخ) إلى زيادة الإنفاق العام بصورة ملحوظة، بل وأكثر من ذلك يمثل عبئا إضافيا على موارد الدولة، والزيادة في هذا الصدد وإن كانت حقيقية إلا أنها غير منتجة إنتاجا مباشرا، وبتعبير آخر فهي وعلى الرغم من كونها تؤدي إلى زيادة عبئ التكاليف العامة على الأفراد لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام.

5. **الأسباب المالية:** تتركز هذه الأسباب في أمرين هامين:

أ. سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما يلزمها لسداد أي عجز في إيراداتها، مما يترتب عليه زيادة حجم النفقات العامة، لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد؛

ب. وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يؤدي إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية، وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، لأنه من الصعوبة بمكان مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الإنفاق العام[2].

ثانيا: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام.

يقصد بالأسباب أو العوامل الظاهرية لظاهرة ازدياد النفقات العامة زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة المقدمة[3].

وتتمثل تلك الأسباب بصورة رئيسية في: انخفاض قيمة النقود، اختلاف طرق المحاسبة المالية، زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

---

[1]- محمد إبراهيم عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 118 119.

[2]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3]- محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 45.

1. **انخفاض قيمة النقد:** يرجع علماء المالية العامة أن أسباب انخفاض قيمه النقود تعود إلى عوامل التضخم وإلى التفضيل النقدي.

المقصود بعوامل التضخم، هي الارتفاع في متوسط الأسعار مع ثبات الإنتاج ويؤدي ذلك إلى ظاهرة ازدياد النفقات العامة.

أما التفضيل النقدي فالمقصود به هو أن الأفراد يفضلون الحصول على المبالغ النقدية بسرعة لذلك فإن قيمة مبلغ 10 دنانير يقبضونها الآن أكبر بكثير من قيمتها في نظرهم لو كانوا سيقبضونها بعد سنة أو سنتين من الآن، لذلك أصبح للنقود قيمة زمنية في نظر الأفراد بناء على المثل "عصفور في اليد ولا عشرة على الشجرة" فلو خير أحدهم بقبض عشرة دنانير الآن أو 12 دينارا بعد سنة فإنه سيفضل أن يقبض العشرة الآن، ويتم التعبير عن هذا الأمر بما يسمى بالقيمة الحالية لنفس المبلغ ولكن سيتم قبضه بعد سنة لذلك وللتعويض عن ذلك فإنه يطالب بأن يكون المبلغ الذي سيقبضه مستقبلا أكبر من المبلغ الذي سيقبضه الآن وبناءا عليه ومع تضافر هذه النظرية مع التضخم تصبح النفقات العامة في المستقبل أكبر مما هي عليه الآن مع ثبات العوامل الأخرى.

2. **اختلاف الطرق المحاسبية:** إن اختلاف الطرق المحاسبية في تسجيل أرقام النفقات العامة قد يؤدي إلى اختلاف الأرقام الحسابية للنفقات العامة حيث كانت تحسب النفقات العامة في العصور السابقة بصافي الإيرادات العامة للدولة بعد خصم كافة المصاريف ويعني ذلك تسجيل النفقات العامة بأقل مما أنفق في الواقع، أما الطرق المحاسبية الحديثة فإنها تظهر كافة أنواع المصروفات وكافة أنواع الإيرادات مما يؤدي إلى ظهور الأرقام الحسابية للنفقات العامة على حقيقتها.

وانطلاقا من ذلك تتطلب معرفة الأرقام الحقيقية للنفقات العامة استخدام الأرقام القياسية لاستبعاد ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة كما ويتطلب أيضا مقارنة نسب الإنفاق العام إلى مجموع الدخل القومي في السنوات المختلفة مما يجعل نسبة الزيادة في النفقات الحقيقية واضحة كما ويتطلب أيضا عند حساب الأرقام الحقيقية لظاهرة ازدياد النفقات العامة استبعاد الزيادة الناجمة عن زيادة عدد السكان[1].

[1]- حسني خربوش وحسين اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص ص 146 147.

3. **زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:** قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استردادا جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالات إذا تأثر بالزيادة فإنها تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق تحت تأثير التوسع الحاصل في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين ففي هذه الحالة تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية[1].

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 92 93.

خلاصة الفصل:

كان للتطور الذي لحق دور الدولة في الحياة العامة كبير الأثر في تحديد نطاق نشاطها المالي، وقد انعكس ذلك على طبيعة المالية العامة التي أصبحت مالية وظيفية بعدأن كانت مالية محايدة، وكان طبيعيا أن ينعكس أيضا هذا التطور على نظرية النفقات العامة.

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى العديد من النقاط النظرية التي تخص سياسة الإنفاق العام إنطلاقا من عرض مختلف المفاهيم الأساسية، وكذا مختلف الأثار الاقتصادية المترتبة عنها، وصولا لدراسة حجم الإنفاق العام وظاهرة إزديادة.

وتم التوصل من خلال هذا الفصل إلى أن الإنفاق العام هو عبارة عن مجموعة مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف تحقيق أهداف ومنافع عامة، ويأخذ هذا الإنفاق صورا وأشكالا مختلفة ومتعددة تحدد بـ: الأجور والرواتب، أثمان مشتريات الدولة، الإعانات، بالإضافة إلى الإنفاق العام على تسديد الدين العام وفوائده، كما تتعدد تقسيماته وتختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية، المالية والاجتماعية لكل منها، وتم حصرها في نوعين: التقسيمات العلمية (النظرية) للإنفاق العام والتقسيمات العملية (التطبيقية)، ولكل منهما أهدافا مختلفة في الأسلوب ولكنها تتجه نحو تحقيق هدف واحد وهو تحقيق النفع العام.

كما تعد سياسة الإنفاق العام أداة فعالة في تحقيق أغراض السياسة الإقتصادية والمساهمة في التأثير على الأوضاع الاقتصادية وعلى كافة جوانب المجتمع، ما جعل حجمها المطلق في تزايد مستمر ودائم في مختلف دول العالم المتقدمة والمتخفة منها وعلى اختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية رغم أن إقرارها يتم وفق قواعد ومحددات تضبط الحجم الأمثل والضروري له.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

وعلاقته بسياسة الإنفاق العام

تمهيد:

انصب اهتمام المفكرين الاقتصاديين بالجانب التنظيري للنمو الاقتصادي في وقت مبكر، باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي للدول، وقد عرفت الآراء والتفسيرات اختلافات عديدة في وجهات النظر خصوصا فيما يتعلق بالأساليب والمتغيرات أو العوامل والمحددات المؤدية إلى تحقيق هذا النمو، وفي هذا الإطار تعددت النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وكمه أو على علاقات الإنتاج وبيئته، كما تمت صياغة نماذج رياضية للنمو متدرجة في التعقيد، ورغم التطور الهائل الذي شهدته هذه النظريات إلا أن الأساس النظري للنمو الاقتصادي قد تشكل غداة الحرب العالمية الثانية، منصبا على تحليل أوضاعه بالدول النامية بشكل خاص، كما أنها شكلت الأساس النظري لمعظم الدراسات المتعلقة بالموضوع والتي من بينها نجد دراسة العلاقة التي تربط سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.

فمن منطلق تزايد الاهتمام بالإنفاق العام الذي يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وعلاقته بالنمو الاقتصادي أصبح تحليل مختلف النماذج النظرية للنمو الاقتصادي لاسيما المفسرة منها لتواجد الدولة في الحياة الاقتصادية أمرا غاية في الأهمية خاصة مع بروز نظريات النمو الداخلي.

ومن أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي وعلاقته بسياسة الإنفاق العام، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.

يعتبر العمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي دولة في جميع أنحاء العالم سواء أكانت متقدمة أو في طور النمو أو حتى متخلفة، إذ يعتبر العامل الأساسي والمعتمد رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، وتقييم مدى كفاءة الاقتصاد على المستوى الكلي وقدرته على تحقيق معظم أهداف السياسة الاقتصادية، ولهذا نال البحث في طبيعة النمو الاقتصادي ومصادره على مكانة متميزة عبر مختلف مدارس واتجاهات الفكر الاقتصادي، وفيما يأتي عرض لمفهوم النمو الاقتصادي، وكذا مقاييسه والعوامل المحددة له، مع التطرق كذلك للفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

يعد هدف تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي كما سبق وأن ذكرنا ضمن الأولويات التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها على اختلاف أنظمتها ومستوياتها، إذ أن مفهومه أصبح اليوم أهم مصطلح اقتصادي يتناول من قبل الباحثين والسياسيين على حد سواء، ولقد تعددت الكتابات والأبحاث التي تطرقت لموضوعه سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وأصبحت مناقشاتها من أهم وأبرز إسهامات المنظرين الاقتصاديين.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي وبيان خصائصه.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى تتمثل في تعريف النمو الاقتصادي في حين نتناول من خلال النقطة الثانية خصائص النمو الاقتصادي.

1. **تعريف النمو الاقتصادي:** تعددت تعريفات النمو الاقتصادي بتعدد المفكرين وبتعدد المدارس الاقتصادية، ومن بين هذه التعاريف نجد:

أ. النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح[1].

ب. النمو الاقتصادي عبارة عن مدلول كمي يتمثل في الزيادة المحققة في الإنتاج على المدى الطويل[2].

[1] – عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة، عمان، 2002، ص 371.

[2] - Jean. Longatte et Pascal. Vanhove, Economie Jénerale, édition7, Dunod, Paris, 2003, P 53.

ت. يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[1].

ث. يتمثل النمو الاقتصادي في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن[2].

ج. يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

ح. النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط[3].

خ. ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع[4].

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ووفقا لذلك فإن النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي[5]:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويقاس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن طريق:

$$\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$$

ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في الدخل}}{\text{معدل الزيادة في عدد السكان}} > 1$$

[1] - Arrous.J, Les théores de la croissance, édition du seuil, Paris, 1999, P 9.

[2]- السيد محمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 339.

[3] - Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance,crises,cycles-, Gualino éditeur, Paris, 2004, P 30.

[4]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 11.

[5]- عبد الحليم كراجه وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص ص 368 .370

- فإذا كانت النسبة السابقة تساوي 1 فهذا يعني أنه على الرغم من زيادة الدخل القومي إلا أن نصيب الفرد منه يظل ثابت بسبب زيادة عدد السكان بنفس النسبة.
- وإذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ينخفض رغم زيادة الدخل القومي وذلك لأن معدل النمو في عدد السكان يزيد عن معدل النمو في الدخل القومي.
- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، ويقاس الدخل الحقيقي عن طريق:

$$\frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ولذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ويعني ذلك أن حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتطلب أن يكون:

$$\frac{\text{معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي}}{\text{معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم"}} > 1$$

- فإذا كانت هذه النسبة = 1 فهذا يعني أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (قدرته على الشراء) تظل ثابتة على الرغم من زيادة دخله النقدي بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.
- وإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فهذا يعني أن القوة الشرائية لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي انخفضت على الرغم من زيادته بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر.

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دولة ما عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي–معدل التضخم

- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى ألا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى.

2. خصائص النمو الاقتصادي: حدد سيمون كزنتس (S.Kuznets) ستة خصائص للنمو الاقتصادي وأشار بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي[1]:

أ. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛

ب. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛

ت. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد؛

ث. المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي؛

ج. ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام؛

ح. يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

وقد حدد غيره من الاقتصاديين مثل كالدور خصائص أخرى للنمو الاقتصادي نذكر منها[2]:

أ. الناتج الفردي ينمو بمعدل ثابت نسبيا؛

ب. رأس المال المادي للفرد ينمو مع الزمن؛

ت. معدل عائد رأس المال هو ثابت تقريبا؛

ث. نسبة رأس المال المادي إلى الإنتاج تقريبا ثابتة؛

ج. حصة كل من العمل ورأس المال المادي في الدخل الوطني ثابتة تقريبا؛

ح. معدل نمو الإنتاج الفردي يتغير بشدة من بلد إلى آخر.

كذلك من بين خصائص النمو الاقتصادي نجد[3]:

أ. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي؛

ب. النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة؛

ت. التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي؛

---

[1]- ميشيل تودارو (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 175.

[2]- بوبكر زهور، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر-دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 3.

[3]- خبابة عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص ص 14 15.

ث. النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛

ج. يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل؛

ح. النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار؛

خ. يلعب النمو الاقتصادي دورا ذا أهمية خاصة في الأمن الوطني.

ثانيا: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

بالاستناد إلى المفاهيم السابقة للنمو الاقتصادي، تتبين لنا الأهمية البالغة التي ينطوي عليها هذا الأخير، حيث أنه بات يشكل هدفا أساسيا تصبو إليه كل دول العالم بغض النظر عن مدى ثرائها أو فقرها، نظرا للفوائد التي يعود بها على شعوبها، وتحقيق هذا الهدف لا يتحقق إلا في إطار تحمل المجتمع لجملة من التضحيات والأعباء، ويمكن توضيح فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي فيما يلي:

1. فوائد النمو الاقتصادي.

أ. زيادة الأجور الحقيقية، أي زيادة في دخل الفرد الحقيقي مما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لدى الأفراد والقضاء على الفقر؛

ب. القضاء على تلوث البيئة دون تناقص في حجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج؛

ت. زيادة عائدات الدولة وبالتالي يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو الاقتصادي يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة إلى أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءا على إحصائيات ومعطيات ميدانية[1]؛

ث. زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛

ج. زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛

ح. يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 10.

خ. زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛

د. التخفيف من مشكلة البطالة[1].

2. **تكاليف النمو الاقتصادي.**

أ. كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛

ب. أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بل وحتى النامية أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛

ت. كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الأخلاقية في المجتمع[2]؛

ث. عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يأخذ أشكالا عديدة منها التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجية ...الخ وتعزي السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة[3]؛

ج. زيادة الفوارق الطبقية في أكثر البلدان بحيث حمل النمو الاقتصادي بعض الفئات الاجتماعية تكاليف لا تطاق؛

ح. ظهور الرأسمالية الصناعية التي تنتج عدة نتائج منها: الطفولة العاملة، غياب الحماية الاجتماعية، زيادة عدد ساعات العمل التي تصل أحيانا في بعض الدول إلى 16 ساعة يوميا[4].

---

[1]- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 55.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 472.

[3]- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1997، ص 72.

[4]- طاوش قندوشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 97 98.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له.

على ضوء تعابير الاقتصاديين حول مفهوم النمو الاقتصادي يتجلى لنا أن هذا الأخير يتوقف على جملة من العوامل المرتبطة بعملية الإنتاج ذاتها، كما يتم التعبير عنه بمجموعة مختلفة من المؤشرات، يتم قياسها بعدة طرق، سنكتفي من خلال هذا المطلب بذكر أهمها وأشهرها وأكثرها تعبيرا عن الواقع الاقتصادي.

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي.

تمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي، أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما.

بما أن النمو الاقتصادي ما هو إلا عبارة عن التغير في حجم النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني، فإن قياس هذا التغير يكون من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن ذلك النشاط، وعلى الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB هو المؤشر الأكثر انتشارا وشيوعا في قياس النمو الاقتصادي. وهذا باعتباره يعطي صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يسمح بالتعرف على مستوى النشاط الاقتصادي لكل بلد ويساعد في رسم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها.

1. **الناتج الداخلي الخام (PIB) والناتج الوطني الخام (PNB)**: الناتج الداخلي الخام (PIB) هو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة، ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل بلد ما بصرف النظر عن جنسياتهم[1].

أما الناتج الوطني الإجمالي (PNB) فيعطى له نفس تعريف الناتج الداخلي الإجمالي، لكن يختلف عنه من حيث أن الناتج الوطني الإجمالي يركز على عناصر الإنتاج الوطنية، أي المنتج من طرف عوامل الإنتاج للبلد الأصلي، سواء كانت في الداخل أو الخارج، في حين أن (PIB) لا يفرق بين عناصر الإنتاج الوطنية والأجنبية، فهو الناتج داخل رقعة جغرافية معينة دون تمييز في الجنسيات[2].

[1]- السعيد بريبش،مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2]- مرجع نفسه، ص 62.

من خلال التعريفين نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام يأخذ بعين الاعتبار الحيز الجغرافي المتواجدة فيه النشاطات (داخل التراب الوطني) ولا يهتم بجنسية المؤسسات المنتجة عكس الناتج الوطني الخام الذي يأخذ بعين الاعتبار جنسية المؤسسات المنتجة (الوطنية) ولا يهتم بتواجدهم داخل أو خارج البلد.

ولأغراض المقارنات الدولية يميل الكثير من الاقتصاديين إلى استخدام مؤشر آخر للنمو الاقتصادي ألا وهو مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام كمعيار لقياس حالة الرفاهية الاقتصادية العامة للسكان.

ترجع فكرة قياس معدل النمو الاقتصادي على أساس معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي باعتباره أكثر دلالة من معيار الناتج، حيث أن مقياس التغير في هذا الأخير تبقى غير كافية في قياس النمو الاقتصادي لأنه يمكن أن يصاحب هذا التغير تغيرا مناسبا في معدل نمو السكان وبالتالي قد يبقى نصيب الفرد ثابتا[1].

ولكن وعلى الرغم من كون متوسط نصيب الفرد من الدخل من أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين وفي معظم دول العالم، إلا أن اختياره كمؤشر لقياس معدل النمو الاقتصادي وجودة الوضع العام للسكان يطرح سلسلة من المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما يجعل من عقد المقارنات بين الدول المختلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين دون غيرهم، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج[2].

كذلك من بين المشاكل التي تواجه استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو وجودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان نذكر[3]:

أ. أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس؛

[1]- بن محاد سمير، تطور استهلاك الطاقة وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة دراسة مقارنة لعينة من بلدان الأوبك، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016، ص 57.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 66.

[3]- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر، عمان، 2010، ص ص 73 74.

ب. إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون...الخ؛

ت. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب الوفرات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة؛

ث. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق،

ج. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني بشكل دقيق، بل يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط؛

ح. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات أو المنازل المستعملة؛

خ. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

كما أن الاقتصاديين واعيين جيدا لنقاط ضعف الناتج المحلي الإجمالي أو نواقصه، وهكذا يجب دائما أن ينظر له فقط بوصفه مؤشرا وليس مقياسا مطلقا.

2. **الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي:** الناتج الداخلي الخام الاسمي هو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الجارية، ولقياس رفاهية الاقتصاد بطريقة صحيحة يجب أن نقيس حجم الإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير التغير في الأسعار، وهذا ما يسميه الاقتصاديين بالناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة[1].

لحساب الناتج المحلي الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار، وأحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي (Déflateur du PIB) الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات.

ويمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي المعبر عنه بالكميات على النحو التالي[2]:

---

[1] -Gregory N. mankiw, Makro économie, 3 ème edition, Boeck, Belgique, 2003, P 27.

[2]- البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، مداخلة بعنوان: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري، "الملتقى الدولي حول "التطور التكنولوجي، الإنتاجية، التنافسية، النمو والتشغيل، كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس، المغرب، 2007، ص 4.

$$PIB_N = \sum_{i=1}^{n} P_i \times P_i = PQ \implies Q = \frac{PIB_N}{P}$$

أي أن الناتج المحلي الحقيقي $PIB_{réel}$ عبارة عن الناتج الاسمي $(PIB_{nominal})$ مقسوما على المستوى العام للأسعار:

$$PIB_{réel} = \frac{PIB_{nominal}}{\text{Déflateur du PIB}}$$

3. **العملة المحلية والعملة الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار صرف العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة معينة (عادة ما تكون الدولار الأمريكي)، ثم يتم بعد ذلك حساب المقاييس المطلوب حسابها، ويستخدم هذا الأسلوب غالبا في الدراسات الخاصة بالتجارة الدولية[1].

4. طرق حساب الناتج المحلي: تقدم حسابات الدخل القومي أو الناتج القومي مقاييس للقيم الكلية للأنشطة الاقتصادية في بلد ما أثناء فترة زمنية معينة، إذ أن تحديد الدخل القومي مفيد جدا لأنه يوفر لنا تصورا لتفسير العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي (الإنتاج، الدخل، الإنفاق) وهناك ثلاث طرق لاحتساب الناتج الداخلي الخام[2].

أ. **طريقة الإنتاج:** تتضمن هذه الطريقة تحديد قيمة الناتج الوطني على أساس جمع قيم المنتجات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، لذلك يجب الانتباه إلى خطر تكرار لحساب، ولتفادي تكرار عملية الحساب نلجأ عادة إلى استعمال إحدى الطريقتين التاليتين[3]:

- **طريقة القيمة المضافة:** يقصد بالقيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من المراحل الإنتاجية للسلعة وقيمة السلع الوسيطة التي تدخل في تركيب هذه السلعة عند كل مرحلة.

أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتوجات الوسيطة.

[1]- بن محاد سمير، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]- بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 65.

[3]- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 18.

حيث أن:

- **المنتجات النهائية:** هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.
- **المنتجات الوسيطة:** وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

➢ **طريقة المنتجات النهائية:** وفق هذه الطريقة فإن الناتج الوطني هو عبارة عن قيم السلع والخدمات النهائية المباعة للأعوان الاقتصاديون (المستهلكين والحكومة والعالم الخارجي) بالإضافة إلى السلع الوسيطة التي تزيد في المخزون والتي تؤدي إلى زيادة رأس المال المنتج كالتجهيزات والبنايات وما شابه.

والناتج المحلي الإجمالي وفق هذه الأسلوب يحسب بالطريقة التالية:

$$PIB = P_1 \times Q_1 + P_2 \times Q_2 + P_3 \times Q_3 \dots \dots P_n \times Q_n$$

$$PIB = \sum P \times Q$$

حيث: P: أسعار السلع النهائية والخدمات، بالإضافة إلى أسعار المخزونات بما فيها السلع الوسيطة.

Q: كمية السلع النهائية والخدمات، بالإضافة إلى كميات السلع من المخزونات بما فيها السلع الوسيطة.

ب. طريقة الدخول[1]: حسب هذه الطريقة فإن قيمة الناتج تساوي مجموع العوائد المدفوعة على عناصر الإنتاج المختلفة التي ساهمت في العملية الإنتاجية، حيث تتم عملية الإنتاج عن طريق مزج عناصر الإنتاج المختلفة التي تشترك حتى ظهور السلعة بشكلها النهائي، والتي تتمثل: في الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم.

وتأخذ تلك العوائد الأشكال التالية:

- العمل ويطلق على عائده اسم الأجور؛
- المنظم ويطلق على عائده اسم الأرباح؛
- الأرض ويطلق على عائدها اسم الريع؛
- رأس المال ويطلق على عائده اسم الفوائد.

[1]- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 46 48.

وعند جمع هذه العوائد نحصل على الإنتاج الإجمالي وذلك بالشكل التالي:

الإنتاج الإجمالي بطريقة الدخول= الريوع (R)+ الأجور (W)+الفوائد (I)+ الأرباح (P).

ت. طريقة الإنفاق[1]: تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ النقدية المنفقة على السلع والخدمات من قبل القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى مجموع ما ينفق على السلع الإنتاجية كالمصانع والمعدات الإنتاجية...الخ، والموجودات الثابتة كبناء الطرق والجسور والعمارات، والمخزون من السلع الجاهزة والنصف مصنعة والمواد الأولية، ثم إضافة الفائض أو العجز في الميزان التجاري، وعليه يقسم الإنفاق كالآتي:

- **الإنفاق العائلي (الاستهلاك الشخصي)**: مجموع الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة وغير المعمرة، ويرمز له بالرمز (C).
- **الإنفاق الاستثماري**: ويشمل حزمة من الإنفاقات المختلفة مقسمة كالآتي:
  - الإنفاق على بناء المصانع؛
  - الإنفاق على التجهيزات الرأسمالية والمعدات والأدوات والآلات؛
  - والإنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي.

وبذلك يمكن القول أن الإنفاق الاستثماري يعبر عن قيمة كل المؤسسات الجديدة ووسائل الإنتاج المعتمدة إضافة إلى قيمة التغير في المخزون، ويرمز له بالرمز (I).

- **الإنفاق الحكومي**: ويمثل إنفاق الدولة على السلع والخدمات المختلفة لسداد متطلباتها بمرتجى تقديم خدمة للمجتمع، وقيامها بوظائفها لتحقيق أهدافها، ويرمز له بالرمز (G).
- **صافي الصادرات**: ويطلق عليها أيضا رصيد الميزان التجاري وتمثل الفرق بين طلب البلد على السلع والخدمات المنتجة بالخارج، وطلب العالم الخارجي على السلع والخدمات المحلية، وتساوي الفرق بين الصادرات والواردات $(X - M)$.

وعليه فإن الناتج الداخلي الخام بطريقة الإنفاق يساوي إلى مجموع الإنفاق الكلي في القطاعات المذكورة آنفا.

الناتج المحلي الإجمالي= الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

[1]- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص 27.

تجدر الإشارة إلى أن الناتج المتحصل عليه بطريقة الإنفاق هو ناتج محلي إجمالي، أي أن حسابات الناتج بهذه الطريقة لا تستبعد مخصصات الاهتلاك، كما أنه يمثل ناتجا محليا إجماليا بسعر السوق، بينما الناتج الوطني بسعر التكلفة (عوامل الإنتاج) وهو عبارة عن الناتج الوطني بسعر السوق مطروحا منه الضرائب غير المباشرة واهتلاك رأس المال مضافا إليه إعانات الإنتاج.

ثانيا: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.

تختلف معدلات النمو الاقتصادي وتتباين من دولة لأخرى، نظرا لاختلاف الطرق الخاصة التي تمكن من تحقيقه، حيث أن مسار التطور الاقتصادي للمجتمعات الحديثة كشف عن عدة عوامل من المتعين أن تتكئ عليها قاطرة النمو، اختلف الاقتصاديون في آرائهم حول عددها والأهمية النسبية لها، لعل أبرزها ما يرتبط بدالة الإنتاج ذاتها.

1. **عنصر العمل:** ويقصد به "مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"[1].

يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في العملية الإنتاجية، وذلك من ناحيتين، الأولي تتمثل في أثر النمو الديمغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد والثانية في الحجم الساعي للعمل، إذ كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج[2].

2. **عنصر رأس المال:** يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأس المال المادي[3]، ويقصد برأس المال المادي مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، وتستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى، ويعتبر عنصر أساسي ومهم من عناصر النمو الاقتصادي فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة لمحققة من جهة أخرى.

[1] -Longatte et Van Hove, économie générale, édition Dunod, Paris, 2001, P 56.
[2] - Stanpey Fisher et autres, Macroéconomie, 2 éme édition, édition Dunod, Paris, 2002, P 293.
[3] -Gregory N. Mankiw et Mark P. Taylor, Principes de l'économie, traduction de d'élise Tosi, edition de Boeck, Belgique, 2010, P 649.

3. **عنصر التقدم التقني:** يقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع[1]، ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، إذ يكمن جوهره في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي في تحسين مستويات الإنتاج مما ينعكس على دخول الأفراد وبالتالي مستوى معيشتهم وذلك لا يتأتى إلا من خلال السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية التكنولوجية[2].

إن العوامل السابقة لا تعبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي[3].

المطلب الثالث: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية.

يستخدم مفهوم النمو الاقتصادي في كثير من الأحيان للتعبير عن التنمية الاقتصادية، فغالبا ما يحدث خلط بين المصطلحين نظرا للتقارب اللغوي الموجود بينهما، ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين بالرغم من وجود اختلاف كبير وفروق واضحة بينهما، في هذا المطلب سنحاول بإيجاز تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية وبيان خصائصها ومقوماتها بهدف التفريق بينها وبين النمو الاقتصادي.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية وبيان خصائصها ومقوماتها:

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى تتمثل في تعريف التنمية الاقتصادية وبيان خصائصها في حين نتناول من خلال النقطة الثانية مقومات التنمية الاقتصادية.

1. **تعريف التنمية الاقتصادية وبيان خصائصها:** تعددت تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي، لذلك يحاول كل اقتصادي تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية ومن بين هذه التعاريف نذكر:

[1]- نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 44.

[2]- حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة الممتدة من (1990- 2014)، مجلة معارف، العدد التاسع عشر، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 356.

[3]- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 14.

أ. التنمية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي[1].

ب. تتمثل التنمية في عملية دفع ايجابية للمتغيرات الاقتصادية تتولاها السياسة الاقتصادية لتحقيق التقدم الاقتصادي بمعدل يفوق في سرعته بشكل ملحوظ معدل النمو الطبيعي أو يحفظ على الأقل قدرات البلد الإنتاجية في مستواها الراهن[2].

ت. التنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل[3].

ث. التنمية الاقتصادية هي سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو[4].

ج. التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر المطلق[5].

ح. التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه[6].

ومنه فإن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من مفهوم النمو الاقتصادي، وهو يوضح التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية ما يلي[7]:

أ. تغيرات في كل من الهيكل و البنيان الاقتصادي، و المتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان؛

ب. تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات مرفقية وتنظيمية.

---

[1]- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 457.

[2] -Bernard bret, les Tiers Monde: Croissance-Développement-Inégalité, Collection Histege, Paris, 2002, P 7.

[3]- صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية في إطار الملتقي الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009، ص 2.

[4] -Salles et Wolff, Croissance et Développement, Dunod, Paris, 2000, P 34.

[5]- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 370.

[6]- على العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2005، ص 103.

[7]- صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 5.

2. **مقومات التنمية الاقتصادية:** يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح إلا إذا استجمعت ثلاث عناصر أساسية هي: التغيير البنياني، الدفعة القوية، والإستراتيجية الملائمة[1]:

أ. **التغيير البنياني:** ويقصد به ذلك التغيير الجوهري في العلاقات البنيانية التي يتميز بها الاقتصاد القومي، وذلك من خلال تطوير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دور متزايد مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى جملة الناتج القومي، ويؤدي ذلك إلى العديد من التغييرات البنيانية منها ما يطرأ من تغييرات على نسبة الأفراد العاملين في الصناعة إلى جملة الأفراد العاملين، وأيضا التغير في المستوى الفني للإنتاج، مع ملاحظة أن للكفاءة الإدارية دور ارتكازي في عملية التقدم الفني إذ يقع عليها تقرير ما إذا كان سينتفع بالأساليب الفنية الحديثة أم لا، وهكذا فكلما ارتفع مستوى الكفاءة الإدارية كلما تزايد الطلب على المعارف الفنية.

ب. **الدفعة القوية:** ويقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية فقد كانت المشكلة الأساسية التي عانت منها الدول المتخلفة هي كيفية توفيرها للاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية بها في ضل ضآلة الادخار المحلي، مما دفع العديد من الاقتصاديين إلى تبني سياسة الاعتماد على الخارج في توفير التمويل المطلوب للاستثمارات، وهو ما أدى في النهاية إلى وقوع هذه الدول في برائن الديون الخارجية المتزايدة والتي أدت إلى عرقلة جهودها في التنمية.

ت. **الإستراتيجية الملائمة:** يقصد بالإستراتيجية مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف ينشد المجتمع لتحقيقها، ولا شك أن الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة منها طبيعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي ودرجة نموه وهيكله الإنتاجي، وحجم وطبيعة الظروف الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد القومي، كما أن تحديد الإستراتيجية الملائمة يتوقف أيضا على تحديد الإطار الذي يختاره المجتمع لتحقيق التنمية، بمعنى هل تتم التنمية من خلال التفاعل التلقائي لقوى السوق وباستخدام المبادرة الفردية أم تتم التنمية عن طريق أسلوب التخطيط القومي لموارد المجتمع.

[1]- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص ص 74 .76

ثانيا: التمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

إن حدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة أو كافية على حدوث تنمية بهذا المعنى الواسع، فالنمو قد يكون ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية، لذلك يفرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي توضيح لذلك:

الجدول رقم (2-1): التمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو: هو زيادة متواصلة في الدخل الإجمالي الحقيقي أو الناتج الإجمالي.	التنمية = النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي الاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالضيق.	التنمية مفهوم أوسع وأشمل.
مفهوم النمو يهتم بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB.	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية الإنتاجية على السكان بشكل عادل إذ قد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة من الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء.	بالعكس من ذلك فالتنمية الاقتصادية تهتم بعدالة توزيع الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخول بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.
يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة.	في حين أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون تلقائية وإنما هي عملية موجهة بشكل مدروس وناتجة عن خطة شاملة معتمدة من قبل الدولة.
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني.	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين.
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل.	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير

	الاقتصادية كرفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع.
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية.	عكس ذلك فعملية التنمية تهتم كثيرا بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد المادية القابلة للزوال.
قد يرتفع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بالاعتماد على موارد من الخارج وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي.	في حين التنمية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج وزيادة التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، حيث تتطلب التنمية فك الروابط والتحرر من قيود التبعية والاعتماد على الذات.
قد يحدث نمو اقتصادي سريع.	بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، المؤسسية، الثقافية، السياسية والاقتصادية.

المصدر: ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص 87 88.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي كظاهرة اقتصادية أحد أهم المواضيع التي عنيت بالبحث، إذ جذب اهتمام الاقتصاديين الذي جدوا في وضع نظريات تساهم في تفسيره وتبين الميكاميزمات اللازمة لتحقيقه، ولقد شهدت هذه النظريات تطورات هائلة ساهمت إلى حد كبير في مسايرة الواقع الاقتصادي المعاش وتفسير النمو الاقتصادي خلال حقب زمنية مختلفة، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية الممثلة في كتابات كل من آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتس...الخ، تلتها محاولات عديدة استعملت فيها نماذج رياضية على نطاق واسع، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه النظريات مبرزين مختلف إسهاماتها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.

تعتبر النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية من أهم وأبرز النظريات التي ناقشت مسألة النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيص أهم ما جاءت به هاتين النظريتين من أفكار فيما يلي:

أولا: نظرية النمو الكلاسيكية.

نشأ الفكر الكلاسيكي في ظل الثورة الصناعية التي وجدت خلالها ظروف وأوضاع تتحقق فيها افتراضات هذا الفكر إلى حد كبير، وتتماشى مع التغييرات الهامة التي حصلت في الواقع الاقتصادي، وقد تعددت آراء مفكري المدرسة الكلاسيكية المتصلة بعملية النمو الاقتصادي، إلا أننا سنتطرق إلى آراء بعض الكتاب الكلاسيك البارزين وهم: آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس وكارل ماركس.

1. **آدم سميث (Adam Smith)**: يرى آدم سميث أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل، بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق:
   - زيادة مهارات العاملين؛
   - زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل؛
   - إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة.

وحتى يتحقق تخصص وتقسيم عمل ينبغي حسب رأي آدم سميث ما يلي:

- **رأس المال:** إذ لا بد من التوسع في تكوين رأس المال، حتى يمكن التوسع بالتخصص وتقسيم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال، يقلل كثيرا من إمكانية تحقق مدى مهم من التخصص وتقسيم العمل في حين أن زيادة تكوين رأس المال يتيح مدى واسع في ذلك.
- **السوق:** يعتبر وجود السوق أمر لازما للتخصص وتقسيم العمل، إذ كلما اتسع حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق زيادة الإنتاج واتساعه وزيادة المبادلات، وتبرز هنا أهمية التجارة الخارجية كأداة هامة في توسيع السوق.

ويرى آدم سميث أن النمو يحدث بطريقة تراكمية، فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل تخصص وتقسيم عمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويزداد الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات، وهذا يسمح بزيادة تكوين رأس المال ويتسع حجم السوق كذلك ، وتحصل زيادة في السكان، وتزداد القدرة على إدخال التحسينات التكنولوجية، كما يزداد الحافز على إدخالها، وهذا كله يؤدي إلى زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل وسيتسع مداه بالشكل الذي يزيد من الإنتاجية والإنتاج والدخول مرة أخرى، وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب استمرارها هذه[1].

2. **تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (David Ricardo):** يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة، ولم يعطي ريكاردو أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.

ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي:

- **الرأسماليون:** دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.

[1]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2005، ص ص 105 108.

- **العمال الزراعيون:** يشكلون الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، ويتقرر عددهم تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف.
- **ملاك الأراضي:** يحصل ملاك الأراضي على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم[1].

كما قدم ريكاردو الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود بالاستناد إلى أفكار "سميث"، حيث يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة، حيث حسب ريكاردو فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، وباعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

يعطي كذلك دافيد ريكاردو أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، كذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[2].

3. تحليل توماس مالتس (Thomas Malthus) للنمو الاقتصادي: اشتهر مالتس من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، حيث كان متشائما في ذلك، إذ اعتقد بأن السكان يزدادون بمتوالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء والثروة ينمو بمتوالية عددية، وهذا يؤدي إلى الضغط على الموارد باستمرار الزيادة السكانية إذا تركت بدون تحديد أو تدخل فيها، ورغم ذلك فإن مالتس قد جاء بآراء مهمة بخصوص عملية النمو وردت في الجزء الثاني من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي[3].

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 58.

[2]- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص 71 72.

[3]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

يرى مالتس أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة، ولقد قسم مالتس الاقتصاد إلى قطاعين، زراعي وصناعي، هذا الأخير الذي يرى مالتس أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (القطاع الصناعي)، حيث أنه يتمتع بتزايد الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني بكثافة[1].

وفي مضمار النمو الاقتصادي فقد رفض مالتس قانون (Say) والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، والذي ترتب عليه فكرة التوازن التلقائي بين عرض الأموال المدخرة والاستثمارات، وأشار مالتس إلى أن هناك احتمال لحدوث إفراط في المدخرات ومن ثم قصور في الطلب الفعال واتجاه الدخل للانخفاض مما يجعل الزيادة المفرطة في الادخار عبئا على النمو الاقتصادي[2]، لكن مالتس أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك، وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار[3].

كما اعتقد مالتوس بأن التقدم الاقتصادي يتحقق من خلال التقدم الفني وعن طريق التجمع الرأسمالي، إذ أنه عندما يتراخى معدل التقدم الفني فإن قانون الغلة المتناقصة يظهر ويتسع، ويؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع أجور الكفاف، ونقص الأرباح واتجاه الاقتصاد نحو الوصول إلى حالة السكون أو الركود[4].

4. **نظرية كارل ماركس (Karl Marx) في النمو**: تتلخص نظرية كارل ماركس في النمو في العناصر التالية:

أ. مفهوم فائض القيم؛

ب. التطور نحو الرأسمالية الاحتكارية؛

ت. السير نحو رأسمالية الدولة.

[1]- ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 60.

[2]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 147.

[3]- هند سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[4]- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

حيث يعرّف ماركس فائض القيمة بأنه الفرق بين الحد الأدنى اللازم لإبقاء العامل على قيد الحياة (حد الكفاف) وبين قدرة العامل الإنتاجية الفعلية[1].

ويرى أن التسيير المركزي للاقتصاد بغية تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة أي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الكامن لها وذلك يعني الاستعمال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض قيمة ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية وهو ما يدعم هذا النظام[2].

كما يرى ماركس أنه بعد هذه المرحلة يجب أن تمتص الدولة هذا الفائض الاقتصادي، حيث تنبأ ماركس أنه بعد المرحلة التنافسية فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقتضي تدخل الدولة، حيث تقوم باستخدام القوى الاقتصادية القوية والتي تعزز وتدعم النمو الاقتصادي استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك[3].

رغم الاختلاف الذي وجد بين رواد هذه النظرية « آدم سميث، روبرت مالتوس، دافيد ريكاردو، كارل ماركس »، إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية[4]:

- اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، وأن التغير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغير في الإنتاج، واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج للأرض الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة، ويتحقق هذا القانون بافتراض ثبات تكنولوجية الإنتاج ورأس المال المستخدم؛

---

[1]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[2]- عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية قياسية للنمو حالة الجزائر(1974-1999)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص ص 25 26.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 84.

[4]- ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 4، العدد 3، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2013، ص 92.

- اتفق روادها على أن هناك علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أكدوا أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وفي نفس الوقت هناك علاقة عكسية بين حجم السكان وتكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظاهرة تناقص الغلة وهذا يعني ارتفاع المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح والادخار، وفي الأخير تكوين رأس المال؛
- أكدوا على أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

ويبقى تحقق مبادئ هذه النظرية رهن تحقق افتراضاتها، وفي الحقيقة هي افتراضات غير واقعية كافتراض وجود منافسة تامة، وكذا الاستخدام الكامل، وثبات بعض عوامل الإنتاج.

ثانيا: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي.

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر من جهة أخرى[1].

وضع كينز مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو الاقتصادية كنظرية هارود دومار وكثير من النظريات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي، وقد انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها[2]:

- حدوث كساد في السلع والخدمات والعرض يفوق الطلب؛
- توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي؛
- ارتفاع مستويات البطالة؛
- انخفاض مستويات الأسعار.

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

وبناءا على ذلك فإن معظم أفكار كينز جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد، وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي رافضا فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر، بالإضافة إلى معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والاضطرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل، كما ركز كينز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناءا على نظرية مالتس المحرك الرئيس لزيادة الدخل القومي[1]، ويشير الطلب الفعال في التحليل الكينزي إلى ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وقد حدد هذا النموذج العلاقة بين زيادة الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعرف هذه العلاقة بالمضاعف، وحدد هذه العلاقة بالصيغة الرياضية التالية:

$$M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث:

M: المضاعف.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

MPS: الميل الحدي للادخار.

حيث يفسر المضاعف الذي جاء به كينز على أنه لما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة فإن الدخل يزداد بـ: M وحدة، و M في أبسط شكل لها تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، أو مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك، أي أن الدخل يتضاعف بمقدار M لما يزيد الاستثمار بوحدة واحدة، وعليه فإن عملية النمو عند كينز تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار.

[1]- أنظر: - عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدة للنشر، 2009، ص 43.

- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 48.

وهناك ارتباطا قويا بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك، حيث تتحدد آلية النمو بأن الدخل القومي يتكون من مجموع الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا تنفق، ويتحول جزء منها إلى دخول جديدة وهكذا دواليك، وتكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل الوطني تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، وتتطلب هذه الآلية طاقات إنتاجية معطلة، وكذا وجود قوة عاملة غير موظفة، وسعر فائدة مشجع على الاستثمار[1].

كما نادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة في هذا المجتمع وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند هذه الطبقات مما يعني زيادة الاستهلاك، وبالتالي زيادة الطلب الفعال الذي اعتبره كينز المحرك الرئيس لارتفاع الدخل القومي كما ذكرنا سابقا، وذلك على عكس ما نادت به النظرية الكلاسيكية بتوزيع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع، ومن الأمور المهمة في نظرية كينز مناداته بتطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع[2].

صاحب الأفكار العامة الخاصة بالتحليل الكينزي صياغة نماذج رياضية تركز على هذه الأفكار أبرزها:

نموذج هارود دومار (Harrod-Domar).

اهتم كل من هارود ودومار بشكل أساسي بالشروط المطلوبة لحصول النمو السلس وغير المتقطع في الدخل القومي، وقد قام كل منهما بتطوير نموذجه بشكل مستقل عن الآخر، ورغم أن النموذجين يختلفان من حيث التفاصيل إلا أنهما متشابهين من حيث الفكرة الأساسية والجوهر[3].

لقد أولى هذا النموذج أهمية بالغة للاستثمار ودوره في تفعيل حركة النمو، فحسب هارود دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، وانطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل وعند مستوى التشغيل الكامل[4]، مؤكدين على التأثير المزدوج للاستثمار الصافي، حيث يتضمن هذا الاستثمار زيادة في الطلب على الناتج ويزيد في نفس الوقت من إمكانيات الاقتصاد على توليد الناتج وتوسيع

[1]- محمد بودواية، اشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر: الفترة 1980-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص 87 88.

[2]- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] -Kulwant Rai Gupta, Economics of Development and Planning, Volume 1, Atlantic Publishers & Dist, India, 2009, P 132

[4]- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[1]، كما يؤكد النموذج على أنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة لأخرى، من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعدل الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لخزين رأس المال[2].

فرضيات النموذجين[3]:

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد مغلق (لا توجد تجارة خارجية)؛
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار؛
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة؛
- وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية؛
- كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي.

من الفرضيات لدينا:

$$\frac{\Delta S}{\Delta \mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{S}}{\mathrm{Y}} = \mathrm{s}$$

وفي حالة التوازن لدينا:

$$I = S$$

وبذلك فإن:

$$i = \frac{\mathrm{I}}{\mathrm{Y}}$$

مع i يمثل الميل المتوسط للاستثمار.

I : يمثل الاستثمار وهو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال أي أن: $I = \Delta K$

[1]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 383.

[2]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]- محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 7.

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج، يساوي (k) ويأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y = \frac{I}{k} \leftarrow \quad k = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{\mathrm{I}}{\Delta \mathrm{Y}}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نجد:

$$\frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{I/Y}}{\mathrm{k}}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج، ويمكن إعادة صياغة المعادلة في الشكل التالي:

$$g = \frac{s}{k}$$

حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج

s: معدل الادخار

k: المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج، والتي نستنتج من خلالها أن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)[1].

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية ونظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.

قام رواد الفكر النيوكلاسيكي بتطوير آليات جديدة للنمو الاقتصادي تقوم على إدخال العامل التكنولوجي والابتكارات في العملية الإنتاجية وترتكز على أساس إمكانية استمرار عملية النمو دون حدوث ركود اقتصادي، ما جعل رواد هذا الفكر يتعارضون مع من سبقوهم في أفكارهم، وفيما يأتي عرض لأهمها مع التطرق لأبرز نظرية (نظرية شومبيتر) داعمة لأفكار النظرية الكلاسيكية المحدثة.

[1]- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 76.

أولا: نظرية النمو النيوكلاسيكية.

1. **فرضيات وأسس النظرية النيوكلاسيكية:** استند التحليل النيوكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الخارجية External Economics، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد غلى فكرة التوازن الجزئي الساكن (مهتمين بالمشاكل في المدى القصير)، حيث يروا أن كل مشروع صغير هو جزء من كل، ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع؛
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي[1]؛
- اهتم النيوكلاسيك بعلاقة الإحلال بين الرأسمال والعمل، حيث يمكن للاقتصاد أن يحقق التراكم المطلوب دون الحاجة إلى زيادة حجم العمل، وهذا مع تحسين التكنولوجيا حيث يقل الطلب على العمل فيزداد الإنفاق الاستثماري وهذا ما يرفع من سعر الفائدة مما يشجع المدخرين على زيادة الادخار، وتندفع أسعار السلع الرأسمالية إلى الأعلى وبالنتيجة يزداد تراكم رأس المال[2]؛
- افترض النيوكلاسيك أن النظام الاقتصادي يميل دائما لتحقيق التوظيف الكامل، واستحالة وجود توازن مستقر مع وجود البطالة، وآمنوا بأن توافر المرونة التامة لتغيرات الأسعار وإبعاد السوق عن حالة الجمود كفيل بأن يصحح أي اختلال جزئي يطرأ على النظام، كما استبعدوا احتمال قيام أزمات إفراط إنتاج عامة استنادا إلى استمرار الإيمان بصحة قانون ساي للأسواق[3]؛

---

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 34 35.

[2]- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 374.

[3]- محمد بودواية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

- أن معدل النمو الديمغرافي مستقل عن النمو الاقتصادي[1]؛
- أن التقدم الفني يعتبر عاملا مشجعا لنمو الدخل القومي، لأن التحسين من معدلات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج[2]؛
- أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي، والتي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد؛
- التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل[3].

2. نموذج سولو سوان (Solow–Swan): يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول سولو على جائزة نوبل في الاقتصاد[4].

جاء هذا النموذج بعد نموذج هارود دومار الذي كانت استنتاجاته متشائمة فيما يخص إمكانية حدوث نمو اقتصادي متوازن عند حالة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية إحلال رأس المال بالعمل أو العكس، وكانت الفكرة الأساسية لهذا النموذج هي دراسة ثبات تطور النمو على المدى الطويل وغياب الإحلال بين عوامل الإنتاج المتطورة على المدى القصير.

يركز solow في نموذجه على أربعة متغيرات تتمثل في: الإنتاج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، المعرفة أو فعالية العمل (A)، حيث أن الاقتصاد في كل لحظة بحوزته حجم معين من رأس المال والعمل والمعرفة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على الشكل التالي[5]:

$$Y(t) = F(K(t), A(t)L(t))$$

حيث تشير t إلى الزمن، ومن خصائص هذا النموذج أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، أي أن الإنتاج لا يتغير بمرور الزمن إلا إذا تغيرت مدخلات الإنتاج، وهذا يعني أن المخرجات التي يتم الحصول عليها

[1] -Cohen. A et autres, Introduction a La Macro Economie, ERPI 3éme édition, Paris, 2005, P 202.
[2] – فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 131.
[3] – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 67.
[4] - Todaro. M.P and Smith. S. C, Economic devlepment, Addison – Wesley Edition, 2012, P 128.
[5] -David Romer, Advanced Macroeconomics, Fourth Edition, The McGAW-Hill Companies, New York, 2012, P 10.

من كميات معينة من رأس المال والعمالة ترتفع بمرور الوقت (مع وجود التقدم التقني) بفضل زيادة حجم المعرفة.

أما الجداء AL فيسمى بالعمل الفعلي، كذلك من خصائص دالة الإنتاج إن الانتاجية الحدية لعنصري العمل ورأس المال تؤولان إلى الصفر إذا ما آل عنصر العمل ورأس المال إلى ما لانهاية، وتؤولان إلى ما لا نهاية إذا ما آل عنصر العمل ورأس المال إلى الصفر أي[1]:

$$\lim_{K\to\infty} f(K) = \lim_{L\to\infty} f(L) = 0$$

$$\lim_{K\to 0} f(K) = \lim_{L\to 0} f(L) = \infty$$

وقد توصل solow من خلال هذا النموذج إلى أن زيادة الاستثمار سترفع من معدل النمو الاقتصادي ولكن لفترة محدودة، ومن ثم يتباطأ هذا النمو وذلك لسببين متداخلين ، أحدهما تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال (أي نسبة $\frac{K}{L}$) والآخر هبوط الناتج الحدي لرأس المال، فيعود الاقتصاد إلى المعدل الطبيعي أو الثابت أو المستقر طويل الأجل، حيث ينمو كل من الناتج ورأس المال والعمل بنفس المعدل.

رأس المال وحده لا يكون هو المحرك للنمو الاقتصادي، فقد أظهر أن التقدم التقني هو المحرك الحقيقي للنمو وأنه يحتل الريادة في دفع عجلة النمو الاقتصادي[2].

وبغرض تحقيق استمرار العلاقة الايجابية بين زيادة الاستثمار ومعدل النمو طويل الأجل لا بد من توسيع عرض العمل الماهر وتحسين كل من إنتاجية العمل ورأس المال، وهنا اهتم النموذج باستقرار التشغيل وأهمل استقرار الاقتصاد الكلي.

لقد اعتبرت الإنتاجية متغيرا خارجيا ومستقلا عن الاستثمار، وهي بقيت حتى الآن التحدي الرئيس أمام نمو الاقتصاديات المختلفة (بما فيها المتقدمة) مما يتطلب دفعا قويا لها بموجات متلاحقة للحفاظ على مسار النمو بشكل مستديم.

وحسب هذا النموذج عندما يكون معدل نمو السكان ثابتا أو مستقرا عند مستوى النمو الطبيعي (n) للاقتصاد، فإن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج يكون ثابتا أيضا.

[1] – أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] -Murat Yildizoglu , Note sur la Croissance économique à partir de (Easterly 2002), Octobre 2003, P 3.

وفضلا عما سبق عالج النموذج معضلتين: إحداهما معضلة الحرص والثانية معضلة الناتج، تضمنت المعضلة الأولى أن تزايدا مستمرا في الادخار (S) لن تعقبه بالضرورة معدلات متزايدة للنمو، لأن زيادة الادخار عندما تؤدي إلى ارتفاع حجم رأس المال وبمعدل أسرع قليلا من المعدل الطبيعي (n) ينمو بالتالي كل من الناتج والاستهلاك وبمعدل أسرع بقليل أيضا ولكن حتى يبلغ الرأسمال حدا معينا ليبدأ معدل النمو الاقتصادي بالتباطؤ وحتى تكون معدلات نمو كافة المتغيرات مساوية للمعدل الطبيعي (n).

وفيما يخص معضلة الناتج فإنها تتأتى من أن لكل بلد دالة أعلى للناتج بالنسبة لرأس المال غير أن هذه الدالة تفشل في تحقيق نمو متصاعد للاقتصاد.

كذلك من نتائج نموذج سولو لدينا التقارب المطلق والتقارب المشروط، بالنسبة للاقتراب المطلق يفترض النموذج بأن البلدان التي تستخدم نفس التكنولوجيا وتحظى بنفس معدلات النمو الطبيعي (n) وتسودها نفس نسبة الادخار (s)، ولكنها تختلف فقط في متوسط نصيب العامل من رأس المال $(\frac{K}{L})$ إن هذه البلدان من المتوقع لها أن تقترب من النسبة الثابتة أو المستقرة لرأس المال إلى العمل$(\frac{K}{L})$، وأن تتسم بنفس متوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن الاستهلاك، وطبعا بنفس معدل النمو الطبيعي.

وفيما يخص الاقتراب المشروط فإن النموذج يفترض بأن للبلدان موضوع الدراسة نفس مستويات التحول التكنولوجي ونفس معدلات النمو السكاني ولكنها تختلف في أمرين، أحدهما معدل الادخار (s) والآخر نسبة رأس المال إلى العمل$(\frac{K}{L})$، ومع ذلك تتجه البلدان المعنية نحو الاقتراب لمعدل النمو الاقتصادي نفسه ولكن ذلك قد لا يتحقق عند نفس نسبة رأس المال إلى العمل $(\frac{K}{L})$.

وفضلا عما سبق اهتم النموذج بكل من الفخ التكنولوجي والفخ الغذائي، وقد جاء هذا الاهتمام بعد اتساع الفجوة التكنولوجية والغذائية فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، ولا شك بأن جانبا من هذا الواقع يعود إلى البرامج التنموية للبلدان النامية وإلى تعاظم النمو السكاني للمجتمعات المتخلفة تكنولوجيا وعلميا وثقافيا[1].

[1]- هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 375 377.

ثانيا: نظرية شومبيتر (Schumpeter) للنمو الاقتصادي:

وضع الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديدا في العام 1911، ولكنها ترجمت إلى اللغة الانجليزية عام 1934[1]، وتصنف نظرية شومبيتر حول النمو الاقتصادي ضمن المساهمات النيوكلاسيكية، إذ يرى أن المنظم له دور كبير وهام جدا في عملية النمو الاقتصادي من خلال عملية الإنتاج، وذلك انطلاقا من التجديد الذي يقوم به للحصول على أفضل النتائج[2]، حيث بالغ شومبيتر في تأكيده على أهمية المنظم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وما يقوم به من تجديدات في شكل ابتكارات بهدف الربح يتولد عنها موجة من الاستثمارات الضخمة يتم بها كسر التدفق الدائري المنتظمة[3]، وتتمثل هذه الابتكارات في: إدخال منتج جديد، استعمال طريقة جديدة في الإنتاج، فتح سوق جديدة، الحصول على مصدر جديد للمواد الأولية، إعادة تنظيم صناعة ما[4].

وعلى العموم فإن شومبيتر يعرض نظريته في النمو والتنمية كالآتي[5]:

دالة الإنتاج:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots\dots (1)$$

المدخرات تتوقف على الأجور والأرباح وسعر الفائدة:

$$S = S(W, R, r) \dots\dots\dots (2)$$

الاستثمار يتكون من جزئين محفوز وتلقائي:

$$I = I_i + I_a \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث

I_i : استثمار محفوز يتم نتيجة زيادة الدخل والإنتاج والأرباح.

I_a : استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها التقدم التكنولوجي.

[1]- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[2] -Philippe Hugan, Economie Du Développement, édition Dalloz, France, 1989, P 22.

[3]- عصام مندور عمر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج –النظرية– القياس، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 54.

[4] - Jati K. Sengupta, India's Economic Growth :A Strategy For The New Economy, Palgrave Macmilian, great Britain, 2005, P 82.

[5]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 37.

الاستثمار المحفوز يتوقف على الأرباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي:

$$\mathrm{I_i} = \mathrm{I_i}(R, r, Q) \dots \dots \dots . . (4)$$

الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف موارد جديدة وتقدم تكنولوجي:

$$\mathrm{I_a} = \mathrm{I_a}(K, T)$$

التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف موارد جديدة يتوقف على عرض المنظمين:

$$T = T(E) \dots \dots \dots \dots \dots (5)$$
$$K = K(E) \dots \dots \dots \dots \dots (6)$$

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر كان لابد من افتراض أن عرض التنظيم إنما يعتمد على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية، وحيث أن X ترمز إلى البيئة الاجتماعية:

$$E = E(R, X) \dots \dots \dots \dots (7)$$

الناتج القومي الإجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:

$$O = M(I - S) \dots \dots \dots (8)$$

حيث:

M: ترمز إلى المضاعف،

$I - S$: تعبر عن الفجوة بين الاستثمار والادخار.

الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار:

$$W = W(I) \dots \dots (9)$$

توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين:

$$X = X\left(\frac{R}{W}\right) \dots \dots (10)$$

وبناءا على ما سبق فقد بين شومبيتر أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا[1]، وتنطلق نظريته هذه من افتراض وجود اقتصاد تسوده المنافسة والعمالة الكاملة ولكن في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم

[1]- علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 48.

تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة الإنتاج والدخل ويعم الرواج، وتعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، ولا يلبث هذا الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا[1].

المطلب الثالث: نظريات النمو الحديثة (النمو الداخلي).

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى تتمثل في دوافع ظهور نظريات النمو الداخلي في حين نتطرق من خلال النقطة الثانية لعرض بعض نماذج النمو الداخلي.

أولا: دوافع ظهور نظريات النمو الداخلي.

إن الأداء الضعيف لنظريات النمو النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات والتي تؤكد أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو وعليه فليس هناك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو الخارجي المستمر في الاقتصاديات المختلفة[2]، ومن المقبول بديهيا أن هذا المدخل به على الأقل نقصان أو عيبان لا يمكن إغفالهما وهما[3]:

- باستخدام الإطار النيوكلاسيكي فيكون من المستحيل تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل كليا عن القرارات الاقتصادية؛
- النظرية النيوكلاسيكية فشلت في إعطاء تفسير الاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة.

[1]- عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 37 38.

[2]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 51 52.

[3]- ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 154.

وانطلاقا من كل ذلك كان التحرر من الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية بغرض النمو الاقتصادي هاجس الاقتصاديين خلال السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، أين زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول، لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل النمو الداخلي الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية لسولو ويطلق عليه بواقي سولو[1]، فحسب نماذج النمو الخارجية يعتمد النمو الاقتصادي على عوامل خارجية للاقتصاد، مثل معدلات النمو السكاني، أو التغيرات التكنولوجية التي تزيد من كفاءة القوة العاملة، في حين تنتقل النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي من النمو الخارجي إلى النمو الداخلي، ويقال أن النموذج يؤدي إلى نمو داخلي إذا كان يفسر النمو الاقتصادي ذاتيا بالاعتماد على عوامل إضافية مثل الضرائب، الإعانات، الإنفاق على البنية التحتية العامة...الخ والتي قد تتأثر بالحكومة أو القطاع الخاص[2].

وعلى الرغم من أن نظريات النمو الداخلي تحمل في طياتها نوعا من التشابه مع نظرية النمو الداخلي، إلا أنها تختلف بدرجة كبيرة عنها وعن سائر النظريات التي سبقتها بالنسبة للافتراضات والاستنتاجات، أغلب هذه الاختلافات تنتج عن ثلاثة عوامل هي[3]:

- أن نماذج النمو الداخلي تخلصت من فرضية النظرية النيوكلاسيكية القائمة على تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي وفي أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر بافتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي إلى التحسينات الإنتاجية والوفورات الخارجية التي تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص؛

[1]- عصام مندور عمر، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] - Ben J. Heijdra, Foundations of Modern Macroeconomics, Second Edition, Oxford University Press, New York, United States, 2009, P 449.

[3]- ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل؛
- أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا مهما في هذه النماذج، فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل.

ثانيا: بعض نماذج النمو الداخلي.

تقوم نماذج النمو الداخلي على تنوع وتعدد مصادر النمو المحددة فيها، ومن بين النماذج التي تعرضت لذلك نذكر نموذج تراكم رأس المال المادي (المعرفة) لـ: (Romer,1986)، نموذج رأس المال البشري لـ: (Lucas,1988)، ونموذج تراكم رأس المال التكنولوجي لـ: (Romer,1990)، نموذج الاستثمار العمومي لـ: (Barro,1990) وكذلك نموذج AK لـ: (Robilo,1991)، ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، سنحاول فيما يلي عرض بعضها:

1. نموذج ROMER: تراكم رأس المال المادي (1986) ورأس المال التكنولوجي (1990).

قدم رومر من خلال دراسته لموضوع النمو الاقتصادي نموذجين رئيسيين، النموذج الأول المتعلق بتراكم رأس المال المادي 1986، والنموذج الثاني المتعلق بتراكم رأس المال التكنولوجي (1990).

أ. **النموذج الأول: تراكم رأس المال المادي (1986)**: قدم ROMER عام 1986 أول مبادرة لوصف خصائص النمو المتصف بسماته الداخلية، التي يمكن أن تجعل إيراداته ثابتة أو متزايدة وليس متناقصة مثلما تشير إليه النماذج النيوكلاسيكية، ويقصد برأس المال المادي كمصدر للنمو الذاتي مستوى ورصيد المعرفة المتولد عن رأس المال المادي والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج، ويرى رومر أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة تقسم إلى مكونين هما[1]:

- **الفجوة المادية:** وتتضمن المصانع والطرق والآلات الحديثة ويعبر عنها باسم رأس المال المادي.
- **الفجوة الفكرية:** وتتضمن المعرفة عن الأسواق والتوزيع والتحكم في المخزون وعقد الصفقات وحث العاملين عن العمل، وتكمن هذه الفجوة في القدرة على استعمال الأفكار لحل المشاكل الاجتماعية والفنية بين الدول الغنية والفقيرة التي تشكل محور التنمية.

[1]- علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات/النجم الأشرف، بغداد، 2017، ص 111.

ويتميز هذا النموذج بمجموعة من الخصائص أهمها[1]:

- **يتولد عن المعرفة التكنولوجية وفورات خارجية:**
  - يولد الاستثمار في شركة ما زيادة في إنتاجها وفي إنتاج الشركات الأخرى.
  - التكامل بين الأنشطة والمشروعات: تضاعف الوفورات الخارجية التأثير الذي يلعبه رأس المال بخصوص عملية النمو ويحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة.
- **الفصل بين النمو المتوازن والنمو الأمثل:**

بواسطة استخدام السياسات الاقتصادية كأداة فعالة في دفع معدلات تراكم رأس المال المعرفي للحصول على معدل نمو أكثر ارتفاعا (النمو الأمثل).

- **التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو:**

قد يرجع التفاوت في معدلات النمو إلى اختلاف الصدمات أو الأزمات التي تعاني منها، لأن تأثير حدوث أزمة يصيب مخزون المعرفة ولها انعكاس طويل الأجل مما يعني التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو، ونميز ثلاث حالات للنمو الاقتصادي:

- **مرونة إنتاج المعرفة أقل من الواحد الصحيح:** ويكون هذا في حالة اتجاه إيرادات العوامل المتراكمة نحو التناقص، وهو ما يعني عدم وجود آثار خارجية ايجابية لرأس المال، وبالتالي فالنمو يتوقف عندما تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى أقصى معدل فعلي؛
- **مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد الصحيح:** وتتطابق هذه الحالة مع دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، الأمر الذي يفصح عن أن مسار النمو في شكل معدل ثابت بحيث يشبه خصائص نموذج النمو المدعوم بالتقدم التكنولوجي؛
- **مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من الواحد الصحيح:** حيث تكون إيرادات العوامل المتراكمة متزايدة، ويكون معدل النمو في تزايد مستمر، وهو الشيء المرغوب لتواصل النمو والتنمية.

[1]- مرجع نفسه، ص 112.

ب. النموذج الثاني: تراكم رأس المال التكنولوجي (1990): استمرارا لأبحاثه قام رومر بنشر دراسة له عام 1990 اعتبر فيها أن البحث والتطوير والاختراع أساس التطور والتوسع في النمو الاقتصادي[1]، فحسب رومر الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية، فهي غير قابلة للتنافس لأنه يمكن استخدامها عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، حيث تنتقل بتكلفة مباشرة شبه معدومة، لا يستطيع مالكها مراقبة استخدامها إلا جزئيا، ولهذا تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا، غير أن الوحدات الموالية تنخفض تكلفتها وذلك لنسخ الأولى، مما يجعل اقتصاد الأفكار يرتبط بالمردودات السلمية المتزايدة وفي حالة المنافسة غير التامة.

انطلق رومر في بناء نموذجه من عدة فرضيات أهمها:

- في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ، وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح؛
- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا–مضاعفا–؛
- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R et D) هو أساس التفسير؛
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha}$$
$$(0 < \alpha < 1)$$

حيث:

A: رصيد المعارف.

K: رصيد رأس المال.

L: حجم العمالة.

إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج سولو (بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي إدخار) بمعدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

[1] - Patricia Crifo-Tillet, L'analyse De L'innovation Dans Les Modèles De La Croissance Endogène, Revue Française De L'économie, Vol 14, No 2, 1999, P 190.

إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\frac{\dot{\mathrm{L}}}{\mathrm{L}} = n$$

في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "رومر" فـ: A يكون داخلي المنشأ، حيث A_{t} هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_{A} مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار $(\bar{b})$، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \bar{b}.L_{\mathrm{A}}$$

إذن:

$$L = L_A + L_Y$$

حيث: L_Y: الإنتاج المباشر.

L_A: إنتاج الأفكار.

يمكننا افتراض أن:

$$\bar{\mathrm{b}} = b.A^p$$

حيث: b و p ثوابت، فعندما يكون $(p > 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع مخزون المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $(p < 0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الإكتشاف.

فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L_{\mathrm{A}} = \mathrm{L}_{\mathrm{A}}^{\lambda} \qquad (0 < \lambda < 1)$$

ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{\mathrm{A}} = b.A^p.\mathrm{L}_{\mathrm{A}}^{\lambda}$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدا فإن $(\bar{\mathrm{b}})$ يعتبر ثابت –مردودات ثابتة– أما على المستوى الكلي فإن $(\bar{\mathrm{b}})$ يتغير متأثرا بنشاط المجموعة –ظهور الخارجيات– وفي نفس السياق يتم معاملة A^p بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

النمو المتوازن: يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$\mathrm{g_y} = \mathrm{g_K} = \mathrm{g_a}$$

هذا يدل على أن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن، وفي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج.

لنأخذ ثانية:

$$\dot{\mathrm{A}} = b.A^{p}.\mathrm{L}_{\mathrm{A}}^{\lambda}$$

فيكون لدينا:

$$\frac{\dot{\mathrm{A}}}{A} = b.(\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-p}})$$

على طول خط النمو المتوازن يكون: $\frac{\mathrm{A}}{A} = \mathrm{g}_{\mathrm{A}}$ ثابت.

بأخذ المشتقة اللوغاريتمية نستطيع الكتابة:

$$0 = \lambda.\left(\frac{\dot{\mathrm{L}}_{\mathrm{A}}}{\mathrm{L}_{\mathrm{A}}}\right) - (1-p)(\frac{\dot{\mathrm{A}}}{\mathrm{A}})$$

وبوضع $\frac{\dot{\mathrm{L}}_{\mathrm{A}}}{\mathrm{L}_{\mathrm{A}}} = n$ أي معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين، نستطيع إذا كتابة ما يلي:

$$\mathrm{g}_A = \frac{\lambda.n}{(1-p)}$$

على المدى الطويل $\dot{\mathrm{A}}$ يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، فإذا كان $\lambda = 1$ و $p = 0$ فإن: $\dot{\mathrm{A}} = b\dot{L}_A$

فإذا كان b ثابت فإن $b.L_A$ كذلك يكون ثابت، ويؤول $\dot{\mathrm{A}}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى ما لانهاية، ولا يكون النمو ممكنا إلا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا كان n كبيرا بالكفاية، غير أن هذه الفرضية البسيطة لا يمكن إختبارها في حالة الدول المتقدمة، وذلك لأن n يكون متناقص أو ثابت، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث يكون فيها:

$$p = \lambda = 1$$

ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{A} = \mathrm{b}.\mathrm{L}_{\mathrm{A}}.\mathrm{A}$$

إذن:

$$\frac{\dot{A}}{A} = \mathrm{b}.\mathrm{L}_{\mathrm{A}}$$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتا.

يتكون نموذج رومر للنمو الداخلي من ثلاثة قطاعات أساسية هي:

- قطاع البحث والتطوير ويتم فيه استخدام رأس المال البشري ومخزون المعرفة لإنتاج المعارف الجديدة التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع؛
- قطاع السلع الوسيطية ويتم فيه تنفيذ المشاريع التي تم تطويرها في قطاع البحث والتطوير لإنتاج السلع الرأسمالية؛
- وأخيرا قطاع السلع النهائية ويتم فيه توظيف العمل ورأس المال البشري وجميع السلع الرأسمالية التي يوفرها قطاع السلع الوسيطية لإنتاج مخرجات جديدة[1].

ورغم أن رومر قد قام في هذا السياق بوضع مجموعة من الشروط لعمل السوق، إلا أن هذه الشروط تصبح غير فعالة في حالة التوازن وعندما تتساوى التكلفة الحدية مع السعر، وذلك لأن[2]:

- تحفيز السوق للباحث غير كاف، حيث لا توجد آلية تكافئ الباحثين على مساهماتهم في تحسين إنتاجية باحثي المستقبل؛
- وجود الآثار السلبية مثل تصرفات التقليد من طرف المنافسين الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف البحث، مما يستوجب حماية حقوق الملكية، وهو ما تعجز عنه الكثير من حكومات البلدان النامية، بالرغم من الحرص الشديد الذي توليه منظمة التجارة العالمية؛
- الفوائد الشخصية التي ينتظرها الباحث أو المؤسسة بمراكز البحث أقل من الفوائد الاجتماعية، حيث بعض الأفكار المفيدة اجتماعية لا تزال فوائدها الشخصية والخاصة غير كافية لدفع مخترعيها الخواص إلى استغلالها وإدماجها في العملية الإنتاجية.

[1] - Karline Pelier et Lamita, Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer, université Montpellier 1, P 9, site: http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf

[2]- يخلف عثمان وعشوي نصر الدين، مقاربة نظرية حول الإنفاق العام على التعليم ورأس المال البشري حسب نموذج النمو الداخلي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 3، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، جانفي 2018، ص 243.

2. نموذج AK لـ: (Robilo,1991)[1]:

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وإنعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في إنخفاض النمو على المدى الطويل وذلك كما سبق وأن ذكرنا يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي:

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث:

K: رصيد رأس المال.

A: معامل ثابت.

وتراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

$$K^* = sY - \delta K$$

بما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار I مع الإدخار S – التوازن في سوق السلع والخدمات– ونكتب حينئذ:

$$I = S = sY \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار وإهتلاك رأس المال (الإهتلاك بالنسبة الثابتة δ)

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي:

$$L^* = nL = 0$$

من (1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

[1]– البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، "الملتقى الدولي حول "التطور التكنولوجي، الإنتاجية، التنافسية، النمو والتشغيل، كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس، المغرب، 2007 ص ص 14 15.

$$\frac{K^*}{K} = sA \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$\frac{K^*}{K} = s\frac{Y}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني (الآلات والمعدات) ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر s عن معدل الإدخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، ويمكننا تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2–1): نموذج AK

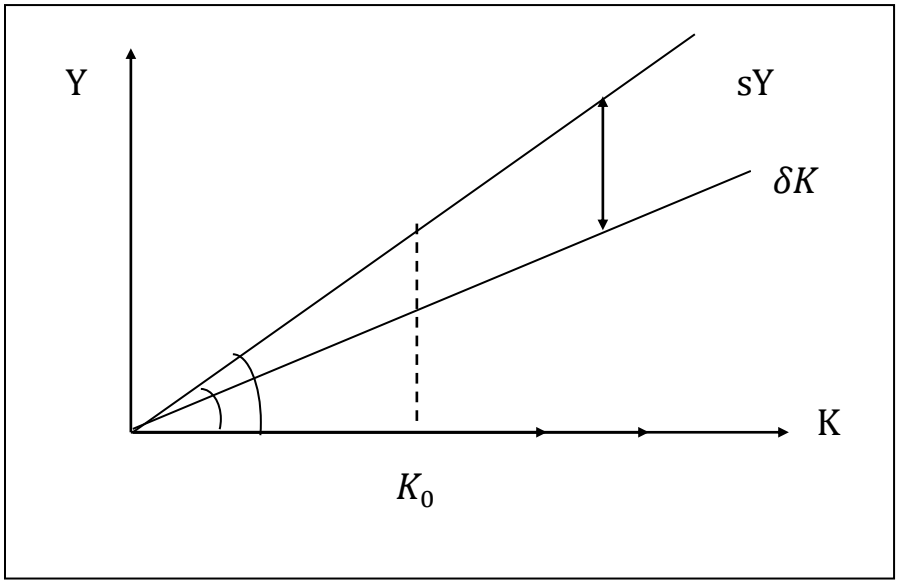

المصدر: البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

يلاحظ من خلال الشكل أن الادخار والاستثمار يكونان دائما أكبر من الإهتلاكات، الخط δK يبين مبلغ الإستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الإستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصاد ما يبدأ من النقطة K_0، في حالة نموذج "سولو" كان تراكم رأس المال خاضعا للمردوديات المتناقصة، أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، أما في هذا النموذج – نموذج AK – فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A، حيث:

$$A = \frac{Y}{K} \quad و \quad \frac{K^*}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

وبالتالي[1]:

$$g_y = \frac{Y^*}{Y} = sA - \delta$$

ومنه من المعادلة (3) و (4) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(g_y) لإقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الإستثمار – الادخار– ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد من معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

[1] - Charles I. Jones, Paul Romer: ideas, nonrivalry, and endogenous growth, The Scandinavian Journal of Economics, Volume 121, Issue 3, 2019, P 864.

المبحث الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.

يرتكز البعد الاقتصادي للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على العديد من النظريات، تباينت فيها وجهات النظر بشأن فعالية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه، فهناك من يرى أن الإنفاق العام محايد وعديم الإنتاجية معارضين تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وعلى النقيض من ذلك يؤكد البعض الآخر على أهمية الإنفاق العام ودوره في الحياة الاقتصادية، حيث لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه، وسنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم الوجهات النظرية للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتفسيرها للعلاقة بين المتغيرين.

المطلب الأول: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الكلاسيكي.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى تتمثل في دور الدولة في التحليل الكلاسيكي في حين نتطرق من خلال النقطة الثانية لخصائص الإنفاق العام في التحليل الكلاسيكي.

أولا: دور الدولة في التحليل الكلاسيكي.

يتحدد الدور الذي تقوم به الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحافظة على الفكر الاقتصادي والسياسي الذي كان سائدا، والذي كان يؤمن بالنظام الطبيعي، والحرية الاقتصادية وبقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فاقتصرت وظائف الدولة على المحافظة على هذا النظام وديمومة استمراره من خلال القيام بالوظائف التقليدية المناطة بها، ومن هنا جاءت تسمية الدولة بالدولة الحارسة، وانعكس هذا الدور على طبيعة السياسة المالية، لتكون سياسة محايدة، مقتصرة على الأغراض المالية لتغطية النفقات العامة، من دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[1]، وهذا ما انعكس على دراسات الاقتصاديين والماليين في ذلك الوقت، حيث لم يعط الاقتصاديون الكلاسيكيون أهمية كبيرة لدراسة النفقات العامة، وتتمثل أهم أسباب ذلك في[2]:

[1] – محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975–2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 33، العدد 31، جامعة البصرة، العراق، 2017، ص 123.

[2] - Ahmed Zakan, Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique Economique: Essais D'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, Algérie, 2003, P 35.

- الموقف الذي اتخذه الاقتصاديون الكلاسيك تجاه دور النفقات العامة، حيث اعتبر جون باتيست ساي أن القاعدة الذهبية للنفقات العامة هو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، بما يحفظ النظام الاجتماعية ويؤمن الحدود الإقليمية، وأن أي نفقة إضافية زائدة على هذا الحد ستكون مضيعة، عبئ وظلم في حق دافعي الضرائب؛
- اعتقادهم بأن النفقات العامة متعددة ومتباينة في طبيعتها بحيث أنه لا يمكن معالجتها بطريقة علمية؛
- قاموا بمعالجة الإنفاق العمومي كظاهرة خارجية يتحدد من خلالها طبيعة النشاط الاقتصادي للدولة فقط، كما أن النفقات العامة تتحدد من قبل قرارات سياسية والتي هي خارج اختصاص الاقتصاديين.

ونتيجة لكل هذه القناعات فقد سادت جملة من المبادئ النافية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن المعروف أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر وبإمكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادي (والمتمثلة في تحديد أنواع النفقات العامة وكميات السلع التي تنتج وتحديد طرق إنتاجها وكيفية توزيعها بين أفراد المجتمع) عن طريق نظام السوق[1]، أي يجب ترك الاقتصاد ليعمل من تلقاء نفسه ويصفون فقط دورا محدودا تلعبه الحكومة مثل تعزيز سيادة القانون، وذلك لأنهم رأوا أن تدخل الحكومة في الاقتصاد مشكلة خطيرة يمكن أن تعطل النمو وبالتالي تؤدي إلى إنتاج أقل، لذلك ينظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه القوة المزعزعة لاستقرار تنمية اقتصاد البلد بدلا من القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ومن ثم يجادل الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن على الدولة أن تؤدي الحد الأدنى من الوظائف الضرورية لوجود المجتمع[2]، مقتصرة على الأنواع التالية[3]:

- **نفقات الدفاع:** اعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع إلى آخر؛
- **نفقات العدالة:** التي اعتبرت مهمة لغرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم، وتتمثل في أجور ومكافئات القائمين على شؤون القضاء؛
- **نفقات المرافق العامة:** وتنقسم حسب وجهة نظر الكلاسيك إلى:

[1]- حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، المالية العامة، د.ن، الاسكندرية، 2004، ص 219.

[2] - Gabriel Chipaumire and others , The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5, No 1, MCSER Publishing, Rome-Italy, January 2014, P 111.

[3]- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص 14.

- نفقات على المرافق التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور، وهي تختلف تبعا لدرجة ازهار النشاط التجاري؛
- نفقات على مؤسسات تعليم وتدريب الشباب، واعتبرت أنها هامة كونها تدر عائدا في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى الرقي وازدهار المجتمع اقتصاديا اجتماعيا وثقافيا؛
- فكانت النفقات العامة خلال هذه الفترة مرتبطة أساسا بهذه المهام وبمبالغ منخفضة نوعا ما، كما كانت لديها نفس الطبيعة أو الخاصية، لأن معظم هذه المهام كان ذات طبيعة إدارية[1].

وانطلاقا من الدور الذي بات يشغله القطاع الخاص في مجمل الحياة الاقتصادية، فقد آمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن الوصول إلى حالة التشغيل الكامل ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي، لا يتم إلا بالاعتماد على فاعلية النشاط الخاص وعدم التدخل الحكومي، وفقا لقانون ساي Say (العرض يخلق الطلب المساوي له)، أي أن تدخل الدولة في الاقتصاد لا يخلق إضافة إلى الطلب الكلي، إذ أن العرض يخلق الطلب المرغوب تحقيقه بصورة تلقائية وفقا لمبدأ (دعه يعمل دعه يمر) وأن حرية النشاط الخاص كفيلة بتحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي[2]، وتفسير هذا هو أن عبارة ساي تؤكد العلاقة السببية المباشرة بين الإنتاج والإنفاق، وأي زيادة في الإنتاج الذي يمثل العرض سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، وبالتالي فأي زيادة في الدخول النقدية سوف تتجه إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، لأن الاعتقاد السائد حول النقود عندهم هي أن النقود ليست إلا وسيط للتبادل، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد[3]، ومن ثم فإن مشاكل المجتمع تحل تلقائيا وبدون تدخل من الدولة لأن الاقتصاد كنظام طبيعي لا يؤدي التدخل فيه إلا إلى عرقلته، كما يؤدي تدخل الدولة إلى إضعاف حافز الأفراد الخاص نحو الكسب والإنتاج، ويترتب على ذلك وفقا للفكر الكلاسيكي أنه يجب على الدولة أن لا تتدخل في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في إشباع الحاجات العامة التي يفشل أو لا يرغب القطاع الخاص في إشباعها[4].

---

[1] - Nguyen Chanhtam, Finances, Publiques sénégalaises, éditions L'Harmattan, Paris, 1990, P P 10 11.

[2] – محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] – بن دقفل كمال، اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر–دراسة تقييمية وتحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 131.

[4] – حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

ثانيا: خصائص الإنفاق العام حسب التحليل الكلاسيكي.

وعلى ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق العام يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- **ضرورة تقليل النفقات العامة**، التي يجب أن تكون في أضيق الحدود وبالقدر اللازم حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها التقليدية المحدودة[1]، ولعل فكرة الاقتصادي ساي وعبارته المشهورة "إن أفضل النفقات أقلها حجما" هي خير ما يعبر عن هذا الاتجاه[2]؛
- **أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة**، وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول وحتى لا نقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولا حجم الإنفاق العام ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات، فلا نحصل إيرادات عامة أكبر من حجم النفقات العامة حتى لا تبدد، أو نجمع إيرادات عامة أقل من النفقات العامة المقدرة حتى تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية الحيوية لأفراد المجتمع؛
- **حيادية النفقة العامة**، بمعنى أن النفقات العامة لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها، أو على المراكز النسبية لأصحاب الدخول المختلفة في المجتمع، ويتضمن هذا بدوره إهمال الجانب الوظيفي للنفقات العامة حيث لا ينبغي استخدام هذه النفقات لدعم قطاع اقتصادي معين أو لتشجيع فئة معينة من أفراد المجتمع، ويرجع هذا بدوره إلى الفكر الاقتصادي السائد آنذاك والخاص بعدم إنتاجية الإنفاق العام[3]؛
- **التوازن المحاسبي للميزانية العامة:** (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) أي عدم قبول عجز ولا يسمح بتكوين فائض، وبالتالي التأكيد على ضرورة توازن الميزانية واعتبروه المبدأ الواجب تحقيقه دون اللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاقتراض، لأن النفقات العامة موجهة أساسا للاستهلاك وهذا

[1]- محمد إبراهيم عبد اللأوي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3]- حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

سوف يؤدي إلى التضخم وفي ذلك يقول "آدم سميث": " The only good budjet is a balanced budjet"[1].

ونتيجة لكل هذا خلص التقليديون إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الإنفاق العام وهو يتجه أساسا إلى تغطية النفقات العامة، إنفاق استهلاكي وهو ما يعني أن التحليل التقليدي قد وجد أساسه في "الدولة المستهلكة" وفي "الإنفاق الاستهلاكي"، فالدولة تقتطع جزءا من الأموال الموجودة تحت تصرف الجماعة وتقوم عن طريق النفقات العامة بتحطيمها، مما يقلل من الأموال الموجودة تحت تصرف الجماعة وفي هذا إفقار لها، ويذهبون في شرح وجهة نظرهم إلى القول بأن النقود التي تنفقها الدولة لا تستوعب ولا تختفي وذلك لأنها تنتقل من يد لأخرى ومن ثم تحتفظ بقيمتها، ولكن الذي يختفي ويتحطم إنها هو مجموع السلع والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها بواسطة هذه النقود وتستخدمها في تسيير المرافق العامة إشباعا لحاجات الجماعة ولا ينكر أنصار هذا الفكر أن نفقات الدولة لا تعتبر عديمة الفائدة وذلك في الحدود التي ينتج عنها فائدة للجماعة تعادل التضحيات التي تتحملها هذه الجماعة من أجل توفير الأموال؛
- أن الدولة والفرد يتصرفان تبعا لمبدأ واحد وهو الحصول على أكبر منفعة بأقل نفقة، ويخضعان للحساب المنفعي، هذا الاعتقاد من جانب الاقتصاديين التقليديين والذي أدى إلى تطبيق القواعد الاقتصادية التي تحكم المشروع الخاص على المشروع العام، وإلى إعمال قواعد التحليل الجزئي على قواعد التحليل الكلي، كان يمثل نقطة الخطأ الكبرى الذي وقع فيه هؤلاء الاقتصاديون، فضلا عن أوجه الفروق الكثيرة بين المالية الخاصة والمالية العامة، والتي تعود إلى اختلاف طبيعة الدولة وسلطتها عن طبيعة الفرد ودوره وسلطته، فإن إخضاع المالية العامة لقواعد المشروع الخاص إذا أمكن أن يكون مقبولا في نطاق الاستهلاك، وهو ما يحتاج إلى مناقشة، فإنه لا يمكن أن يكون مقبولا في نطاق التشغيل والإنتاج والدخل؛
- أسس التقليديون حياد النفقة العامة بالمعنى المشار إليه سابقا انطلاقا من اعتقادهم في التفوق المطلق للنشاط الخاص على النشاط العام، وضرورة أن تظل النفقات العامة بعيدة عن التأثير، حتى بغير قصد من الدولة، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا لاستحالة تحقيق الحياد المالي للنفقات العامة" من الناحية العملية

[1]- محمد بن عزة وعبد اللطيف شليل، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 6، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013، ص 64.

الواقعية[1]، حيث أنها لم تخل كليا من إحداث بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية، حتى ولو كان ذلك بصورة غير مباشرة، رغم طابعها غير المنتج، الأمر الذي جعل الاقتصاديين التقليديين (الكلاسيكيين) يتشددون في الحد من النفقات العامة لضمان حيادها، أو على الأقل لتضييق نطاق آثارها الاقتصادية والاجتماعية[2].

المطلب الثاني: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الكينزي.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى تتمثل في دور الدولة في التحليل الكينزي في حين نتطرق من خلال النقطة الثانية لخصائص الإنفاق العام في التحليل الكينزي.

أولا: دور الدولة في التحليل الكينزي.

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (1929-1933) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبيا – حوالي أربع سنوات – بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظيف الكامل[3]، ما أدى إلى ظهور نظريات حديثة بديلة تحقق هذا التوازن بأسلوب علمي فقد أكد جون مينارد كينز بأن سبب هذا الكساد هو انخفاض معدل الطلب الكلي، ولذلك فلا بد من أن تتدخل الدولة بالإنفاق العام من أجل تنشيط الطلب الكلي[4]، الذي يتمثل في "تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كانت من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية"، أو بصفة مختصرة "هو مجموع الاستهلاك والاستثمار".

ويرى كينز أيضا أن زيادة النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل[5]، وبالتالي فإن للإنفاق العام دور كبير في الرفع من الطلب الكلي من خلال[6]:

---

[1]- زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 26.

[2]- خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3]- علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الاقتصاد، الإسكندرية، 2019، ص 229.

[4]- أحمد عبد السميع علام، المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص 46.

[5]- محمد بن عزة وعبد اللطيف شليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 65.

[6]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 251 252.

1. **زيادة الطلب الاستهلاكي:** ويتحقق ذلك من خلال:

أ. إعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول والثروات، ذلك لأن أصحاب الدخول العالية يدخرون جزءا من دخولهم في حين أن أصحاب الدخول المحدودة ينفقون كل أو معظم دخولهم على الاستهلاك، مما يعني زيادة الطلب الكلي، فالتفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الادخار وعدم كفاية الطلب الكلي ووجود بطالة، ولهذا ينبغي فرض الضرائب التصاعدية على الأغنياء ليتم إنفاقها على الفقراء؛

ب. قيام الحكومة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية بهدف زيادة مستوى الاستهلاك الكلي، وذلك لأن بعض أنصار كينز قد لاحظوا بأن جزءا كبيرا من شعوب البلدان الرأسمالية المتطورة مازال لا يحصل على ما يكفي من الخدمات الضرورية في الحياة من أكل وسكن وتعليم وعناية صحية.

2. **زيادة الطلب الاستثماري:** ويتم ذلك من خلال:

أ. قيام الدولة نفسها عند حدوث بطالة بإقامة مشروعات استثمارية؛

ب. قيام الدولة بتخفيض سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة؛

ت. قيام الدولة بالقضاء على احتكار المخترعات الجديدة، حتى يسهل على المنظمين القيام بتطبيق هذه المخترعات وإنشاء استثمارات جديدة؛

ث. القضاء على الاحتكارات الاقتصادية بشكل عام حتى لا تكون أسعار المنتجات مرتفعة وبالتالي تقلل من حجم الطلب الاستهلاكي، وهذا ما يقلل من إقامة المشروعات الجديدة وانخفاض حجم الاستثمارات.

هذه باختصار السياسة التدخلية التي رسمها كينز لرفع حجم الطلب الكلي من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل والقضاء على البطالة وبالتالي إنقاذ النظام الرأسمالي من الخطر الذي يهدده نتيجة لوجود البطالة.

ولتحديد أثر الإنفاق العام ودوره في علاج أزمة الركود الاقتصادي، يمكن اعتبار النموذج البسيط التالي المعبر عن التوازن بين العرض والطلب الكليين[1]:

$$Y = C + I + G$$

حيث أن: Y: يمثل الدخل الوطني C: الاستهلاك الخاص I: الاستثمار G: الإنفاق الحكومي

[1]- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 188.

حسب كينز فإن الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل.

ولتوضيح ذلك أكثر يمكن تمثيل التوازن واثر الزيادة والتخفيض في الإنفاق العام على الاقتصاد الوطني من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): أثر الزيادة/التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

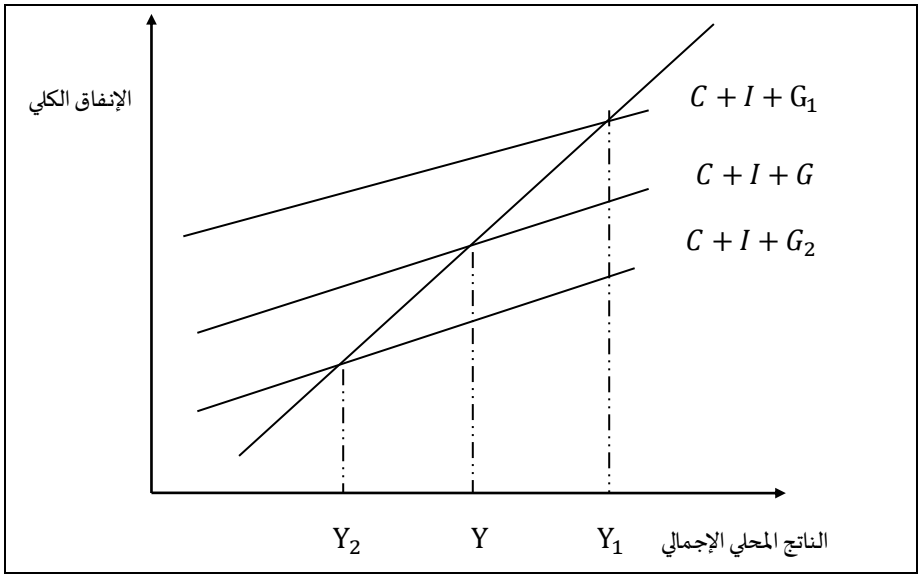

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 143.

في هذا الشكل يمثل الطلب الكلي على أنه مجموع الإنفاق على سلع الاستهلاك C والإنفاق عى سلع الاستثمار I ، والإنفاق الحكومي (العام) G، أما منحنى العرض الكلي في هذا النموذج المبسط فيمثل بخط 45 درجة، ويمثل النقطة Y الناتج المحلي الإجمالي التوازني عند مستوى التوظيف الكامل، وعند المستوى Y_2 للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ توازن الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، حيث أنه وعند هذا المستوى من الناتج توجد **فجوة انكماشية**، في هذه الحالة تقوم الدولة بزيادة حجم الإنفاق العام من أجل زيادة الطلب الكلي ليتم القضاء على هذه الفجوة، ومن ثم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى التوظيف الكامل Y، أما عند المستوى Y_1 للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ توازن الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل دلالة على وجود **فجوة تضخمية**، وفي هذه الحالة تتدخل الدولة عن طريق تخفيض الإنفاق العام الذي يخفض الطلب الكلي ومن ثم يعود مستوى الناتج إلى مستوى التوظيف الكامل.

ثانيا: خصائص الإنفاق العام حسب التحليل الكينزي.

يتضح لنا مما سبق عرضه أن الإنفاق العام في الفكر الكينزي له إنتاجية موجبة ويزيد من مستوى الدخل القومي، وأنه يمثل ضرورة حتمية في بعض الأحيان مثل حالات الركود الاقتصادي، ومن ثم أصبح هذا الفكر يضرب بالأفكار الكلاسيكية حول الإنفاق العام عرض الحائط حيث[1]:

- ليست أفضل النفقات أقلها حجما، إنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على هذا الإنفاق، وعلى هذا فينبغي رفع مستوى الإنفاق العام (مع الاستعانة بجوانب السياسة الاقتصادية الأخرى، كالسياسة المالية والسياسة النقدية وغيرها) أوقات الركود الاقتصادي، كما ينبغي أن تنخفض مستوياته في أوقات التضخم؛
- لم تعد فكرة توازن الموازنة العامة سنويا قابلة للتطبيق في ظل هذا الفكر حيث أن إحداث عجز في الموازنة العامة أمر تتطلبه ظروف الركود الاقتصادي، كما أن تحقق فائض بالموازنة العامة يعد أمرا ضروريا في أوقات التضخم، والذي أصبح مهما ليس هو توازن الموازنة العامة وإنما التوازن الكمي في الاقتصاد القومي؛
- لم تعد النفقات العامة محايدة كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي فالنفقات العامة تؤثر في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وتعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية المختلفة، ومن ثم أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية باعتبارها حسب ما جاء به "كينز" تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي؛

يضاف إلى كل هذا أن التحليل الكينزي هو تحليل نقدي حيث لا يمكن الفصل بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي، كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية[2]، فحين ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما، واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن النقدي يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع الطلب عليه، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار[3]، وهو ما يمكن التعبير عنه بنموذج IS-LM، أو ما يعرف بالنموذج الهيكسي، حيث أن بداية هذا النموذج كانت على يد الاقتصادي هيكس (1937) في مقالته الشهيرة "**السيد كينز والكلاسيك: تفسير مقترح**"، وقد تم تطوير هذا النموذج الهيكسي في وقت لاحق من قبل موديلياني (1944) وتم تعميمه

[1]- حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2]- بريبش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[3]- بن دقفل كمال، مرجع سبق ذكره، ص 132

في الولايات المتحدة بواسطة هانسن (1949-1953)، وعلى مدى نصف القرن التالي أصبح نموذج IS-LM الهيكسي النموذج الثابت للتنظير الاقتصادي الكلي وكان له تأثير على اتجاه سياسة الاقتصاد الكلي حتى منتصف1960 [1].

ولتوضيح آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي سيتم الاعتماد على نموذج IS-LM، حيث يشير منحنى IS إلى "الادخار- الاستثمار" ويعرف على أنه مزيج من أسعار الفائدة والناتج التي تتوافق مع التوازن في سوق السلع والخدمات عبر الزمن، أما منحنى LM فيشير إلى "تفضيل السيولة-عرض النقود"، ويعني تفضيل السيولة هنا الطلب على النقود، ويعرف على أنه مزيج من أسعار الفائدة والناتج التي تتوافق مع التوازن في السوق النقدي[2]، أما التوازن الآني للسوقين فيتحقق بتقاطع كل من منحنى IS ومنحنى LM عند مزيج من سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمشار إليهما في الشكل رقم (2-3) أدناه بـ: (Y^*, r^*) بحيث يكون كل من السوق النقدي وسوق السلع والخدمات في حالة توازن[3].

الشكل رقم (2-3): التوازن في نموذج IS-LM.

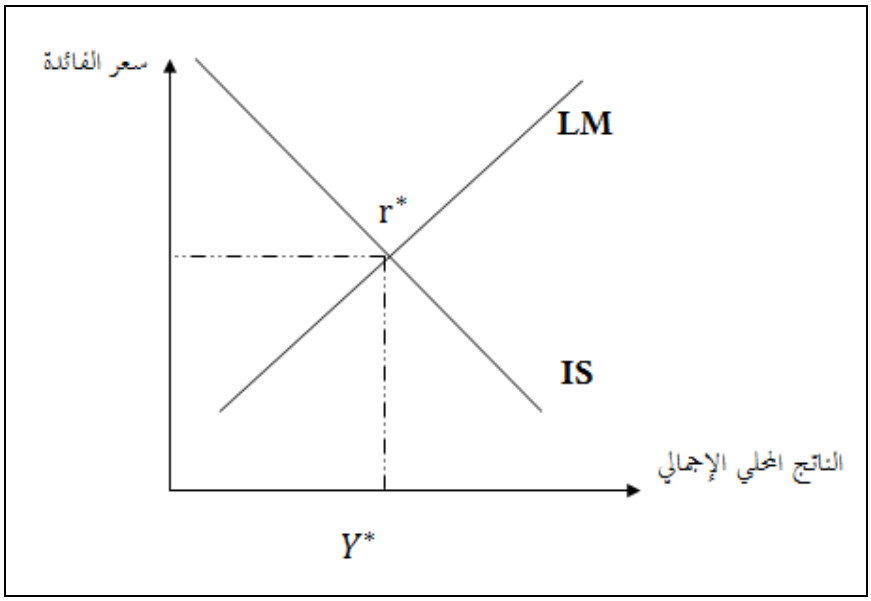

Source: Russell Cooper and A. Andrew John, Theory and Applications of Macroeconomics (v. 1.0), Unnamed Publisher, 2012, P 857, Cite: https://2012books.lardbucket.org/pdfs/theory-and-applications-of-macroeconomics.pdf

[1] - Brian Snowdon and Howard R. Vane, Moderrn Macroeconomics, Edward Elgar Publishing, USA, 2005, P 102.
[2]- David Andolfatto, Macroeconomic Theory and Policy, University Library of Munich, Germany, 2005, P P 194 195.
[3] - Russell Cooper and A. Andrew John, Op-Cit, P P 856 857.

إن التغيرات التي تحدثها الحكومة في حجم الإنفاق العام تؤدي إلى إحداث تغيرات في سوق السلع والخدمات، وبالتالي انتقال منحنى IS إلى الأعلى أو إلى الأسفل حسب زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، مما سيغير من نقطة التوازن وبالتالي تغير في قيمة الإنتاج وفي معدل النمو الاقتصادي، ويمكن تحليل فعالية سياسة الإنفاق العام في تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال:

1. **فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى IS**: يتمثل أهم عامل مؤثر على انحدار منحنى IS في مدى مرونة أو حساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، حيث يكون منحنى IS أكثر انحدارا عند انخفاض المرونة، بينما يكون أكثر انبساطا أو أقل انحدارا عند القيم المرتفعة لمرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، في حين يكون منحنى IS رأسيا عندما يكون الطلب على الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة (رأسيا)[1]، إلا أن الاستثمار بالنسبة لكينز وأتباعه يرتبط بالدرجة الأولى بتوقعات مستوى الطلب النهائي وبالتالي فهو ضعيف الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة ويكون منحنى IS أكثر انحدارا[2].

لدراسة فعالية سياسة الإنفاق العام وفق انحدار منحنى IS، نفترض زيادة الإنفاق العام مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين، الشكل رقم (2-4) أدناه يبين مختلف الحالات.

الشكل رقم (2-4): فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى IS.

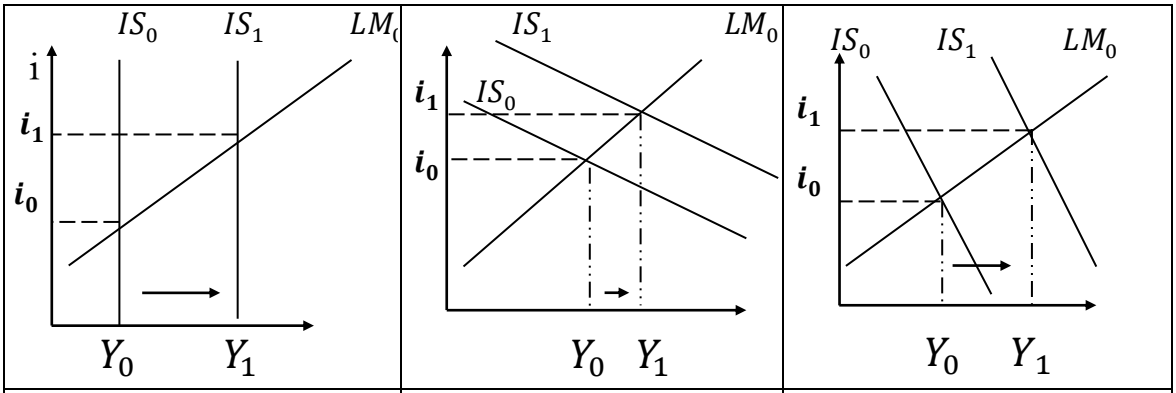

أ- حالة منحنى IS شديد الانحدار (أقل مرونة)	ب- حالة منحنى IS أقل انحدارا (أكثر مرونة)	ج- حالة منحنى IS رأسي (عديم المرونة)

المصدر: عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي- الجزء الثاني: إضاءات حول الجهاز المصرفي و السياسات النقدية في تحاليل و مقاربات كمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 197.

[1]- أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2003، ص 173.

[2]- البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29-30 ديسمبر 2004.، ص 11.

نلاحظ من خلال تحليلنا للشكل أعلاه أن تغير الدخل هو أكبر في الحالة "**ج**" وأن الانتقال الأفقي في المنحنى نتيجة زيادة الإنفاق العام هو بمقدار المضاعف مضروبا بالتغير في الإنفاق العام، ونقول في هذه الحالة أن **سياسة الإنفاق العام كاملة أو تامة الفعالية**، في حين أن في الشكل "أ" ولما كان منحنى IS شديد الانحدار فإن استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة كانت ضعيفة ما أدى إلى تغير الدخل نتيجة زيادة الإنفاق العام بمقدار يساوي تقريبا مقدار المضاعف مضروبا بالتغير في الإنفاق العام، ونقول في هذه الحالة أن **سياسة الإنفاق العام مرتفعة الفعالية**، أما في الشكل "**ب**" ولما كان منحنى IS قليل الانحدار فإن استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة كانت مرتفعة، ما أدى إلى تغير وارتفاع قليل في الدخل، ونقول في هذه الحالة أن **سياسة الإنفاق العام ضعيفة الفعالية**، ومنه نصل للنتيجة التالية:

تعتبر سياسة الإنفاق العام أكثر فعالية في الحالة التي يكون فيها منحنى IS شديد الانحدار.

2. **فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى LM**: يتمثل أهم عامل مؤثر على انحدار منحنى LM في مدى مرونة أو حساسية الطلب النقدي لتغيرات سعر الفائدة، أي نسبة التغير في الطلب النقدي إلى التغير في سعر الفائدة، وكلما انخفضت المرونة (القيمة المطلقة) كلما كان منحنى الطلب على النقود شديد الانحدار ويكون منحنى LM أيضا شديد الانحدار، والعكس صحيح، وتوجد حالتين متطرفتين لميل منحنى LM، الأولى عندما يكون الطلب على النقود عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، حيث يكون منحنى LM رأسيا، وتعرف هذه الحالة بالحالة الكلاسيكية، والثانية عندما يكون الطلب على النقود كبير الحساسية لتغير سعر الفائدة وتقترب درجة المرونة من مالا نهاية وتعرف هذه الحالة بفخ السيولة في النظرية الكينزية حيث يكون منحنى LM أفقيا[1].

لدراسة فعالية سياسة الإنفاق العام وفق انحدار منحنى LM، نفترض زيادة الإنفاق العام مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS نحو اليمين، الشكل رقم (2-5) أدناه يبين مختلف الحالات.

[1]- أحمد محمد مندور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الشكل رقم (2-5): فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدار منحنى LM.

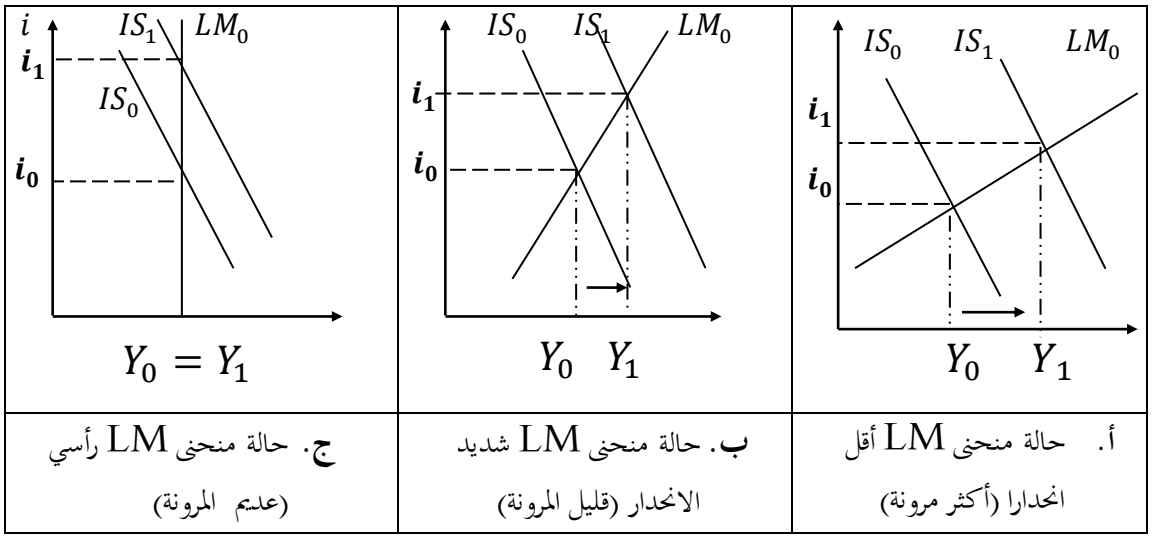

أ. حالة منحنى LM أقل انحدارا (أكثر مرونة)	**ب.** حالة منحنى LM شديد الانحدار (قليل المرونة)	**ج.** حالة منحنى LM رأسي (عديم المرونة)

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 204.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-5) أعلاه أن سياسة الإنفاق العام تكون شديدة الفعالية عندما تكون مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة عالية (حالة المعلم "أ")، والتي تجعل منحنى LM قليل الانحدار، حيث أن أثر التوسع في الإنفاق العام على الدخل كان كبيرا، في حين أنه في المعلم "**ب**" ولما كان منحنى LM شديد الانحدار فإن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة منخفضة، وأثر التوسع في الإنفاق العام على الدخل كان أقل مما هو عليه في الشكل "أ"، أما في الحالة "**ج**" حيث كان منحنى LM رأسيا أي عدم مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، لا يوجد أثر التوسع في الإنفاق العام على الدخل (حالة متطرفة).

ويمكن التعبير عن ما سبق، في منحنى واحد يشمل المناطق الثلاث (الكينزية، الوسطى، الكلاسيكية) وهو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-6): فعالية سياسة الإنفاق العام وانحدارات منحنى LM.

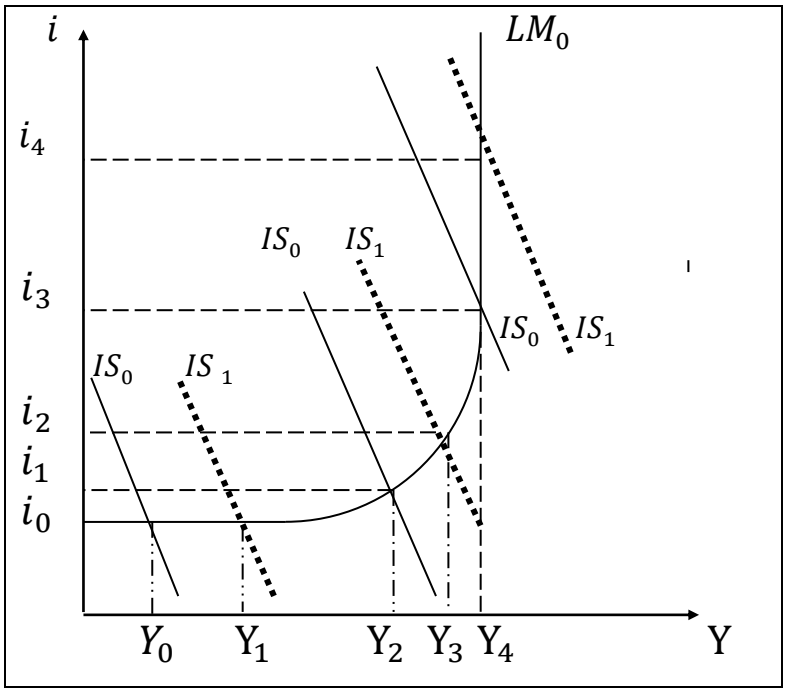

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 206.

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه تقاطع منحنى IS مع منحى LM في ثلاث مناطق وينجر عن ذلك تباين في فعالية السياسة المالية حسب كل منطقة.

المجال الكينزي: سياسة الإنفاق العام أكثر فعالية بزيادة أكثر لمستوى الدخل (من Y_0 إلى Y_1).

المجال الأوسط: سياسة الإنفاق العام فعالة في زيادة مستوى الدخل (من Y_0 إلى Y_4)، لكن هذه الفعالية أقل من فعالية المجال الكينزي.

المجال الكلاسيكي: سياسة الإنفاق العام غير فعالة إطلاقا لعدم تغير الدخل[1].

ومنه فإن النتيجة التي نخلص إليها هي أن سياسة الإنفاق العام تكون أكثر فعالية كلما كان منحنى LM قليل الانحدار، أي في حالة مرونة دالة الطلب على النقود لسعر الفائدة[2].

[1]- عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[2]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 146.

المطلب الثالث: علاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الحديث.

ترتبط علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في التحليل الحديث بنماذج النمو الداخلي، فرغم أن النقاش حول أثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي ليس بالجديد فإنه تجدد مع ظهور أطروحات نظرية النمو الداخلي (Endogenous growth theory) ، والتي نجدها من خلال إسهامات كل من (Barro 1990) (Lucas 1988) (Romer 1986) حيث أنها تعتبر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي المستمر للناتج المحلي الإجمالي الذي يتحدد بالنظام الخاص بعملية الإنتاج[1].

ومن هنا نجد أن Romer ركز على مستوى ورصيد المعرفة المتولد عن رأس المال المادي والتي تنتج تلقائيا عن الخبرة المكتسبة من الإنتاج ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال نموذجه المقدم عام (1986)، واستمرارا لأبحاثه قام رومر بنشر دراسة له عام 1990 اعتبر فيها أن البحث والتطوير والاختراع أساس التطور والتوسع في النمو الاقتصادي، بينما ركز Lucas على رأس المال البشري في بناء نموذجه، في حين ركز Barro على البنى التحتية ورأس المال العام.

أولا: تراكم رأس المال البشري لـ: (Lucas 1988).

ركز Lucas من خلال أبحاثه على الإنفاق على التعليم وأكد على الدور البارز الذي يلعبه في تنمية رأس المال البشري وهذا بدوره قد يؤدي إلى نمو اقتصادي طويل المدى[2]، حيث بين لوكاس من خلال دراساته أن العنصر الرئيسي للنمو الاقتصادي يتمثل في ديناميكية تراكم هذا المخزون من رأس المال الناتج من تجميع الفرد البشري للمعارف، وكذا مدى تكريس جل وقته في اكتسابها[3]، ومن ثم بين أن سبب اختلاف درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول ترجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين، في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن

[1] – مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2]- Minh Quang Dao, Government expenditure and growth in developing countries, Progress in Development Studies, Vol 12, No1, Sage publications, 2012, P 78

[3] - Catherine Guio-Ann and Marcus Dejardin, croissance endogéne spatialisé et développement régional, OCDE, 2004, P 86.

السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم- تفضيل تراكم المعارف- سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي[1].

وقد قسم لوكاس في هذا الصدد رأس المال البشري إلى قسمين[2]:

- رأس المال البشري المستخدم في عملية الإنتاج (العمال)؛
- رأس المال المستخدم في عملية الإعداد والتكوين، ويمثل معدل استثمار الاقتصاد في رأس المال البشري الذي يسمح بزيادة فاعلية العمل في المستقبل من خلال زيادة فاعلية الأفراد الذين تم تكوينهم وإعدادهم مما ينعكس إيجابيا على الإنتاج.

واعتمد في بناء نموذجه على الفرضيات التالية[3]:

- الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري؛
- لا وجود للتباين بين الاختبارات التربوية، ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم N؛
- الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال؛
- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج السلعة لها مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

يعتبر النموذج مجتمعا بعدد N من الأعوان (N ثابت) يتميز كل واحد منهم في الزمن t بنفس المستوى $t(h)$ من رأس المال البشري، وكل عون في كل فترة يتوفر على وحدة من الزمن يوجهه النسبة u منها للإنتاج[4]:

$$(0 \leq u \leq 1)$$

والنسبة المتبقية $(1-u)$ لتراكم رأس المال البشري بفضل التكوين والتربية، ويتم إنتاج رأس المال البشري في هذا النموذج بعوائد ثابتة مما يضمن نموا مدعوما بمعدل ثابت حيث يكون إنتاج رأس المال البشري (التربية)، لفرد ما حسب تقنية خطية معطاة بالعلاقة:

---

[1]- البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]- علي حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

[3]- محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[4]- شريفي براهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص 35.

$$h = v(1-u).h$$

حيث: v هو إنتاجية رأس المال البشري في إنتاج رأس المال البشري، ومعدل نمو رأس المال البشري يكون إذن:

$$g_h = \frac{\dot{h}}{h} = v(1-u)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة من نوع "Douglas-Cobb" كالتالي:

$$\mathrm{Y}_i = Ak_i^{\alpha}(\mu h_i)^{1-\alpha}$$

حيث: Y_i قيمة إنتاج الفرد، k_i: رأسماله العيني، μ: يمثل الوقت الذي يكرسه الفرد في عملية إنتاج السلع. ومن هنا نلاحظ بأن الوقت المكرس للتعليم لا يساهم في خلق الناتج الحاضر ولكنه يسمح بزيادته في المستقبل، α: ثابت موجب يمثل نسبة مساهمة رأس المال في التابع.

كما يميز Lucas بين تأثيرين رئيسيين لتراكم رأس المال البشري، أولها التأثير الداخلي (Internal Effects) الذي يستفيد منه الفرد بشكل مباشر h عن كل جهد تعليمي يرفع إنتاجيته، وبالتالي زيادة مساهمته في عملة الإنتاج، وثانيها تأثير خارجي (External Effects) للتعليم والتدريب طالما أن زيادة وحدات رأس المال البشري كل فرد مع ثبات العوامل الأخرى ستزيد متوسط مخزون رأس المال البشري $(\bar{h})$ في المجتمع والذي يمارس أيضا آثارا إيجابية على الإنتاج، هنا لا بد أن نؤكد أن التأثيرات الخارجية لتكوين رأس المال البشري لا تلعب أي دور في توليد النمو الداخلي، وجودها في النموذج فقط يؤدي لرفع معدل نمو نصيب الفرد، مع ذلك هذه التأثيرات الخارجية مهمة لتفسير جانب السياسة الاقتصادية لنموذج Lucas.

وفق هذه الفكرة، تعطى دالة إنتاج نصيب الفرد:

$$\mathrm{Y}_i = Ak_i^{\alpha}(\mu h_i)^{1-\alpha}\left(\bar{h}\right)^{\varepsilon}$$

حيث $(\bar{\mathrm{h}} = \mathrm{H/L})$ هو متوسط رأس المال البشري في السكان، إذا كان $(\varepsilon > 0)$ هناك تأثيرات خارجية من المستوى المتوسط لرأس المال البشري على إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد (على الرغم من أن هذه التأثيرات الخارجية ليست شرطا ضروريا لتحقيق نمو داخلي مستدام على المدى الطويل)[1].

[1]- أمين حواس وهشام صالح، رأس المال البشري والنمو الداخلي: نموذج Uzawa-Lucas، ورقمة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التطبيقات الجديدة للاقتصاد، جامعة مستغانم، الجزائر، يوم 12 نوفمبر 2019، ص 22.

ثانيا: تراكم رأس المال العام لـ: (1990) Barro.

أما Barro فقد قام من خلال مقالة له نشرت عام 1990 تحت عنوان "**الإنفاق الحكومي في نموذج بسيط للنمو الداخلي**" بإعادة تقييم وجهة نظر الاقتصاديين بشأن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي[1]، وركز من خلال دراسته على رأس المال العام الذي يتراكم من خلال الإنفاق الاستثماري العام، وتحدث عن ملكية السلطات العامة للبنى التحتية، فقد أدخل لأول مرة دور رأس المال العام في النمو الاقتصادي، والذي يبين أن الإنفاق العام هو عاملا ومصدرا مهم للنمو الداخلي، ومن ثم فقد شدد Barro من خلال نموذجه على أهمية البنية التحتية واستثمار الدولة فيها مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية القطاع الخاص[2]، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص الأمر الذي يساعد المنتجين على الاستثمار أكثر لتحقيق النمو[3].

انطلق Barro في بناء نموذجه من مبدأ بسيط هو أن الإنفاق العام الذي يخلق البنى التحتية مثل: الطرق، وسكك الحديد، وشبكات الاتصالات...، يخلق ما يعرف بالتأثيرات الجانبية الإيجابية، والتي تكون على شكل انخفاض في مدة وتكاليف النقل، وانفتاح وتوسع في حجم الأسواق، وتآزر بين القطاعات الاقتصادية، وارتفاع في الإنتاجية الحدية لرأس المال والعمل[4]، كما اعتبر أن هذا الإنفاق عبارة عن سلعة عامة محضة، وعلى هذا الأساس فإن دالة الإنتاج التي اعتمد عليها بارو لإبراز جوهر فكره في النمو الاقتصاد توافق دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس ذات المردودية الثابتة والتي يمكن كتابتها على مستوى كل مؤسسة i على الشكل التالي[5]:

$$y_i = AL_i^{1-\alpha} K_i^{\alpha} G^{1-\alpha}$$

$$0 < \alpha < 1$$

[1] - Alexandru MINEA, The Role of Public Spending in the Growth Theory Evolution, Romanian Journal of Economic Forecasting, Vol 9, Issue 2,The Institute of Economic Forecasting, 2008, P 107.

[2]- عتو البشارف واجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011 ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 8، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015، ص 144.

[3]- أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[4]- مرابط فوزي ونادية شطاب، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997-2011)، دراسة قياسية وفق سببية (Granger)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، تشرين الأول 2015. ص 292.

[5] - Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2nd Ed, The MIT Press, Cambridge , Massachusetts – London , England, 2004, P 220.

حيث:

y_i : الإنتاج K_i: رأس المال الخاص L_i: اليد العاملة للمؤسسة

G : الإنفاق العام للدولة على المنشآت القاعدية.

وعلى المستوى التجميعي وإذا كنت جميع المؤسسات متماثلة فإن دالة الإنتاج الكلية تأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة ومتناقصة $K'_k = a\frac{y}{k}$، في حين أن المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة $AL^{1-\alpha}$ إذا كان L ثابت حسب ما افترضه بارو، وباعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هو عامل إنتاج خارجي للمؤسسة يكون معطى ومتاح بدون تكلفة حيث أن تمويلها يكون باقتطاعات جبائية.

بغرض التقديم الجيد للنموذج بوجهه سياسة اقتصادية يمكن التمييز بين حالتين:الحالة الأولى تمثل اقتصاد بمعدل ادخار ثابت، أما الحالة الثانية فتمثل اقتصاد بمعدل ادخار داخلي.

الحالة الأولى: اقتصاد بمعدل ادخار ثابت.

نتائج نموذج Barro في هذه الحالة مستخرجة انطلاقا من معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات[2]:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G$$

يفترض بارو أن الإنفاق العام يتم تمويله من خلال ضريبة نسبية على الدخل ($T = \tau Y$) بحيث تكون الميزانية متوازنة عند كل فترة.

عند توازن الميزانية $G = T$ يكون الدخل الموزع على العائلات (الدخل المتاح) $(1-\tau)Y$ وتأخذ دالة الاستهلاك الشكل التالي: $C = (1-S)(1-\tau)Y$ ومنه ياخذ توازن السوق الشكل التالي:

$$Y = (1-S)(1-\tau)Y + \dot{K} + \delta K + G$$

[1]– محمد الناصر حميداتو، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] - Ahmed Zakan, Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique Economique: Essais D'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie, Op- Cit, P 69.

بتعويض G بما يساويها وإجراء بعض التعديلات نحصل على:

$$S(1-\tau)Y = \dot{K} + \delta K$$

بتعويض G بـ: τY في دالة الإنتاج نحصل على:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(\tau Y)^{1-\alpha}$$

$$Y = (\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{1/\alpha}KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

مع العلم أن (A L) ثابت ، فإن نموذج Barro له تشابه كبير مع نموذج (AK) ، ويمكن الحصول على معادلة تطور المخزون الرأسمالي وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\dot{K}}{K} = S(1-\tau)Y(\tau)^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}A^{1/\alpha}L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

وعلى هذا الأساس تحدد الدولة معدل الضريبة الذي يحدد مقدار الإنفاق العام G ومعدل نمو الاقتصاد. وهو معدل الضريبة الذي يعظم من معدل النمو. أي معدل الضريبة الأمثل ويتم الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\partial(\dot{K}/K)}{\partial\tau} = \left(-\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha}(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right)\mathrm{sA}^{1/\alpha}\mathrm{N}^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow \quad \tau = \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-\tau) \quad \Leftrightarrow \quad \tau^* = 1-\alpha$$

تشير هذه النتيجة إلى أن الدولة يجب أن تحدد حصة ثابتة من الإنفاق العام على المنشآت القاعدية في الاقتصاد، والتي يعبر عنها بالعلاقة:

$$\left(\frac{G}{Y}\right)^* = \tau^* = 1-\alpha$$

الحالة الثانية: اقتصاد بمعدل ادخار داخلي.

في إطار هذه الحالة، يفترض النموذج أن سلوك المستهلكين متماثل وأحادي كما جاء في نموذج ramsey -cass-kopman، أو نموذج (AK) و نموذج رومر ، ويعطى معدل نمو الاستهلاك كما يلي[1]:

[1] - Ahmed Zakane, dépenses publiques productive et dynamique de croissance théoriques et empirique appliquée ou cas de l'Algérie, séminaire internationale sur sur le problématique de la croissance ou pays du mena, université d'Alger, Algérie, 14/15 novembre 2005, P 129.

$$\frac{\dot{C}}{C} = \frac{(r - \rho)}{\sigma}$$

بحيث:

r: المردودية الصافية للاستثمار.

ρ: معدل الأفضلية من أجل الحاضر.

تقيم أرباح الشركات بعد دفع الضرائب بـ:

$$(1 - \tau)Y - WL - (r + \delta)K$$

العائد على الاستثمار هو:

$$(r + \delta) = (1 - \tau)F'_k$$

بالنسبة لهذا النمو سنتطرق إلى حالتين مختلفتين من حالات التوازن، إحداهما في اقتصاد ممركز والأخرى في اقتصاد غير ممركز.

في حالة اقتصاد ممركز:

في هذه الحالة يختار المخطط الاجتماعي مسارات زمنية في مسائل الضرائب، التي تعظم من دالة الرفاهية الاجتماعية:

$$Y = \tau^{\left(\frac{1-\alpha}{\alpha}\right)} A^{1/\alpha} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

و $$(r + \delta) = (1 - \tau)F'_k = (1 - \tau)\tau^{1-\alpha/\alpha} A^{1/\alpha} L^{1-\alpha/\alpha}$$

ومن هنا معدل النمو الأمثل هو:

$$g_0 = \frac{(1 - \tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta - \rho}{\sigma}$$

ومعدل الضريبة المعظم لمعدل النمو الاقتصادي $\left(\frac{\partial g_0}{\partial}\right)$ هو: $\tau^* = 1 - \alpha$

في حالة اقتصاد غير ممركز:

في هذه الحالة المؤسسات ليست على دراية بعائدات فرض الضرائب على الدخل على إنتاجها، وتأخذ دالة الإنتاج الصيغة التالية:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha}$$

تبين هذه الدالة أن الإنفاق العام G هو عامل خارجي للمؤسسات مما يقود إلى ربح خاص بالاستثمار يساوي:

$$(r+\delta) = (1-\tau)\alpha AK^{\alpha-1}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha} = (1-\tau)\alpha\frac{Y}{K}$$

ولدينا: $$G = \tau Y$$

$$Y = \tau^{1-\alpha/\alpha}A^{1/\alpha}L^{1-\alpha/\alpha}$$

ومنه يعطى الربح الخاص كما يلي:

$$(r+\delta) = \alpha(1-\tau)\tau^{1-\alpha/\alpha}A^{1/\alpha}L^{1-\alpha/\alpha}$$

ومعدل النمو في الاقتصاد غير المتمركز في هذه الحالة يعطى بالصيغة التالية:

$$g_0 = \frac{\alpha(1-\tau)\tau^{1-\alpha/\alpha}A^{1/\alpha}L^{1-\alpha/\alpha} - \delta - \theta}{\sigma}$$

معدل النمو في هذه الحالة هو أقل من معدل النمو الأمثل.

بنفس طريقة الحالة السابقة (حالة الاقتصاد الممركز)، نجد أن النمو الاقتصادي يكون أعظميا إذا كان المعدل الضريبي يساوي:

$$\tau^* = 1-\alpha$$

وهذا ما تبرر به السلطات العمومية تدخلها من أجل السماح لمعدل النمو في الاقتصاد غير المتمركز بالوصول إلى الأمثلية، وقد قام بارو بدراسة كيفية إدارة السياسة الاقتصادية للوصول إلى هذا المستوى الأمثل. لهذا يفترض أن الدولة ملزمة أولاً بتحديد مبلغ ثابت للنفقات العمومية يساوي إلى: $G/Y = 1/\alpha$، ثم تقوم بفرض ضريبة ثابتة على جميع المداخيل تساوي G من أجل تمويل هذه النفقات.

خلاصة الفصل:

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش.

ورغم تعدد التعاريف التي صيغت لمصطلح النمو الاقتصادي فإنها كلها يصب في معنى واحد ويعبر عنه بزيادة الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وحدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة أو كافية على حدوث التنمية الاقتصادية حيث أن حدوثه قد يكون ضروريا ولكنه غير كاف لتحقيقها، وهناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد عليه في حساب معدلاته نظرا لتعدد مقاييس النمو والأرقام القياسية الخاصة به، والتي يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أبرزها وأكثرها انتشارا وشيوعا باعتباره يعطي صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلد.

وقد كشف مسار التطور الاقتصادي عن عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي تتمثل في العمل، رأس المال، عنصر التقدم التقني، إلا أنها لا تعتبر لوحدها المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي حيث أنها لا تشرح هذه الظاهرة بشكل كلي وهناك عوامل أخرى تطورت بتطور مختلف النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي، فمنها ما ركز على العوامل الخارجية: كالتركيز على رأس المال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية، والادخار بالنسبة للنظرية الكينزية، في حين ركز مفكرو النظرية النيوكلاسيكية على عنصر التقدم التقني من خلال نموذج سولو، أما نظرية شومبيتر فقد ركزت على المنظم ودوره في عملية النمو الاقتصادي انطلاقا من التجديد الذي يقوم به في شكل ابتكارات للحصول على أفضل النتائج، ومن جهة أخرى انتقلت نظريات النمو الحديثة من النمو الخارجي إلى النمو الداخلي مركزة على العوامل الداخلية: كتراكم رأس المال المادي والتكنولوجي بالنسبة لرومر (Romer)، ورأس المال البشري بالنسبة للوكاس (Locas)، ورأس المال العام بالنسبة لبارو (Barro)، معطية بذلك بعدا هاما للدولة من خلال مساهمتها في تطوير النشاط الاقتصادي حيث أشارت هذه النظريات في مجملها إلى الدور الفعال للإنفاق العام بمختلف تقسيماته على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية في الدول النامية خلال الفترة (1980–2018)

تمهيد:

إن أحد التحديات الدائمة للاقتصاد العالمي، تتمثل في تفسير التباين الكبير في الأداء الاقتصادي عبر البلدان، ففي حين بلغ عددا قليلا من الدول مستويات عالية من النمو والازدهار، نجد أن معظم البلدان قد شهدت فترات قصيرة من النمو إلى جانب تعرضها لتقلبات اقتصادية زعزعت استقرارها، والدول النامية وهي تبحث عن الطرق المناسبة لمواجه هذه التقلبات تميزت بجملة من الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية، السياسية....الخ، شكلت أهم أسباب بقاء هذه الدول غارقة في حلقات التخلف والفقر، بالإضافة إلى تميزها بظروف مختلفة تماما عن الظروف التي شكلت الأرضية لنهوض اقتصاديات الدول المتقدمة واستعادة توازناتها.

ونتيجة لكل هذه التقلبات التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي فرض على الدولة في الآونة الأخيرة اكتساب مجموعة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي تعد السياسة المالية جزءا منها، فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر الدولة من خلالها على النشاط الاقتصادي، وتعد سياسة الإنفاق العام في الوقت الراهن أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تعول عليها الدول النامية في تمتين اقتصادياتها من خلال تجسيد حضورها ومشاركتها في الحياة الاقتصادية رغبة منها في ضبط هذه التقلبات.

ومن أجل التعرف على واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية في الدول النامية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: تحديد مفهوم الدول النامية وبيان خصائصها المشتركة.**
- **المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية.**
- **المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام في الدول النامية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: تحديد مفهوم الدول النامية وبيان خصائصها المشتركة.

قد يكون من المفيد قبل التطرق لواقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية بالدول النامية أن نبدأ بتحديد مفهوم هذه الدول وبيان خصائصها المشتركة التي تميزها عن بقية دول العالم، والتي تمس العديد من الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والسياسية ...الخ، وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الدول النامية.

إن الحديث عن الدول النامية، لا يكون دقيقا ما لم نستصحب معه دراسة ظاهرة التخلف كمشكلة إنسانية عانت منها هذه الدول ولعقود طويلة من الزمن، ولازالت تعيشها حتى اليوم، ومن ثم لا بأس ونحن بصدد تحديد مفهوم الدول النامية أن نعرج أولا على تحديد مفهوم التخلف بعرض بعض التعريفات التي حاولت تحديد عناصر هذا المفهوم.

أولا: مفهوم التخلف.

يشير اصطلاح التخلف الاقتصادي إلى ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد، ناجمة عن تفاعل مجموعة من العوامل الثقافية والسياسية والاجتماعية بدرجة أو بأخرى لأن التخلف الاقتصادي لا يحل في مجتمع ما بمفرده أو متعايشا مع تقدم سياسي واجتماعي، وإنما يمكث وسط تخلف سياسي واجتماعي وثقافي... وإن توفير نظام سياسي واجتماعي وثقافي رشيد يمكن أن ينجز مستوى اقتصادي متقدم، إذ لا تتم التنمية الاقتصادية في صورة أحادية، بل في ظل إجراءات شاملة يتقدمها الدافع الإنساني في التغيير اجتماعيا وسياسيا وثقافيا إبتداءا ثم الانصراف باتجاه التركيز على تطوير الغايات الاقتصادية وحدها دون الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية لباقي المتغيرات الأخرى الثقافية والاجتماعية والسياسية[1].

ولا يوجد تعريف واحد للتخلف الاقتصادي يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها، حيث يقترح سيمون كوزنتس "Simon Kuznets" في هذا الصدد ثلاثة مفاهيم أساسية وهي[2]:

- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظرا لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية؛

[1] – علي حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2] – محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 68 69.

- قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة؛
- قد يعني أيضا الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

وفي نفس السياق يعتبر ايف لاكوست "Yves Lacoste" أن التخلف يمثل خلل مستمر بين النمو السكاني من جهة والركود الاقتصادي من جهة أخرى، وعلى أساس ذلك يعرف التخلف على أنه ظاهرة تاريخية نتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض وأثر فيه نموا سكانيا سريعا مما نتج عنه حدوث عجز في تلبية مختلف حاجيات الأفراد[1].

أما الأمريكي باول هوفمان "Paul G. Hoffman" الخبير في شؤون البلدان النامية، فيعرف التخلف على النحو التالي " الدول المتخلفة هي تلك الدول التي ينتشر فيها الفقر والفقراء في مدنها وقراها، والتي يعيش فيها القرويون عيشة الكفاف، إنها الدول التي لا توجد فيها مصانع قوية تملكها، والتي تنقصها موارد القوى المحركة والكهرباء، وتقل فيها المستشفيات والمدارس ودور الثقافة ومعظم سكانها أميون".

ويميل البعض إلى تحديد قائمة لصفات التخلف عند تعريفهم له فألفريد سوفي "Alfred Sauvy" يعدد هذه الصفات في: ارتفاع نسبة الوفيات وبخاصة وفيات الأطفال، وانخفاض متوسط العمر المتوقع للفرد، والخصوبة المرتفعة، وسوء التغذية وارتفاع نسبة الأمية، وتفوق المشتغلين بالزراعة بنسبة كبيرة عن عدد المشتغلين بالصناعة، وانحطاط المستوى الاجتماعي للمرأة وتشغيل الأطفال...والخضوع لنظام حكم تعسفي أوتوقراطي.

وهناك من يركز على متوسط الدخل ومستوى المعيشة "فالتخلف هو الانخفاض النسبي في مستوى المعيشة لمجموعة معينة من الدول، وتميل بعض التعريفات إلى التركيز على المؤشرات الثقافية والاجتماعية التي ينتج تواجدها في مجتمع ما وضعية يطلق عليها التخلف[2].

وعلى الرغم من اختلاف الاقتصاديين في تعريف التخلف كونه كغيره من المفاهيم الأخرى يفتقد إلى التحديد الدقيق، وإلى الإجماع والاتفاق حول معنى معين له، ونظرة خاطفة على التراث النظري في هذا الميدان، تؤكد هذه الملاحظة وتبين الاختلاف الكبير في تحديد هذا المفهوم وأبعاده المختلفة، إلا أنها تشير في مجملها إلى عدة جوانب مهمة يتضمنها مفهوم التخلف تتلخص في النقاط التالية[3]:

---

[1] – علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية: حالة الدول الأقل نموا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013، ص 6.

[2] – الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص ص 32 33.

[3] – علي حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12 13.

1. اصطلاح يوصف به كثير من دول العالم التي يكشف تطورها على مدار الزمن عن ركود أو تدهور اقتصادي؛
2. البلد أو المجتمع المعتمد أساسا على الإنتاج الأولي لا على الإنتاج الصناعي، أو البلد الذي تكون موارده غير مستغلة أو غير مستخدمة استخداما كفئا وفقا للفن الإنتاجي الحديث؛
3. التخلف الاقتصادي هو ندرة شديدة في عرض رأس المال بالنسبة إلى عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وخاصة عنصر العمل، مع قياس ذلك على أساس تحديد نصيب الفرد من السكان من ذلك الرأسمال ومقارنته بالأرقام المماثلة في الدول المتقدمة؛
4. التخلف الاقتصادي يعكس انخفاض وتدني متوسط الدخل الحقيقي للفرد؛
5. التخلف الاقتصادي يعكس حالة انخفاض مستوى الإنتاج مع عدالة توزيع الإنتاج القومي بين أفراد المجتمع إضافة إلى ركود النمو الاقتصادي.

ثانيا: مفهوم الدول النامية.

تبلور مفهوم الدول النامية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولا يمكن تجاهل حقيقة أنه ليس هناك اتفاق على كيفية تحديد أو تصنيف المصطلح، فقد اختلفت المصطلحات التي أطلقت عليها باختلاف الزاوية التي ينظر بها الباحثون لمشكلة التخلف التي عانت منها الدول النامية ولعقود طويلة من الزمن، بحيث تم ربط مفهومها بالعديد من المصطلحات مثل: الدول المتأخرة، الدول المتخلفة، الدول النامية، ...الخ، وفيما يلي عرض لأهم هذه المصطلحات.

1. **الدول المتأخرة:** "هي تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني والاقتصادي، أو هي تلك الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"، وهذا التعريف لم يكن مقبولا لدى الكثيرين كونه تعريف تنقصه الدقة الكافية كما أنه لا يوضح مدى الأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف.
2. **الدول المتخلفة:** هي تلك الدول التي ينخفض فيها مستوى الدخل الحقيقي للفرد عن متوسط دخل الفرد السائد في الدول المتقدمة، وهو تعريف يتضمن ضرورة تواجد إمكانيات النمو في هذه الدول، بحيث أنه

يمكن الارتفاع بمتوسط الدخل الفردي عن طريق استغلال الموارد المتاحة بها، ولقد اعترض البعض على هذا الاصطلاح كونه لا يفرق بين الركود والنمو، كما أنه يعطي انطباعا عام بسيادة الركود في هذه المجتمعات[1].

3. **الدول النامية:** وهي الدول التي تعرف مستويات تنموية متواصلة ولها من الإمكانيات ما يؤهلها لتحقيق التقدم الاقتصادي، وعادة ما تتميز بتذبذب مستويات الدخل، إلا أنها ليست منخفضة كثيرا،[2] غير أن استخدام هذا الاصطلاح يثير الخلط أكثر من كونه موضحا لحقيقة الأمر في الدول النامية، ذلك أن النمو حقيقة تشترك فيها كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة، وهذا يتطلب منا الإشارة إلى الدول المتخلفة النامية والدول المتقدمة النامية[3].

4. **دول العالم الثالث:** يغلب على هذا الاصطلاح الطابع السياسي، ويرتكز على تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في المرتبة الأولى، تليها الدول الاشتراكية التي كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي في المرتبة الثانية، ثم يأتي في المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة على القارات الثلاث: آسيا، إفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

وقد استعمل المصطلح لأول مرة من طرف الإحصائي السكاني الباحث الفرنسي **ألفرد سوفي** "Alfred Sauvy" في مقال نشره سنة 1952 بمجلة "Nouvel Observateur"، وتم فيه تصنيف الدول إلى ثلاثة عوالم، دول عالم أول هي الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك، ودول العالم الثاني وهي الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا وهي في أوربا الشرقية، ودول العالم الثالث وهي ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وغالبية دول آسيا عدا اليابان، كما أن استعمال هذا اللفظ كان للتفريق بين المستعمرات والعالم المتقدم الرأسمالي والاشتراكي باعتبار أن هذه البلدان كانت موضوعا للعملية الاستعمارية، أما اليوم فقد زال مبرر استعماله بزوال الاشتراكية[4].

---

[1]- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 30.

[2]- زهير بن دعاس، الاندماج المالي الإقليمي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حالة البلدان العربية (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2016، ص 175.

[3]- عمرو محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4]- يوسف بعيطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، أفريل 2019، ص 684.

كما استعملت العديد من المصطلحات مثل: الدول الأقل تقدما، الدول الفقيرة، دول المحيط، دول الجنوب ...الخ، كنقيض لتسميات مثل: الدول الأكثر تقدما، الدول الغنية، دول المركز، دول الشمال...الخ.

5. **الدول الأقل تقدما:** وهي تسمية تقابل تسمية الدول المتطورة بالدول الأكثر تقدما، وهي تحمل في طياتها نسبية التقدم، ولكن يؤخذ عليها المأخذ السابق وهو أنها توحي أن دول العالم تعيش درجات متفاوتة من التقدم، في حين أن واقع الحال أن الكثير من الدول تعيش حالة جمود أو تقهقر[1].
6. **الدول الفقيرة:** مقابل الدول الغنية وهي "الدول التي تقل فيها الموارد والثروات، وهي راغبة في التقدم، ولكن فقر إمكانياتها المادية يقعدها عن النمو"[2]، ورغم أن هذا الاصطلاح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية، إلا أنه منتقد بسبب وجود الكثير من الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا.
7. **دول المحيط:** في مقابل دول المركز (الدول المتقدمة) ويشير هذا الاصطلاح بالأساس إلى أن التخلف يرجع إلى علاقات التبادل غير العادلة التي تتم بين المركز والمحيط، والتي تكرس تبعية المحيط للمركز دائما.
8. **دول الجنوب:** في مقابل دول الشمال، وهذه التسمية تستند إلى التصنيف الجغرافي للدول، وقد ظهرت في مؤتمر باريس للطاقة عام 1975[3].

كما ارتبط مفهومها في العقدين الأخيرين بظهور مصطلح **الاقتصاديات الصاعدة أو الناشئة**، الذي يطلق عادة على تلك الدول التي استطاعت أن تحقق توازناتها الاقتصادية، وتتسم ببيئة أعمال واستثمار تضاهي تلك الموجودة في الدول المتقدمة، وتمتلك هياكل اقتصادية وأسواق مالية ومصرفية متطورة، تتميز بارتفاع مستوى العوائد وكذلك المخاطر[4]، وأهم التصنيفات التي قدمت للدول الناشئة هي التصنيفات التي اعتمدتها كل من: FMI/OCDE وHSBC وFTSE وGoldman Satchs نوردها في الشكل التالي:

[1]- عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014، ص 270.
[2]- علي حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 9.
[3]- عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن بن سانية، مرجع سبق ذكره، ص ص 270 271.
[4]- زهير بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الشكل رقم (3-1): تصنيف الاقتصاديات الناشئة حسب كل من:

FMI/OCDE، HSBC، FTSE، Goldman Satchs.

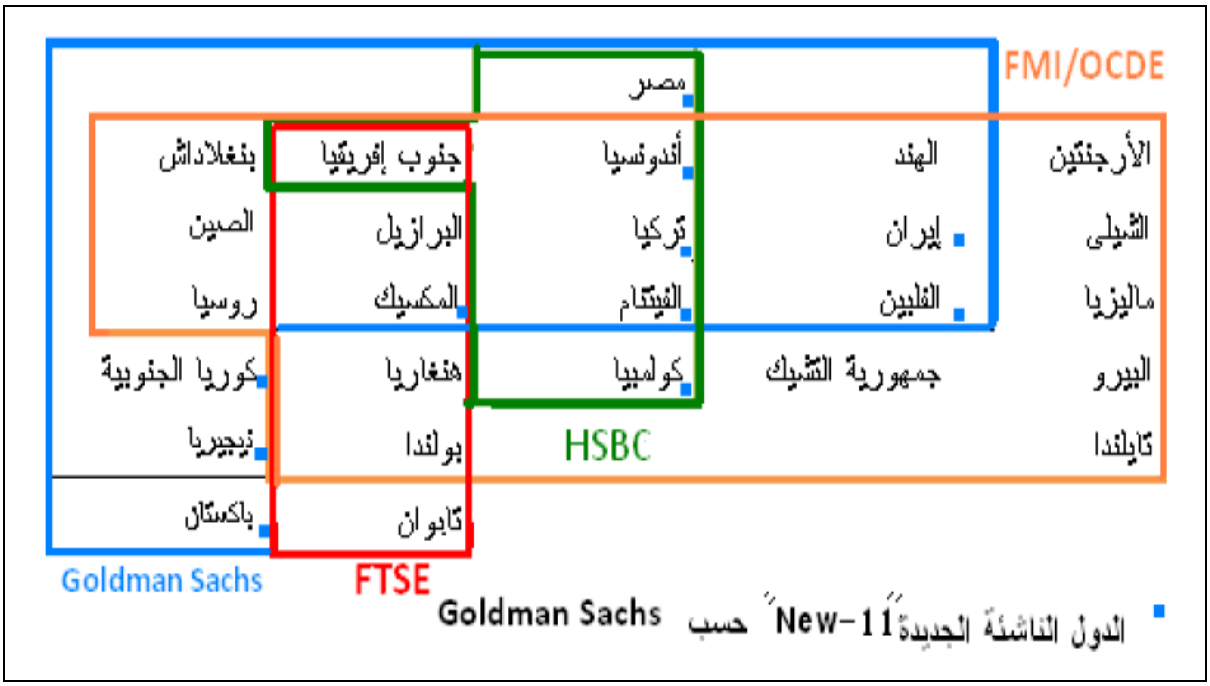

المصدر: بن علي عبد الغاني وموسلي أمينة، آثار الأزمة آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة (BRICS) وأهم الدروس المستفادة منها، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 12 - 13 جوان 2013، ص 5.

من خلال كل ما تطرقنا إليه نلاحظ أنه لا يوجد مصطلح موحد وجامع لهذه البلدان، ورغم تعدد الاصطلاحات التي أطلقت عليها لا يوجد فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق فهي تدل في مجملها على تخلف هذه الدول عن مسار التطور مقارنة بالدول المتقدمة، وتشتمل حسب التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي حمل عنوان "أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها-التحديث الإحصائي لعام 2018" مجموعة من الدول تتقاسم قائمة من الخصائص المشتركة متفرعة عبر العالم من خلال ستة أقاليم وهي ملخصة من خلال الشكل التالي[1]:

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 2018، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، سبتمبر 2018، ص 106.

الشكل رقم (3-2): المناطق النامية.

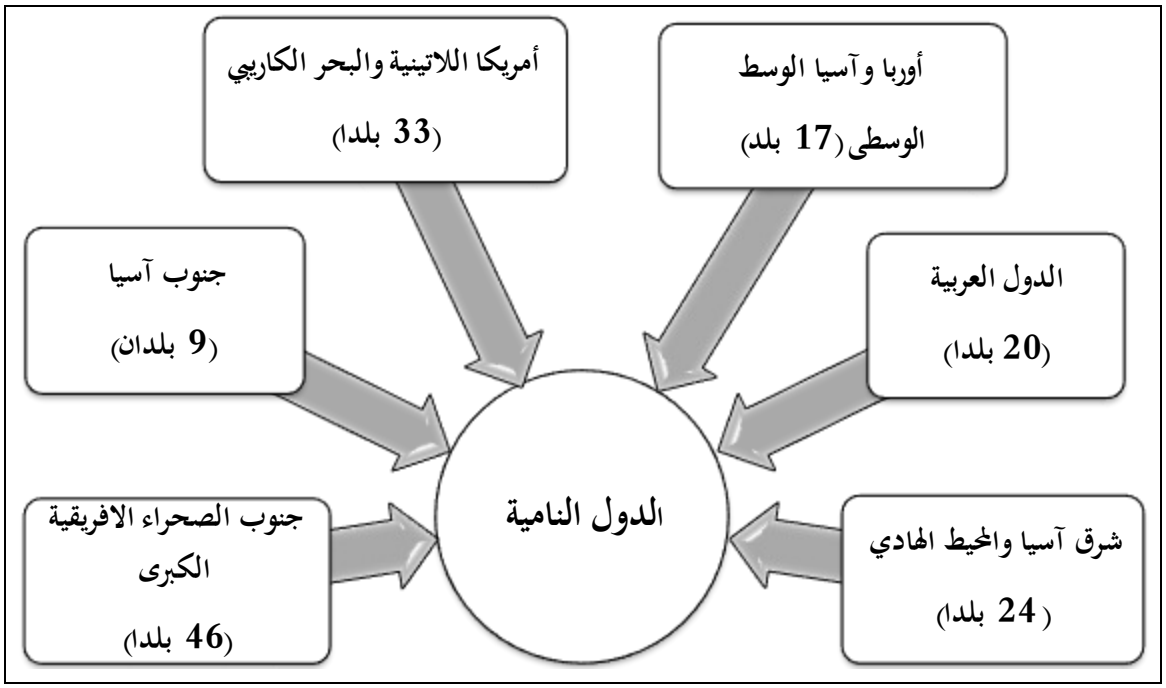

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في الملحق رقم (01).

تتقاسم الدول المدرجة ضمن المناطق النامية[1] جملة من الصفات والخصائص المشتركة التي تميز البلاد النامية عن البلاد المتقدمة، فرغم الاختلاف في طبيعة مجتمعات الدول النامية، واختلاف مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وكذا اختلاف أنظمتها السياسية، قام مجموعة من العلماء بتحديد قائمة من الخصائص المشتركة التي تتسم بها هذه الدول أمثال: ألفريد سوفي (Alfreid Sauvy)، روبرت ألكسندر (Robert Alexander)...الخ، وتعبر أعمال (Harvey Leibenstein) من أهم وأكمل ما أعطى للدول النامية، حيث قسم خصائص هذه الدول إلى أربع مجموعات تمس الجوانب الديغرافية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية، والخصائص التكنولوجية[2]، ويمكن الإشارة إلى هذه الجوانب وجوانب أخرى مع ترتيبها وفق مجموعة من المعايير من خلال المطلبين المواليين.

[1]- حسب التقرير فإن جميع البلدان المدرجة ضمن المناطق النامية، حددت وفق تصنيفات الأمم المتحدة المتاحة على الموقع www.unohrlls.org

[2]- حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الكرمل، عمان، 1997، ص 26.

المطلب الثاني: الخصائص الديمغرافية والاقتصادية للدول النامية.

تتميز الدول النامية بجملة من الخصائص والسمات الديمغرافية والاقتصادية التي تميز مجتمعاتها عن بقية المجتمعات، سنحاول فيما يلي استعراض أهمها:

أولا: الخصائص الديمغرافية.

1. **مستوى مرتفع من معدلات النمو السكاني مصحوب بارتفاع كبير جدا في معدلات المواليد وارتفاع كبير نسبيا في معدلات الوفيات:** تواجه معظم البلدان النامية ما يعرف بالانفجار السكاني، حيث قدرت الأمم المتحدة عدد سكان الكرة الأرضية بـ: 7550,3 مليون نسمة عام 2017، ويتوقع ارتفاع هذا العدد ليصل إلى حوالي 8552,2 مليون نسمة خلال العام 2030، أي زيادة بحوالي 1000 مليون نسمة تقريبا، ويعيش أكثر من 82% من هذا العدد في الدول النامية (بلغ عدد سكان الدول النامية 6259,9 مليون نسمة عام 2017) وهو ما يعكس الزيادة السكانية السريعة والمرتفعة بالدول النامية والتي وصلت خلال الفترة 2015-2020 إلى 2,8 % ببعض الدول النامية في حين لم تتعدى هذه النسبة 1% في الدول المتقدمة[1].

أما بالنسبة لمعدل المواليد فهو مرتفع في الدول النامية حسب الأرقام الواردة في الجدول أدناه، حيث بلغ حوالي 46 في الألف في بعض الدول مثل: النيجر، مالي، أنغولا...الخ أما في الدول المتقدمة فيلاحظ أن معدل المواليد لم يتجاوز 18 في الألف.

[1] - تقرير التنمية البشرية لعام 2018، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الجدول رقم (3-1): مقارنة متوسط معدل النمو السنوي للسكان ومعدلات المواليد بين مجموعة من الدول النامية ومجموعة من الدول المتقدمة.

الدول المتقدمة	متوسط معدل النمو السنوي للسكان (%) 2015-2020	معدلات المواليد لعام 2017 (لكل 1000 من السكان)	الدول النامية	متوسط معدل النمو السنوي للسكان (%) 2015-2020	معدلات المواليد لعام 2017 (لكل 1000 من السكان)
النمسا	0,2	10	الجزائر	1,7	24,84
الدنمارك	0,4	10,6	السودان	2,4	32,54
كندا	0,9	10,3	أنغولا	3,3	41,28
الأرجنتين	0,9	17,2	عمان	4,1	19,78
بلجيكا	0,6	10,5	مالي	3,0	42,07
السويد	0,7	11,5	مصر	1,9	27,05
ألمانيا	0,2	9,5	النيجر	3,8	46,54
فرنسا	0,4	11,4	الكاميرون	2,6	35,9

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات المصدرين التاليين:

- تقرير التنمية البشرية لعام 2018، مرجع سبق ذكره.
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.CBRT.IN

من جهة أخرى وبالنظر إلى الأرقام الواردة في الجدول رقم (3-2) أدناه نلاحظ ارتفاع معدلات الوفيات على مستوى الفئات العمرية المختلفة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة والتي باتت تعبر تعبيرا صادقا عن التخلف الاقتصادي بهذه الدول، ويرجع السبب في ارتفاع معدلات الوفيات إلى عدم تطبيق القواعد الصحية الصحيحة، قلة عدد الأطباء عدم انتشار الوعي الصحي بين عدد كبير من السكان في الدولة ووجود الأمراض الكثيرة التي تفتك بالبشر في معظم الدول النامية[1].

[1]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الجدول رقم (3-2): مقارنة معدلات الوفيات لمجموعة بين الدول النامية والدول المتقدمة لسنة 2016.

معدلات الوفيات				الدول المتقدمة	معدلات الوفيات				الدول النامية
الرضع	دون سن الخامسة	الإناث البالغات	الذكور البالغون		الرضع	دون سن الخامسة	الإناث البالغات	الذكور البالغون	
لكل 1000 مولود حي		لكل 1000 من السكان			لكل 1000 مولود حي		لكل 1000 من السكان		
2,9	3,5	46	86	النمسا	11,5	21,6	25,2	83	الجزائر
3,7	4,4	52	87	الدنمارك	44,8	65,1	192	249	السودان
9,9	11,1	74	51	الأرجنتين	54,9	82,7	203	277	أنغولا
3,1	3,9	54	89	بلجيكا	68	110,6	253	272	مالي
2,4	2,9	40	64	السويد	19,4	22,8	109	186	مصر
3,2	3,8	50	92	ألمانيا	50,9	91,3	231	259	النيجر
3,2	3,9	49	81	فرنسا	52,8	79,7	321	348	الكاميرون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2018.

وبالرغم من ارتفاع معدلات الوفيات في الدول النامية خلال هذه الفترة فقد شهدت تخفيضا ملحوظا مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسب معتبرة خلال الفترة 2012-2016 بمقدار يفوق الخمس ببعض الأقاليم كأمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي وأوربا وآسيا الوسطى.

2. **تدني الحالة الصحية وارتفاع معدلات الإعالة:** تعد الصحة واحدة من بين أهم خصائص الدول النامية، والتي تعد من أخطر مشكلاتها، وتقاس عادة من خلال معدل الوفيات ومعل توقع الحياة عند الميلاد،كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى منها: عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات ...إلخ، وللتعرف على الحالة الصحية بالدول النامية، سنقوم بمقارنة بعض البيانات الخاصة بالمؤشرات الصحية لمجموعة من الدول النامية ومجموعة من الدول المتقدمة.

الجدول رقم (3-3): مقارنة الأوضاع الصحية بين مجموعة من الدول النامية ومجموعة من الدول المتقدمة.

الدول المتقدمة	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 2016 (في الألف)	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات) 2016	الإنفاق الجاري على الصحة (% من GDP) 2015	الدول النامية	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 2016 (في الألف)	العمر المتوقع عند الميلاد (بالسنوات) 2016	الإنفاق الجاري على الصحة (% من GDP) 2015
النمسا	3,5	72,4	10,3	السودان	65,1	55,7	6,3
اليابان	2,7	74,8	10,9	أنغولا	82,5	55,8	2,9
كندا	4,9	73,2	10,4	مالي	110,6	50,7	5,8
بلجيكا	3,9	71,6	10,5	مصر	22,8	61,1	4,2
السويد	2,9	72,4	11,0	النيجر	91,3	52,5	7,2
ألمانيا	3,8	71,6	11,2	الكاميرون	79,9	51,1	5,1
فرنسا	3,9	73,4	11,1	مصر	2,8	61,1	4,2
سنغافورة	2,8	76,2	4,3	اندونيسيا	26,4	61,7	3,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2018.

من خلال الأرقام الواردة بالجدول رقم (3-3) أعلاه يتضح تدهور الأوضاع الصحية بالدول النامية، حيث نلاحظ انخفاض الأغلفة المالية التي تخصصها الدول النامية للإنفاق على قطاع الصحة مقارنة بالدول المتقدمة نتيجة ندرة الموارد الموالية، كذلك نلاحظ أن معدل الوفيات بهذه الدول أكثر ارتفاعا من مثيلاتها في الدول المتقدمة، يضاف إلى ذلك أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في معظم الدول النامية يتراوح ما بين 50-62سنة بينما متوسط العمر في البلاد المتقدمة يتراوح ما بين 70-77 سنة، وهذا راجع لانخفاض القيمة الغذائية وعدم توفير السعرات الحرارية اللازمة للأفراد، وانتشار المجاعات، وانتشار الأمراض والأوبئة، ونقص الهيئات والمؤسسات والكوادر الطبية من أطباء وممرضين ونقص الأدوية والمعدات الخاصة بتقديم الرعاية الطبية.

أما بالنسبة لارتفاع معدل الإعالة في الدول النامية فهو راجع بالدرجة الأولى للتركيب العمري للسكان حيث تتميز البلاد النامية بارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، إذ قدرت نسبتهم بحوالي 40%[1]، مما يرفع من معدلات الإعالة بين السكان والتي بلغت 95 % في الدول النامية مقابل 50% في البلدان المتقدمة التي تتناقص في مجتمعاتها أعداد أصحاب الأعمار الصغيرة.

3. **انخفاض المستوى الغذائي أو ما يعرف بسوء التغذية:** يمثل الجوع وسوء التغذية أخطر المشكلات التي تواجه أغلبية الفقراء في العالم، والذين تنتشر الأغلبية الساحقة منهم في الدول النامية، حيث يعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فإن أكبر نسبة من الفقراء 48% تعيش في إفريقيا[2]، وفي إطار انخفاض المستوى المعيشي بالدول النامية نجد أن هذه الأخيرة تعاني من مشكلة سوء التغذية، التي لا يوجد من يشك بخطورتها على الملايين من أبناء الجنس البشري إذ يعاني نحو ربع الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية وتشكل السبب وراء 45% من وفيات هذه الفئة العمرية.

4. عدم تلبية الحاجات الأساسية بصفة عامة (سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب...الخ)[3].

ثانيا: الخصائص الاقتصادية.

1. **ارتفاع معدلات البطالة:** تعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه الدول النامية، حيث بدأت في الظهور على نحو واضح ابتداء من عقد السبعينيات، واستمر تفاقمها بعد ذلك نتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل جوهرية هي: فشل أنماط التنمية التي انتهجتها هذه البلدان، تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك، والظروف المضطربة للاقتصاد العالمي وتنامي العولمة[4]، وخير دليل على خطورة هذه المشكلة هو تزايد ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول، حيث كشف تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حمل عنوان:

---

[1]- ماهر فرحان مرعب، تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث التنمية الماليزية نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، جامعة سطيف 2، الجزائر، جوان 2014، ص 111.

[2]- نوي طه حسين وآخرون، إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد الأول، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص 80.

[3]- يوسف بعيطيش، مرجع سبق ذكره، ص 685.

[4]- مهدي عمر وهاشمي الطيب، مشكلة البطالة الريفية في الدول النامية : أسبابها وآثارها، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 03، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2012، ص 364.

"WORLD EMPLOYMENT SOCIAL OUTLOOK –TREND 2018" أن نحو 76% من العمال في الاقتصاديات النامية ونحو 46% من العمال في الاقتصاديات الناشئة يعملون في مهن ضعيفة وهشة، و إلى توقعات بارتفاع عدد العاطلين عن العمل بها إلى حوالي 16,6 مليون و144,6 مليون عاطل عن العمل على التوالي عام 2019، بنسبة تفوق 80 مقارنة بإجمالي العاطلين عن العمل عالميا والمقدرة بـ: 193,6 مليون عاطل عن العمل[1].

2. **انخفاض مستوى الإنتاجية:** تتميز البلدان المتخلفة عموما بانخفاض مستوى الإنتاجية، كما تعكسه إنتاجية الوحدة الواحدة من عناصر العملية الإنتاجية، سواء كان خاص برأس المال، الأرض، أو العمل وفي مختلف القطاعات، وهذه المشكلة الحيوية مرتبطة ومتأثرة بالعديد من العوامل المختلفة ومن أبرزها: ضآلة رأس المال وسوء استخدامه، سوء وعدم تناسق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، تخلف الفن الإنتاجي حيث المعدات والأساليب الإنتاجية المستخدمة بدائية من حيث مستوى فنيتها وتكنولوجيتها مقارنة بما هو حاصل في الدول المتقدمة، انعدام الحوافز المادية والمعنوية للعاملين مما يؤثر سلبا على سير العمل ونتائجه...الخ[2].

3. **انخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة:** يرجع انخفاض متوسط الدخل الفردي في الدول النامية إلى ضعف الناتج القومي فيها بشكل عام، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون بالدول النامية إلى سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج العالمي لا يمثل سوى 20% منه فقط، ونصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يتعدى 10%[3]، وهذا التفاوت الواضح في توزيع الدخل القومي في الدول النامية ينعكس على ميادين شتى كانخفاض مستوى التعليم والتغذية والرعاية الصحية...الخ، إذ لا يزال متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول النامية ضئيل لا يتعدى 16 دولار، في حين تعدى 45 دولار في الدول المتقدمة، ومن أجل التعرف على مستوى الدخل الفردي بالدول النامية سنقوم بعملية مقارنة بين مجموعة من الدول النامية ومجموعة من الدول المتقدمة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] -International labour Organization, World Employment Social Outlook TREND 2018, P P 1 8.

[2] – خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] – زهير بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 177.

الجدول رقم (3–4): مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد بين مجموعة من الدول المتقدمة والدول النامية لسنة 2017.

دول متقدمة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)	دول نامية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)
النمسا	45,43	الجزائر	13,91
الدنمارك	46,68	الهند	6,42
كندا	44,01	السودان	4,46
اليابان	39,00	الصين	15,30
إسبانيا	34,27	أنغولا	5,81
بلجيكا	42,65	مالي	2,01
إيطاليا	35,22	مصر	10,55
السويد	46,94	النيجر	0,92
ألمانيا	45,22	الكامرون	3,36
فرنسا	38,60	إندونيسيا	11,18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2018.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3–4) أعلاه أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول النامية يعتبر ضعيفا إذا ما قورن بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدول المتقدمة، وهذا ما يفسر ضعف القدرة الشرائية وانخفاض المستوى المعيشي للسكان بالدول النامية، نفس الملاحظة يمكن تسجيلها إذا ما قمنا بإجراء المقارنة بين مختلف الأقطاب الاقتصادية في العالم، وهذا ما يبدو جليا من خلال الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف الأقطاب الاقتصادية في العالم لعام 2017.

الأقطاب الاقتصادية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بدولار 2011)
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	14,46
أوربا وآسيا الوسطى	15,56
جنوب آسيا	6,48
جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى	3,48
الدول العربية	16,47
شرق آسيا والمحيط الهادي	13,73
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	39,59

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2018.

يوضح الجدول وجود تفاوت وفجوة كبيرة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين مجموعة الأقطاب الاقتصادية النامية من جهة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1] من جهة أخرى، ما يدل فعلا على انخفاض القدرة الشرائية وتدني مستويات المعيشة بالدول النامية وعدم رقيها إلى تلك الموجودة في الدول الغنية.

4. **التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة:** تعود التبعية الاقتصادية التي تعاني منها جل الدول النامية إلى الحقبة الاستعمارية التي تزامنت مع توسع الرأسمالية في البحث عن أسواق الموارد الأولية خارج حدودها، متخذة أشكالا متعددة كالاستثمار الأجنبي، حماية الموارد، احتلال، استيطان..الخ.
5. **ضآلة مساهمة الدول النامية في الإنتاج الصناعي العالمي:** لا تزال مساهمة الدول النامية في الإنتاج الصناعي العالمي ضئيلة، إذ لا تتعدى 10% خلال العقود الأخيرة، رغم أنها تساهم بحوالي 60% من صادرات الموارد الأولية والمنتجات الزراعية، وهو ما انعكس على تركيبة الناتج المحلي لهذه الدول[2].

[1] – منظم التعاون الاقتصادي والتنمية OECD هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية، تأسست عام 1961 خلفا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1947، وتتمثل رسالة المنظمة في تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر أنحاء العالم، يبلغ عدد أعضائها حاليا 35 بلدا، منها 32 بلدا متقدما، وثلاثة بلدان نامية (تركيا، شيلي، المكسيك) .

[2] – زهير بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص ص 175 176.

6. تفاقم المديونية: تعتبر مديونية العالم الثالث مأزقا تعيشه الدول النامية منذ بداية الثمانينات كنتيجة لاعتماد تلك الدول في استراتيجياتها التنموية على التمويل الخارجي، ومما يؤكد الأثر السلبي لارتفاع حجم الدين العام على الاقتصاد للدول النامية هو ارتفاع نصيب أقساط الدين وخدمته في الموازنات العامة لدرجة أنه أصبح يمثل أكثر من ربع النفقات العامة في العديد من موازنات الدول النامية، ومن ثم تحولت عملية الإقراض من كونها أداة للتنمية الاقتصادية إلى عائق أمام التنمية.

ولقد انتقلت مديونية الدول النامية من 9607,4 مليار دولار عام 2017 إلى حوالي 10057,9 مليار دولار عام 2018 محققة بذلك معدل نمو بلغ نحو 4,69 في المائة[1].

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية وحسب ما يبينه الشكل رقم (3-3) أدناه تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 35,5% من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 23,63%، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نحو 13,41%، أما بالنسبة لدول وسط وشرق أوربا فقد بلغت مديونيتها نحو 12,02% من الإجمالي، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 8,85% وإفريقيا جنوب الصحراء بنحو 5,82%، وهي أرقام ضخمة إذا ما قورنت بحجم هذه الاقتصاديات.

الشكل رقم (3-3): توزيع أقساط الدين العام على أقاليم الدول النامية عام 2018

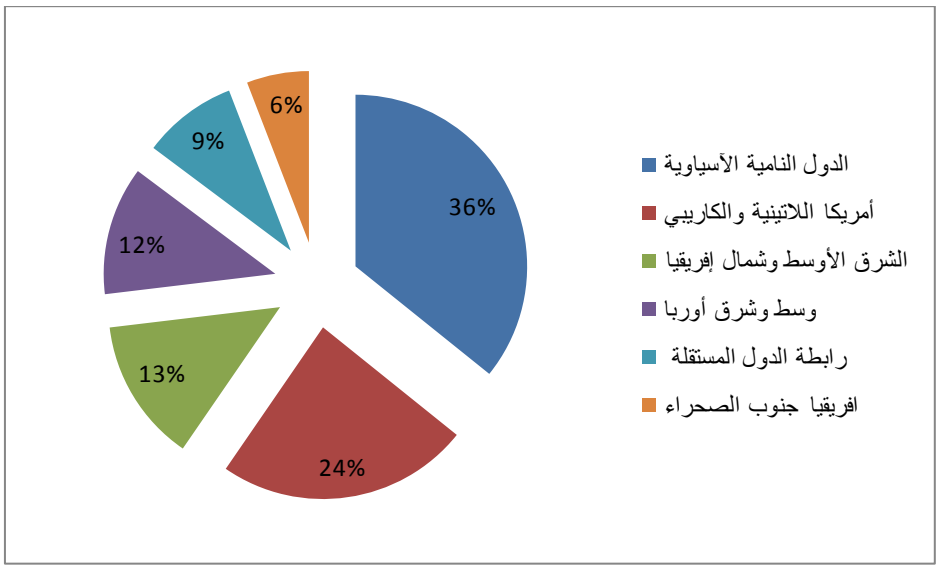

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ص 16.

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ص 16.

7. **الأنظمة المصرفية:** تتميز الدول النامية بضعف أجهزتها المصرفية وقلة عددها وصغر حجمها ، كما أن بعض قطاعاتها الاقتصادية خاصة الزراعية لا تزال منفصلة عن النظام المصرفي، أما فيما يخص الأسواق المالية والنقدية فتكاد تكون معدومة وتعاني من سوء التنظيم، كما يتميز النظام المصرفي في الدول النامية بارتفاع معدلات الفائدة وذلك نتيجة ضآلة الموارد المالية وليس بسبب الطلب الكبير على القروض، وبالتالي فإن معدل التراكم في رأس المال ضئيل وغير كاف إلى حد لا يستطيع معه توليد نمو فعال في الدخل والإنتاج[1].

المطلب الثالث: خصائص أخرى للدول النامية.

بالإضافة إلى الخصائص الديمغرافية والاقتصادية هناك خصائص أخرى للدول النامية تميزها عن سائر دول العالم تمس الجانب الثقافي والسياسي والجانب التكنولوجي، سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهمها:

أولا: الخصائص الثقافية والسياسية:

1. **ارتفاع نسبة الأميين وانخفاض نسبة التعليم والتدريب[2]:** تسجل الدول النامية أكبر المعدلات العالمية المرتبطة بالتعليم مثل: انتشار الأمية لدى البالغين والتسرب المدرسي لدى الأطفال، ورغم المجهودات المبذولة على الصعيد العالمي في مجال القضاء على الأمية لا تزال هناك العديد من الفجوات بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجال الثقافة والتعليم في كافة المستويات[3]، وللوقوف أكثر على حقيقة الوضع التعليمي بالدول النامية سنقوم بمقارنة بعض البيانات الخاصة بالتعليم في البلدان النامية والمتقدمة، من خلال الأرقام الواردة في الجدول التالي:

[1]- بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصاد النقدي المالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص 236.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 476.

[3]- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الجدول رقم (3-6): مقارنة مؤشرات التعليم بين مجموعة من الدول المتقدمة ومجموعة من الدول النامية.

		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 2006-2016			النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي (% من السكان في سن التعليم لكل مرحلة) 2012-2017			معدل التسرب من التعليم الابتدائي (% من فوج الملتحقين) 2007-2016	الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الاجمالي) 2012-2017
		البالغون (% من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر)	الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 سنة)		الابتدائي	الثانوي	العالي		
			الإناث	الذكور					
الدول المتقدمة	ايطاليا	98,8	99,9	99,9	101	103	63	0,8	4,1
	الأرجنتين	98,1	99,5	99,1	110	107	86	4,7	5,9
	اسبانيا	98,3	99,6	99,6	104	128	91	0,7	4,3
	مالطة	93,3	99,4	98,4	105	96	49	3,4	7,2
الدول النامية	غينيا	32,0	37,2	57,0	94	40	11	34,1	2,4
	السنغال	42,8	51,0	61,1	83	48	11	37,6	7,1
	النيجر	15,5	15,1	34,5	74	24	2	35,6	6,0
	مالي	33,1	39,2	60,5	77	43	5	38,4	3,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لعام 2018.

حسب الأرقام الواردة في الجدول نسجل الملاحظات التالية:

- بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة نسبا منخفضة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث تراوحت ما بين 15 % و 43 % من السكان الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة في كل من غينيا والسنغال والنيجر ومالي، بينما تجاوزت نسبة 98 % في الدول المتقدمة، ويعود السبب وراء انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وانتشار الأمية إلى عدة أسباب نذكر منها: عدم كفاية التجهيزات المدرسية، قلة المعلمين، انعدام التخطيط...إلخ؛
- من جهة أخرى وفي مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة نلاحظ ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الدول المتقدمة لكلا الجنسين ، بينما معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أعلى بين الذكور منها بين الإناث في الدول النامية، وهذا راجع إلى ممارسة العديد من هذه الدول تمييزا ضد التعليم والعمل للمرأة وتضييق دورها، وهو ما يؤدي إلى تأخرها وعدم مساهمتها في بناء المجتمع؛

- لا اختلافات كبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة في نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، إلا أن التباينات كبيرة وواضحة في نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، حيث تركز الدول النامية مجهوداتها على ضرورة إدخال التلاميذ مراحل التعليم الأساسي بهدف تقليل الأمية فيها، ففي معظم الدول نجد أن التعليم يلتهم جزءا كبيرا من ميزانية البلاد، أما فيما يتعلق بالتعليم بعد الأساسي (الثانوي والجامعي) فإن الدول النامية تنفق أقل كثيرا مما تنفقه الدول المتقدمة وتخصص له جزء صغير من ميزانية الحكومة؛
- يعتبر مشكل التسرب المدرسي وخاصة في المرحلة الابتدائية ظاهرة تعاني منها العديد من الدول النامية حيث فاق معدل التسرب المدرسي 38%، فيما لم تتعدى هذه النسبة 1% في الدول المتقدمة، وفي مقابل 21,4 % كمعدل عالمي؛
- الإنفاق العام على التعليم: يعكس هذا المؤشر مدى اهتمام الدولة بالتعليم، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول النامية تضاهي مثيلتها في الدول المتقدمة، وربما تتجاوزها في بعض الدول مثل السينغال والنيجر، وهذا يشير إلى أن المشكلات الخاصة بالتعليم لا ترجع إلى حجم الإنفاق بقدر ما ترجع إلى فاعلية هذا الإنفاق وكفاءته وتوزيعه بين البنود المختلفة (الأجور والمرتبات والأساليب والأدوات التعليمية، وبناء المدارس الجديدة وتطويرها...الخ)[1].

2. عادات وتقاليد بالية وغير ملائمة للتطور: تتواجد بمجتمعات الدول النامية عادات وتقاليد موروثة ومعرقلة بصورة كبيرة لعملية الإسراع في تقدم وتطور هذه المجتمعات ومن تلك العادات والتقاليد نذكر منها على سبيل المثال: عادات تعظيم دور الرجل وتضييق دور المرأة، الروح الإتكالية، الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي، عدم تحبيذ ممارسة بعض النشاطات، أو استغلال واستهلاك بعض السلع...الخ[2].

3. الديكتاتورية وسيطرة فئة قليلة على الحكم بسبب عدم وجود أنظمة ديمقراطية، حيث تعاني اغلب الدول النامية من الاستبداد السياسي الذي يستخدم الأساليب القمعية المقيدة للحريات التي تنعدم معها المشاركة الجماهيرية في مختلف القرارات.

4. يساهم الفقر والحرمان في انتشار واسع للجريمة ومختلف الآفات الاجتماعية مما يساهم في انعدام الأمن والاستقرار.

---

[1]- كمال أمين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018، ص 119.

[2]- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

5. سوء توزيع المردود الاقتصادي للعملية الإنتاجية من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة التي تقوم بدور الموزع في الدول النامية عن طريق السياسات العامة الخاصة بالأجور والأسعار والضرائب والصحة والسكن، حيث يساهم الفساد المنتشر بكثرة وعلى كافة المستويات في مضاعفة تبعات التخلف بالنسبة للفرد والدولة[1].
6. كذلك تعاني الدول النامية من اضطرابات وانقلابات في نظم الحكم، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار، وإلى هروب رأس المال المادي والبشري، فضلا عن إحجام رأس المال الأجنبي عن التواجد في هذه الدول بسبب عدم الاستقرار وفساد البيئة السياسية، وقيام توترات اجتماعية كبيرة تؤثر على المسار التنموي كما حدث ببعض الدول العربية مؤخرا مع بداية عام 2011 مثل: تونس، مصر، اليمن، ليبيا.
7. عدم استقرار الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري والتغيير المستمر للعناصر الإدارية مما يعرقل التنمية بسبب التغيير المستمر في خططها[2].

ثانيا: الخصائص التكنولوجية.

1. تعرف الدول النامية تخلفا كبيرا في مجال الحصول على التكنولوجيا المتطورة واستعمالها مما يضعف من قدرة صناعاتها المحلية على خلق قيمة مضافة مرتفعة، ورغم عمل كثير من هذه البلدان على نقل التكنولوجيا فإنها لم تحقق مستوى عاليا في هذا المجال، ولا تناسبا بين نوعية التكنولوجيا المنقولة واحتياجات الاقتصاد التكنولوجية، فضلا عن عجزها عن خلق التكنولوجيا بعد نقلها.
2. عدم وجود إستراتيجية مدروسة لآفاق تطوير البحث العلمي وقيادته حتى يتلاءم مع احتياجات التنمية وتحقيق الابتكار[3].
3. تدني الميزانية الخاصة بالبحث العلمي، ويمكن التدليل على ذلك من خلال الاطلاع على الإحصائيات الخاصة بنسب الإنفاق على البحث والتطوير بالدول النامية مقارنة بما يخصص لنفس الغرض بالدول المتقدمة الواردة في تقرير التنمية البشرية للعام 2018 الصادر عن الأمم المتحدة.

---

[1]- علام عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2]- يوسف بعيطيش، مرجع سبق ذكره، ص 687.
[3]- نوي طه حسين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 84.

4. ضعف أداء ومستوى قطاع البحث العلمي، وعدم مساهمته الفعالة في تحسين الإنتاجية والتقدم الاقتصادي، وهذا ما يبينه ترتيب جامعات دول العالم الثالث التي جاءت في أواخر الترتيب.
5. هجرة الأدمغة المحلية بسبب عدم اهتمام الحكومات بهم وعدم تحفيزهم، بحثا عن التمويل المادي الذي تجده في الدول المتقدمة بغض النظر عن جنسياتهم أو ديانتهم، هذا ما رفع من عدد الباحثين في الدول المتقدمة نتيجة رعايتها للباحثين في كل المجالات[1].

[1]- رابح حمدي باشا وجميلة مداني، دور انتاج وتجديد التكنولوجيا في تنمية بلدان العالم الثالث، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، سبتمبر 2013، ص 178.

المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية.

لقد شهدت الاقتصاديات النامية تطورات هامة خاصة في السنوات الأخيرة، جعلتها تحظى بالعديد من الدراسات الحديثة المختلفة، وجعل البعض منها يحتل مكانا ضمن الاقتصاديات المتقدمة، وتستخدم العديد من المؤشرات الداخلية والخارجية لتقييم النشاط الاقتصادي، يأتي على رأسها التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي) الذي يعتبر أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء الكلي للاقتصاد بأكمله[1]، كونه يمثل أهم المؤشرات الدالة على مدى تطور ورقي الأمم، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى عديدة، سوف نتناول أهمها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية.

شهد الاقتصاد العالمي تطورات معاكسة كان لها دور بارز في انخفاض معدلات النمو في عقد الثمانينات، فقد تضافر الطلب الخارجي الهزيل ومعدلات التبادل التجاري المنخفضة والعرض المتناقص من التمويل الخارجي، والزيادة الكبيرة في تقلبات أسعار الفائدة لخلق مناخ اقتصادي معاكس على نحو غير مألوف،[2] فحتى نهاية السبعينيات ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية قويا بوجه عام مواصلا الاتجاه الذي كان عليه عقد الستينيات، وبعد عام 1980 انخفضت معدلات النمو في الدول النامية من متوسط 5,4% سنويا خلال الفترة 1973-1980 إلى 3,9%خلال الفترة 1980-1987، ويعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى التغيرات غيرة المتوقعة التي طرأت على الاقتصاد العالمي والتي كشفت عن عدم استدامة سياسات الاقتصاد الكلي التي اعتمدتها العديد من البلدان النامية[3].

---

[1] – حسب مؤشر الأداء الاقتصادي (The Economic Performance Index) المقترح من قبل: Vadim khramov و Ridings Lee John عام 2013 والذي يقيس الأداء الاقتصادي للقطاعات الثلاثة (الأسر، الشركات، الحكومات)، يستخدم مؤشر التغير في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للأداء الكلي للاقتصاد بأكمله، بالإضافة إلى معدل التضخم لقياس الوضعية النقدية، معدل البطالة لقياس الوضعية الإنتاجية، العجز الموازني لقياس الوضعية المالية.

[2] – تقرير عن التنمية في العالم 1990، البنك الدولي، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1990، ص 25.

[3] -World Development Report 1988, The World Bank, Oxford University Press, Oxford,1988, P 23.

وفي تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية شهدت البلدان النامية سلسلة من أزمات المدفوعات والأزمات المالية، بما في ذلك ما حدث في المكسيك عام 1994[1]، وفي بعض أجزاء آسيا في الفترة 1997-1998 والتي امتدت آثارها إلى البرازيل والاتحاد الروسي في عام 2007، وفي تركيا في الفترة (2000-2006)، وعلى الرغم من هذه الأزمات سجلت البلدان النامية معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط 4,7% خلال الفترة 1991-2002، وهو ما يتجاوز المعدل الذي حققته البلدان المتقدمة بأكثر من نقطتين مئويتين حسب الأرقام الواردة في الجدول رقم (3-7) أدناه، وفي الوقت نفسه انخفض متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للاقتصاديات الانتقالية بنسبة 2,6%، وهو ما كان يعزى إلى حد كبير للانهيار الاقتصادي فيها في أوائل التسعينات، وبمقارنة أداء نمو البلدان المتقدمة بالبلدان النامية خلال الفترة 1991-2002 نلاحظ أن أداء نمو هذه الأخيرة كان أعلى من سابقتها لعدد من الأسباب، أبرزها إنتعاش هذه الدول من الركود الاقتصادي المتصل بأزمات الديون التي أثقلت العديد منها في الثمانينات[2]، إلى جانب الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى سبب آخر يتمثل في الأداء المتباين للدول المتقدمة، مع بطء النمو لمدة طويلة في اليابان، وتباين النمو في أوربا، والتباطؤ الحاد للنمو في الولايات المتحدة[3].

وخلال الفترة 2003-2007 تسارع نمو الناتج في البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية، حتى في الوقت الذي ظلت البلدان المتقدمة تشهد فيه في المتوسط نموا بطيئا نسبيا، حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في كل منهما يتجاوز البلدان المتقدمة بما يتراوح بين 4,5% و 5%، وأدى اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لعام 2008 إلى تعزيز هذا الاتجاه في بادئ الأمر، حيث كان الانكماش اللاحق أسرع في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة.

---

[1] - تعرضت المكسيك لأزمة مالية عام 1995، حيث أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها في الوقت الذي تحول في الآلاف إلى عاطلين عن العمل، وأظهرت حاجة الدول إلى أكثر من مليار دولار لضمان قدرتها الائتمانية، وفجأة غير المستثمرون في اتجاهاتهم الاستثمارية، مما أدى إلى حدوث هجرة لرؤوس الأموال الداخلة إلى الخارج بشكل واسع مما قاد إلى أزمة عميقة في النظم المالية، وهدد استقرار القطاعات الإنتاجية لتوصف بذلك أزمة المكسيك في عام 1994-1995 بأنها أول أزمة مالية في القرن العشرين تولي الانتباه إلى حجم وسرعة تدفق رؤوس الأموال، وكشفت عن مشاكل السياسة الاقتصادية التي تواجه الاقتصاديات الناشئة.

[2] - حدثت أزمة المديونية في عقد الثمانينات من القرن العشرين في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحركية رؤوس الأموال، التي أدت إلى توسع البنوك التجارية العالمية في الإقراض لحكومات الدول النامية، وقد نتج عن ذلك التوسع في الإقراض تعثر تلك الحكومات وإعلان الدول المدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها كما فعلت المكسيك عام 1982 وتبعها عدد من الدول الأخرى.

[3] - تقرير التجارة والتنمية 2013، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، جنيف، ص 23.

الجدول رقم (3–7): الأداء المقارن لنمو الناتج.

	2002-1991		2007-2003		2012-2008	
	نمو الناتج (متوسط سنوي)	الإسهام في النمو العالمي	نمو الناتج (متوسط سنوي)	الإسهام في النمو العالمي	نمو الناتج (متوسط سنوي)	الإسهام في النمو العالمي
العالم	2,9	2,9	3,7	3,7	1,7	1,7
الدول المتقدمة	2,6	2,0	2,6	2,0	0,3	0,2
الاقتصاديات الانتقالية	-2,6	-0,1	7,6	0,2	1,8	0,0
الدول النامية	4,7	0,8	7,0	1,5	5,3	1,4
الأرجنتين	2,6	0,0	8,9	0,0	5,8	0,0
البرازيل	2,6	0,1	4,0	0,1	3,3	0,1
الصين	10,1	0,2	11,6	0,5	9,4	0,6
الهند	5,9	0,1	8,6	0,1	7,2	0,1
جمهورية كوريا	6,1	0,1	4,4	0,1	3,1	0,1
المكسيك	3,1	0,1	3,2	0,1	1,6	0,0
الاتحاد الروسي	-2,7	-0,1	7,4	0,1	1,5	0,0
جنوب إفريقيا	2,3	0,0	4,9	0,0	2,1	0,0
تركيا	3,3	0,0	7,3	0,1	3,5	0,0

المصدر: تقرير التجارة والتنمية 2013، مرجع سبق ذكره، ص 23.

من جهة أخرى كان التسارع المسجل في معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة 2003–2007 مقارنة بالفترة التي تسبقها 1991–2002 متباينا بدرجة كبيرة فيما بين البلدان النامية، فقد كان واضحا بصفة خاصة في بعض الاقتصاديات النامية والانتقالية الكبيرة، مثل الاتحاد الروسي والأرجنتين، وتركيا، وجنوب إفريقيا والهند، ولكن بدرجة أقل من ذلك بكثير في البرازيل والصين والمكسيك، بل إن جمهورية كوريا سجلت انخفاضا في متوسط معدلات نموها السنوية، وكانت الزيادة الحادة في تلك المعدلات في الاتحاد الروسي والأرجنتين وتركيا ترجع في جانب منها إلى سرعة انتعاش تلك البلدان من الأزمات الحادة التي شهدتها بداية الألفية، والتي تسببت في خسائر كبيرة للناتج، لتعود معدلات النمو الاقتصادي للانخفاض مجددا خلال الفترة

2011-2012 ويزداد سوء أداءها تدريجيا في جميع المناطق النامية، وكذلك في جميع البلدان بشكل منفرد، وخاصة في البرازيل وتركيا والهند، ومع ذلك حتى في هذه البلدان الأخيرة ظل دخل الفرد يتجاوز مستويات ما قبل الأزمة بهامش كبير، ويبين ذلك أن اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي المضادة للتقلبات الدورية الاقتصادية قد مكنت العديد من البلدان النامية من تخفيف أثر الكساد العظيم على اقتصادياتها لفترة من الزمن.

وبالرغم من كل ذلك ظلت البلدان المتقدمة تشكل القوى المحركة الرئيسية للنمو العالمي حتى اندلاع الأزمة الحالية، فخلال الفترة 1990-2005 كانت هذه البلدان الأخيرة تستأثر بحوالي ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما تجاوزت حصة مساهمتها في الاقتصاد العالمي 50%[1]، وعلى النقيض من ذلك فإنها لم تسهم كمجموعة في نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2006-2012 إلا بنسبة ضئيلة، حيث عجلت أزمة الرهن العقاري الأمريكية[2] وتداعياتها الاتجاه إلى تنامي دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ففي الفترة ما بين عامي 2006-2012 تولد 74% من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في البلدان النامية، بينما لم يتحقق سوى 22% في البلدان المتقدمة، ويتناقض ذلك بصورة حادة مع مساهمة كل منهما في العقود السابقة فقد كانت البلدان المتقدمة تستأثر بنسبة 75% من النمو العالمي في الثمانينات والتسعينات، غير أن هذه النسبة ما لبثت أن انخفضت إلى ما يزيد قليلا عن 50 %بين عامي 2000-2006، والشكل التالي يبرز تطور مساهمات المناطق في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي[3].

[1]- تقرير التجارة والتنمية 2013، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] - أزمة الرهن العقاري الأمريكية هي أزمة خطيرة ظهرت على السطح فجأة فجرها في البداية تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطرة، بدأت في سبتمبر 2008، واعتبرت الأسوأ منن نوعها منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929، ابتدأت الأزمة أولا بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت خلال عام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنك.

[3]- تقرير التجارة والتنمية 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، جنيف، ص 5.

الشكل رقم (3-4): تطور مساهمات المناطق في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (1970-2012).

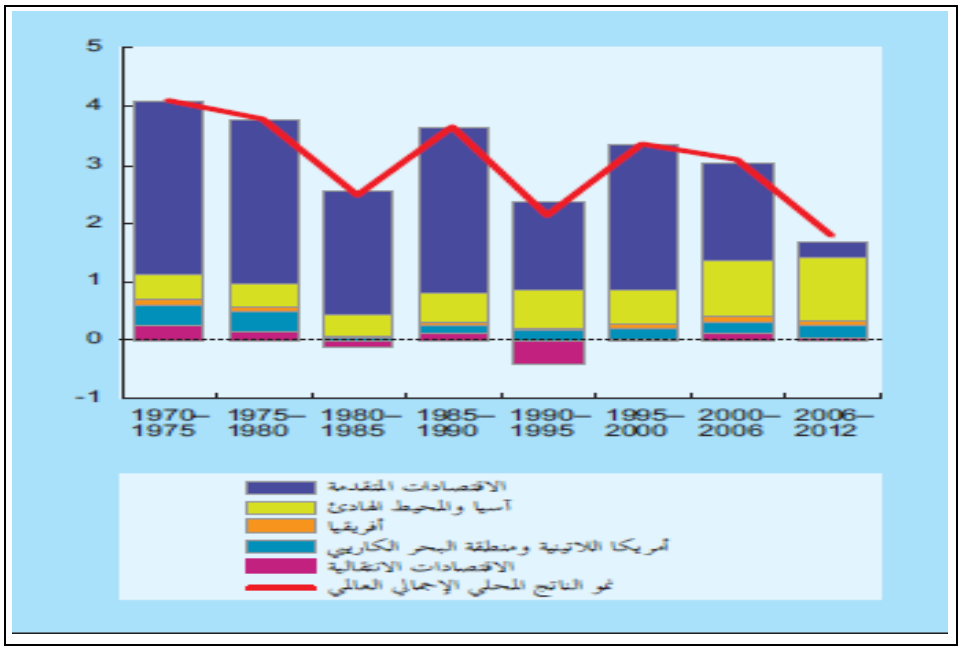

المصدر: تقرير التجارة والتنمية 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، جنيف، ص 5.

يتضح من الشكل (3-4) أن حصة الاقتصاديات النامية قد تضاعفت خلال الأربع عقود الماضية، ما يؤكد المكانة التي أصبحت تحوزها هذه الدول في الاقتصاد العالمي، إلا أننا نشير إلى وجود تفاوت كبير في مساهمات هذه الدول، وكذا بين مختلف أقاليمها، حيث تعتبر اقتصاديات آسيا والمحيط الهادي الأكثر مساهمة في الناتج العالمي، في حين عرفت أمريكا اللاتينية تذبذب في نموها الاقتصادي، وتملل في مساهمتها في الناتج المحلي العالمي، وذلك بسبب تضررها الكبير من الأزمات والاضطرابات المالية الاقتصادية التي اجتاحت اقتصاديات أمريكا اللاتينية، انطلاقا من أزمة المديونية في عقد الثمانينات (العقد الضائع)[1] وصولا إلى أزمات النظام الرأسمالي سنة 2007، وهو ما يعكس ارتباطها الوثيق بالاقتصاديات المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، أما بالنسبة للاقتصاديات الإفريقية وبالرغم من مساهمتها الضئيلة في الناتج العالمي، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي فيها لا ترتبط كثيرا بالاضطرابات المالية بدليل تجاوزها للأزمة الأخيرة في فترة وجيزة، وأخيرا الاقتصاديات الانتقالية التي لم تكن مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي تذكر بالكاد.

[1] – أزمة الثمانينات نشأت في أمريكا اللاتينية عندما تجاوزت دولها نقطة المقبول من الديون الخارجية ولم تعد لها قدرة على سدادها، حيث أن العديد من الدول المنخفضة الدخل بلغت مرحلة المديونية الحرجة وأصبحت على قاب قوسين من المرحلة التي يعجز فيها البلد المقترض من سداد خدمة الدين العام الأمر الذي يحدث اضطرابا كبيرا في النشاط الاقتصادي للدول، لهذا سمي هذا العقد بالعقد الضائع (La decada perdida).

[2] – زهير بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 179.

وبالرغم من ارتفاع مساهمة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى مجتمعة في النمو الاقتصادي العالمي، فقد شهدت معدلات نمو المجموعة انخفاضا سنويا اعتبارا من عام 2010 وحتى 2016 في ظل التحديات التي كانت تواجهها أبرزها عدم الاستقرار في عدد من دول المجموعة، وكذلك الانخفاض في أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية خاصة أن تلك السلع تمثل نسبة كبيرة من صادرات معظم دول المجموعة، وقد عمق من هذه المشكلة انخفاض أسعار النفط اعتبارا من منتصف عام 2014، ومن جانب آخر أثر تباطؤ الاقتصاد العالمي وانخفاض التدفقات الرأسمالية الصافية سلبا على الدول النامية، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي لمجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى 4,1% عام 2016 مقابل 4,2% عام 2015، ورغم هذا التباطؤ تبقى هذه المجموعة المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، حيث ظلت تقود النمو العالمي بمعدلات نمو تزيد عن ضعف معدل نمو الدول المتقدمة[1].

وفي عام 2017 تحسن الأداء الاقتصادي في عدد من الاقتصاديات ذات الأهمية النسبية الكبيرة في المجموعة، من بينها البرازيل ونيجيريا وروسيا في ظل تحسن الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية، مما انعكس إيجابا على معدل النمو بهذه المجموعة، كما أن ظروف التمويل العالمية كانت مواتية، وهو ما يدعم الطلب القوي على الاستثمار في أصول هذه البلدان واستمرار تدفقات رؤوس الأموال إليها ، كما ساهم تحسن نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع الطلب الخارجي على منتجاتها ، وهو ما انعكس في تحقيق المجموعة لمعدل نمو بلغ 4,8% في المائة عام 2017 مقارنة بـ: 4,1% عام 2016[2]، الذي ما لبث أن انخفض عام 2018 إلى 4,5% انعكاسا لانخفاض الطلب الخارجي وعدم الاستقرار السياسي في بعض دول المجموعة، بالإضافة إلى تراجع أسعار السلع الغذائية والمخاوف من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأثر ذلك تباطؤ الاقتصاد الصيني الذي ساهم في الضغط على هذه الاقتصاديات كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصاديات الكبرى إلى تحول وجهة المستثمرين للأسواق المتقدمة بدلا من الانكشاف على أسواق الاقتصاديات الناشئة.

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ص 6.

[2] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ص 6.

الشكل رقم (3-5): معدلات النمو الاقتصادي في العالم والدول المتقدمة والنامية (2010-2018).

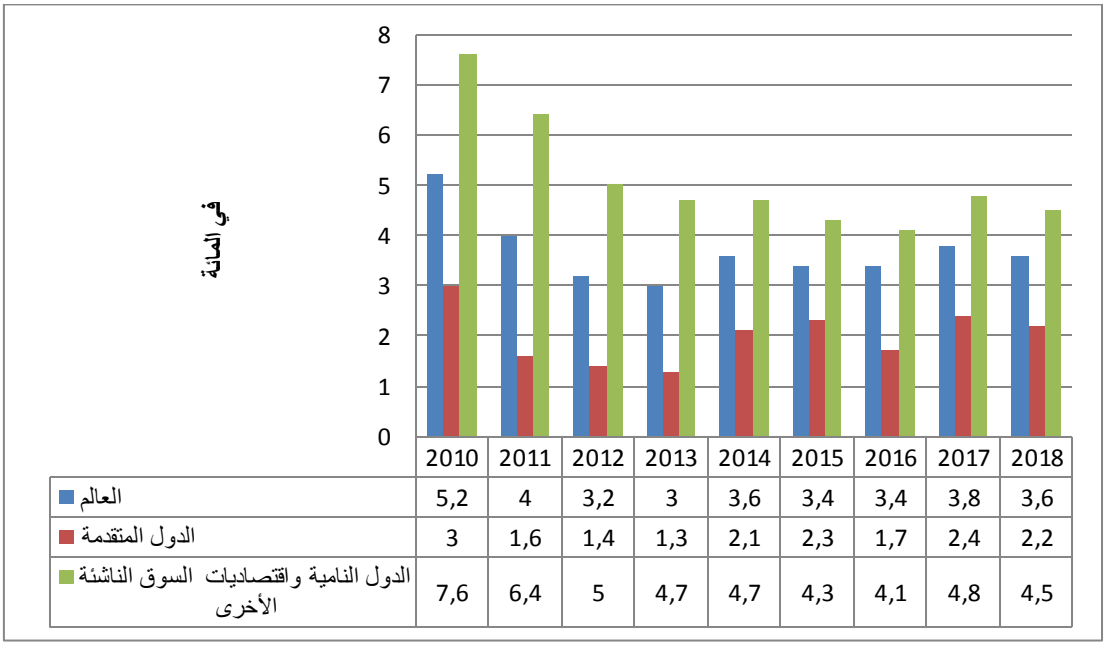

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العالم	5,2	4	3,2	3	3,6	3,4	3,4	3,8	3,6
الدول المتقدمة	3	1,6	1,4	1,3	2,1	2,3	1,7	2,4	2,2
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى	7,6	6,4	5	4,7	4,7	4,3	4,1	4,8	4,5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي ، الإمارات العربية المتحدة، أعداد مختلفة.

ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية لمجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى حيث تأتي الدول النامية الآسيوية كأكبر المجموعات من حيث معدلات نموها خلال عام 2018 بين كافة المجموعات في العالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة فحسب، كما أنها تعد وحدها مسؤولة عن نصف معدل نمو الاقتصاد العالمي، وفي المقابل تراجع معدل النمو الاقتصادي بكل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دول وسط وشرق أوربا، دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، في حين تحسن معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ معدل نموها الاقتصادي 3% عام 2018 مقابل 2,9% عام 2017، وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في تحسن معدل نموها أهمها الارتفاع النسبي لأسعار النفط والمواد الأولية مما أدى إلى انتعاش معظم دول المجموعة، حيث حققت أربع عشر دولة من هذه المجموعة معدل نمو تجاوز 5%، كما تحسن معدل النمو الاقتصادي في رابطة الدول المستقلة[1] حيث تمكنت من تحقيق معدل نمو بلغ 2,8% عام 2018 مقابل 2,4% عام 2017، وهذا انعكاسا لتحسن معدل النمو الاقتصادي في روسيا أكبر اقتصاد في المجموعة[2].

[1] – رابطة الدول المستقلة هي منظمة دولية تأسست في ديسمبر 1991 بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي مباشرة، وكان أعضاءها المؤسسون هم روسيا وجميع الجمهوريات السوفيتية السابقة باستثناء دول البلطيق، هدفها الأساسي هو التدامج الاقتصادي والعسكري بين هذه الدول في مجال جيو-ستراتيجي مشترك.

[2] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الدول النامية.

كان النجاح الكبير الذي حققته معظم الدول في خفض التضخم من التطورات الملحوظة في النصف الثاني من عقد التسعينات، حيث بلغ معدل التضخم في العديد من الحالات مستوياته منذ عقود طويلة من الزمن، ويتضح من خلال الشكل رقم (3-6) انخفاض معدلات التضخم فيما بين البلدان التي تمر بمراحل تنمية مختلفة، حيث يظهر هذا الانخفاض جليا في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي.

الشكل رقم (3-6): استجابة معدلات التضخم للصدمات المختلة.

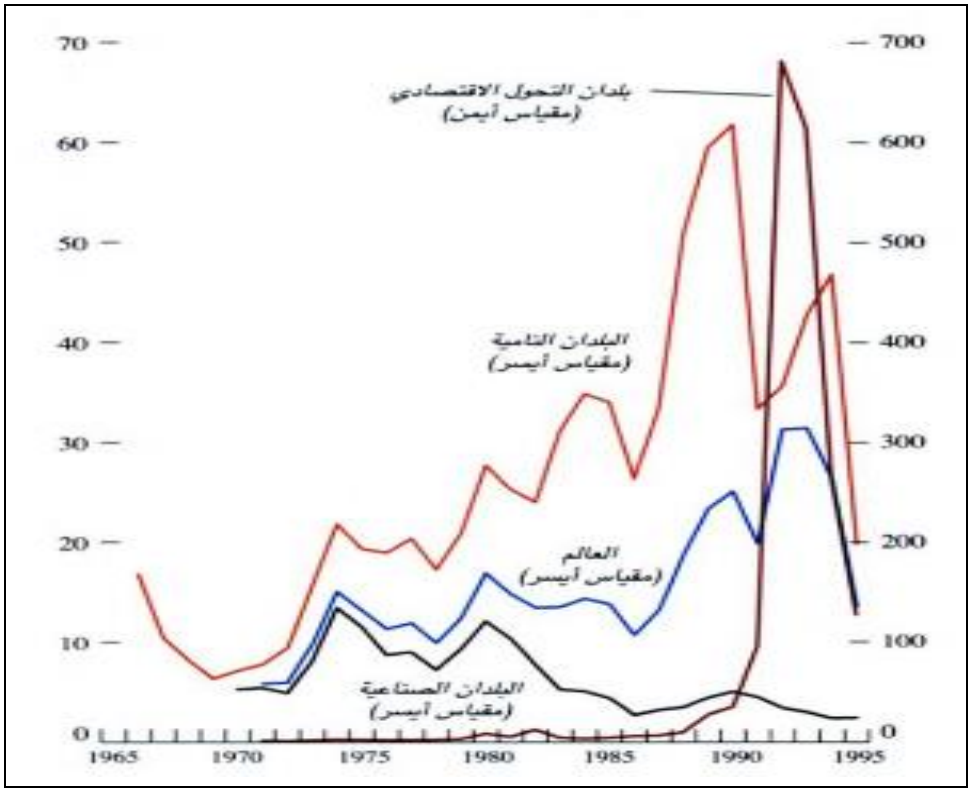

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عالمية، ارتفاع وانخفاض التضخم، أكتوبر 1996، ص 117.

ساهمت الضغوط المالية العامة بسبب أزمة الدين العام في الدول النامية بصورة ملموسة في ظهور الدفعات التضخمية خلال عقد الثمانينات ومطلع التسعينات، حيث انحرفت معدلات التضخم إلى أعلى مسجلة أرقام قياسية، وقد بلغ هذا الارتفاع ذروته عام 1993، ليعرف بعد ذلك تحسنا ملحوظا في النصف الثاني من عقد التسعينات.

وبعد ثلاث سنوات من الانخفاض الهائل عادت معدلات التضخم للارتفاع مجددا عام 1998حيث قدرت بـ: 10,1% مقارنة بـ: 9,5% عام 1997، متركزا إلى حد كبير في البلدان الآسيوية الأشد تأثرا بالأزمة التي عصفت بآسيا ولاسيما إندونيسيا والاتحاد الروسي[1].

الجدول رقم (3–8): تطور معدلات التضخم في الدول النامية والمجموعات الإقليمية (1996-1999).

	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدول النامية	55,1	22,9	15,1	9,5	10,1	6,5
افريقيا	54,8	35,3	30,0	13,6	9,2	11,0
آسيا	16,0	13,2	8,2	4,7	7,6	2,5
الشرق الأوسط وأوربا	33,3	38,9	26,6	25,3	26,0	20,3
أمريكا اللاتينة وبحر الكاريبي	202,5	34,4	21,4	13,0	9,8	8,8
الدول التي تمر بمرحلة تحول	273,3	133,5	42,4	27,3	21,8	43,7

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المؤتمر العام: حالة الأغذية والزراعة، الدورة الحادية والثلاثون، أكتوبر 2001.

وفي عام 1999 عادت معدلات التضخم للانخفاض مجددا مسجلة مستويات تقل كثيرا عن متوسطها خلال عقد التسعينات، حيث انخفض معدل التضخم إلى 6,5%، أما على مستوى المجموعات الفرعية المختلفة من الدول داخل هذه المجموعة فقد كان أداءها متباينا بعض الشيء، ففي الوقت الذي ارتفع فيه معدل التضخم في كل من إقليم أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي وإقليم إفريقيا، فقد انخفض وبصورة ملحوظة في مجموعة آسيا ومجموعة الشرق الأوسط وأوربا.

أما بالنسبة لمجموعة الدول المتحولة فقد تضاعف معدل التضخم فيها بالمقارنة مع العام السابق حيث سجل معدل 40,9%، وعلى الرغم من هذا الارتفاع الكبير تجدر الإشارة إلى أن هذا المعدل يعتبر منخفضا جدا بالمقارنة مع متوسط معدل التضخم لهذه الدول خلال عقد التسعينات والمستويات العالية جدا في بداية هذا العقد، ويعزى هذا الارتفاع الشديد في مجمله إلى ارتفاع معدل التضخم بالنسبة لروسيا من 27,7% عام 1998 إلى 85,9%عام 1999، مقارنة بتغيرات بسيطة جدا ببقية دول هذه المجموعة.

[1] – شهدت دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية شديدة، بدأت بانهيار سعر عملة تايلند، بعد قرار الحكومة التايلندية تعويم عملتها مما أدى إلى عجز الحكومة في دعم هذه العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها، وانتقلت بعدها إلى دول جنوب شرق آسيا الأخرى، اندونيسيا، الفلبين، كوريا الجنوبية وغيرها، كما رافقها تفاقم حجم الدين العام الخارجي لأربعة من أكثر الدول الآسيوية بسبب تفاقم الأزمة حتى وصل حجم الدين الخارجي 180% من حجم الناتج المحلي لتلك الدول، وهو ما دفع بالمؤسسات الدولية للتدخل من أجل إنقاذ الوضع مقابل قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في إندونيسيا، وكوريا الجنوبية ودول أخرى.

وخلال الفترة 2000-2011 عرفت معدلات التضخم استقرارا حيث انخفضت إلى رقم واحد وصل أقصاه عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-7): تطور معدلات التضخم في الدول النامية (2000-2011).

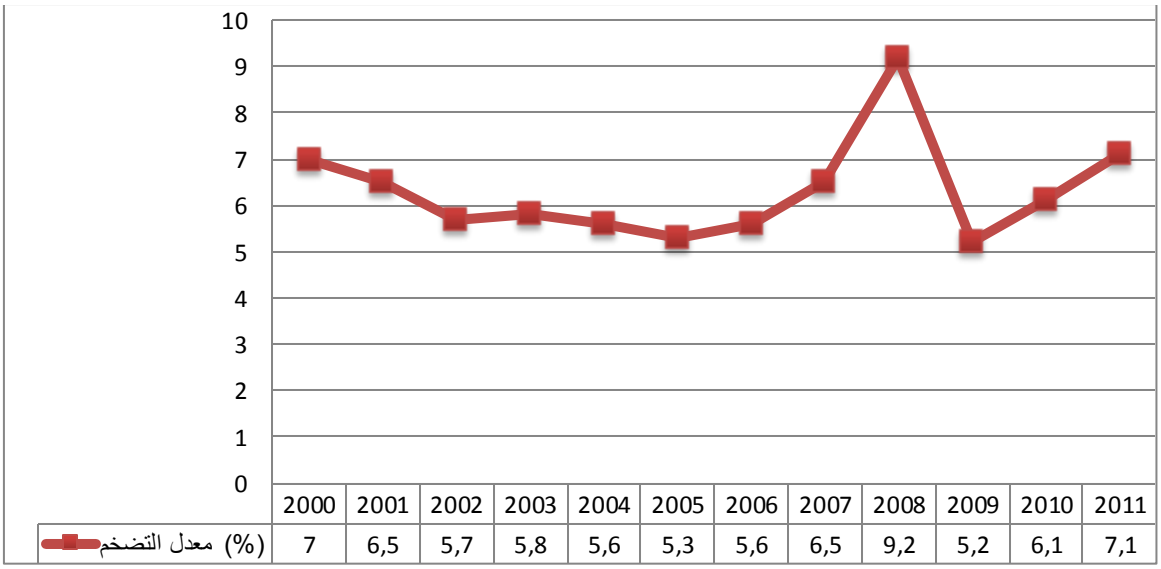

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم (%)	7	6,5	5,7	5,8	5,6	5,3	5,6	6,5	9,2	5,2	6,1	7,1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي ، الإمارات العربية المتحدة، أعداد مختلفة.

حيث أدت الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية) إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم عام 2007 في جميع أقاليم الدول النامية دون استثناء، وبعدما كان معدل التضخم لا يتجاوز 5,6% عام 2006 قفز إلى حوالي 6,5% عام 2007، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى زيادة السيولة المحلية الناجمة عن الفوائض المالية بالدول المصدرة للنفط.

وفي عام 2008 كان من المتوقع انحسار الضغوط التضخمية مع تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي، فقد شهدت أسعار السلع الأولية انخفاضا حادا عن مستوياتها في عام 2007، كما أن من شأن التباطؤ الاقتصادي احتواء زيادات الأجور وتقليص هامش الربح، إلا أن واقع البيانات يشير إلى ارتفاع معدلات التضخم في مختلف الدول في عام 2008، ولهذا الارتفاع ما يبرره في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة. حيث أن تراجع أسعار صرف عملات هذه الدول أمام العملات الأجنبية وارتفاع العجز في موازناتها، ساهم في استمرار التضخم بمعدلات مرتفعة، حيث ارتفع إلى 9,3% عام 2008 مقابل 6,5% عام 2007، ونتيجة لاستمرار تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي التي أدت إلى تراجع الطلب على النفط، وانخفاض أسعاره وأسعار معظم السلع الأولية الأخرى، انخفض معدل التضخم عام 2009 إلى 5,2%.

وفي عام 2011 اتجهت معدلات التضخم للارتفاع للعام الثاني على التوالي في ضوء تحسن أداء الاقتصاد العالمي، كما ساهمت عوامل أخرى عديدة في الاتجاه التصاعدي للتضخم أبرزها ارتفاع معدلات الطلب في الدول النامية الكبرى والناتجة عن ارتفاع مستويات الدخل وارتفاع أسعار كل من السلع الغذائية والطاقة والمعادن كما هو موضح بالشكل رقم (3-8) أدناه التي تعتبر بمثابة القوة المحركة لزيادة التضخم في عدد كبير من البلدان، بالإضافة إلى التطورات السياسية في المنطقة العربية والتي أدت إلى اختناقات في مستويات العرض لبعض السلع الرئيسية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم[1].

الشكل رقم (3-8): المؤشرات الأساسية لأسعار السلع الأساسية حسب مجموعات السلع (2002-2013).
(الأرقام القياسية 2006=100)

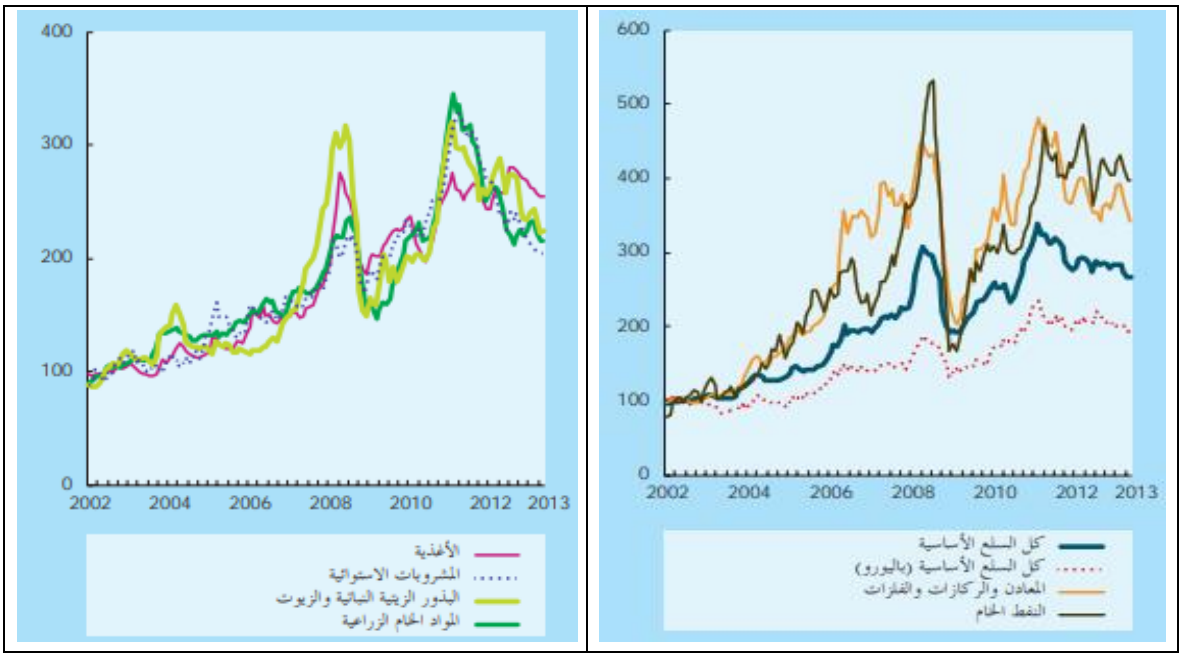

المصدر: تقرير التجارة والتنمية (2013)، مرجع سبق ذكره، ص 9.

ورغم هذا الانتعاش المسجل في معدلات التضخم فقد استمرت حالة تباطؤ النمو التي سيطرت على الاقتصاد العالمي في التأثير على اتجاهات تطوره في العديد من الاقتصاديات النامية، حيث سجلت معدلات التضخم انخفاضات واسعة النطاق على مدار السنوات القليلة الماضية خلال الفترة 2012-2017، نجمت عن تباطؤ النمو الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لضعف مستويات الطلب، بالإضافة إلى تباطؤ النشاط الصناعي في البلدان المصدرة الكبرى نظرا لتراجع الأسعار العالمية للسلع

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة، ص 7.

التجارية وأسعار السلع الأولية نتيجة انخفاض الطلب العالمي، كل هذه العوامل ساهمت في انخفاض معدلات التضخم وبقاءها عند مستويات متدنية، والذي ينتج عنه كما هو معلوم اتجاه الشركات والأسر إلى تخفيض توقعاتهم للأسعار المستقبلية مما يجعلهم يؤجلون قرارات الإنفاق والاستثمار ويحدث تقلصا في الطلب، هذا الأخير الذي يتسبب في تفاقم الضغوط الانكماشية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى دورات مزمنة من انخفاض التضخم، تنتهي بعرقلة النشاط الاقتصادي[1].

وفي سنة 2018 سجل معدل التضخم بمجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى ارتفاعا ليبلغ 4.8 مقابل 4,3 في عام 2017 وذلك انعكاسا لارتفاع أسعار النفط التي عرفت انتعاشا، حيث بلغت مستويات لم تصل إليها منذ يونيو 2014 وارتفاع أسعار بعض المواد الأولية هذا العام.

الجدول رقم(3–9): تطور معدلات التضخم في المجموعات الإقليمية للدول النامية (2012–2018).

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة	5,8	5,5	4,7	4,7	4,2	4,3	4,8
إفريقيا جنوب الصحراء	9,3	6,6	6,4	7,0	11,2	11,0	8,5
وسط وشرق أوربا	6,1	4,5	4,1	3,2	3,2	6,2	8,7
رابطة الدول المستقلة	6,2	6,5	8,1	15,5	8,3	5,5	4,5
الدول النامية الآسيوية	4,6	4,6	3,4	2,7	2,8	2,4	2,6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	9,7	9,3	6,5	5,5	4,9	6,7	11,4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4,6	4,6	4,9	5,5	5,6	6,0	6,2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي ، الإمارات العربية المتحدة، أعداد مختلفة.

أما على مستوى المجموعات الإقليمية فرادى، فتعتبر مجموعة دول وسط وشرق أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر المجموعات ارتفاعا في معدلات التضخم، بالنسبة للأولى فهذا الارتفاع يعد متوقعا في ظل التطورات السياسية التي شهدتها تركيا هذا العام –أكبر اقتصاديات المنطقة– والتي انعكست سلبا على أدائها الاقتصادي ومن ثم معدل التضخم الذي بلغ نحو 16,3% عام 2018، كما أنها تأثرت بارتفاع أسعار النفط باعتبارها دولة مستوردة للنفط، ولا يمكن إغفال انعكاس التوترات التجارية بين منطقة اليورو

[1] – صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مرجع سبق ذكره، ص 7.

والولايات المتحدة الأمريكية على معدل التضخم، أما دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن ارتفاع معدل التضخم فيها يرجع لثلاثة عوامل أولها التطورات غير المواتية في عدد من دول المجموعة، وثانيها الارتفاع الكبير في أسعار النفط وكذلك معاناة بعض دول المجموعة من انخفاض قيمة عملاتها في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، فقد بلغ معدل التضخم على سبيل المثال في مصر والسودان 14,4% و62,8% على التوالي عام 2018.

المطلب الثالث: اتجاهات التجارة الخارجية في الدول النامية.

إن أحد الملامح المهمة للتجارة العالمية على مدار العقود الخمسة الماضية هو المشاركة المتزايدة من جانب الدول النامية، إذ نمت حصتها من التجارة العالمية من خلال ثلاث فترات أساسية، فبعدما كان لا يتعدى نصيبها من التجارة العالمية نسبة 20% خلال فترة الستينات قفزت هذه النسبة إلى حوالي 34% في المتوسط خلال فترة الثمانينات، لتتعدى 40% كنسبة متوسطة خلال العقد الأول من هذا القرن[1]، وبالرغم من أن الدول المتقدمة هي الجهات الفاعلة في التجارة الدولية فقد استمرت البلدان النامية في استئثار نصيب متزايد من التجارة العالمية وليبلغ نصيبها من التجارة العالمية 45% بحلول عام 2013[2].

وقد ترافقت استعادة التوازن العالمي وازدياد حصة الدول النامية من التجارة العالمية مع ترابط غير مسبوق بين المناطق النامية ففي الفترة من 1980 إلى 2011 ازدادت المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب فارتفعت حصتها من مجموع التجارة العالمية بالبضائع مثلا من 8,1% إلى 26,7%، وقد بلغت الزيادة معدلات هامة مطلع الألفية الثالثة، وفي الفترة نفسها انخفضت حصة التجارة بين بلدان الشمال من حوالي 46% إلى ما دون 30%، وتستمر هذه الاتجاهات حتى عند إسقاط الموارد الطبيعية من حساب الصادرات والواردات.

[1]- زهير بن دعاس، مرجع سبق ذكره ص 182.

[2]- تقرير التنمية البشرية لعام 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2013، ص ص 47 48.

الشكل رقم (3-9): ازدياد حصة التجارة بين بلدان الجنوب من مجموع التجارة العالمية بالبضائع بأكثر من ثلاث مرات وتراجع في حصة التجارة بين بلدان الشمال (1980-2011).

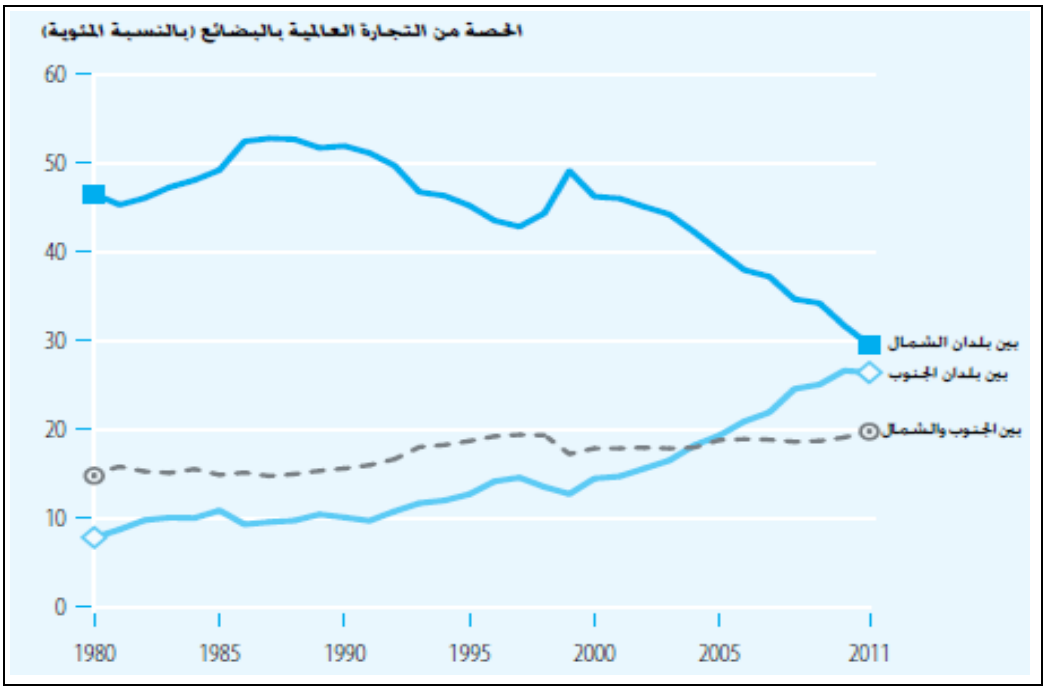

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص 48.

قدر نمو حجم الواردات العالمية عام 1989 بـ: 7,5% وهو أقل بكثير من معدل النمو الذي حققته عام 1988 والمقدر بـ: 9,5% ، ويعكس هذا الانخفاض في نمو التجارة العالمية أساسا تباطؤ توسع الناتج في اقتصاديات السوق المتقدمة، بالإضافة إلى انخفاض نمو الناتج في اقتصاديات جنوب شرق آسيا مما أدى إلى انخفاض الطلب على السلع المتداولة دوليا، ومع ذلك فقد ظلت التجارة الدولية تنمو بمعدلات مرتفعة نسبيا بالنظر إلى متوسط الزيادة السنوية التي سجلت بين عامي 1980-1988 والمقدرة بـ: 4%، أما بالنسبة للدول النامية فهي الأخرى انخفضت فيها فاتورة الواردات عام 1989 بعد الانتعاش الذي حققته عامي 1987-1988 متأثرة بتراكم الديون ونقص مصادر العملات الأجنبية، حيث قدر نمو حجم الواردات بـ: 6% مقابل 14,7% عام 1988، وقد مس هذا الانخفاض جميع المناطق النامية باستثناء جنوب وجنوب شرق آسيا.

الجدول رقم (3–10): النمو في حجم الواردات (1980–1989).

	1985–1980	1989–1985	1987	1988	1989
العالم	3,2	7,1	6,4	9,4	7,5
الدول المتقدمة	3,2	7,5	7,0	8,4	7,9
الدول النامية	0,4	6,2	8,0	14,7	5,9
إفريقيا	1,5	1,2	2,0	8,0	0,7
آسيا	3,2	9,1	11,0	18,0	7,5
أمريكا اللاتينية	-5,6	1,6	4,5	5,4	2,6

Source: Trade And Development Report, United Nations, New York, 1990, P 5.

ومن جهة أخرى فقد كان هناك تباطؤ كبير في نمو حجم الصادرات بالبلدان النامية من 13,5% عام 1988 إلى 6% عام 1989، حيث تأثرت صادرات كل من المصنوعات والمواد الخام بتباطؤ الإنتاج الصناعي بالاقتصاديات المتقدمة، كما أسهمت عدة عوامل من جانب العرض في تباطؤ حجم الصادرات أهمها تعطل الاستثمار الناجم عن اختلال التوازن المحلي بأمريكا اللاتينية وإفريقيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزء الأكبر من الزيادة القليلة الطارئة على حجم صادرات الدول النامية تعزى إلى النفط أي من خلال البلدان المصدرة للنفط مثل الجزائر ونيجيريا[1].

الجدول رقم (3–11): النمو في حجم الصادرات (1980–1989).

	1985–1980	1989–1985	1987	1988	1989
كل الدول النامية	1,2	9,5	5,9	13,5	6
إفريقيا	4,1	2,5	1,2	8,5	2,8
آسيا	5,5	8,9	7,8	15,7	7,3
أمريكا اللاتينية	3,7	2,8	1,7	8,4	4,1

Source: Trade And Development Report, United Nations, New York, 1992, P 6.

وقد استمر تباطؤ توسع التجارة العالمية مطلع التسعينات حيث شهدت أدنى نسبة نمو لها منذ عام 1983 قدرت ب: 3% عام 1991، ورغم هذا التراجع قدمت الدول النامية الزخم الرئيسي للتجارة العالمية وارتفع حجم صادراتها عام 1991 بنسبة 7,5% والواردات بنحو 12%[2].

[1] -Trade And Development Report 1990, Op-Cit, P P 4 5.
[2] -Trade And Development Report 1992, Op-Cit, p p 5 7.

وقد استمرت الدول النامية في لعب دور أساسي وأهمية متزايدة في تحديد أداء واتجاهات التجارة العالمية، حيث كان الأداء القوي للتجارة الدولية في تسعينات القرن الماضي مدفوعا بالاندماج التدريجي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي في أعقاب ما لحق هذا الاقتصاد من كوارث في الثمانينات أو ما أصبح يسمى في الكثير من الأحيان "العقد المفقود"، وقد استمر الأداء القوي للتجارة الدولية حتى العقد الأول من الألفية الثالثة، وازدادت صادرات الدول النامية في المتوسط بنسبة 11% سنويا في الفترة من عام 1990 إلى عام 2008، وبلغت هذه النسبة نحو 7% في الدول المتقدمة، ونتيجة لذلك حازت الدول النامية نصيبا أكبر من التجارة العالمية، ففيما يتعلق بالسلع ارتفع نصيب الدول النامية من أقل من 30% عام 1990 إلى 50% تقريبا في عام 2015، وفيما يتصل بالخدمات فإن الدول النامية ارتفع نصيبها ليبلغ نحو ثلث التجارة العالمية، مقارنة بما نسبته أقل من 20% عام 1990، بيد أن عملية لحاق الدول النامية بركب الصادرات قد راوحت مكانها إلى حد كبير منذ عام 2012 سواء فيما يتعلق بالسلع أو بالخدمات[1].

الشكل رقم (3–10): نصيب الدول النامية في التجارة الدولية (بالنسبة المئوية).

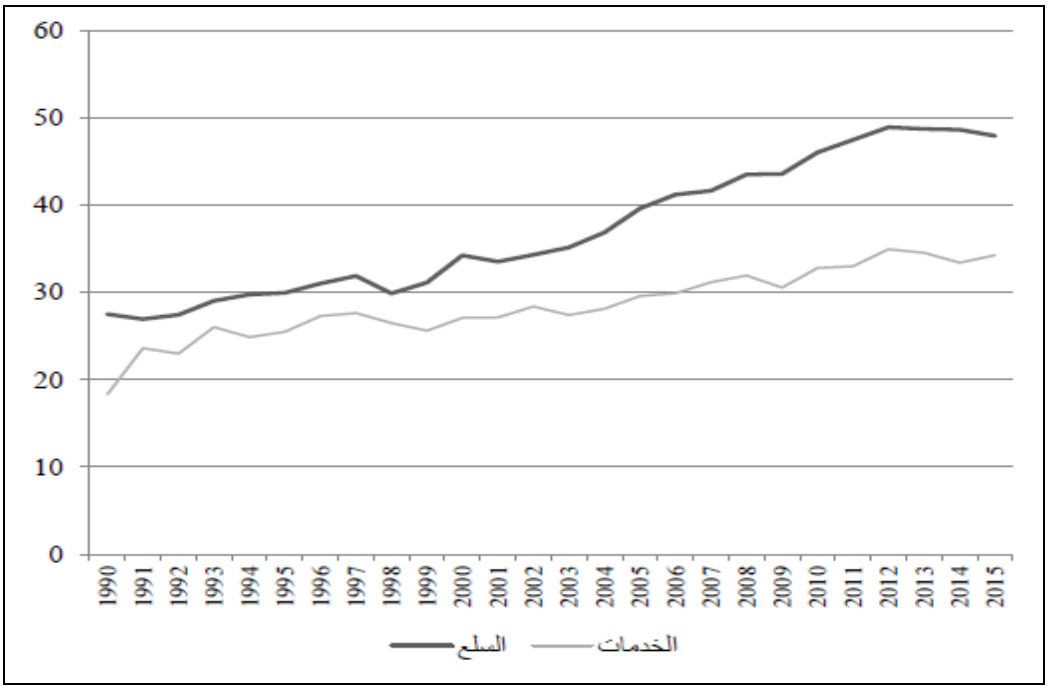

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، الدورة الرابعة والستون، الأمم المتحدة، جنيف، 3 جويلية 2017، ص 7.

[1]– مرجع نفسه، ص 6.

وبعد النمو المطرد الذي عرفته تجارة الدول النامية طوال معظم عقد التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة، بدأت تظهر عليها بعدها علامات ضعف غير معتاد ومتواصل، ويأتي هذا التباطؤ في أعقاب فترة طويلة من النمو المرتفع الذي توقف فجأة نتيجة للأزمة العالمية للفترة 2008-2009، حيث أنه ورغم أن التجارة الخارجية للدول النامية انتعشت بسرعة من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، فإنها قد نمت نموا متواضعا فقط منذ عام 2011، وما فتئت أن تدهورت بدرجة أكبر في عام 2015، هذه التغيرات في حجم واتجاهات التجارة الدولية للدول النامية يمكن أن تفسرها التقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية الدولية التي تؤثر على معدلات التبادل التجاري بين المستوردين، حيث توقفت لمدة وجيزة الفترة الطويلة من النمو المطرد في الأسعار من عام 2003 إلى عام 2011 التي تدعى الدورة الكبرى للسلع الأساسية بسبب الأزمة المالية 2008-2009، ثم تجمدت الأسعار بعد عام 2011، وانخفضت في عامي 2014 و2015، وفي عام 2016 استقرت أسعار السلع الأساسية وانتعشت بعض الشيء في نهاية تلك السنوات لكنها ظلت دون قيم عام 2011 خاصة فيما يخص النفط والمعادن[1]، ونتيجة لذلك ارتفع معدل نمو صادرات الدول النامية ليبلغ نحو 2% عام 2016 مقابل 0,4% عام 2015 مما يعكس التحسن النسبي لأسعار النفط وبعض السلع الأولية التي يتركز إنتاجها في الدول النامية، واستمر ارتفاع معدل نمو حجم صادرات الدول النامية عام 2017 ليبلغ نحو 5,2%، كما ارتفع معدل نمو حجم وارداتها ليصل إلى نحو 6,8% مقابل انكماش بنحو 0,4-% عام 2016.

لكن الانتعاش القوي للتجارة الدولية عام 2017 على مستوى الدول النامية، بعد سنوات من التعثر، بدأت تقوضه تحديات جسيمة واجهها النظام التجاري المتعدد وهددت وجوده، حيث شهد عام 2018 توترات تجارية متزايدة نتيجة القيود التجارية بين الاقتصاديات الأكبر في العالم، ولاسيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهذه القيود لم تقتصر على فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوما على واردات صينية بمئات المليارات من الدولارات، وهو ما ردت عليه بكين بفرض رسوم على سلع أمريكية[2]، ولكن أدت إلى تداعيات تجاوز نطاقها اقتصادهما الوطنيين، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض رسوم على وارداتها

[1]- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول التجارة الدولية والتنمية، الدورة 72، 2 أغسطس 2017، ص 3.

[2]- شملت التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين على بعضهما البعض في عام 2018 أكثر من نصف السلع المتداولة بينهما، وقدر حجم التجارة الإجمالية بينهما بحوالي 640 مليار دولار في عام 2017.

من عدد آخر من الشركاء التجاريين لحماية الوظائف الأمريكية، مما أثر سلبا على حركة التجارة ليس على مستوى الدول النامية فحسب بل على حركة التجارة العالمية ككل[1].

الشكل رقم (3-11): نمو حجم الصادرات والواردات في الدول النامية (2006-2018).

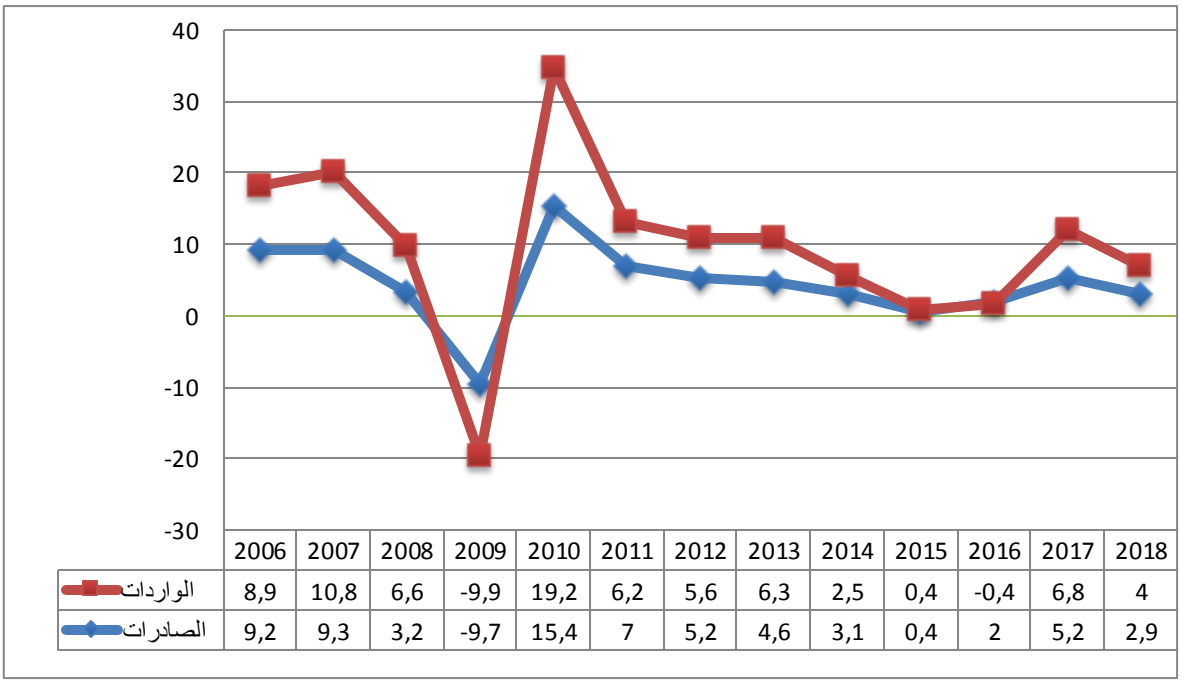

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات	8,9	10,8	6,6	-9,9	19,2	6,2	5,6	6,3	2,5	0,4	-0,4	6,8	4
الصادرات	9,2	9,3	3,2	-9,7	15,4	7	5,2	4,6	3,1	0,4	2	5,2	2,9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير التجارة والتنمية، أعداد 2004، 2012، 2016، 2019

وفي ضوء كل هذا تراجع معدل نمو حجم صادرات الدول النامية ليبلغ نحو 2,9% عام 2018 مقابل 5,2% عام 2017، وذلك رغم استمرار ارتفاع أسعار النفط وكذلك أسعار المواد الأولية، نظرا لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وكذلك القيود التي واجهت صادراتها خاصة للولايات المتحدة الأمريكية كما تراجع معدل نمو وارداتها إلى 4% عام 2018 مقابل 6,8% عام 2017[2].

[1] – بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية التجارة الدولية كمحرك للتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الدورة الأولى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، ديسمبر 2019، ص 3.

[2] - Trade And Development Report 2019, United Nations, New York, 2019, P 13.

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام في الدول النامية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

يشكل الإنفاق العام أداة مهمة في إطار السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة، لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، فهو يعكس بدرجة كبيرة نشاط الدولة ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة وتوجيه اقتصادها وضمان استمراريته، وقد تصاعدت هذه الأهمية مع النمو المطرد في النفقات العامة في دول العالم المختلفة المتقدم منها والنامي، إلا ما ندر في بعض السنوات ولأسباب استثنائية، لذلك سيكون التركيز في هذا المبحث على السياسة الإنفاقية في الدول النامية[1] من خلال الوقوف على هيكلها واتجاهاتها، ومعرجين في حيثيات ذلك إلى أسباب تزايده وصولا في نهاية المبحث إلى تحليل دور السياسة الإنفاقية ومدى فعاليتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: هيكل واتجاهات الإنفاق العام في الدول النامية.

صاحب التنوع والتزايد المستمر في حجم الإنفاق العام بالإضافة إلى اتساع نطاقه واختلاف آثاره تغير في هيكله، أي في الأهمية النسبية لكل نوع من أنواعه، وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى هيكل الإنفاق العام في الدول النامية بالإضافة إلى دراسة اتجاهات تطوره في هذه الدول خلال الفترة 1980-2018.

أولا: هيكل الإنفاق العام في الدول النامية.

تصنيف الإنفاق العام أو هيكله مهم للغاية في تخصيص الموارد بكفاءة وتنفيذ الأهداف التي تمت صياغتها بنجاح، وتتعدد أوجه تخصيص الإنفاق العام في الدول النامية بين المجالات المتعددة لتدخل الدولة بحسب التوجه الاقتصادي لهذه الأخيرة وما تهدف إليه السياسة المالية المتبعة، وبشكل عام واعتمادا على الأهداف المنشودة يصنف الإنفاق العام في الدول النامية حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2011 وفق تصنيفين:

[1] - تتكون عينة الدول النامية من 20 دولة حسب توفر بيانات الإنفاق العام موزعة عبر ثلاثة قارات هي: إفريقيا (6 دول)، آسيا (7 دول)، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (7دول).

1. **التصنيف الوظيفي للإنفاق العام:** التصنيف الوظيفي للنفقات الحكومية (COFOG) **C**lassification **o**f the **F**unctions **o**f **G**overnment هو أحد التصنيفات الخاصة بدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2001، ويستند هذا الدليل في تصنيفه للنفقات حسب الوظائف إلى تصنيف وظائف الحكومة الصادر بصورة مشتركة عن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[1]، وهو تصنيف مفصل للوظائف أو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى وحدات الحكومة العامة لتحقيقها عن طريق مختلف أنواع النفقات[2]، ويعتبر هذا التصنيف واحدا من مجموعة مكونة من أربعة تصنيفات يشار إليها في نظام الحسابات القومية لعام 1993 والذي تمت مراجعته في عام 1999 بتصنيفات الإنفاق العام حسب الغرض وهي[3]:

- COFOG: تصنيف وظائف الحكومة.
- COICOP: تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض.
- COPNI: تصنيف مقاصد المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.
- COPP: تصنيف مصاريف المنتجين حسب الغرض.

ويتم وفق هذا التصنيف (تصنيف وظائف الحكومة COFOG) جمع كافة النفقات المتعلقة بوظيفة معينة في فئة واحدة من فئات تصنيف وظائف الحكومة بغض النظر عن كيفية إجراء تلك النفقات، وبعبارة أخرى تصنف في نفس الفئة مدفوعات التحويلات النقدية الموجهة للاستخدام لأداء وظيفة معينة، أو مشتريات السلع ولخدمات من منتج سوقي والتي تحول إلى الأسر لنفس الوظيفة أو إنتاج سلع وخدمات من جانب إحدى وحدات الحكومة العامة، أو اقتناء أصل لتلك الوظيفة ذاتها، ومن مزايا هذا التصنيف نذكر[4]:

- يوفر تصنيف وظائف الحكومة تصنيفا لنفقات الحكومة على الوظائف التي أوضحت التجارب أنها محل اهتمام عام وقابلة للعديد من التطبيقات التحليلية؛
- يسمح تصنيف وظائف الحكومة بدراسة الاتجاهات العامة في نفقات الحكومة على وظائف أو أغراض معينة بمرور الوقت؛

---

[1]-Government finance statistics: compilation guide for developing countries, International Monetary Fund, Washington, D.C, September 2011, P 49.

[2] – دليل إحصاءات مالية الحكومة (2001)، الطبعة الثانية، إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي، ص 75.

[3] - Classifications of expenditure according to purpose, SERIES M No 84, United nations, New York, 2000, P 9.

[4] – دليل إحصاءات مالية الحكومة (2001)، مرجع سبق ذكره، ص ص75 76.

- يستخدم تصنيف وظائف الحكومة أيضا في إجراء مقارنات دولية لمدى مشاركة الحكومات في الوظائف الاقتصادية والاجتماعية.

ويقسم هذا التصنيف الإنفاق العام إلى عشرة فئات وفقا للغرض منها وهي موضحة من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (3-12): التصنيف الوظيفي للإنفاق العام.

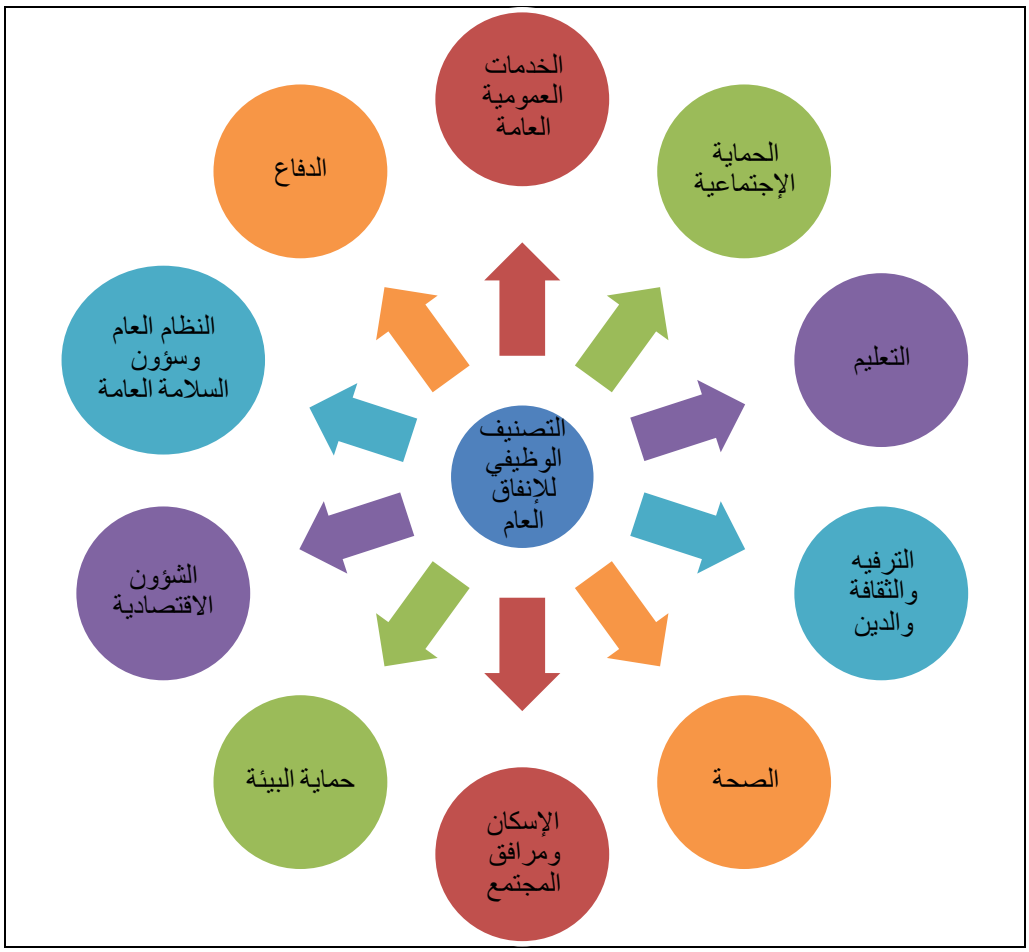

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02).

[1] - يصنف (COFOG) الإنفاق العام وفقا للغرض الذي تستخدم من أجله الأموال، وكما هو موضح في الملحق رقم (02) فقد صنف الإنفاق العام في المستوى الأول إلى عشرة مجموعات (وظيفة) أو مجموعات فرعية، كما يقسم كل مجموعة من مجموعات المستوى الأول إلى تسع مجموعات فرعية في المستوى الثاني، وتتوفر بيانات المستوى الأول من تصنيف وظائف الحكومة (COFOG) لـ: 27 بلدا ضمن 30 بلدا عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أما بيانات المستوى الثاني فهي متوفرة فقط بالنسبة للبلدان الثلاثة عشر الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفي الاتحاد الأوروبي.
(Government at a Glance, Publiques Panorama Des Administrations Publiques, 2009, OCDE, 2009, P 130)

وسيتم شرح كل وظيفة على حدا حسب ما جاء به دليل إحصاءات مالية الحكومة وما هو موضح بالملحق رقم (02).

أ. **الخدمات العمومية العامة:** تغطي هذه الفئة من التصنيف أساسا النفقات العامة المتعلقة بعمل الهيئات التنفيذية والتشريعية والشؤون المالية وشؤون المالية العامة، كما أنها تتعلق بالتحويلات ذات الطبيعة العامة بين مختلف مستويات الحكومة (التحويلات الداخلية)، وبحوث أساسية والبحث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة، بالإضافة إلى خدمات عمومية عامة تخدم أغراضا مختلفة تماما وغير مصنفة في مكان آخر، كما تغطي الخدمات الدولية المتعلقة بالمعونة الاقتصادية الأجنبية، وتسيير الخارجية للدولة، وأخيرا النفقات المتعلقة بمعاملات الدين العام مثل: سداد الفائدة لاسيما ما تعلق منها بديون الدولة.

ب. **الدفاع**[1]: يختلف تعريف مكونات نفقات الدفاع من دولة إلى أخرى، ومع ذلك حددت الأمم المتحدة في تصنيفها للإنفاق العام نفقات الدفاع على أنها الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة، وتغطي هذه الفئة كل نفقات الدفاع العسكري والمدني والمعونة العسكرية للدول الأجنبية ونفقات البحث والتطوير في مجال الدفاع بالإضافة إلى دفاع أخرى غير مصنفة.

ت. **النظام العام وشؤون السلامة العامة:** تغطي هذه الفئة من النفقات خدمات الشرطة خدمات الحماية ضد الحريق (خدمات الحماية المدنية)، والمحاكم وإدارة السجون، كما تشمل النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة، بالإضافة إلى نفقات النظام العام وشؤون السلامة العامة غير المصنفة في مكان آخر.

---

[1] – البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري المستمدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام مأخوذة من تعريف حلف الناتو، وهو يشمل جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام، ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشروعات دفاعية، والقوات شبه العسكرية إذا حُكم بأنها مدربة ومجهزة للعمليات العسكرية، والأنشطة الفضائية العسكرية. وتشمل هذه النفقات الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذك معاشات التقاعد للعسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد، والتشغيل والصيانة، والتوريدات، والبحوث العسكرية، والتطوير، والمساعدات العسكرية (تحسب في النفقات العسكرية للبلد المانح). وهي لا تتضمن نفقات الدفاع المدني والنفقات الجارية للأنشطة العسكرية السابقة، مثل تلك الخاصة بامتيازات قدامى المحاربين، والتسريح من الخدمة، والتحويلات، وتدمير الأسلحة. ولا ينطبق هذا التعريف على كل البلدان لأن ذلك يتطلب معلومات أكثر كثيرا مما هو متاح عما تتضمنه الميزانيات العسكرية وبنود الإنفاق العسكري خارج الميزانية. (على سبيل المثال، فإن الميزانيات العسكرية قد تشمل أو لا تشمل الدفاع المدني، وقوات الاحتياطي والقوات المعاونة، والشرطة والقوات شبه العسكرية، والقوات الثنائية الغرض مثل الشرطة العسكرية والشرطة المدنية، والمنح العسكرية العينية، ومعاشات التقاعد للعسكريين، واشتراكات الضمان الاجتماعي التي تدفعها جهة حكومية إلى جهة أخرى.).
(https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS)

ث. **الشؤون الاقتصادية**: تتألف هذه الفئة من كافة النفقات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة، الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري، وقطاع الطاقة والوقود والتعدين والصناعات التحويلية والتشييد، كما تغطي هذه الفئة النقل والاتصالات وفروع أخرى من الصناعات، والنفقات المتعلقة بالبحث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية، بالإضافة إلى شؤون اقتصادية أخرى غير مصنفة.

ج. **حماية البيئة**: تقسم النفقات المخصصة لفئة حماية البيئة تقسيما فرعيا على تصريف النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي وتخفيف التلوث، بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بحماية التنوع الحيوي والمناظر الأرضية الطبيعية وكذلك البحث والتطوير في مجال حماية البيئة، بالإضافة إلى أغراض أخرى تهدف لحماية البيئة وغير مصنفة في موضع آخر.

ح. **الإسكان ومرافق المجتمع**: تندرج ضمن هذه الفئة النفقات المتعلقة بتنمية الإسكان والمجتمع، وإمدادات المياه والإنارة العامة، والبحث والتطوير في مجال الإسكان ومرافق المجتمع، بالإضافة إلى نفقات أخرى في مجال الإسكان ومرافق المجتمع تخدم أغراضا أخرى غير مصنفة في موضع آخر.

خ. **الترفيه والثقافة والدين**: تسهم النفقات العامة على الترفيه والثقافة والدين في بناء أساس لمجتمع سليم، وإيجاد فرص تعلم مدى الحياة للجميع، وتغطي هذه الفئة من النفقات الخدمات الترفيهية والرياضية والثقافية، وخدمات الإذاعة والنشر، كما تغطي البحث والتطوير في هذا المجال وخدمات دينية ومجتمعية أخرى، بالإضافة إلى الإنفاق على شؤون الثقافة والترفيه والدين غير المصنفة في موضع آخر.

د. **الصحة**[1]: يقيس بعد الصحة نفقات خدمات العيادات الخارجية وخدمات المستشفيات وخدمات الصحة العامة، كما يقيس الإنفاق على اقتناء المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية والبحث والتطوير في مجال الصحة بالإضافة إلى شؤون صحية أخرى غير مصنفة في مكان آخر.

[1]- يقيس الإنفاق العام على قطاع الصحة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات الصحية (أي الإنفاق الصحي الجاري). ويشمل ذلك إنفاق كل من المصادر العامة والخاصة على الخدمات والسلع الطبية، وبرامج الصحة العامة والوقاية والإدارة ، ويستثنى منه الإنفاق على تكوين رأس المال (الاستثمارات). (Health At a Glance, OECD, 2015, P 164)

ذ. **التعليم**[1]: تقيس لنا هذه الفئة النفقات التي تسهم في إتاحة فرص متساوية في التعليم للجميع والنهوض بسبل التعليم والبحث العلمي الحديثة، وتشمل النفقات المرتبطة بالتعليم بمختلف مستوياته (التعليم ما قبل الابتدائي/التعليم الابتدائي/ التعليم الثانوي/ التعليم غير العالي ما بعد الثانوي/ التعليم العالي/ التعليم غير المحدد بمستوى)، كما تقيس الإنفاق على خدمات تابعة للخدمات التعليمية وعلى البحث والتطوير في مجال التعليم، بالإضافة إلى الإنفاق على شؤون التعليم غير المصنفة في مكان آخر[2].

ر. **الحماية الاجتماعية**: تستحوذ هذه الفئة على أهمية خاصة في الموازنات العامة للدول وخاصة في البلدان ذات الدخل المرتفع، ويهدف الإنفاق العام على هذه الفئة إلى تأمين الحد الأدنى من الدخل للأشخاص في سن العمل ولكن غير القادرين على جني الدخل الكافي (بسبب البطالة/العجز/المرض) وتوفير الحد الأدنى من الدخل للكبار في السن (الشيخوخة)، والإنفاق على رعاية الأسرة والأطفال وضمان حقهم في الإسكان، كما يشمل معاشات الورثة، والإقصاء الاجتماعي غير المصنف في مكان آخر، والبحث والتطوير في هذا المجال (مجال الحماية الاجتماعية) بالإضافة إلى نفقات أخرى على أغراض أخرى تخدم مجال الحماية الاجتماعية وغير مصنفة في موضع آخر.

2. **التصنيف الاقتصادي للإنفاق العام**: عند توفير السلع والخدمات غير السوقية للمجتمع قد تنتج الوحدة الحكومية السلع والخدمات بنفسها وتقوم بتوزيعها، أو تحول مبالغ نقدية للأسر كي يكون بمقدورها شراء السلع والخدمات مباشرة، ويحدد التصنيف الاقتصادي أنواع المصروفات التي تتحملها الحكومة على تلك الأنشطة ويتم فيه تقسيم الإنفاق العام إلى 8 قطاعات، كما هو موضح من خلال الشكل التالي:

---

[1] – يشمل الإنفاق العام على التعليم حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي الإنفاق على المؤسسات التعليمية والإعانات المقدمة لتكاليف معيشة الطلاب والنفقات الخاصة الأخرى خارج المؤسسات التعليمية، كما تغطي كل النفقات التي تم إنفاقها من قبل جميع الكيانات العامة، بما في ذلك الوزارات الأخرى غير وزارات التعليم، والحكومات المحلية والإقليمية، والوكالات الأخرى، وتختلف بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الطرق التي تستخدم بها المال العام في التعليم، حيث قد تتدفق الأموال العامة مباشرة إلى المؤسسات أو يمكن توجيهها إلى المؤسسات عن طريق البرامج الحكومية أو عن طريق الأسر المعيشية كما يمكن أن تقتصر على شراء الخدمات التعليمية أو تستخدم لدعم تكاليف معيشة الطلاب فقط (Education at a Glance, OECD, 2011, P 252)

[2] – بما أن نظم التعليم الوطنية تختلف في الهيكل والمحتوى، من الصعب مقارنة الأداء بين البلدان مع مرور الزمن أو رصد التطور الحاصل باتجاه تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية، لهذا جاء التصنيف الدولي الموحد للتعليم (إسكد) مقدما إطارا لتجميع وتصنيف وتحليل إحصاءات التعليم القابلة للمقارنة عبر البلدان، ويعتبر إسكد أحد أفراد أسرة التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، وهو التصنيف المرجعي لتنظيم برامج التعليم والمؤهلات ذات الصلة حسب مستويات ومجالات التعليم (التصنيف الدولي الموحد للتعليم إسكد 2011، معهد اليونسكو للإحصاء، 2013، ص 6)

الشكل رقم (3-13): التصنيف الاقتصادي للإنفاق العام في الدول النامية.

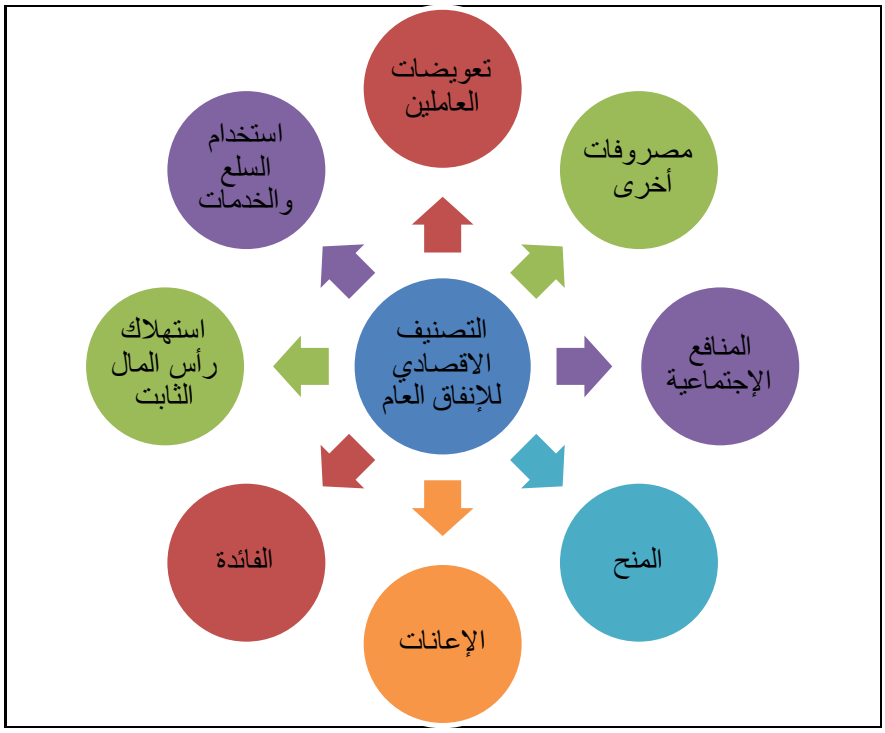

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

وسيتم فيما يلي شرح كل وظيفة على حدا حسب ما جاء به دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 وما هو موضح بالملحق رقم (03)[1].

أ. **تعويضات العاملين**: تعويضات العاملين هي مجموع المكافآت النقدية أو العينية المستحقة الدفع للموظف الحكومي مقابل العمل الذي أداه خلال الفترة المحاسبية المعنية، باستثناء العمل المتصل بتكوين رأس المال للحساب الذاتي (ينطبق نفس الاستثناء على كل فئة فرعية من تعويضات العاملين)، وتشمل هذه الفئة الأجور والرواتب والمساهمات الاجتماعية.

ب. **استخدام السلع والخدمات**: تتألف هذه الفئة من سلع وخدمات مستخدمة في إنتاج سلع وخدمات سوقية وغير سوقية- باستثناء تكوين رأس المال للحساب الذاتي- زائدا السلع المشتراة بغرض إعادة البيع ناقصا صافي التغير في مخزونات العمل قيد الإنجاز، والسلع التامة الصنع، والسلع المقتناة لإعادة بيعها، وقد تقوم وحدات الحكومة العامة بعدد من المعاملات في السلع والخدمات.

[1] - للمزيد من التفصيل أنظر: دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001.

ت. **استهلاك رأس المال الثابت:** استهلاك رأس المال الثابت هو انخفاض قيمة أصول ثابتة تملكها وتستخدمها إحدى وحدات الحكومة العامة خلال فترة محاسبية نتيجة للتدهور المادي، أو التقادم المعتاد، أو التلف العرضي المعتاد، ويتم تقييم ذلك الاستهلاك بمتوسط أسعار الفترة المعنية، ولحساب استهلاك رأس المال الثابت يتم إعادة تقييم الأصول الثابتة المشتراة في الماضي والتي ما زالت مستخدمة بمتوسط أسعار الفترة الجارية مع وضع افتراضات بشأن العمر الاقتصادي المتبقي لكل أصل والمعدل المتوقع لتناقص كفاءته.

ث. **الفائدة:** تكون الفائدة مستحقة الدفع على الوحدات التي تتحمل أنواعا معينة من الخصوم، وهي الودائع، والأوراق المالية عدا الأسهم، والقروض، والحسابات المدينة، وتنشأ تلك الخصوم عندما تقترض وحدة من وحدات الحكومة العامة أموالا من وحدة أخرى، والفائدة هي المصروفات التي تتحملها وحدة الحكومة العامة (المدين) عن استخدام أصل الدين القادم، وهو القيمة الاقتصادية التي قدمها الدائن، ويقسم مجموع الفائدة تقسيما فرعيا إلى فائدة مستحقة الدفع إلى غير المقيمين وفائدة مستحقة الدفع إلى مقيمين بخلاف الحكومة العامة، وفائدة مستحقة الدفع إلى وحدات أخرى للحكومة العامة.

ج. **الإعانات:** الإعانات هي مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو على أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها، وقد تصمم الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج، أو على الأسعار التي تباع بها المخرجات، أو على مكافآت تلك المشروعات، وتصنف الإعانات أولا حسب ما إذا كانت الجهة المتلقية منتجا عاما أو خاصا، ثم حسب ما إذا كان المنتج مشروعا غير مالي أو مشروعا ماليا، والاحتمالات الأربعة في هذا الصدد هي: شركات عامة غير مالية وشركات عامة مالية، ومشروعات خاصة غير مالية، ومشروعات خاصة مالية.

ح. **المنح:** المنح هي تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى وحدة حكومية أخرى أو إلى منظمة دولية، وتصنف المنح أولا حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أم رأسمالية، ويسجل نظام إحصاءات مالية الحكومة ثلاثة أنواع من متلقي المنح كما يلي: منح إلى حكومات أجنبية، ومنح إلى منظمات دولية، ومنح إلى وحدات أخرى تابعة للحكومة العامة.

خ. **المنافع الاجتماعية:** تعرف المنافع الاجتماعية بأنها تحويلات نقدية أو عينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة، والخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيرا معاكسا على رفاهية الأسر المعنية إما بأن يفرض أعباء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها، ومن أمثلة المنافع الاجتماعية تقديم الخدمات الطبية، وتعويضات البطالة، ومعاشات الضمان الاجتماعي، وتصنف المنافع الاجتماعية حسب البرامج التي تنظم دفعها، وهي برامج الضمان الاجتماعي، وبرامج المساعدة الاجتماعية، وبرامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي.

د. **مصروفات أخرى:** تغطي هذه الفئة مصروفات على الممتلكات بخلاف الفائدة، والتي قد تأخذ شكل أرباح موزعة، أو مسحوبات من دخل أشباه الشركات أو مصروفات على الممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين أو ريع، وتنطبق الأرباح الموزعة والمسحوبات من دخل أشباه الشركات على الشركات العامة فقط، كما تغطي مصروفات أخرى متنوعة تضم عددا من التحويلات التي تخدم أغراضا أخرى غير مصنفة في مكان آخر.

ثانيا: اتجاهات الإنفاق العام في الدول النامية.

إن عرض وتحليل اتجاهات تطور الإنفاق العام لعدد من الدول النامية باختلاف درجة تقدمها وباختلاف مراحل التنمية التي تمر بها وما إلى ذلك، يعكس إلى حد كبير طبيعة السياسة المالية المطبقة (سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية) من جهة، ومن جهة أخرى يعطي انطباعا عن الدور الذي تقوم به الدولة لإنجاز الوظائف المنوطة بها ومدى عموميتها وشمولها، وهذا ما سنقوم ببيانه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): تطور الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية (1980-2018).

الفترة	الإنفاق العام بالمليار دولار أمريكي				الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي			
	1980 1989	1990 1999	2000 2009	2010 2018	1980 1989	1990 1999	2000 2009	2010 2018
إفريقيا	**57.42**	**61.12**	**80.52**	**124.44**	**27.43**	**27.11**	**25.85**	**30.03**
الجزائر	18.97	23.22	32.16	49.45	24.20	26.57	23.61	33.57
الكامرون	4.73	5.53	7.88	13.41	17.05	22.05	21.07	25.87
المغرب	28.49	25.95	31.78	47.95	24.46	26.69	27.74	33.20
موريتانيا	0.47	0.28	0.34	0.44	42.17	26.90	27.67	26.83
بوتسوانا	1.04	2.61	3.45	5.42	31.35	37.33	30.88	33.05
الغابون	3.72	3.54	4.92	7.77	25.34	23.15	24.13	27.65
آسيا	**260.44**	**404.00**	**648.20**	**1135.25**	**22.79**	**21.68**	**21.52**	**21.66**
الاردن	8.02	9.59	18.49	26.48	37.33	33.51	31.25	25.99
ماليزيا	20.41	32.87	63.55	112.58	25.87	22.04	21.95	22.95
تايلند	36.26	59.92	95.42	155.16	22.14	21.21	23.77	26.44
اندونيسا	65.65	94.77	138.38	238.91	20.50	17.99	18.02	19.30
الفلبين	37.14	48.87	57.24	100.74	18.48	21.26	19.70	20.79
بنغلادي	4.09	5.84	10.01	18.25	14.43	14.69	15.14	15.48
الهند	88.86	152.13	265.10	483.14	20.75	21.07	20.83	20.68
أمريكا اللاتينية	**524.31**	**651.57**	**784.64**	**978.96**	**27.17**	**25.41**	**26.51**	**29.52**
البرازيل	203.00	284.74	344.45	425.31	20.73	28.78	29.08	31.41
بيرو	19.98	17.03	25.38	45.95	21.90	19.25	21.18	24.01
كوبا	22.08	21.15	30.82	39.90	41.72	39.61	44.39	44.44
كوستاريكا	8.93	10.84	13.72	17.82	25.80	23.39	24.06	29.20
المكسيك	265.24	314.50	366.23	444.15	18.94	18.87	20.52	23.95
بوليفيا	0.73	0.74	1.02	1.61	21.53	23.35	25.14	27.46
نيكاراغو	4.33	2.57	3.01	4.23	39.61	24.59	21.16	26.16
المجموع	**842.17**	**1116.69**	**1513.36**	**2238.65**	**25.80**	**24.73**	**24.63**	**27.07**

Source: Calculated using data from International Monetary Fund.s (IMF) Government Financial Statistics Yearbook (various issues).[1]

[1] – تم تحويل القيم الخاصة بالإنفاق العام والمعطاة بالأسعار الجارية للعملة المحلية، بعد أن تم تحويلها إلى الأسعار الثابتة للعملة المحلية، إلى ما يقابلها بالدولار الأمريكي، وذلك للسنوات المعنية بالبحث باستخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية لعام 2011 والتي أبلغ عنها البنك الدولي عام 2014 في برنامج المقارنات الدولية.

من خلال الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالإنفاق العام للدول النامية المدرجة في الجدول رقم (3-12) أعلاه والبالغ عددها 20 دولة نامية نلاحظ ما يلي:

شهد الإنفاق العام في دول العينة مجتمعة زيادة مستمرة ومطردة وذلك بشكل متلاحق وعلى المدى البعيد كاتجاه عام (كما هو الحال في معظم دول العالم)، إذ تشير التقديرات التي بحوزتنا إلى قفزات كبيرة في الإنفاق العام شهدتها فترة البحث وصل فيها معدل الزيادة إلى قرابة (165%) في المتوسط بمعدل نمو سنوي قدره 4,25%، مضاعفا حجمه بأكثر من مرتين، حيث انتقل حجم الإنفاق العام من 842,17 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال عقد الثمانينات إلى 1116,69 مليار دولار أمريكي في المتوسط في التسعينات، ليصل إلى 1513,36 مليار دولار أمريكي في المتوسط في العقد الأول من الألفية الثالثة، ثم إلى 2238,65 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 2010-2018.

ورغم النمو المتسارع الذي شهده حجم الإنفاق العام بالمجموعة ككل، فإن الانحرافات الإقليمية عن هذه المتوسطات كانت ملحوظة للغاية حيث شهدت آسيا أسرع نمو لها، بينما كان نموها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية أبطأ بكثير، لذلك نجد أن معظم الزيادات المتحققة على مستوى الإنفاق العام كانت مدفوعة إلى حد كبير بالزيادة التي حققتها الدول الآسيوية، بمعدل تزايد فاق (300%)، ومعدل نمو سنوي قارب 9%، وكل هذا يرجع إلى معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الإجمالي التي شهدتها المنطقة، ما مكنها من مضاعفة إجمالي نفقاتها بأكثر من أربعة مرات، تتصدرهم الهند حيث وصل حجم الإنفاق العام بها إلى 483,14 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال العقد الأخير مقارنة بـ: 88,86 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال عقد الثمانينات، بمعدل تزايد وصل إلى قرابة (444%) ومعدل نمو سنوي قدر بـ: (11,37%)، تليها إندونيسيا بقيمة 283,91 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال العقد الأخير مقارنة بـ: 65,65 مليار دولار أمريكي في المتوسط في الثمانينات، بمعدل تزايد وصل إلى قرابة (264%) ومعدل نمو سنوي قدر بـ: (6,76%)، وللتوضيح أكثر نأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): تطور الإنفاق العام في مجموعة الدول الآسيوية (1980-2018).

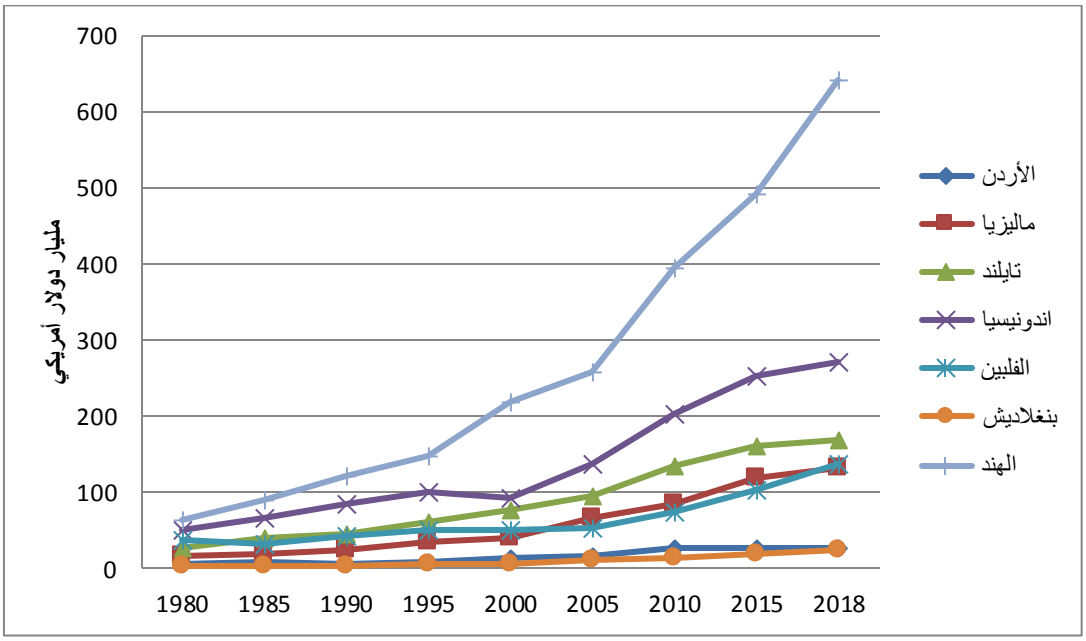

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04).

يؤكد الشكل أعلاه ما شرحناه سابقا، الهند هي الأكثر إنفاقا بين مجموعة الدول الآسيوية، ثم تليها إندونيسيا، وبعدها تايلند خاصة في العقدين الأخيرين، وبنغلاديش والأردن هما آخر الدول الآسيوية إنفاقا بالمجموعة، أما الفلبين وماليزيا فتقريبا تشهدان نفس المستوى، كما يتضح من خلال الشكل المنحنى المتصاعد للإنفاق العام بمعظم هذه الدول، لكن بشكل متباطئ خلال الفترة (1980-2000)، ومن ثم متسارع خلال الفترة (2000-2018) أين تحرك المنحنى بشكل تصاعدي نحو الأعلى.

بالنسبة للبلدان الإفريقية ارتفع حجم الإنفاق العام بشكل مطرد خلال الفترة 1980-2018، حيث انتقل من 57,42 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال عقد الثمانينات ليصل إلى قرابة 124,44 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال الفترة 2010-2018، وبالرغم من زيادة معدلات نمو الإنفاق العام بشكل متلاحق على مدى كل عقد فإن معدلات نموه كانت أبطأ بكثير في الثمانينات ولم تتجاوز 1%، ويرجع هذا إلى حالة الانكماش والتقلص التي شهدها النفقات العامة بعد عام 1982 نتيجة انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعزى هي الأخرى إلى التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والتي كشفت عن عدم استدامة سياسات الاقتصاد الكلي التي اعتمدها العديد من الدول النامية، بما فيها الإفريقية، وبعد قيام هذه الأخيرة بإجراء تعديلات هيكلية على الاقتصاد الكلي انتعش حجم الإنفاق العام بعد عام 1986، واكتسب الدول الإفريقية بعدها زخما في توسيع حجم نفقاتها بمعدل نمو سنوي فاق 2%، خلال عقد التسعينات،

و6% خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، أما على مستوى دول المنطقة منفردة فتحتل الجزائر الريادة من حيث حجم الإنفاق العام حيث قدر حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2018 بـ: 49,45 مليار دولار أمريكي في المتوسط مقارنة بـ: 18,97 مليار دولار أمريكي في المتوسط في الثمانينات، بمعدل تزايد وصل إلى قرابة (160,67%) ومعدل نمو سنوي قدر بـ: 4,11%، تليها المغرب التي انتقل فيها حجم الإنفاق العام من 28,49 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال عقد الثمانينات إلى 47,95 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2018، بمعدل تزايد وصل إلى قرابة 68,30%، ومعدل نمو سنوي قدر بحوالي 2% طيلة فترة التحليل، أما بالنسبة لبقية دول العينة فقد كان حجم الإنفاق العام بها ضئيلا مقارنة بسابقتها، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-15): تطور الإنفاق العام في مجموعة الدول الإفريقية (1980-2018).

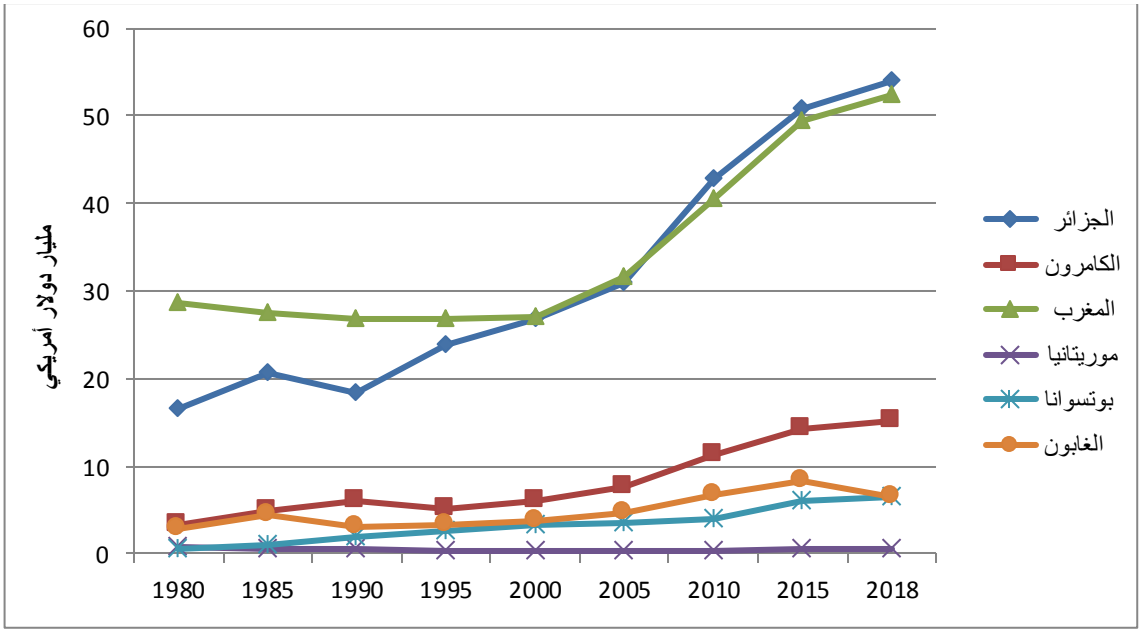

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04).

يبين الشكل أعلاه فكرة تباين مستويات الإنفاق العام بين الدول الإفريقية، تتصدرهم كما سبق وأشرنا المغرب خلال وقبل التسعينات، والجزائر خلال العقدين الأخيرين، أما أدنى المستويات بالمجموعة فتعود لموريتانيا، كما يعكس لنا الشكل فكرة أن مستويات الإنفاق العام تزايدت وبنسبة كبيرة في الفترة الأخيرة.

بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد بلغ حجم الإنفاق العام بدول المنطقة مجتمعة 524,31 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال عقد الثمانينات ووصل خلال العقد الأول من الألفية الثالثة إلى حدود 784,64 مليار دولار أمريكي في المتوسط بزيادة نسبية قدرها (49,65%) ليتعدى عتبة

900 دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2018، أين بلغ حجم الإنفاق العام 978,69 مليار دولار أمريكي في المتوسط، كما تجدر الإشارة إلى أن دول المنطقة شهدت نمط إنفاق أكثر تقلبا مقارنة بسابقتيها بزيادة سنوية قدرها 2,22%. أما على المستوى الفردي فقد احتلت المكسيك الريادة على مستوى دول المنطقة حيث وصل حجم الإنفاق العام بها خلال الفترة 2010-2018 إلى 444,15 مليار دولار أمريكي في المتوسط مقارنة بـ: 265,24 مليار دولار أمريكي خلال عقد الثمانينات بمعدل تزايد قارب (67%)، ومعدل نمو سنوي قدر بـ: 1,72%، تليها البرازيل التي انتقل فيها حجم الإنفاق العام من 203,00 مليار دولار أمريكي في المتوسط خلال عقد الثمانينات إلى 425,31 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2010-2018، بمعدل تزايد وصل إلى قرابة 68,30%، ومعدل نمو سنوي قدر بحوالي 2% طيلة فترة التحليل أما بالنسبة لبقية دول العينة فإن مساهمتها لم تكن بالكاد تذكر خاصة في بوليفيا ونيكاراغو، وللتوضيح أكثر نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-16): تطور الإنفاق العام في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (1980-2018).

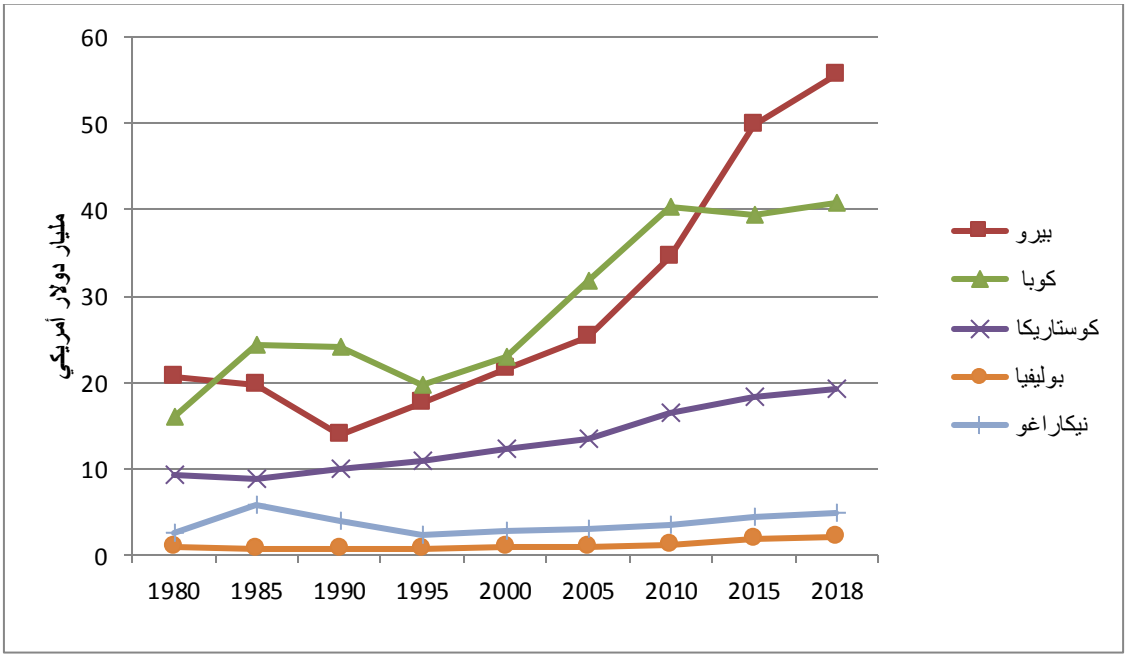

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04).

أولا استثنيت المكسيك والبرازيل من الشكل البياني نظرا لتباعد مستويات الإنفاق العام بهما مقارنة بباقي دول المجموعة، والشكل يؤكد ما شرحناه سابقا، كوبا هي الأولى بين الدول خلال وقبل العقد الأول من الألفية الثالثة وبيرو خلال العقد الأخير (بعد المكسيك في المرتبة الأولى والبرازيل في المرتبة الثانية)، ثم كوستاريكا، لتأتي كل من دولة نيكاراغو ودولة بوليفيا في ذيل الترتيب، كما يوضح الشكل أن مستويات

الإنفاق العام بدأت تأخذ قيما معتبرة ابتداءا من سنة 2000 خاصة في الدول التي شهدت مستويات إنفاق مرتفعة.

ويمكن تمثيل الجدول السابق مع معدلات التغير في حجم الإنفاق العام بالمجموعة ككل وعلى مستوى كل إقليم من خلال الشكل البياني التالي.

الشكل رقم (3-17): تطور حجم الإنفاق العام ومعدلات تغيره (1980-2018).

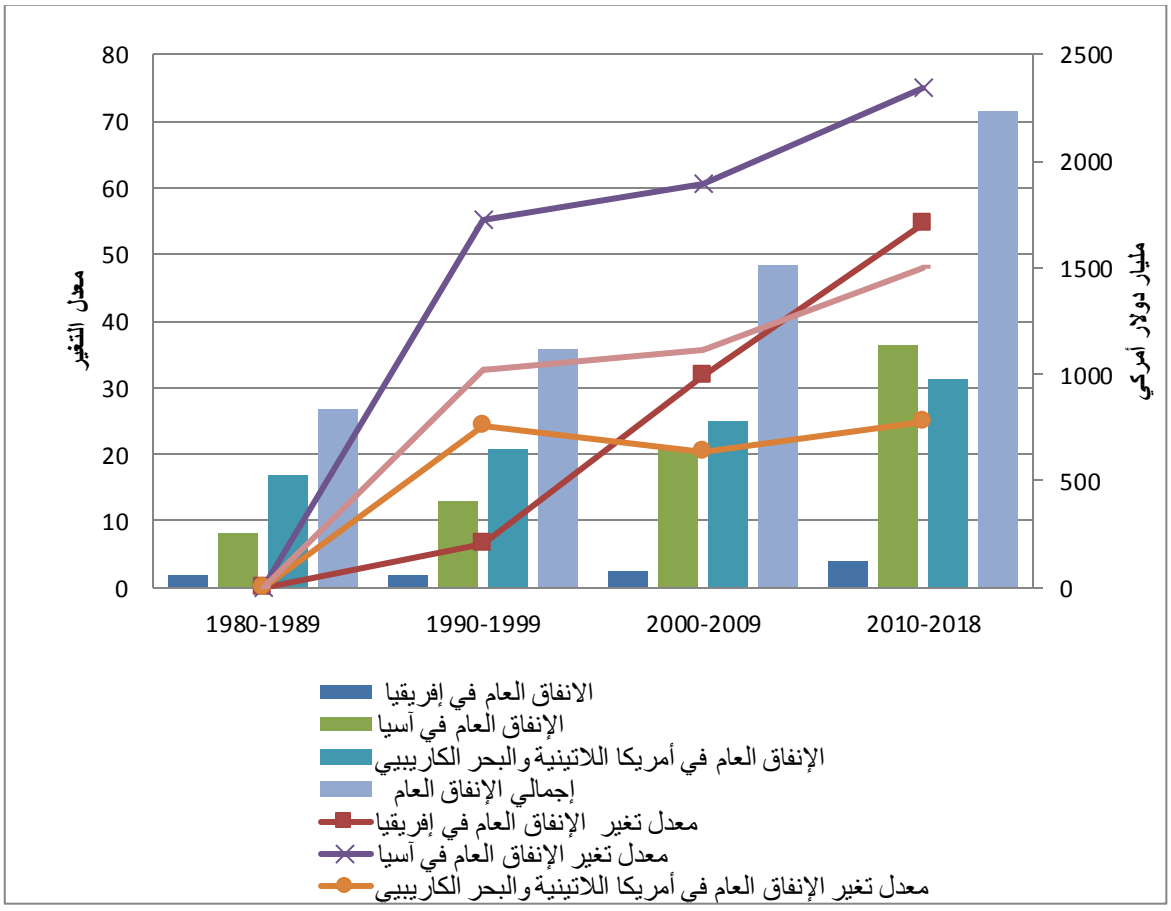

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12).

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه وجود تفاوت في نسبة زيادة الإنفاق العام في الدول النامية وبين أقاليمها، وعلى الرغم من ذلك فإن الدور والغاية التي تسعى غالبية الدول تحقيقها من السياسة الإنفاقية تجعل النفقات العامة تأخذ مسارا مطلقا نحو الارتفاع، وللحكم على ظاهرة تزاد الإنفاق العام بالمجموعة وتأكيدها وإثبات ما تقدم سنقوم من خلال الخطوة الموالية بنسب الإنفاق العام إلى أهم مؤشرات التطور الاقتصادي لحجم الدولة وهو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-18): تطور الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية (1980-2018).

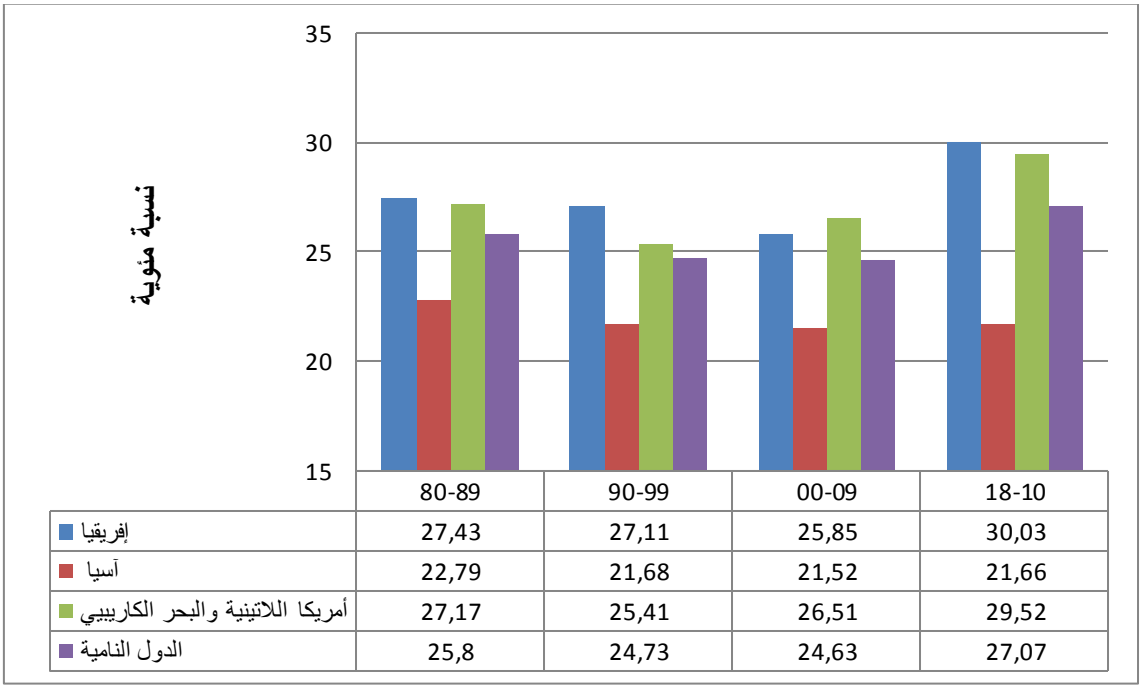

	80-89	90-99	00-09	18-10
إفريقيا	27,43	27,11	25,85	30,03
آسيا	22,79	21,68	21,52	21,66
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	27,17	25,41	26,51	29,52
الدول النامية	25,8	24,73	24,63	27,07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12)

يوضح الشكل أعلاه منحنى تطور حجم الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2018) وكملاحظة أولية للشكل يتضح لنا ارتفاع نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمجموعة، حيث يوضح الشكل أن هذه النسبة قد ارتفعت من 25,80% في المتوسط في الثمانينات إلى 27,07% في المتوسط خلال الفترة 2010-2018، وتنطبق هذه الملاحظة على كل من إقليم إفريقيا وإقليم أمريكا اللاتينية ولكن بدرجات متفاوتة،، إذ أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإفريقية مجتمعة ارتفعت من 27,43% في المتوسط في الثمانينات إلى 30,03% في المتوسط خلال الفترة 2010-2018 في حين كانت النسب المناظرة في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بين 27,17% في المتوسط إلى 29,52% في المتوسط، أما الدول الآسيوية فقد انخفضت بها نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22,79% في المتوسط إلى 21,66% في المتوسط خلال نفس الفترة.

والجدير بالذكر هو أن ارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمجموعة ككل قد ارتبط بالدرجة الأولى بإقليم إفريقيا التي أنفقت معظمها عاكسة جزئيا الدور الموسع الملقى على عاتق القطاع العام كأداة لتسريع التنمية ومعالجة الصدمات الخارجية، يليها إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في حين كانت نسب مساهمة الدول الآسيوية أقل من سابقتيها، ومع ذلك فإن الاتجاه العام لتزايد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمجموعة ككل تماما كتزايد الحجم المطلق للإنفاق العام رغم التذبذب الذي عرفته هذه النسبة في بعض الفترات، دليل على تطبيق البلدان المذكورة سياسة مالية والاعتماد خصوصا على الإنفاق العام باعتباره وسيلة فعالة من وسائلها.

المطلب الثاني: عوامل تزايد الإنفاق العام في الدول النامية.

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه العديد من الاقتصاديين، حيث أن المتتبع لهذه الظاهرة واتجاهات الإنفاق العام في جميع الدول على اختلاف أنظمتها وظروفها يجد أنها تميل إلى التزايد والتنوع، ولا ينقص من هذه الظاهرة ما قد نلاحظه من ثبات أو حتى انخفاض النفقات العامة في بعض السنوات، لكن الاتجاه العام لتزايد النفقات العامة في المدة الطويلة يظل ظاهرة عامة مؤكدة، ويرتبط تزايد الإنفاق العام في الدول النامية بعدة عوامل حقيقية يصعب تجنبها بالإضافة إلى عوامل أخرى عديدة ومن أبرز هذه العوامل نجد:

أولا: العوامل الحقيقية.

1. **سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام:** في الوقت الذي يتحدد فيه الطلب على عنصر العمل في القطاع الخاص وفقا لتكلفة عنصر العمل بالنسبة لقيمة المخرجات، وكذلك تكلفته النسبية مقارنة بالمدخلات الأخرى البديلة، بما يضمن تعظيم الأرباح، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن الطلب على عنصر العمل في الحكومة والقطاع العام بالدول النامية يبتعد بدرجة كبيرة عن الاقتصاد في التكاليف، وذلك لأن زيادة التوظيف في الحكومة والقطاع العام تتم باعتبارها عنصرا مستقلا عن أية زيادة في الطلب على مخرجات الحكومة والقطاع العام، حيث ينظر إلى زيادة التوظيف بوصفها هدفا سياسيا اجتماعيا وخاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية عالية، الأمر الذي انعكس في وجود ظاهرة البطالة

المقنعة مصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية[1]، و يستحوذ القطاع الحكومي في الدول النامية على حصة الأسد من النشاط الاقتصادي، حيث تتسم العمالة في هذا القطاع بتسارع معدلات نموها وأيضا تزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل، ما أدى إلى تكدس العديد من المؤسسات الحكومية بالموظفين، ففي الدول العربية مثلا شهد نظام الخدمة المدنية[2] توسعا ملحوظا خلال الخمسين سنة الأخيرة في العديد منها سواء من حيث تنوع المؤسسات الحكومية التي يشتمل عليها أو من حيث الزيادة المضطردة في الموارد البشرية العاملة به، وهو ما يعزى إلى العديد من الأسباب لعل أبرزها، تفضيل المواطنين للعمل في القطاع الحكومي نظرا للامتيازات التي يمنحها هذا القطاع والمتمثلة في ارتفاع مستويات الأجور نسبيا مقارنة بالمستويات المثيلة لها في القطاع الخاص، وغيرها من الامتيازات الأخرى ومن أهمها الاستقرار الوظيفي، كذلك لم تساعد وتيرة التشغيل المحدودة في القطاع الخاص على استيعاب الزيادات الكبيرة في أعداد المتدفقين إلى سوق العمل سنويا ومن ثم أصبح القطاع الحكومي في بعض الدول العربية قاطرة لخفض معدلات البطالة، حيث بات يوظف نسبة تفوق 20% من إجمالي العمالة في عدد من الدول العربية، ويستأثر بند الأجور الحكومية على ما يفوق خمس الإنفاق العام في ستة دول عربية، فيما ترتفع هذه النسبة لتصل إلى 27 % على مستوى الدول النامية واقتصاديات الأسواق الناشئة، وتتفاوت هذه النسبة من دولة إلى أخرى بما يعكس حجم القطاع العام في كل دولة ومستوى التنمية الاقتصادية وقيود الموارد المالية المتاحة، أما بالنسبة لكلفة الأجور كنسبة من الناتج فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا ملموسا إذ فاقت المتوسط المسجل على مستوى الدول النامية والاقتصاديات الناشئة البالغ 6 % في خمس عشرة دولة عربية[3].

2. **تزايد الإنفاق العسكري:** يشكل هذا العامل أحد الأسباب الرئيسية لازدياد النفقات العامة في العصر الحديث، نظرا لزيادة التوتر الدولي وتكرار الحروب وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية، مما أدى إلى زيادة النفقات بصورة كبيرة في معظم الدول[4].

---

[1] – حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة: القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 332 333.

[2] – تنقسم أنواع الخدمة العامة في الهيئات الحكومية بشكل عام إلى قسمين هما :الخدمة العسكرية (Military Services) التي تعبر عن الخدمة في كافة الأجهزة العسكرية في الدولة، والخدمة المدنية (Civil Service) التي تعبر عن الخدمة العامة في الهيئات والجهات الحكومية غير العسكرية، بما يشمله ذلك من العاملين في المصالح والمؤسسات الحكومية والمحليات وهو ما يقصد به (اللامركزية الحكومية).

[3] – صندوق النقد العربي، نافذة تعلى طريق الإصلاح: إصلاحات نظام الخدمة المدنية في الدول العربية، العدد الأول، 2018، ص ص 5 13.

[4] – محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

بلغ الإنفاق العسكري العالمي عام 2017 حسب معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (Sipri) أعلى مستوى له منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث قدر بنحو 1793 مليار دولار، محققا زيادة بمقدار 1,1 % بالأسعار الحقيقية على عام 2016، وبنسبة 9,8% منذ عام 2008، في حين بقي العبئ العسكري العالمي (الإنفاق العسكري العالمي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) عند 2,2% في عام 2017 بينما ارتفع الإنفاق العسكري للفرد إلى 230 دولار للشخص الواحد، وقد بقيت الولايات المتحدة الدولة الأكثر إنفاقا في العالم عام 2017 حيث مثل الإنفاق العسكري فيها أكثر من ثلثي إجمالي الإنفاق العالمي ببلوغه قيمة 610 مليار دولار، مستأثرة بالحصة الأكبر إلى حد بعيد (35 % من المجموع) وتبعتها على مسافة بعيدة الصين والسعودية وروسيا والهند[1].

ولا تقتصر معدلات الارتفاع الكبيرة في الإنفاق العسكري على البلدان الكبيرة والمتقدمة فحسب، بل أن أعدادا كثيرة من البلدان النامية تنفق قسما كبيرا من ثرواتها الوطنية على اقتناء الأسلحة بسبب اشتراكها بخاصية عدم الاستقرار الأمني وكثرة الحروب والنزاعات سواء على مستوى الدولة في حد ذاتها أو تعلق الأمر بالمناطق المجاورة لها ما يشكل تهديدا أيضا لها، ولا يقل الإنفاق العسكري في فترة "السلم المسلح" أهمية عن حالة الحرب لأنه ليس محدد بمدة زمنية، حيث تسابقت كثير من الدول في هذا المضمار اعتقادا منها أن التسلح المستمر يقضي على الحرب وويلاتها[2]، ويزداد الأمر خطورة في الدول النامية بسبب انخفاض مواردها المالية، حيث تشير الوقائع والمعطيات المتوافرة إلى أن هذه البلدان أهدرت خلال العقود الأخيرة موارد ضخمة جدا على التسلح كان من الممكن أن توجهها لمواجهة التخلف والفقر وأيضا لتحقيق التنمية المستدامة لشعوبها، خاصة أن بعض الدول ينفق على التسلح والعسكر أكثر مما ينفقه على التنمية الاجتماعية والبنى التحتية والرعاية الصحية لمجتمعاتها[3].

ففي عام 2014 أفاد تقرير صادر عن معهد ستوكهولم عن سباق التسلح في العالم على أن الانخفاض في الإنفاق على التسلح في الدول المتقدمة تقابله زيادة في النفقات العسكرية من قبل الدول النامية وهي التي تعتبر كبرى الأطراف المستحقة للحصول على مساعدات التنمية، وأجاب مدير برنامج الإنفاق العسكري في

[1] – معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص ص 190 198.

[2] – عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 102 103.

[3] – محمد دياب، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 75، لبنان، جانفي 2011، ص 89.

المعهد على سؤال لإحدى الوكالات، عمّا إذا كانت هناك أي آفاق في المستقبل لعكس هذا التوجه، قائلاً: «في الوقت الحاضر، هناك احتمال ضئيل جداً، أو منعدم، لمسارات واسعة النطاق لتحويل الموارد من الإنفاق العسكري إلى الإنفاق على التنمية البشرية والاقتصادية[1]، وفي العام 2017، جاءت سبعة دول غير غربية على قائمة أكبر 15 دولة أنفقت على التسلح، وهي: الصين، وروسيا والمملكة العربية السعودية، والهند، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، وتركيا.

وبما أن الكشف عن العبئ العسكري هو كشف عن حجم الموارد الاقتصادية التي يتم استخدامها لصالح القطاع العسكري، وذلك على حساب الإنفاق على القطاع المدني، وهذا الأمر يحمل في طياته آثارا ستنعكس على برامج التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية[2]، فقد ضم الشرق الأوسط كعينة من الدول النامية سبعة من الدول العشر ذات العبئ العسكري الأكبر في العالم هي: سلطنة عمان، السعودية، الكويت، الأردن، إسرائيل، لبنان، البحرين، وتعتبر السعودية أكبر الدول إنفاقا على التسلح في المنطقة وثالث أكبر دول العالم إنفاقا في عام 2017، فقد زاد إنفاقها العسكري بنسبة 74% بين عامي 2008 و2015 ليصل إلى ذروته بإنفاق 90.3 مليار دولار، ثم هوى بنسبة 29% في عام 2016، لكنه ارتفع مجددا بنسبة 9,2% في عام 2017 ليصل إلى نحو 69,4 مليار دولار[3].

3. **تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي**: يرجع تزايد الإنفاق العام في الدول النامية إلى اتجاه حكومات هذه الدول إلى القيام بدور المستثمر تحقيقا للتنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الأساسية، علاوة على افتقارها لعوامل جذب وحفز الاستثمار الخاص، الأمر الذي انعكس عبئ زيادة نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي[4]، وانخفاض نسبة الاستثمار الخاص، فخلال الفترة 2000-2017 بلغ متوسط الاستثمار الخاص السنوي في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى 15,6% من إجمالي الناتج المحلي وهو ثاني أدنى مستويات الاستثمار الخاص بعد إفريقيا جنوب الصحراء التي سجلت نسبة 14,5% من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع هذا

[1]- ثالين دين، حكومات الدول النامية تفضل التسلح على التنمية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4272، الصادر في 18 ماي 2014، ص 15.

[2]- مي محمد أحمد زيادة، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على إسرائيل-الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014، ص 105.

[3]- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، مرجع سبق ذكره، ص ص 210 211.

[4]-يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة: الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 253.

الانخفاض إلى مواطن الضعف التي تشوب بيئة الأعمال وتشكل معوقات أمام القطاع الخاص وتحديدا تعد القدرة على الحصول على التمويل وجذب المهارات من أهم معوقات ممارسة الأعمال، إلى جانب المشكلات المتعلقة بالبيروقراطية الحكومية والقوانين والتي ترتبط أيضا بالتواجد القوي للدولة في الاقتصاد، فبالرغم من أن الاستثمار العام يمكن أن يكون مكملا مهما للاستثمار الخاص في المنطقة توجد دلائل تشير إلى أنه قد يسهم في مزاحمة الاستثمار الخاص، وتدل هذه المزاحمة على أن القطاع العام الكبير لا يكمل القطاع الخاص بل يتنافس معه على الموارد المحدودة بما في ذلك فرص الحصول على الائتمان وجذب المهارات[1].

4. **زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية:** والذي فصلنا فيه سابقا، حيث برز هذا العامل في الدول النامية خلال عقدي السبعينات والثمانينات بعد، تفاقم حجم الديون وأدى ببعضها إلى التخلف عن السداد، ذلك أن هذه الدول تجد نفسها أمام خيارين، إما خدمة الديون الخارجية أو وقف عملية التنمية الاقتصادية، فإن أعطت الأولوية لعملية التنمية فلن تستطيع الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وإن أعطت الأولوية لخدمة الديون الخارجية فلن تتمكن من تحقيق التنمية التي تصبو إليها، لذلك نجد العديد من الدول النامية وتحت الضغوط التي تمارس عليها من أجل توسيع نفقاتها، قامت بزيادة هذه النفقات اعتمادا على القروض نتيجة السهولة النسبية في الحصول عليها من الداخل، أو من الجهات الخارجية الحكومية منها أو الخاصة، وبالذات الجهات والمؤسسات المالية الخاصة التي وفرت إمكانية أكبر للدول النامية في حصولها على القروض أتاحت لها زيادة نفقاتها العامة وبسهولة أكبر من الفترات السابقة، حيث أصبحت القروض أمرا عاديا ومألوفا ويتم الاعتماد عليه بدرجة كبيرة بسبب وجود القدرات لدى جهات الإقراض على توفير هذه القروض بشروط أقل تشددا، وأكثر يسرا، من حيث الفائدة ، وفترات الإمهال وشروط السداد، وهو الأمر الذي شجع معظم الدول النامية على التوسع بشكل ملموس في الاعتماد على القروض وبالذات الخارجية منها، والتي يتم توفيرها بشروط أيسر، وسهولة أكبر، وهو الأمر الذي أتاح لها زيادة نفقاتها العامة بدرجة ملموسة خاصة وأن هذا الاعتماد يتضمن في إطاره استمرارية زيادة النفقات العامة والتي تتحقق عن طريق الإنفاق لسداد أعباء هذه القروض لاحقا، والتي تفوق أصل هذه القروض

[1]- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، الاستثمار الخاص من أجل نمو احتوائي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفصل الخامس، أكتوبر 2018، ص ص 48 51.

حيث يتم دفع الفوائد على القروض وأقساط سدادها وهو الأمر الذي يدفع لاحقا إلى زيادة هذه القروض، وبالذات في ظل ضعف القدرة على سدادها في العديد من الدول النامية، وفي حالات ليست بالقليلة، ما يضمن زيادة النفقات العامة وبصورة مستمرة نتيجة لذلك[1]، وهذا ما يحدث عجزا في الموازنة العامة وبالتالي الدوران في نفس الحلقة، مؤديا إلى ما يعرف بـ: "تأثير كرة الثلج" وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3–19): تأثير كرة الثلج المتعلقة بالدين العام.

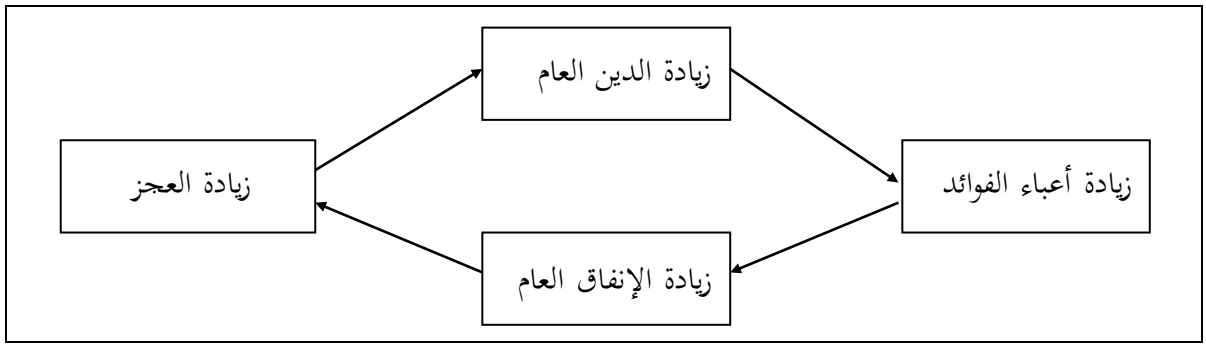

المصدر: محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن ، 2020، ص 168.

5. **تمويل شركات القطاع العام**: يؤدي تدهور الوضع المالي لشركات القطاع العام في الدول النامية إلى زيادة النفقات الحكومية لأنه يعني مزيدا من التحويلات الحكومية لهذه الشركات، ويرجع تدهور الوضع المالي لهذه الشركات إلى العديد من العوامل منها عدم قيام بعضها على أساس اقتصادي سليم، بالإضافة إلى سوء الإدارة، كذلك فإن القطاع العام يكون في نظر الحكومة وسيلة لتحقيق أهدافها الاجتماعية مثل زيادة مستوى العمالة بصورة قد لا تتفق في كثير من الأحيان مع اعتبارات الكفاءة مما يؤدي إلى زيادة نفقات هذه الشركات، بالإضافة إلى تدخل الحكومة في كثير من الأحيان في تحديد أسعار بيع منتجات شركات القطاع العام، مما يحدث اختلالات سعريه تؤثر في تحويلات الحكومة للشركات، وفي التمويل الذي يقدمه الجهاز المصرفي لهذه الشركات وفي التضخم في النهاية، بالإضافة إلى ذلك تبني الشركات لخطط استثمار طموحة لا تتفق مع مواردها الذاتية المخصصة للاستثمار.

[1]– فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 106.

ثانيا: مجموعة أخرى من العوامل.

بالإضافة إلى مجموعة العوامل الحقيقية السابق الإشارة إليها توجد مجموعة أخرى من العوامل ساهمت في زيادة الإنفاق العام في الدول النامية أهمها:

1. **الزيادة المضطردة في عدد السكان:** تعتبر المشكلة السكانية من أهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، سواء من ناحية الزيادة العددية في السكان أو من ناحية التغيرات الهيكلية، وتتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية التي يزداد سكانها بشكل مضطرد[1]، فعلى الرغم من أن سكان الشمال كانوا يمثلون نصف سكان العالم في عام 1950، فإنه يتوقع أن يمثل سكان البلدان النامية حوالي 86% من سكان العالم عام 2050، وهذا النمو السكاني ترك الأثر الكبير في ميل الدولة نحو التوسع في مجال الخدمات العامة وتوسيع قاعدة البنية التحتية لتلبية احتياجاتهم المتنامية للخدمات العامة وامتصاص المزيد من القوة العاملة المتنامية وبمعدل نمو أسرع للإنفاق من معدل نمو السكان، مع التكهن بوجود حالات لا يتغير فيها الإنفاق انسجاما مع الفرضية القائلة بأن النمو السكاني أمر مرغوب فيه مادام العمل الإنساني المتواصل يوفر الكثير من الموارد الأمر الذي فرض المزيد من التوسع المالي، والإنفاق العام لا يتأثر نتيجة الزيادة المطلقة في حجم السكان فحسب، بل نتيجة للتغيرات الهيكلية في تركيبة السكان أيضا، فارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات يؤدي إلى حدوث تغيرات في الهيكل السكاني، وعلى غراره زيادة النفقات الحكومية نتيجة لارتفاع الطلب على السلع والخدمات العامة، وتولد التغيرات في التركيب العمري للسكان إلى أعباء ومسؤوليات إضافية على الحكومة كزيادة الإنفاق على التعليم والصحة والخدمات العامة فضلا عن الاهتمام بالمسنين[2].
2. **ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية في العديد من الدول النامية:** فقد شهدت العديد من الدول ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والانخفاض الحاد والشديد في قيمة العملة (التضخم النقدي)، وقد نتج عن ذلك زيادة ظاهرية في النفقات الحكومية[3].

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2]- محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية: دراسة تحليلية، دار اليازوزي العلمية، عمان، الأردن، 2016، ص ص 33 34.

[3]- حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 282.

3. **الظروف الطارئة والكوارث الطبيعية:** مثل الفيضانات والزلازل وأحيانا تكون موسمية مثل الحرائق في فصل الصيف مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة من أجل إعادة الإعمار وتعويض المتضررين.
4. **علاقات التبادل غير المتكافئة:** تشترك الدول النامية في خاصية عدم تنوع الاقتصاد الوطني، واعتماد غالبيتها على إنتاج سلعة واحدة وتصديرها (غالبا ما تكون مادة أولية)، وعليه فإن التبادل التجاري بين الدول النامية والدول المتقدمة غير متكافئ، فهي تستورد كل المنتجات المصنعة من الدول المتقدمة، ولا تصدر لها سوى مادة أولية تكون رهينة تقلبات السوق العالمي، ما أدى إلى زيادة النفقات العامة للدول النامية وقلة إيراداتها[1].
5. **فتح باب الإصدار النقدي كوسيلة للإيراد للدولة (التمويل بالعجز):** ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة في الإنتاج وكبر حجم القطاع العام وارتفاع الأسعار الناجم عن هذا، وانخفاض القدرة الشرائية للنقود، وهذا أدى إلى تضخم أرقام الموازنة العامة وبالتالي زيادة النفقات زيادة كبيرة[2].
6. **الإنفاق الحكومي المظهري:** يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.
7. **تفشي حالات الفساد الحكومي:** مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.

وإلى جانب العوامل سالفة الذكر، مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سالبا على تزايد النفقات، مثل الارتفاع شديد الوطأة في أسعار الواردات الضرورية، وبصفة خاصة الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطية والاستثمارية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات[3].

---

[1]- بلخير فاطمة، أثر الانفتاح التجاري على العجز الموازني في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019، ص ص 109 110.

[2]- حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 153.

[3]- كزيز نسرين ومرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر: دراسة تحليلية (2017/2000)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. جوان 2017، ص 502.

المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية.

يهدف اقتصاد كل دولة إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي، ومن أجل هذا رأى العديد من الاقتصاديين ضرورة الاعتماد على سياسة الإنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف، كما أوصت به معظم المؤسسات الدولية الممولة والداعمة لبرامجه، وكما سبق وأن ذكرنا حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي فقد صاحب التنوع والتزايد المستمر للإنفاق العام في الدول النامية تغير في هيكله حيث يصنف حسب القرير وفق تصنيفين: تصنيف اقتصادي وتصنيف وظيفي، إلا أن ما يهمنا من خلال دراستنا هذه هو إجمالي الإنفاق العام دون الحاجة إلى الغوص في تقسيماته وفروعه، ومدى إسهامه في تحقيق مطالب التنمية ومن أهمها رفع معدلات النمو الاقتصادي.للتحقق من فكرة أن سياسة الإنفاق العام تلعب دور محوري وفعال في بلوغ مستويات مقبولة للنمو الاقتصادي، سنقوم من خلال هذا البند بدراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بالاعتماد على معدلات نمو الإنفاق العام (GDEP)، والإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (TDEP) كمتغيرين معبرين عن حجم القطاع العام، وذلك بتتبع تطورات هاذين الأخيرين مع تطور معدلات النمو الاقتصادي معبرا عنها بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GPIB) في الدول النامية خلال الفترة 1980-2018 كخطوة أولى ليتم بعدها تحليل معاملات الارتباط فيما بينها.

أولا: تطور الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

1. الدول الإفريقية:

كما سبق وأن ذكرنا فإن قياس نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تمكننا من الاستدلال عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يعكس درجة إشباع الحاجات العامة من قبل الدولة ومدى نجاح سياستها الإنفاقية، وحسب بيانات الجدول أدناه فإن الكامرون هي أقل الدول تدخلا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بها بين 17,05% و25,87% في المتوسط على مدى الأربع عقود الماضية التي شملها تحليلنا، أما أكثر الدول تدخلا فاقت موريتانيا في الصدارة خلال عقد الثمانينات بنسبة 42,17% في المتوسط وتأتي بعدها بوتسوانا التي تمعت بنسبة تدخل مرتفعة خلال عقد التسعينات والعقد الأول من الألفية قدرت بـ: 37,33% و30,88% في المتوسط على التوالي، ولتنتقل الصدارة بعدها إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2018 بنسبة تدخل قاربت 33,57% في المتوسط، أما باقي الدول فقد تراوحت فيها نسب التدخل من فترة إلى أخرى.

الجدول رقم (3-13): تطور المتغيرين المعبرين عن حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الإفريقية (1980-2018).

الفترة	المؤشر	الجزائر	الكامرون	المغرب	موريتانيا	بوتسوانا	الغابون
1980-1989	GDEP	0.9	6.26	-0.03	-4.53	15.07	4.8
	TDEP	24.2	17.05	24.46	42.17	31.35	25.34
	GPIB	2.8	4	4.83	2.21	11.46	1.88
1990-1999	GDEP	3.95	0.95	-1.04	-2.62	6	3.28
	TDEP	26.57	22.05	26.69	26.9	37.33	23.15
	GPIB	1.57	0.3	3.21	2.27	5.4	2.48
2000-2009	GDEP	4.35	6.37	4.3	2.18	1.39	4.59
	TDEP	23.61	21.07	27.74	27.67	30.88	24.13
	GPIB	3.89	3.96	4.77	3.3	3.54	0.56
2010-2018	GDEP	3.21	3.99	3.12	3.84	6.16	0.05
	TDEP	33.57	25.87	33.2	26.83	33.05	27.65
	GPIB	2.85	3.58	3.53	3.5	4.7	3.85

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12) وبيانات البنك الدولي.

من جهة أخرى وبالنسبة لمعدلات نمو الإنفاق العام فقد شهدت موريتانيا أعلى معدلات النمو في النطاق السالب على مدى الأربع عقود الماضية متراوحة بين 4,53- % في المتوسط كأدنى نسبة مسجلة في الثمانينات و3,84% في المتوسط كأعلى نسبة مسجلة خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، في حين شهدت بوتسوانا أعلى معدل نمو في النطاق الموجب متراوحا بين 15,07% في المتوسط كأعلى معدل مسجل خلال عقد الثمانينات و1,39% كأدنى معدل مسجل خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

ونلاحظ أيضا من بيانات الجدول ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في موريتانيا مع ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العام، وبالموازاة وانخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت من 2,21% في المتوسط خلال عقد الثمانينات عندما كان معدل نمو الإنفاق العام 4,53- %، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 42,17%، إلى 3,50% في المتوسط خلال الفترة 1980-2018، عندما أصبح معدل نمو الإنفاق العام 3,84%، وبنسبة 26,83% من الناتج المحلي الإجمالي.

نفس الشيء نلاحظه بالنسبة للمغرب والكامرون وبوتسوانا في جل الفترات تراجع معدلات النمو الاقتصادي بالموازاة وتراجع معدلات نمو الإنفاق العام، وارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما في الغابون فنلاحظ العكس تراجع معدلات نمو الإنفاق العام وارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي أدت إلى تحسن معدلات النمو الاقتصادي، بحيث عندما كان نمو الإنفاق العام بمعدل 4,80% في المتوسط في الثمانينات مساهما بما نسبته 25,34% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، قدر معدل النمو الاقتصادي بـ: 1,88% لكن عندما انخفضت معدلات نمو الإنفاق العام إلى 0,05% في المتوسط بنسبة مساهمة قدرت بـ: 27,65% وصلت معدلات النمو الاقتصادي إلى 3,85% في المتوسط خلال الفترة 2010-2018.

2. الدول الآسيوية:

الجدول رقم (3-14): تطور المتغيرين المعبرين عن حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الآسيوية (1980-2018).

الفترة	المؤشر	الأردن	ماليزيا	تايلند	اندونيسيا	الفلبين	بنغلاديش	الهند
1980-1989	GDEP	2.76	5.98	4.54	5.99	1.2	3.4	6.93
	TDEP	37.33	25.87	22.14	20.5	18.48	14.43	20.75
	GPIB	3.98	5.87	7.29	5.77	2.01	3.54	5.69
1990-1999	GDEP	3.76	5.95	6.08	0.79	2.48	4.06	6.17
	TDEP	33.51	22.04	21.21	17.99	21.26	14.69	21.07
	GPIB	4.91	7.25	5.2	4.31	2.75	4.71	5.77
2000-2009	GDEP	10	7.66	5.19	8.73	3.42	6.72	5.82
	TDEP	31.25	21.95	23.77	18.02	19.7	15.14	20.83
	GPIB	6.52	4.79	4.32	5.11	4.54	5.55	6.28
2010-2018	GDEP	-1.09	5.05	3.34	3.34	7.66	7.08	6.48
	TDEP	26.99	22.95	26.44	19.3	20.79	15.48	20.68
	GPIB	2.4	5.39	3.77	5.02	6.47	6.54	6.98

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12) وبيانات البنك الدولي

لعب الإنفاق العام في الدول الآسيوية دورا هاما في التنمية الاقتصادية مرتبطا بمختلف مراحلها ومساهما بنسب إنفاق مختلفة تعكس الدور الملقى على عاتق القطاع العام بكل دولة من دول المنطقة، ويتضح جليا من بيانات الجدول أن الأردن من تحتل الصدارة بنسب تدخل تراوحت بين 26,99% و 37,33% في المتوسط على مدى الأربع عقود الماضية، تليها ماليزيا خلال وقبل عقد التسعينات، وتايلند خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الثالثة، أما بالنسبة لأقل الدول تدخلا أو مساهمة في الناتج المحلي لإجمالي فهي بنغلاديش بنسبة مساهمة تراوحت بين 14,43% و 15,48% في المتوسط طيلة فترة التحليل.

أما بالنسبة لمعدلات نمو الإنفاق العام فقد شهدت الأردن أعلى معدل نمو بالمجموعة سجل خلال العقد الأول من الألفية الثالثة وقدر بـ: 10,00% في المتوسط، تليها إندونيسيا بمعدل نمو قدر بـ: 8,73% في المتوسط خلال نفس العقد، أما بالنسبة لأدنى معدل نمو بالمجموعة فيرجع هو الآخر للأردن، فبعد تسجيلها لأعلى معدل نمو خلال العقد الأول من الألفية الثالثة انخفض هذا المعدل وتحول إلى النطاق السالب خلال الفترة 2010-2018 بمعدل 1,09-% في المتوسط.

وفيما يتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي بحجم القطاع الحكومي، فنلاحظ وجود علاقة واضحة بين معدل نمو الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في جل هذه الدول، مثل: الأردن إندونيسيا الفلبين بنغلاديش، حيث يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن معدلات نمو الإنفاق العام المتدنية تقابلها معدلات نمو اقتصادي متدنية أيضا، ومع زيادة معدلات نمو الإنفاق العام تزداد معدلات النمو الاقتصادي وينتعش الاقتصاد، مثلا عندما رفعت الأردن من معدلات نمو الإنفاق العام ارتفعت معها معدلات النمو الاقتصادي خلال التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة، لكن عندما تراجع هذا المعدل وتحول إلى النطاق السالب تراجعت معه معدلات النمو الاقتصادي، كذلك هو الحال بالنسبة لباقي الدول.

أما فيما يتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي بالإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فيبدو جليا من بيانات الجدول عدم وجود علاقة واضحة بين المتغيرين، فمثلا عندما تراجعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال التسعينات تحسنت معدلات النمو الاقتصادي، لكن وبعودة هذه النسبة إلى الارتفاع بعدها ارتفعت معها معدلات النمو الاقتصادي، نفس الشيء نلاحظه بالنسبة لباقي الدول، باستثناء بنغلاديش أين نلاحظ وجود علاقة طردية واضحة بين المتغيرين بها، وبالتالي لا يمكن تحديد نوع العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

3. دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

الجدول رقم (3-15):تطور المتغيرين المعبرين عن حجم الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (1980-2018).

الفترة	المؤشر	البرازيل	بيرو	كوبا	كوستاريكا	المكسيك	بوليفيا	نيكاراغو
1980-1989	GDEP	7.10	0.02	4.03	0.64	3.17	-2.96	7.52
	TDEP	20.73	21.9	41.72	25.8	18.94	21.53	39.61
	GPIB	2.99	0.39	4.08	2.22	2.34	-0.44	-0.78
1990-1999	GDEP	-0.1	3.29	-0.78	2.16	2.40	3.22	0.3
	TDEP	28.78	19.25	39.61	23.39	18.87	23.35	24.59
	GPIB	1.88	3.2	-2.00	4.22	3.51	3.69	3.01
2000-2009	GDEP	2.64	4.82	5.93	2.85	1.22	3.32	2.49
	TDEP	29.08	21.18	44.39	24.06	20.52	25.14	21.16
	GPIB	3.39	5.04	5.62	4.84	1.48	3.99	2.93
2010-2018	GDEP	0.88	5.76	0.44	2.18	2.21	5.72	3.86
	TDEP	31.41	24.01	44.44	29.20	23.95	27.46	26.16
	GPIB	1.17	4.62	2.33	3.78	2.96	4.86	3.95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-12) وبيانات البنك الدولي.

لا تقل نسبة مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي بدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أهمية عن نسبة مساهمتها في الدول الآسيوية، وبيانات الجدول أعلاه خير دليل، تتصدرهم كوبا بنسبة مساهمة تراوحت بين 39,61% و44,44% في المتوسط خلال الفترة 1980-2018، تليها نيكاراغو خلال عقد الثمانينيات والبرازيل في العقود التي بعدها أما أقلها تدخلا فهي المكسيك بنسبة مساهمة تراوحت بين 18,87% و 23,95% في المتوسط خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لمعدل نمو الإنفاق العام فقد سجلت نيكاراغو أقصى معدل في النطاق الموجب مقدرا بـ: 7,52% في المتوسط خلال عقد الثمانينات تليها البرازيل بمعدل 7,10% في المتوسط خلال نفس العقد، أما أقصى المعدلات في النطاق السالب فتعود لدولة بوليفيا بمعدل 2,66-% في المتوسط سجل خلال عقد الثمانينيات.

كما توضح البيانات أن معدلات نمو الإنفاق العام لها تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي بدولة كوبا خلال الفترة 1990-2010، حيث عندما كان معدل نمو الإنفاق 0,78-% في المتوسط في التسعينات كان معدل النمو الاقتصادي 2-% في المتوسط، وعندما ارتفع المعدل إلى 5,93% في المتوسط في العقد الأول من الألفية الثالثة وصلت معدلات النمو الاقتصادي إلى 5,62% في المتوسط، وبعد ذلك تراجع معدلات نمو الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2018 إلى 0,44% في المتوسط، قابلها تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى 2,33% في المتوسط خلال نفس الفترة، هذا ما يعكس ربما أفكار المدرسة الكينزية من حيث أن الإنفاق العام هو أحد الأدوات المهمة لرفع الطلب الكلي، وضرورة إعطاء الدور الحكومي الأهمية اللازمة لزيادة مساهمة الحكومات في رفع معدلات النمو الاقتصادي، نفس الشيء نلاحظه بالنسبة لكل من البرازيل، كوستاريكا، وبوليفيا.

أما بالنسبة لعلاقة الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالنمو الاقتصادي، فيبدو جليا من بيانات الجدول أعلاه عدم وجود علاقة واضحة بين المتغيرين، ومن ثم لا يمكن الحكم أو تحديد نوع العلاقة بين المتغيرين بهذه الدول.

ثانيا: تحليل معاملات الارتباط بين الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ولأجل إثبات ما تقدم سيتم التركيز من خلال الخطوة الموالية على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي (GPIB) من جهة وكل من معدل نمو الإنفاق العام (GDEP) والإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (TDEP) من جهة أخرى بكل دولة من دول العينة خلال الفترة (1980-2018)، اعتمادا على معامل الارتباط البسيط (Pearson)[1].

1. الدول الإفريقية:

يظهر الجدول (3-16) أدناه العلاقة بين النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرين المعبرين عن حجم القطاع الحكومي وهما معدل نمو الإنفاق العام، والإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإفريقية خلال الفترة 1980-2018.

[1]- معامل الارتباط البسيط (Pearson) هو عبارة عن مقياس رقمي يقيس قوة الارتباط بين متغيرين كميين، حيث تتراوح قيمته بين (1+) و(1-)، ويحسب وفق الصيغة التالية: $r = \frac{n\sum xy-(\sum x)(\sum y)}{\sqrt{n\sum x^2-(\sum x)^2}\sqrt{n\sum y^2-(\sum y)^2}}$ حيث: x و y هما المتغيرين المراد دراسة العلاقة بينهما

الجدول رقم (3-16): معاملات الارتباط بين المتغيرين المعبرين حجم القطاع الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية.

البلد	معامل الارتباط بين GDEP و GPIB	معامل الارتباط بين TDEP و GPIB
الجزائر	0,0624 (0,7057)	-0,2169 (0,1846)
الكامرون	0,4529 (0,0038)***	-0,5710 (0,0001)***
المغرب	0,1231 (0,4550)	-0,2262 (0,1661)
موريتانيا	0,1466 (0,3729)	-0,1642 (0,3118)
بوتسوانا	0,5017 (0,0011)***	0,0884 (0,5923)
الغابون	0,3822 (0,0163)**	-0,2522 (0,1213)

* * */* */* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية: 1% / 5% / 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

بالنسبة لعلاقة معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات نمو الإنفاق العام يلاحظ من خلال الجدول الارتباط الموجب بين المتغيرين في كل دول العينة، وهذا الارتباط لم يكن ذو دلالة إحصائية إلا في ثلاثة دول من مجموع ستة هي الكامرون، بوتسوانا والغابون بمعاملات ارتباط متوسطة القوة قدرت بـ: (45,29%) (50,17%) (38,22%) على التوالي، في حين نلاحظ العلاقة الطردية الضعيفة القوة بين المتغيرين بالنسبة لباقي دول العينة.

وبالنسبة لارتباط متغيرة الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي بمعدل النمو الاقتصادي فيشير الجدول إلى الارتباط السالب بين المتغيرين في كل دول العينة باستثناء بوتسوانا، وهذا الارتباط لم يكن ذو دلالة إحصائية إلا في الكامرون بعلاقة ارتباط متوسطة القوة قدرت بـ: 57,10-%، في حين يلاحظ ضعف هذا الارتباط وعدم معنويته بالنسبة لباقي دول العينة.

2. الدول الآسيوية:

يظهر الجدول (3-17) أدناه العلاقة بين النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرين المعبرين عن حجم القطاع الحكومي وهما معدل نمو الإنفاق العام، والإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الآسيوية خلال الفترة 1980-2018.

الجدول رقم (3-17):معاملات الارتباط بين المتغيرين المعبرين حجم القطاع الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية.

البلد	معامل الارتباط بين GDEP و GPIB	معامل الارتباط بين TDEP و GPIB
الأردن	0,2009 (0,2199)	0,1192 (0,4696)
ماليزيا	0,3034 (0,0603)*	0,0634 (0,7010)
تايلند	0,0989 (0,5491)	-0,5510 (0,0003)***
اندونيسيا	0,5715 (0,0001)***	0,3604 (0,0242)**
الفلبين	0,6311 (0,0000)***	0,3690 (0,0208)**
بنغلاديش	0,6025 (0,0000)***	0,4142 (0,0088)***
الهند	0,1544 (0,3477)	-0,4302 (0,0357)**

* * */* */* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية: 1% / 5% / 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين معدلات نمو الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الدول الآسيوية كما يعرضها الجدول رقم (3-17) أعلاه بأن العلاقة بين المتغيرين كانت طردية وذات دلالة إحصائية في كل من إندونيسيا الفلبين وبنغلاديش بمعاملات ارتباط متوسطة القوة قدرت بـ: (57,15%) (63,11%) (60,25%) على التوالي، بينما كانت العلاقة أقل قوة في ماليزيا بمعامل ارتباط قدر بـ: (30,34%) ، كما نلاحظ من خلال الجدول العلاقة الطردية والغير معنوية من الناحية الإحصائية بمعاملات ارتباط ضعيفة القوة بالنسبة لباقي الدول.

أما بالنسبة لمتغيرة الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي وعلاقتها بمعدلات النمو الاقتصادي فيلاحظ الارتباط الموجب بين المتغيرين في كل دول العينة باستثناء تايلند والهند، وهذا الارتباط لم يكن ذو دلالة إحصائية إلا في خمسة دول من أصل سبعة، هي إندونيسيا، الفلبين وبنغلاديش بمعاملات ارتباط طردية وضعيفة إلى متوسطة القوة قدرت بـ: (36,04%) (36,90%) (41,42%) على التوالي، في حين كانت هذه العلاقة عكسية بمعاملات ارتباط متوسطة القوة في كل من تايلند والهند قدرت بـ: (55,10-%) و(43,02-%) على التوالي، أما بالنسبة لباقي دول العينة فقد سجلت معاملات ارتباط ضعيفة القوة وغير معنوية من الناحية الإحصائية.

3. دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي:

يظهر الجدول (3-18) أدناه العلاقة بين النمو الاقتصادي معبرا عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرين المعبرين عن حجم القطاع الحكومي وهما معدل نمو الإنفاق العام، والإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة 1980-2018.

الجدول رقم (3-18):معاملات الارتباط بين المتغيرين المعبرين حجم القطاع الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية.

البلد	معامل الارتباط بين GDEP و GPIB	معامل الارتباط بين TDEP و GPIB
البرازيل	0,4582 (0,0033)***	-0,1514 (0,3577)
بيرو	0,7166 (0,0000)***	0,1560 (0,3428)
كوبا	0,8513 (0,0000)***	-0,1320 (0,4228)
كوستاريكا	0,5406 (0,0004)***	-0,2765 (0,0883)*
المكسيك	0,4924 (0,0014)***	-0,0467 (0,7773)
بوليفيا	0,7385 (0,0000)***	0,4902 (0,0015)***
نيكاراغو	0,4316 (0,0016)***	-0,5917 (0,0001)***

* * */* */* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية: 1% / 5% / 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

تشير نتائج تحليل معاملات الارتباط بين معدلات نمو الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كما يعرضها الجدول رقم (3-18) أعلاه أن العلاقة بينهما كانت إيجابية تماما وذات دلالة إحصائية بالنسبة لكل دول العينة، وتظهر شدة هذا الارتباط بشكل خاص في كل من كوبا بوليفيا وبيرو حيث قدرت معاملات الارتباط بـ: (85,13%) (73,85%) (71,66%) في حين كانت العلاقة بين المتغيرين متوسطة القوة بالنسبة لباقي دول العينة متراوحة بين (43%) و(55%).

أما بالنسبة للإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فنلاحظ الارتباط السالب بين المتغيرين في كل دول العينة باستثناء بيرو وكوبا، وهذا الارتباط لم يكن ذو دلالة إحصائية إلا في كوستاريكا بمعامل ارتباط ضعيف القوة إلى حد ما قدر بـ: (27,65-%)، ونيكاراغو بمعامل ارتباط متوسط القوة قدر بـ: (17, 59-%)، في حين كانت هذه العلاقة طردية في بوليفيا بمعامل ارتباط متوسط القوة قدر بـ: (49,02%)، كما يلاحظ ضعف هذا لارتباط وعدم معنويتة بالنسبة لباقي دول العينة.

تعكس النتائج السابقة اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرين المعبرين عن حجم القطاع الحكومي التي كانت موجبة في مجملها، فبتجميع كل المشاهدات نلاحظ أن قرابة 57,5% من المشاهدات كانت فيها العلاقة ذات دلالة إحصائية، منها 78,26% ذات ارتباط موجب وهذا ما يعزز من الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الحكومي في تحريك دواليب النمو الاقتصادي، مدعما ما جاء به التحليل الكينزي وتفسيره للعلاقة بين المتغيرين، وإن كنا هنا بصدد حكم مسبق عن اتجاه العلاقة، فإن هذا يبقى مجرد تحليل ينبغي اختباره وإثباته بإجراء دراسة قياسية.

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل في مجمله لتحليل واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية في الدول النامية، فخصصنا المبحث الأول من لتحديد مفهوم الدول النامية وبيان خصائصها المشتركة، ومن خلال هذا المبحث خلصنا إلى أنه ورغم تعدد الاصطلاحات التي أطلقت على الدول النامية لا يوجد فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق فهي تدل في مجملها حسب التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي حمل عنوان "أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها-التحديث الإحصائي لعام 2018" على مجموعة من الدول تتقاسم قائمة من الخصائص المشتركة متفرعة عبر العالم من خلال ستة أقاليم، وهي دول متخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى، حيث ينطبق عليها مصطلح التخلف الاقتصادي بما يحمله من سمات وصفات يمكن تلخيصها في: ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض مستوى الإنتاجية، انخفضا مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة، التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، ضآلة مساهمتها في الإنتاج الصناعي العالمي، تفاقم المديونية، وأخيرا ضعف أجهزتها المصرفية.

في المبحث الثاني تطرقنا لتطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية من خلال تحليل اتجاهات تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى اتجاهات تطور تجارتها الخارجية، وخلصنا من خلاله أن هذه المتغيرات عرفت تطورات هامة عززت من مكانتها في الاقتصاد العالمي وجعلت البعض منها يحتل مكانا ضمن الاقتصاديات المتقدمة، فعلى الرغم من جملة التطورات المعاكسة التي شهدها الاقتصاد العالمي والتي جعلت توازناتها الاقتصادية الكلية هشة وغير مستقرة في جل الفترات، فإن هذه الدول تميزت بسرعة تكيفها مع هذه التطورات وكل ما يتصل بها من أزمات كما تميزت بتأثيرها الإيجابي على الأداء الاقتصادي العالمي.

في المبحث الثالث تطرقنا لواقع السياسية الإنفاقية في الدول النامية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلصنا من خلاله لحدوث زيادة مستمرة ومطردة في حجم الإنفاق العام وذلك بشكل متلاحق وعلى المدى البعيد كاتجاه عام. ويرتبط هذا التزايد بعدة عوامل يصعب تجنبها أبرزها: سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام، تزايد الإنفاق العسكري، تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي، زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية،...الخ، كما أن هذا التوسع قد انعكس إيجابا على الحياة الاقتصادية والتي تظهر جليا من خلال تتبع اتجاهات تطور السياسة الإنفاقية للدول النامية ومعدلات نموها الاقتصادي وتحليل معاملات الارتباط فيما بينها.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980– 2018)

تمهيد:

من خلال نتائج الفصل السابق المتعلق بدراسة واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الانفاقية في الدول النامية خلال الفترة (1980-2018)، تبين لنا أن هذه الدول قد شهدت تطورات هامة على مستوى مؤشراتها الاقتصادية الكلية عززت مكانتها ضمن الاقتصادي العالمي، كما تبين من خلال تحليل اتجاهات سياستها الإنفاقية أن هذه الأخيرة قد شهدت نموا مطردا خلال الفترة (1980-2018) إلا ما ندر في بعض السنوات رافقته معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في جل الفترات، وهو ما تم إثباته من خلال حساب معاملات الارتباط الثنائية التي عززت من الدور الايجابي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الحكومي في دفع وتحريك عجلة النمو الاقتصادي باكتساب جلها إشارات موجبة ومعنوية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء الدراسة بعدا تطبيقيا من خلال التطرق لقياس تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2018)، استنادا إلى مبادئ الاقتصاد القياسي، ومن أجل ذلك ارتأينا تطبيق النماذج القياسية المستعملة لبيانات المقاطع الزمنية العرضية والمعروفة باسم بيانات البانل، وهذا نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه هذه النماذج بالربط بين السلاسل الزمنية والمقطع العرضي للمعطيات (الدول)، أي أنها تصف سلوك مجموعة من الوحدات أو الأفراد خلال فترات زمنية معينة، ولهذا الغرض قسمنها هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: النماذج المقترحة للدراسة القياسية وتقديم عينة ومتغيرات الدراسة.**
- **المبحث الثاني: اختبارات ما قبل عملية التقدير.**
- **المبحث الثالث: تقدير علاقات التكامل المشترك ودراسة السببية بين متغيرات الدراسة.**

المبحث الأول: النماذج المقترحة للدراسة القياسة وتقديم عينة ومتغيرات الدراسة.

سيتم من خلال هذا المبحث عرض النماذج القياسية المعتمد عليها في دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، من خلال تحديد هيكله من متغير تابع معبر عن الظاهرة المدروسة ومتغيرات مستقلة مفسرة له، مستعينين في ذلك بالنظرية الاقتصادية وبعض الدراسات التجريبية السابقة للتعبير عن هذه الظاهرة بصورة تطبيقية عن طريق تحويلها إلى صيغة رياضية، كما سيتم بعد تقديم عينة ومتغيرات الدراسة القيام بتحليل وصفي للبيانات بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة وإلقاء نظرة مبدئية حول طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة.

المطلب الأول: النماذج المقترحة للدراسة القياسية.

حتى يمكن استخدام النموذج النظري لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي سيتم الاعتماد على نموذج Ram 1986 [1]، بالإضافة إلى نموذج المقترح من قبل Rubinson and Landau.

أولا: نموذج (1986) Rati Ram.

يستند نموذج Ram 1986 إلى نموذج (1983) Feder's، والذي قام بدراسة تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي على عينة تتكون من 31 دولة نامية خلال الفترة 1964-1973، ومقسما الاقتصاد إلى قطاعين، القطاع الأول هو قطاع التصدير (ينتج سلعًا تصديرية للسوق الدولية)، والقطاع الثاني هو القطاع الغير تصديري (ينتج سلعا استهلاكية للسوق المحلي)[2].

وانطلاقا من ذلك استخدم رام نموذج يتكون من قطاعين اقتصاديين لوصف تأثير حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي، يقوم على الافتراضات التالية[3]:

- يتكون الاقتصاد من قطاعين ؛ القطاع الحكومي (G) ، والقطاع غير الحكومي (N)؛
- يعتمد إنتاج هذين القطاعين على مدخلات عوامل الإنتاج: العمالة (L) ورأس المال (K)؛

[1] - Ram Rati, Government Size and Economic Growth A New Framework and Some Evidence from Cross - Section and Time Series Data, The American Economic Review , Vol 76, No 1, 1986, P 191-203.

[2] -Gershon Feder, On Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Vol 12, February/April 1983, P 59- 73:

[3] - Mupimpila Christopher, Government size and economic growth: the case of Zambia, A Thesis Submitted to the Graduate Faculty in Partial Fulfillment of the Requirement s for the Degree of Mas ter of Science, Department of Economics, Iowa State University, Ames, Iowa, 1989, P P 56 63.

- من المفترض أيضًا أن ناتج (حجم) القطاع الحكومي (G) له تأثير خارجي على ناتج القطاع غير الحكومي (N)؛
- دالة الإنتاج في كلا القطاعين متجانسة خطيا، ويمكن كتابتها على النحو التالي:

$$N = N(K_{\mathrm{N}}, \mathrm{L}_{\mathrm{N}}, \mathrm{G})$$
$$G = G(K_{\mathrm{G}}, \mathrm{L}_{\mathrm{G}})$$

N: إنتاج القطاع غير الحكومي (القطاع الخاص)

G: إنتاج القطاع الحكومي (القطاع العام)

K_{N} K_{G}: رأس المال في القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي على التوالي

L_{N} L_{G}: قوة العمل في القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي على التوالي

$K = K_{\mathrm{N}} + K_{\mathrm{G}}$: رأس المال الإجمالي

$L = L_{\mathrm{N}} + L_{\mathrm{G}}$: قوة العمل الإجمالية

الإنتاج الكلي (Y) يتكون من مجموع الإنتاج في القطاعين الحكومي وغير الحكومي

$$Y = G + N$$
$$Y = G(K_{\mathrm{G}}, \mathrm{L}_{\mathrm{G}}) + N(K_{\mathrm{N}}, \mathrm{L}_{\mathrm{N}}, \mathrm{G})$$

العلاقة بين انتاجية عوامل الانتاج في القطاعين تختلف حسب العلاقة التالية:

$$\frac{G_{\mathrm{K}}}{\mathrm{N}_{\mathrm{K}}} = \frac{\mathrm{G}_{\mathrm{L}}}{\mathrm{N}_{\mathrm{L}}} = (1 + \delta)$$

حيث:

G_{K}: الإنتاجية الحدية لرأس المال في القطاع العام وتساوي: $G_{\mathrm{K}} = \frac{\Delta G}{\Delta \mathrm{K}}$

N_{K}: الإنتاجية الحدية لرأس المال في القطاع الخاص وتساوي: $N_{\mathrm{K}} = \frac{\Delta N}{\Delta \mathrm{K}}$

G_L: الإنتاجية الحدية لقوة العمل في القطاع العام وتساوي: $G_{\mathrm{L}} = \frac{\Delta G}{\Delta \mathrm{L}}$

N_{L}: الإنتاجية الحدية لقوة العمل في القطاع الخاص وتساوي: $N_{\mathrm{L}} = \frac{\Delta N}{\Delta \mathrm{L}}$

δ: تشير إلى الاختلاف في الإنتاجية الحدية بين عوامل الإنتاج لهذين القطاعين، ويمكن إدراج قيمته ضمن حالتين انطلاقا من وجود تأثير خارجي للقطاع الحكومي من عدمه.

الحالة الأولى: في حالة عدم وجود تأثيرات خارجية للقطاع الحكومي، أي $\delta = 0$ ما يعني أن الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج هي نفسها في كلا القطاعين ؛ وتقترب من الحد الأقصى للإنتاج.

الحالة الثانية: بافتراض وجود تأثيرات خارجية للقطاع الحكومي، ومنه $\delta \neq 0$ ما يشير إلى اختلاف الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج في كلا القطاعين (تحت فرضية السوق الحرة) حيث:

- إذا كان $\delta < 0$ فهذا يعني أن الإنتاجية الحدية لعوامل الانتاج في القطاع غير الحكومي أكبر من الإنتاجية الحدية لعوامل الانتاج في القطاع الحكومي.
- إذا كان $\delta > 0$ فهذا يعني أن الإنتاجية الحدية لعوامل الانتاج في القطاع الحكومي أكبر من الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في القطاع غير الحكومي.

انطلاقا مما سبق فإن المعادلات الأساسية لنموذج Ram تأخذ الأشكال التالية:

$$N = N(K_{\mathrm{N}}, \mathrm{L_{N,}}\ \mathrm{G}) \dots\dots\dots (1)$$

$$G = G(K_{\mathrm{G}}, \mathrm{L_G}) \dots\dots\dots\dots (2)$$

$$K = K_{\mathrm{N}} + K_{\mathrm{G}} \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$L = L_{\mathrm{N}} + L_{\mathrm{G}} \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$Y = G + N \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

$$\frac{G_{\mathrm{K}}}{\mathrm{N_K}} = \frac{\mathrm{G_L}}{\mathrm{N_L}} = (1+\delta) \dots\dots (6)$$

بأخذ الفروق الكلية للمعادلتين (1) و(2) نحصل على المعادلتين التاليتين:

$$\dot{N} = N_K \dot{K}_N + N_L \dot{L}_N + N_G \dot{G} \dots\dots\dots\dots (7)$$

$$\dot{G} = G_K \dot{K}_G + G_L \dot{L}_G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

حيث:

$\dot{K}_N$ و $\dot{K}_G$ يعبران عن التغير في رأس المال في القطاعين الغير حكومي والحكومي على التوالي، والتغير في رأس المال الكلي يساوي:

$$\dot{K} = \dot{K}_N + \dot{K}_G \dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

$\dot{L}_N$ و $\dot{L}_G$ يعبران عن التغير في القوة العاملة في القطاعين غير الحكومي والحكومي على التوالي، والتغير في رأس المال الكلي يساوي:

$$\dot{L} = \dot{L}_N + \dot{L}_G \dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

ومنه فإن الفروق الكلية للمعادلة رقم (5) تصبح على الشكل التالي:

$$\dot{Y} = \dot{N} + \dot{G} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

من المعادلة رقم (6) لدينا:

$$G_{\mathrm{K}} = \mathrm{N_K}(1+\delta) \dots\dots\dots\dots (12)$$
$$G_{\mathrm{L}} = \mathrm{N_L}(1+\delta) \dots\dots\dots\dots (13)$$

بتعويض المعادلتين رقم (7) و(8) في المعادلة رقم (11) نجد:

$$\dot{Y} = N_K \dot{K}_N + N_L \dot{L}_N + N_G \dot{G} + G_K \dot{K}_G + G_L \dot{L}_G \dots\dots\dots (14)$$

بتعويض المعادلتين رقم (12) و(13) في المعادلة رقم (14) نجد:

$$\dot{Y} = N_K \dot{K}_N + N_L \dot{L}_N + N_G \dot{G} + \mathrm{N_K}(1+\delta)\dot{K}_G + \mathrm{N_L}(1+\delta)\dot{L}_G$$

$$\dot{Y} = N_K\left(\dot{K}_N + \dot{K}_G\right) + N_L\left(\dot{L}_N + \dot{L}_G\right) + N_G \dot{G} + \delta\left(N_K \dot{K}_G + \mathrm{N_L}\dot{L}_G\right) \dots (15)$$

بوضع $\dot{\mathrm{K}} = \dot{K}_N + \dot{K}_G = I$ الذي يمثل رأس المال الكلي، و $\dot{L} = \dot{L}_N + \dot{L}_G$ للتعبير عن إجمالي القوة العاملة نجد:

$$\dot{Y} = N_K I + N_L \dot{L} + N_G \dot{G} + \delta\left(N_K \dot{K}_G + \mathrm{N_L}\dot{L}_G\right) \dots\dots\dots (16)$$

من المعادلات رقم (8) (12) و(13) لدينا:

$$\dot{G} = \mathrm{N_K}(1+\delta)\dot{K}_G + \mathrm{N_L}(1+\delta)\dot{L}_G$$
$$\dot{G} = (1+\delta)(\mathrm{N_K}\dot{K}_G + \mathrm{N_L}\dot{L}_G)$$

وبالتالي:

$$\mathrm{N_K}\dot{K}_G + \mathrm{N_L}\dot{L}_G = \frac{\dot{G}}{(1+\delta)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (17)$$

بتعويض المعادلة رقم (17) في المعادلة رقم (16) نجد:

$$\dot{Y} = N_K I + N_L \dot{L} + N_G \dot{G} + \delta\left(\frac{\dot{G}}{1+\delta}\right)$$

$$\dot{Y} = N_K I + N_L \dot{L} + \left(N_G + \left(\frac{\delta}{1+\delta}\right)\right)\dot{G} \dots\dots\dots (18)$$

بافتراض التجانس الخطي بين الإنتاجية الحدية للعمل في القطاع الخاص N_L ومتوسط الإنتاج الكلي لكل عامل $(\frac{Y}{L})$ كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$N_L = \beta\left(\frac{Y}{L}\right) \dots\dots\dots\dots\dots (19)$$

بوضع الإنتاجية الحدية لرأس المال كالتالي: $N_K = \alpha$، تصبح المعادلة رقم (18) على الشكل التالي:

$$\dot{Y} = \alpha I + \beta\left(\frac{Y}{L}\right)\dot{L} + N_G\dot{G} + \left(\frac{\delta}{(1+\delta)}\right)\dot{G} \dots\dots\dots (20)$$

بافتراض أن إنتاج القطاع الخاص يتأثر بإنتاج القطاع العام، و ϑ تعبر عن مرونة الانتاج في القطاع الخاص بالنسبة لإنتاج القطاع العام وتساوي:

$$\vartheta = N_G\left(\frac{G}{N}\right) \Rightarrow N_G = \vartheta\left(\frac{N}{G}\right) \dots\dots\dots\dots (21)$$

بتعويض المعادلة رقم (21) في المعادلة رقم (20) نجد:

$$\dot{Y} = \alpha I + \beta\left(\frac{Y}{L}\right)\dot{L} + \vartheta\left(\frac{N}{G}\right)\dot{G} + \left(\frac{\delta}{(1+\delta)}\right)\dot{G} \dots\dots\dots\dots (22)$$

من المعادلات (1) (2) و(5) لدينا

$$Y = G + N$$

بقسمة طرفي المعادلة على G نجد:

$$\frac{Y}{G} = \frac{G}{G} + \frac{N}{G} \Rightarrow \frac{Y}{G} = 1 + \frac{N}{G}$$

ومنه:

$$\frac{N}{G} = \frac{Y}{G} - 1$$

بتعويض $\frac{N}{G}$ بما يساويها في المعادلة رقم (22) نجد:

$$\dot{Y} = \alpha I + \beta\left(\frac{Y}{L}\right)\dot{L} + \vartheta(\frac{Y}{G} - 1)\dot{G} + (\frac{\delta}{(1+\delta)})\dot{G}$$

$$\dot{Y} = \alpha I + \beta\left(\frac{Y}{L}\right)\dot{L} + \vartheta(\frac{Y}{G})\dot{G} - \vartheta\dot{G} + (\frac{\delta}{(1+\delta)})\dot{G}$$

$$\dot{Y} = \alpha I + \beta\left(\frac{Y}{L}\right)\dot{L} + \vartheta\left(\frac{Y}{G}\right)\dot{G} + \left(\frac{\delta}{(1+\delta)} - \vartheta\right)\dot{G} \dots\dots\dots (23)$$

بضرب طرفي المعادلة في $\frac{G}{GY}$ تصبح[1]:

$$\dot{Y}(\frac{G}{GY}) = \alpha I(\frac{G}{GY}) + \beta\left(\frac{Y}{L}\right)(\frac{G}{GY})\dot{L} + \vartheta(\frac{Y}{G})(\frac{G}{GY})\dot{G} + (\frac{\delta}{(1+\delta)} - \vartheta)(\frac{G}{GY})\dot{G}$$

$$\left(\frac{\dot{Y}}{Y}\right) = \alpha\left(\frac{I}{Y}\right) + \beta\left(\frac{\dot{L}}{L}\right) + \vartheta\left(\frac{\dot{G}}{G}\right) + \left(\frac{\delta}{(1+\delta)} - \vartheta\right)\left(\frac{\dot{G}}{G}\right)\left(\frac{G}{Y}\right) \dots (24)$$

حيث:

$\frac{\dot{Y}}{Y}$: معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الاقتصادي).

$\frac{I}{Y}$: نسبة التكوين الرأسمالي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

α: أثر نسبة التكوين الرأسمالي الصافي من الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الاقتصادي.

$\frac{\dot{L}}{L}$: معدل النمو الحقيقي في اليد العاملة أو عوائد العاملين.

β: أثر معدل النمو الحقيقي في اليد العاملة أو عوائد العاملين على معدل النمو الاقتصادي.

$\frac{\dot{G}}{G}$: معدل نمو الانفاق الحكومي.

ϑ: مرونة دالة الانتاج في القطاع الغير حكومي بالنسبة لإنتاج القطاع الحكومي، أي أنها تشير للتأثير الحدي الخارجي لانتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع غير الحكومي.

$\frac{G}{Y}$: نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

$\frac{\dot{G}}{G}\frac{G}{Y}$: حجم القطاع الحكومي مقاسا حسب رام بمعدل نمو الإنفاق الحكومي مضروبا في نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

δ: تشير إلى الاختلاف في الانتاجية الحدية بين عوامل الإنتاج لهذين القطاعين،

$(\frac{\delta}{(1+\delta)} - \vartheta)$: التأثير الإجمالي المباشر للقطاع الحكومي على النمو الاقتصادي.

حالة خاصة بالمعادلة (25) : عندما يكون $\vartheta = \frac{\delta}{(1+\delta)}$ حيث تصبح:

$$\left(\frac{\dot{Y}}{Y}\right) = \alpha\left(\frac{I}{Y}\right) + \beta\left(\frac{\dot{L}}{L}\right) + \vartheta\left(\frac{\dot{G}}{G}\right) \dots \dots \dots (25)$$

[1]- شطناوي محمد ماجد منصور، حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1996، ص 48.

وعلى النقيض من افتراض أن ϑ ثابت، لو افترضنا أن N_G ثابت يمكن إعادة كتابة المعادلة (1) كما يلي:

$$\left(\frac{\dot{Y}}{Y}\right) = \alpha\left(\frac{I}{Y}\right) + \beta\left(\frac{\dot{L}}{L}\right) + \left(\frac{\delta}{(1+\delta)} + N_G\right)\left(\frac{\dot{G}}{G}\right)\left(\frac{G}{Y}\right) \dots\dots\dots (26)$$

ثانيا: نموذج Rubinson and Landau.

كما تشير الدراسات التي أجراها (Rubinson and Landau) لقياس حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، إلى استخدام المتغير المستقل $\left(\frac{G}{Y}\right)$ كمقياس لحجم القطاع الحكومي، لتأخذ معادلة النمو الاقتصادي الصيغة التالية[1]:

$$\left(\frac{\dot{Y}}{Y}\right) = \alpha\left(\frac{I}{Y}\right) + \beta\left(\frac{\dot{L}}{L}\right) + \gamma\left(\frac{G}{Y}\right) \dots\dots\dots (27)$$

المطلب الثاني: تقديم عينة ومتغيرات الدراسة.

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقديم عينة الدراسة، والتعريف بالمتغيرات المعتمد عليها في عملية بناء النماذج القياسية ودراستها الوصفية.

أولا: تقديم عينة الدراسة.

تتكون العينة التي ستجرى عليها هذه الدراسة القياسية من 20 دولة نامية ، موزعة على خمسة أقاليم نامية هي:

- **الدول العربية** وتشمل كل من: الأردن، الجزائر، المغرب.
- **أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** وتشمل كل من: البرازيل، بوليفيا، بيرو، كوبا، كوستاريكا، المكسيك، نيكاراغو.
- **شرق آسيا والمحيط الهادي** وتشمل كل من: إندونيسيا، تايلند، الفلبين، وماليزيا.
- **جنوب آسيا** وتشمل كل من: بنغلاديش والهند.
- **جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى** وتشمل كل من: بوتسوانا، الغابون، موريتانيا، الكامرون.

ويمكن تقسيم هذه الدول حسب توزيعها عبر القارات إلى ثلاثة مجموعات، تضم المجموعة الأولى 6 دول من قارة إفريقيا، وتضم المجموعة الثانية 7 دول من قارة آسيا، أما المجموعة الثالثة فتضم 7 دول من قارة أمريكا.

[1] - Ram. Rati., Op-Cit, p 194.

وقد تم اختيار هذه الدول وفقا لمعيارين: الأول هو توفر البيانات للمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة (1980-2018)، والمعيار الثاني لاختيار هذه الدول هو أن تكون دول نامية تندرج ضمن شريحة الدول النامية متوسطة الدخل وفقا للتقرير السنوي للبنك الدولي الصادر في جوان (2018) والذي يتضمن تجميع ما يقارب (200) دولة حسب مؤشر الدخل الفردي الحقيقي المحسوب باستخدام طريقة أطلس (Atlas Method)، ويصنف العالم على إثره إلى ثلاثة مجموعات هي:

- الدول ذات الدخل الفردي المنخفض: والتي لا يفوق متوسط دخلها 995$.
- الدول ذات الدخل الفردي المتوسط (بين 996$ و12055$) وتضم شريحتين من الدول:

الشريحة الأدنى للدخل المتوسط: ويتراوح فيها الدخل الفردي بين 996$ و 3895$.

الشريحة الأعلى للدخل المتوسط: ويتروح فيها الدخل الفردي بين 3896$ و12055$.

- الدول ذات الدخل الفردي المرتفع: والتي يفوق دخلها 12056$.

وانطلاقا مما سبق سنقوم بتقديم جدول يضم الدول المذكورة سابقا مصنفة حسب مؤشر الدخل الفردي الحقيقي لكل بلد.

الجدول رقم (4-1): تصنيف دول العينة حسب تقرير البنك الدولي جوان 2018.

الشريحة الأدنى للدخل المتوسط (**Lower middle income**)	الشريحة الأعلى للدخل المتوسط (**Upper middle income**)
بنغلاديش (BGD)	الجزائر (DZA)
الكامرون (CMR)	بوتسوانا (BWA)
بوليفيا (BOL)	البرازيل (BRA)
المغرب (MAR)	كوستاريكا (CRI)
الهند (IND)	كوبا (CUB)
إندونيسيا (IDN)	الغابون (GAB)
موريتانيا (MRT)	الأردن (JOR)
نيكاراغو (NIC)	ماليزيا (MYS)
الفلبين (PHL)	المكسيك (MEX)
/	بيرو (PER)
	تايلند (THA)

Source: World Bank list of economies (June 2018).

ثانيا: تقديم متغيرات الدراسة.

بناءا على الإطار النظري الذي قدمه رام والدراسات التجريبية السابقة، وبناءا على المعلومات المتاحة لدينا حول الوضع الاقتصادي السائد بهذه الدول فقد كانت متغيرات الدراسة كما يلي:

1. **المتغير التابع:** هو المتغير الذي نريد تفسير سلوكه ويتمثل في معدل النمو الاقتصادي معبرا عنه **بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (Y)** وذلك خلال الفترة 1980-2018، ولقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من خلال البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي (www.worldbank.org).
2. **المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات التي اعتمدنا عليها في تفسير الظاهرة المدروسة (معدل النمو الاقتصادي) وهي:

أ. **معدل النمو الحقيقي في اليد العاملة أو عوائد العاملين:** نظرا لندرة البيانات المتعلقة بحجم القوى العاملة بعينة الدول النامية المختارة لهذه الدراسة، سيتم تعويض هذه المتغيرة **بمعدل النمو السكاني (POP)** الذي تتوافر عنه البيانات بسهولة كما تبنته معظم الدراسات التجريبية السابقة على غرار دراسة Ram، ولقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر خلال الفترة 1980 – 2018 من خلال البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي (www.worldbank.org).

ب. **مخزون رأس المال الصافي:** ويتم التعبير عن هذا المؤشر **بنسبة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (INV)**، ولقد تم الحصول على بيانات هذا المؤشر خلال الفترة 1980 – 2018 من خلال البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي (www.worldbank.org).

ت. **معدل نمو الإنفاق العام (G):** لقد تم حساب هذا المعدل لإجمالي النفقات العامة الحقيقية، بعد تحويل القيم الخاصة بالإنفاق العام التي تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (www.imf.org) وأعداد مختلفة لتقارير مالية الحكومة " GOVERNMENT FINANCE STATISTICS YEARBOOK" من الأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الأسعار الثابتة للعملة المحلية، ومن ثم تحويلها إلى ما يقابلها بالدولار الأمريكي، وذلك خلال الفترة 1980 – 2018 باستخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية لعام 2011.

ث. نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GY): لقد تم حساب هذه النسبة بقسمة الإنفاق العام الذي سبق حسابه على الناتج المحلي الإجمالي مقيما بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وفقا لتعادل القوة الشرائية لعام 2011، ولقد تم الحصول على بيانات هذا الأخير خلال الفترة 1980 – 2018 من خلال البيانات المنشورة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي (www.worldbank.org).

ج. الإنفاق العام معبرا عنه بالمتغيرة (GGY): ويمثل بجداء متغيرة معدل نمو الإنفاق العام (G) مضروبا في متغيرة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GY) أي: $GGY = G \times GY$.

ويمكن تلخيص كل هذه المتغيرات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
الناتج المحلي الإجمالي (% النمو السنوي)	Y	متغير تابع
الزيادة السكانية (% سنوياً)	POP	متغير مستقل
إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)	INV	متغير مستقل
الإنفاق العام (% النمو السنوي)	G	متغير مستقل
الإنفاق العام (% من إجمالي الناتج المحلي)	GY	متغير مستقل
جداء معدل نمو الإنفاق العام في الإنفاق العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	GGY	متغير مستقل

المصدر: من إعداد الطالبة.

كما يمكن صياغة دوال النمو السابق التطرق إليها على ضوء العينة المستخدمة في التحليل والمعطيات المتعلقة بها كما يلي :

النموذج الأول لـ: Ram ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \alpha INV_{it} + \beta POP_{it} + \vartheta G_{it} + \left(\frac{\delta}{(1+\delta)} - \vartheta\right) GGY_{it} + \mu_{it} \dots (1)$$

النموذج الثاني لـ: Ram ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \alpha INV_{it} + \beta POP_{it} + \vartheta G_{it} + \mu_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

النموذج الثالث لـ: Ram ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \alpha\, INV_{it} + \beta POP_{it} + \left(\frac{\delta}{(1+\delta)} + N_G\right) GGY_{it} + \mu_{it} \dots\dots\dots (3)$$

النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau ويأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \alpha\, INV_{it} + \beta POP_{it} + \gamma GY_{it} + \mu_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث: i: تمثل عدد الوحدات المقطعية ($i = 1, 2, 3, 4, 5, 6 \dots \dots 20$)

t: تمثل عدد المشاهدات الزمنية ($t = 1, 2, 3, 4 \dots \dots \dots 39$)

وباختصار يمكن كتابة النماذج السابقة في صيغتها العامة مع وضع جميع المتغيرات التفسيرية تحت الرمز X_{it} كما يلي:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \mu_{it}$$

حيث:

Y_{it}: تمثل معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد i في الفترة t.

α_i: تمثل التأثير الخاص بكل بلد عن طريق حصر محددات النمو الاقتصادي التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى المدرجة في النموذج.

β: متجه عمودي $K \times 1$ للمعلمات المراد تقديرها لكل متغير مستقل.

X_{it}: مصفوفة $Tn \times K$ لعدد المتغيرات المستقلة المؤثرة على النمو للبلد i في الفترة t.

μ_{it}: متجه عمودي $Tn \times 1$ لحد الخطأ العشوائي للبلد i في الفترة t.

وفيما يلي دراسة وصفية لبيانات متغيرات الدراسة بالإضافة إلى مختلف الارتباطات الثنائية المحسوبة فيما بينها:

1. **الإحصاء الوصفي للمتغيرات:** سيتم من خلال هذه الخطوة دراسة خصائص متغيرات الدراسة من خلال حساب مختلف الإحصائيات الوصفية لمعطيات الدراسة (القيمة العظمى، القيمة الدنيا، الوسط، الوسيط، الانحراف المعياري) ولكل دول العينة مجتمعة، والجدول التالي يبين مختلف هذه الإحصائيات:

الجدول رقم (4-3): الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة.

Variables	Y	G	GGY	GY	INV	POP
Mean	3.855	3.645	89.618	25.207	24.911	1.982
Median	4.296	3.361	81.522	23.429	23.999	1.953
Maximum	19.688	37.064	1817.261	61.974	50.781	5.615
Minimum	-17.146	-39.286	-1658.209	14.030	5.242	-0.126
Std. Dev	4.111	7.144	217.129	7.061	7.606	0.888
Observations	780.000	780.000	780.000	780.000	780.000	780.000

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (05))

أ. بالنسبة لمتغيرة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y):

نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسة خلال فترة الدراسة بلغت 17,146-، بينما أعلى قيمة لها فقد بلغت 19,688، بمتوسط حسابي قدر بـ: 3,855، وقيمة وسطية تقدر بـ: 4,296، فيما تبعد مشاهدات هذه المتغيرة عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 4,111.

ب. بالنسبة لمتغيرة معدل نمو الإنفاق العام (G):

نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسة خلال فترة الدراسة بلغت 39,286-، بينما أعلى قيمة لها فقد بلغت 37,064، بمتوسط حسابي قدر بـ: 3,645، وقيمة وسطية تقدر بـ: 3,361، فيما تبعد مشاهدات هذه المتغيرة عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 7,144.

ت. بالنسبة لمتغيرة الإنفاق العام معبرا عنه بالمتغيرة (GGY):

نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسة خلال فترة الدراسة بلغت 1658,209-، بينما أعلى قيمة لها فقد بلغت 1817,261، بمتوسط حسابي قدر بـ: 89,618، وقيمة وسطية تقدر بـ: 81,522، فيما تبعد مشاهدات هذه المتغيرة عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 217,129.

ث. بالنسبة لمتغيرة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GY):

نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسة خلال فترة الدراسة بلغت 14,030، بينما أعلى قيمة لها فقد بلغت 61,974، بمتوسط حسابي قدر بـ: 25,207، وقيمة وسطية تقدر بـ: 23,429، فيما تبعد مشاهدات هذه المتغيرة عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 7,061.

ج. بالنسبة لمتغيرة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV):

نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسة خلال فترة الدراسة بلغت 5,242، بينما أعلى قيمة لها فقد بلغت 50,781، بمتوسط حسابي قدر بـ: 24,911، وقيمة وسطية تقدر بـ: 23,999، فيما تبعد مشاهدات هذه المتغيرة عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 7,606.

ح. بالنسبة لمتغيرة معدل النمو السكاني (POP):

نلاحظ أن أدنى قيمة للسلسة خلال فترة الدراسة بلغت 0,126-، بينما أعلى قيمة لها فقد بلغت 5,615، بمتوسط حسابي قدر بـ: 1,982، وقيمة وسطية تقدر بـ: 1,953، فيما تبعد مشاهدات هذه المتغيرة عن متوسطها الحسابي بانحراف معياري قدره 0,888.

2. **حساب الارتباطات الثنائية:** تسمح لنا هذه الخطوة من توضيح قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرات المستقلة من جهة والمتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة أخرى واتجاه هذه العلاقة إذا ما كانت طردية أو عكسية والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-4): مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات البانل.

Variables	Y	G	GGY	GY	INV	POP
Y	1.0000	0.5217	0.4357	-0.3242	0.3450	0.0050
G	0.5217	1.0000	0.8880	-0.0451	0.1395	0.0019
GGY	0.4357	0.8880	1.0000	0.1052	0.0848	0.0221
GY	-0.3242	-0.0451	0.1052	1.0000	-0.0980	-0.0233
INV	0.3450	0.1395	0.0848	-0.0980	1.0000	0.1807
POP	0.0050	0.0019	0.0221	-0.0233	0.1807	1.0000

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (05))

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين لنا مقدار وطبيعة العلاقة بين المتغيرات نلاحظ ما يلي:

أ. الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة:

بالنسبة للارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة فإنها ارتباطات ضعيفة، عدا الارتباط بين المتغيرين G و GGY، وهذا ما سيؤثر حتما على عملية تقدير النموذج الأول، إلا أنه سيتم التخلص من المشكلة بالنسبة لباقي النماذج أين سيتم فصل المتغيرين عن بعض.

ب. الارتباطات الثنائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

بالنسبة للارتباطات الثنائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة فنلاحظ ارتباط النمو الاقتصادي طرديا بكل المتغيرات المستقلة باستثناء متغيرة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت علاقتها بالنمو الاقتصادي عكسية، حيث قدرت معاملات الارتباط بـ: G (0,5217)، GGY (0,4357)، GY (-0,3242)، INV (0,3450)، POP (0,0049).

المطلب الثالث: تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP) على معطيات الدراسة.

بعد القيام بتقديم عينة ومتغيرات الدراسة، سيتم من خلال هذا المطلب الاعتماد على طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية ACP (Analyse en Composantes Principales)، قصد التعرف على طبيعة علاقة الارتباط بين المتغيرات، وتشكيل مجموعات أفراد تتمايز فيما بينها وفقا لهذه المتغيرات، وقد تم اختيار هذه الطريقة لأنها الأسهل والأنسب لتحليل المعطيات التي سنستعملها، والتي تتمثل كلها في متغيرات كمية لمجموعة من الدول، وتتكون عينة الدراسة كما سبق وأشرنا من 20 دولة نامية: الأردن (JOR)، ماليزيا (MYS)، بوتسوانا (BWA)، تايلند (THA)، إندونيسيا (IDN)، بنغلاديش (BGD)، الهند (IND)، البرازيل (BRA)، كوستاريكا (CRI)، المكسيك (MEX)، بوليفيا (BOL)، نيكاراغو (NIC)، المغرب (MAR)، موريتانيا (MRT)، بيرو (PER)، كوبا (CUB)، الغابون (GAB)، الجزائر (DZA)، الفلبين (PHL)، الكامرون (CMR)، وفي الجهة المقابلة هناك 6 متغيرات: معدل النمو الاقتصادي (Y)، معدل نمو الإنفاق العام (G) والإنفاق العام معبرا عنه بالمتغيرة (GGY)، نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GY)، نسبة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (INV) ومعدل النمو السكاني (POP)، وأما عن سنوات تحليل هذه العينة فقد تم أخذ متوسطات فترة الدراسة (1980-2018) لكل بلد من البلدان وعلى مستوى كل متغير من متغيرات الدراسة[1].

أولا: نسبة التمثيل على المحاور.

الجدول رقم (4-5): القيم الذاتية.

	Valeur propre	Variabilité (%)	Cumulé (%)
F1	2.856	47.592	47.592
F2	1.173	19.550	67.142
F3	1.072	17.861	85.003
F4	0.604	10.062	95.065
F5	0.281	4.690	99.756
F6	0.015	0.244	100.000

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 14

الشكل رقم (4-1): تمثيل القيم الذاتية ونسب تمثيل المحاور

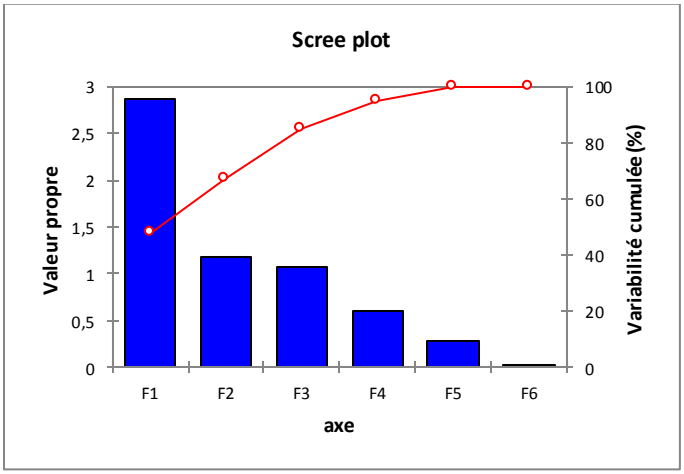

[1]- جدول المعطيات الأولي وارد في الملحق رقم (06).

من خلال نتائج الجدول رقم (4-5) والشكل رقم (4-1) أعلاه واللذان يوضحان القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور نلاحظ ما يلي:

المحور العاملي الأول (F1) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل حوالي 47.592% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور العاملي الثاني (F2) فيمثل نسبة 19.550% من قيمة الجمود الكلي، وتكون نسبة التمثيل على المخطط العاملي في الفضاء R^2 والذي يضم المحورين الأول (F1) والثاني (F2) 67.142% من التمثيل العام Inertie totale، هذه النسبة تعتبر جيدة إلى حد ما وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط، ولهذا سنكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1) و (F2).

ثانيا: تفسير التمثيلات البيانية.

بعد إيجاد القيم الذاتية وتحديد العوامل نقوم في هذا الجزء بإسقاط المتغيرات والأفراد، حيث كانت التمثيلات البيانية كما يلي:

1. التمثيل البياني للمتغيرات وتحليل النتائج: بالاعتماد على برنامج XL_STAT تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-6): إحداثيات المتغيرات

	F1	F2
Y	0.880	0.027
G	0.934	0.132
GY	-0.235	0.674
GGY	0.846	0.431
POP	0.208	-0.622
INV	0.628	-0.358

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 14

الشكل رقم (4-2): التمثيل البياني للمتغيرات.

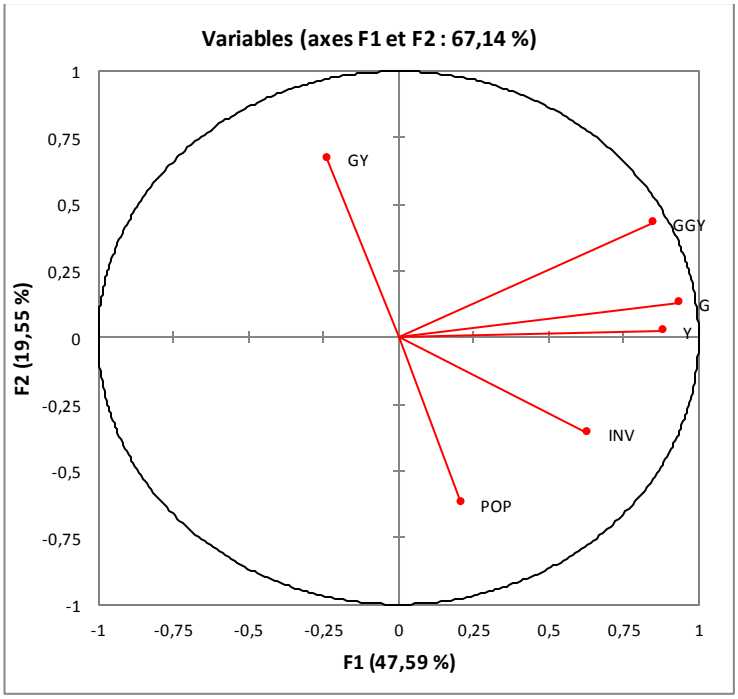

يضم التعليق على الجدول رقم (4-6) والشكل رقم (4-2) أعلاه ثلاثة أقسام هي:

أ. **جودة التمثيل:** نسجل أنه كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان التمثيل أفضل، ومن خلال ملاحظة التمثيل البياني للمتغيرات نلاحظ أن معظمها يقترب من محيط الدائرة، وهذا يعني أنها ممثلة أحسن تمثيل على المستوى الأول وبالتالي فكل المتغيرات مقبولة في التحليل والدراسة.

ب. **علاقة المتغيرات بالمحاور:** سيتم التطرق في هذا العنصر إلى توضيح وتحليل الارتباطات الموجودة بين المتغيرات والمركبات الأساسية المتمثلة في المحورين الأول والثاني كما يلي:

- **المحور الأول: نسبة الجمود** (47.592%).

المتغيرات التي لها ارتباط قوي وموجب مع هذا المحور هي معدل النمو الاقتصادي (Y)، معدل نمو الإنفاق العام (G)، والإنفاق العام معبرا عنه بالمتغيرة (GGY)، إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV) وذلك بقيمة (0.880)، (0.934)، (0.846)، (0.628) على التوالي، في حين كان ارتباط كل من معدل النمو السكاني (POP) و نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ضعيفا مع هذا المحور.

- **المحور الثاني: نسبة الجمود** (19.550%).

المتغيرات التي لها ارتباط قوي وموجب مع هذا المحور هي الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GY) بقيمة (0.674)، أما بالنسبة لمعدل النمو السكاني (POP) فيرتبط بهذا المحور ارتباط سالب وقوي بقيمة (0.622)، في حين كان ارتباط باقي المتغيرات ضعيفا مع هذا المحور.

أما فيما يتعلق بمساهمة المتغيرات في تكوين المركبات الأساسية فنلاحظ أن معدل نمو الإنفاق العام (G) والإنفاق العام معبرا عنه بالمتغيرة (GGY)، ومعدل النمو الاقتصادي (Y)، وإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV) تساهم في تكوين المركبة الأساسية الأولى، في حين يساهم كل من معدل النمو السكاني (POP)، ونسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GY) في تكوين المركبة الأساسية الثانية.

ت. **علاقة المتغيرات ببعضها البعض:** تهدف الدراسة من خلال تحليلها للارتباط إلى توضيح العلاقة الموجودة بين المتغير التابع والمتمثل في معدل النمو الاقتصادي (Y) وباقي المتغيرات المستقلة وذلك خلال الفترة (1980-2018)، وهذا قصد الوقوف على المتغيرات الأكثر تأثيرا في الدراسة.

ومن خلال ملاحظة المسافة بين المتغيرات يلاحظ أن المسافة بين معدل النمو الاقتصادي (Y) ومعدل نمو الإنفاق العام (G) والإنفاق العام معبرا عنه بالمتغيرة (GGY) ونسبة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (INV) متقاربة نوعا ما، وبالتالي هذا دليل على وجود علاقة قوية فيما بينها عند المركبة الأساسية الأولى، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فيلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المسافة بينها وبين معدل النمو الاقتصادي (Y) كبيرة جدا مما يدل على غياب العلاقة وضعفها فيما بينها وهذا ما تم تأكيده من خلال مصفوفة الارتباطات التالية:

الجدول رقم (4-7): مصفوفة الارتباطات

Variables	Y	G	GY	GGY	POP	INV
Y	**1**	0.773	-0.245	0.641	0.063	0.474
G	0.773	**1**	-0.297	0.867	0.057	0.380
GY	-0.245	-0.297	**1**	0.178	-0.064	-0.128
GGY	0.641	0.867	0.178	**1**	0.083	0.353
POP	0.063	0.057	-0.064	0.083	**1**	0.306
INV	0.474	0.380	-0.128	0.353	0.306	**1**

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 14

بالتركيز على العمود الأول من المصفوفة والذي يشكل محور دراستنا ويبين ارتباط معدل النمو الاقتصادي مع باقي المتغيرات الأخرى نلاحظ ما يلي:

- معدل النمو الاقتصادي (Y) يرتبط ارتباطا موجبا مع كل المتغيرات باستثناء الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GY)، ويفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل إيجابي وكبير على معدل النمو الاقتصادي بهذه الدول؛
- متغيرة معدل نمو الإنفاق العام (G) هي الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع معدل النمو الاقتصادي (Y) وهذا ما تم تأكيده من خلال التمثيل البياني للمتغيرات في الشكل رقم (4-7) أعلاه؛
- متغيرة الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GY) ترتبط ارتباطا سالبا مع معدل النمو الاقتصادي (Y)، أي أن زيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج النحلي الإجمالي تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته أغلب الدراسات؛

- معدل النمو السكاني (POP) هو الأضعف ارتباطا بمعدل النمو الاقتصادي (Y)، ونفسر ذلك بأن معدلات النمو السكاني تثقل من كاهل النمو الاقتصادي وتجره إلى أدنى المستويات.

2. **التمثيل البياني للأفراد وتفسير النتائج:** بالاعتماد على برنامج XL_STAT تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4-8): إحداثيات الأفراد

Obs	F1	F2	Obs	F1	F2
JOR	0.98	0.57-	DZA	0.08	0.69-
MYS	2.52	0.00	IDN	1.20	0.49-
BRA	1.60-	0.76	PHL	0.25-	0.59-
PER	0.57-	0.08-	BOL	1.70-	0.14
CUB	2.23-	3.78	NIC	0.64-	0.43
CRI	1.22-	0.20-	BGD	0.92	0.77-
MEX	1.52-	0.55-	CMR	0.05	0.82-
BWA	3.99	1.56	MAR	0.77-	0.25-
GAB	0.51-	1.06-	IND	2.61	0.00-
THA	1.32	0.58	MRT	2.66-	1.19-

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 14

الشكل رقم (4-3): التمثيل البياني للأفراد (الدول)

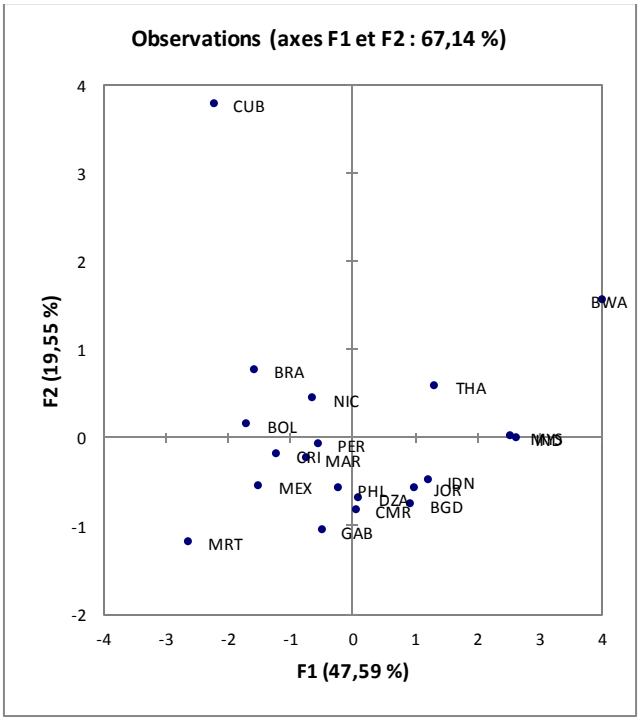

نلاحظ من خلال جدول إحداثيات الأفراد وكذا التمثيل البياني للأفراد ما يلي:

أ. **بالنسبة للمحور الأول:** يمكن تمييز مجموعتين من الأفراد:

- **المجموعة الأولى:** لديها ارتباط موجب مع هذا المحور وتتمثل في: الأردن (JOR)، ماليزيا (MYS)، بوتسوانا (BWA)، تايلند (THA)، إندونيسيا (IDN)، بنغلاديش (BGD)، الهند (IND).
- **المجموعة الثانية:** لديها ارتباط عكسي مع هذا المحور وتتمثل في: البرازيل (BRA)، كوستاريكا (CRI)، المكسيك (MEX)، بوليفيا (BOL)، نيكاراغو (NIC)، المغرب (MAR)، موريتانيا (MRT)، بيرو (PER).

ب. **بالنسبة للمحور الثاني:** يمكن تمييز مجموعتين من الأفراد:

- **المجموعة الثالثة:** لديها ارتباط موجب مع هذا المحور وتتمثل في: كوبا (CUB).

- **المجموعة الرابعة:** لديها ارتباط عكسي مع هذا المحور وتتمثل في: الغابون (GAB)، الجزائر (DZA)، الفلبين (PHL)، الكامرون (CMR).

3. **التمثيل البياني للمتغيرات مع الأفراد وتفسير النتائج:** بالاعتماد على برنامج XL_STAT تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-4): التمثيل البياني للمتغيرات مع الأفراد.

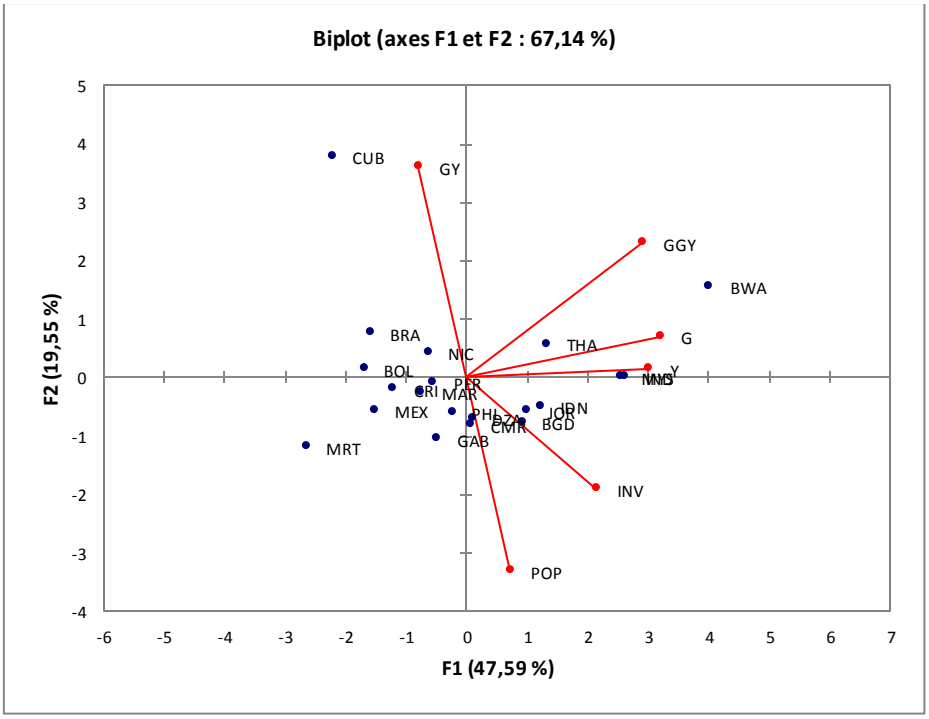

المصدر: مخرجات برنامج XL_STAT 14

تحليل النتائج:

من خلال الشكل رقم (4-4) أعلاه والذي يمثل إسقاط المتغيرات مع الأفراد خلال الفترة (1980-1989) يلاحظ توزع المجموعات الأربع للأفراد وفقا لتدرج قيم متوسط المتغيرات من ضعيفة إلى متوسطة إلى قوية وكما يلي:

أ. **المجموعة الأولى:** وتضم كلا من: الأردن (JOR)، ماليزيا (MYS)، بوتسوانا (BWA)، تايلند (THA)، إندونيسيا (IDN)، بنغلاديش (BGD)، الهند (IND)، وهي ممثلة جيدا على المعلم كما تبينه الإحداثيات، وأغلبها دول آسيوية باستثناء بوتسوانا، تتميز هذه المجموعة بأقوى القيم بالنسبة لكل المتغيرات، ويمكن تأكيد ذلك بالرجوع إلى الجدول الأولي الوارد في الملحق رقم (06) حيث نجد أن هذه المتغيرات فعلا بلغت مستويات مرتفعة بهذه الدول، ففي بوتسوانا وإندونيسيا مثلا بلغ متوسط معدل النمو

الاقتصادي خلال الفترة (1980-2018) ما قيمته (6,37%) و(6,14%) على التوالي، وخلال نفس الفترة بلغت معدلات نمو الإنفاق العام مستويات قياسية قدرت بـ: (7,15%) و(6,35%) في كل من بوتسوانا وإندونيسيا على التوالي، وتتوافق المعدلات المرتفعة التي شهدها الإنفاق العام بهذه المجموعة مع التحليل المقدم من خلال دراسة اتجاهات تطور الإنفاق العام في مجموعة الدول النامية محل الدراسة، حيث تم الإشارة إلى أن معظم الزيادات المتحققة على مستوى الإنفاق العام كانت مدفوعة إلى حد كبير بالزيادة التي حققتها الدول الآسيوية بمعدل تزايد فاق (300%) ومعدل نمو سنوي قارب (6%).

ب. **المجموعة الثانية:** وتضم هذه المجموعة موريتانيا (MRT)، وهي أبعد دول المجموعة الثانية المجتمعة في أقصى يسار المحور الأول عن المتغيرات، وتتميز هذه الدولة وباقي دول المجموعة القريبة منها (معظمها دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) والمتمثلة في كل من: البرازيل (BRA)، كوستاريكا (CRI)، المكسيك (MEX)، بوليفيا (BOL)، نيكاراغو (NIC)، المغرب (MAR)، بيرو (PER)، بمعدلات نمو اقتصادي متوسطة، أما باقي المتغيرات فقد تدرجت قيمها من ضعيفة إلى متوسطة متفاوتة من متغير لآخر ومن دولة لأخرى.

ت. **المجموعة الثالثة:** تضم هذه المجموعة كوبا (CUB) (**عنصر شاذ**)، وتتميز بارتفاع نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GY) مسجلة أقصى قيمة بمجموعة الدول النامية محل الدراسة ككل بلغت (42,54%)، وفي مقابل ذلك سجلت أدنى القيم فيما يتعلق بكل من: معدل النمو السكاني بقيمة (0,37%) وإجمالي التكوين الرأسمالي (INV) بقيمة (14,63%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فقد أخذت قيما متوسطة بهذه المجموعة.

ث. **المجموعة الرابعة:** تضم هذه المجموعة كل من: الغابون (GAB)، الجزائر (DZA)، الفلبين (PHL)، الكامرون (CMR) (معظمها دول إفريقية)، وتتميز هذه المجموعة بارتفاع معدلات النمو السكاني (POP)، ونسبة إجمالي التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (INV) مسجلة أعلى المستويات، أما بالنسبة لباقي المتغيرات الأخرى فقد أخذت قيما متوسطة بهذه المجموعة.

من خلال نتائج التحليل باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية توصلنا إلى نتيجة أساسية مفادها: أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بجميع متغيرات الدراسة، وتختلف درجة الارتباط وطبيعته من دولة لأخرى.

المبحث الثاني: اختبارات ما قبل عملية التقدير.

قبل القيام باختيار النموذج القياسي المناسب لتقييم تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية، لابد أولا من إجراء جملة من الاختبارات الأولية، وهذا من أجل إعطاء نظرة وصورة أولية عن المعطيات التي بحوزتنا وفهمها بشكل أفضل، وتتضمن هذه الاختبارات اختبار التجانس لـ: Hsiao، والاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى الكشف عن مختلف المشاكل القياسية متمثلة في اختبار الاعتماد المقطعي، واختبار الارتباط الذاتي للبواقي، واختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرارية من أجل إعطاء قوة ومصداقية لنتائج الدراسة، والابتعاد عن زيف التقدير وضعف النتائج.

المطلب الأول: اختبار تجانس معلمات النموذج لـ: Hsiao (1986).

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تقديم عرض مختصر حول اختبار التجانس لـ: Hsiao (1986) كخطوة أولى ليتم بعدها تطبيق هذا الاختبار على معطيات الدراسة كخطوة ثانية.

أولا: عرض اختبار التجانس لـ: Hsiao (1986).

يهدف هذا الاختبار إلى معرفة مدى تجانس معلمات النموذج المقدر من خلال عينة مكونة من T فترة زمنية و N فرد، أي بمجموع n=N ×T، كما نفرض أن المسار المقدر Y_{it} معرف وفق الصيغة الخطية التالية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \beta_i' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

- Y_{it}: تمثل قيمة المتغير التابع Y الموافقة للفرد رقم i.
- α_{0i}: يمثل الحد الثابت للفرد رقم i، يختلف من وحدة مقطعية إلى أخرى أي خاص بكل وحدة مقطعية i و هو ثابت عبر الزمن t.
- X_{it}: تمثل قيمة المتغير المستقل للفرد رقم i عند الفترة الزمنية t.
- ε_{it}: تمثل قيمة حد الخطأ العشوائي للفرد رقم i عند الفترة الزمنية t.

انطلاقا من الشكل العام للنموذج الخطي لمعطيات بانل مع افتراض أن البواقي مستقلة التوزيع، وأنها تتبع التوزيع الطبيعي بتوقع معدوم وتباين محدد δ_i^2، فإننا يمكن أن نميز بين أربع حالات ممكنة هي[1]:

الحالة الأولى: التجانس الكلي، أي تماثل الثوابت α_{0i} والمعلمات β_i' لكل فرد حيث:

$$\forall i \in [1, N] \qquad \beta_i' = \beta' \qquad \alpha_{0i} = \alpha_0$$

ويأخذ النموذج المقدر الشكل التجميعي التالي:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

الحالة الثانية: الاختلاف الكلي، أي اختلاف الثوابت α_{0i} والمعلمات β_i' لكل فرد حيث:

$$\forall i \in [1, N] \qquad \beta_i' \neq \beta' \qquad \alpha_{0i} \neq \alpha_0$$

ويأخذ النموذج المقدر الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \beta_i' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

الحالة الثالثة: تجانس الحدود الثابتة α_{0i} و اختلاف معاملات المتغيرات المفسرة β_i' لكل فرد حيث:

$$\forall i \in [1, N] \qquad \beta_i' \neq \beta' \qquad \alpha_{0i} = \alpha_0$$

ويأخذ النموذج المقدر الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta_i' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

الحالة الرابعة: اختلاف الحدود الثابتة α_{0i} وتجانس معاملات المتغيرات المفسرة β_i' لكل فرد، حيث:

$$\forall i \in [1, N] \qquad \beta_i' = \beta' \qquad \alpha_{0i} \neq \alpha_0$$

ويأخذ النموذج المقدر الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

ولتوضيح اختلاف الحدود الثابتة من فرد لآخر وتقدير نموذج بانل ذو الأثر الثابت[2]، نستعين بتقنية المتغيرات الوهمية بعدد $(N-1)$، ويصبح النموذج على الشكل التالي[3]:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 D_{2i} + \alpha_3 D_{3i} + \alpha_j D_{ji} + \cdots + \alpha_N D_{Ni} + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

---

[1]- Christoph Hurlin, l'économétrie de données de panel: modèle linaire simple, Séminaire Méthodologique, école doctorale edocif, P 10.

[2]– إذا تم افتراض أن تغير المعلمات يكون بأسلوب عشوائي عندها سيسمى النموذج بنموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM) أو نموذج مركبات الخطأ Error Components Model (ECM).

[3] - Gujarti, Basic Econometrics, fourth edition, the McGraw-Hill companies, 2004, P P 642 644.
- Jeffrey M. Wooldridge, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, South-Western, Cengage Learning, 2013, P P 468 469.
- Chris Brooks, Introductory Econometrics for Finance, Second edition, Cambridge University Press, New York, 2008, P P 491 494.

حيث:

D_{ji} هي متغيرات وهمية، $D_{ji}=1$ إذا كانت المشاهدة تخص البلد رقم j $(j=i)$ و 0 إذا لا $(j\neq i)$، j هو عدد الوحدات المقطعية (الأفراد): $j=1,2,\dots\dots N$

α_1: الحد الثابت الخاص بالوحدة المقطعية (الفرد) الأولى (المقارنة).

$\alpha_2,\alpha_3\ \dots\dots\dots\alpha_j\ \dots\dots\alpha_{\mathrm{k}}$: معاملات الحد الثابت للدول الأخرى.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن إلغاء فرضية اختلاف الحد الثابت عبر الأفراد فقط وثباته عبر الزمن، وافتراض اختلافه عبر الأفراد وعبر الزمن كذلك يجعلنا نميز بين حالتين إضافيتين بالإضافة إلى الحالة السالفة الذكر ولنرمز لها بالحالة "أ" (**معاملات المتغيرات المفسرة β'_{i}، واختلاف الحدود الثابتة $\alpha_{0\mathrm{i}}$ عبر الأفراد**) ضمن الحالة الرابعة هما:

ب. تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β'_{i}، واختلاف الحدود الثابتة $\boldsymbol{\lambda_{\mathrm{t}}}$ عبر الزمن حيث:

$$\forall \mathrm{i}\in[1,N]\qquad \beta'_{\mathrm{i}}=\beta'\qquad \forall t\in[1,T]\qquad \lambda_t\neq\lambda$$

ويأخذ النموذج المقدر بالاستعانة بتقنية المتغيرات الوهمية بعدد $(\mathrm{T}-1)$ الشكل التالي:

$$Y_{it}=\lambda_1+\lambda_2 D_{\mathrm{t2}}+\lambda_2 \mathrm{D_{t3}}+\cdots+\lambda_{\mathrm{L}}\mathrm{D_{tL}}+\cdots+\lambda_{\mathrm{T}}\mathrm{D_T}+\beta'\mathrm{X_{it}}+\varepsilon_{\mathrm{it}}$$

حيث:

$\mathrm{D_{tL}}$ هي متغيرات وهمية $\mathrm{D_{tL}}=1$ إذا كانت المشاهدة تخص الفترة الزمنية L والقيمة 0 لباقي الفترات الزمنية، L هو عدد الفترات الزمنية $\mathrm{L}=1,2,\dots\dots T$

$\mathrm{t1}$: هي الفترة الزمنية الأولى (الفترة الزمنية المرجعية المحتفظ بها)

λ_1: الحد الثابت الخاص بالفترة الزمنية الأولى (المقارنة).

$\lambda_2,\lambda_3\ \dots\dots\dots\lambda_L\ \dots\dots\lambda_T$: معاملات الحد الثابت لباقي الفترات الزمنية.

ت. تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β'_{i}، واختلاف الحدود الثابتة عبر الأفراد وعبر الزمن، حيث:

$$\forall \mathrm{i}\in[1,N]\qquad \beta'_{\mathrm{i}}=\beta'\qquad \alpha_{0\mathrm{i}}\neq\alpha_0\qquad \forall t\in[1,T]\qquad \lambda_t\neq\lambda$$

ويأخذ النموذج المقدر بالاستعانة بتقنية المتغيرات الوهمية بعدد (T−1) بالنسبة للزمن و (N−1) بالنسبة للأفراد الشكل التالي[1]:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 D_{2i} + \alpha_3 D_{3i} + \cdots + \alpha_j D_{ji} + \cdots + \alpha_N D_{Ni} + \lambda_1 + \lambda_2 D_{t2} + \lambda_3 D_{t3} + \cdots + \lambda_L D_{tL} + \cdots + \lambda_T D_T + \beta' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

α_j: تمثل معاملات الحد الثابت المتغير عبر الأفراد (الأثر الثابت بالنسبة للأفراد)

λ_L: تمثل معاملات الحد الثابت المتغيرة عبر الزمن (الأثر الثابت بالنسبة للزمن)

وبغرض التفريق بين هذه الصيغ المختلفة، يتم اللجوء لاختبار Hsiao الذي يتم من خلاله تحديد النموذج الملائم والمناسب لنمذجة معطيات البانل، وذلك بتحديد العلاقة الموجودة بينها (تجانس أو لا تجانس) وفق منهجية مبسطة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4−5): منهجية اختبار التجانس لـ: **Hsiao** (**1986**).

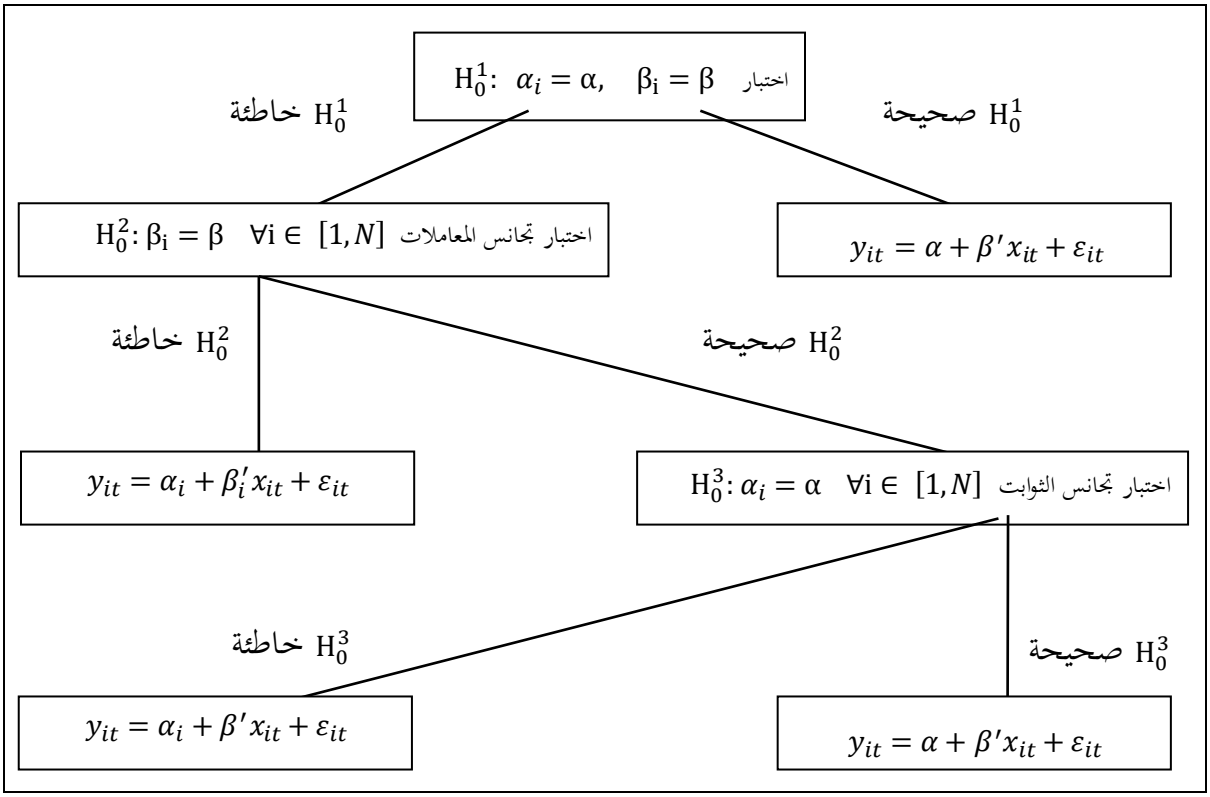

Source: Hsiao Cheng , Analysis of Panel Data, Econometric Society Monographs, N°11, Cambridge University Press, 1986, p 50.

[1]- لتقدير الأثر الثابت في كل نموذج من النماذج السابقة سواء الأثر الثابت المتعلق بالزمن أو الأثر الثابت المتعلق بالأفراد أو الأثرين معا، يتم الاستعانة بالمتغيرات الوهمية، وفي أدبيات الاقتصاد القياسي النموذج الشائع الخاص بمنهج التأثيرات الثابتة يدعى بنموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية LSDV (Least Square Dummy variable).

تبعا للشكل أعلاه فإن خطوات ومراحل إجراء اختبار التجانس لـ: Hsiao هي كالتالي:

الخطوة الأولى: اختبار التجانس الكلي.

في هذه الخطوة يتم اختبار الفرضية الصفرية للتجانس التام والقائمة على تطابق شعاع المعلمات β_i و تطابق شعاع الثوابت α_i بحيث أن:

$$H_0^1: \ \alpha_i = \alpha, \quad \beta_i = \beta \qquad \forall i \in [1, N]$$

وبغرض اختبار هذا الفرض يتم استعمال إحصائية فيشر F بدرجتي حرية $(N-1)(K+1)$ و $NT - N(K+1)$ وفق الصياغة التالية[1]:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/[(N-1)(K+1)]}{SCR/[NT - N(K+1)]}$$

حيث أن:

SCR_{c1}: هي مجموع مربعات بواقي عملية التقدير المقيدة بالفرضية H_0^1.

SCR: مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير مقيد، والذي يساوي مجموع مربعات البواقي الناتجة عن طريق تقدير نموذج كل فرد على حدا أي: $SCR = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$

يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_1 مع نضيرتها المجدولة $F^{\alpha}_{(N-1)(K+1),NT-N(K+1)}$ عند مستوى معنوية معين $\alpha\%$، حيث إذا كانت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة إحصائية فيشر المجدولة أي إذا كان $F_{cal} \leq F^{\alpha}_{(N-1)(K+1),NT-N(K+1)}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0^1، وبالتالي يتم الحصول على نموذج بانل متجانس كليا (الحالة الأولى)، أي تطابق شعاع المعلمات β_i و تطابق شعاع الثوابت α_i، وعليه فإن النموذج الملائم لمعطيات بانل في هذه الحالة يأخذ الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما إذا تم رفض فرضية العدم H_0^1 فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد ما إذا كان مصدر عدم التجانس شعاع المعاملات β_i.

الخطوة الثانية: اختبار تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β_i.

في هذه الخطوة يتم اختبار الفرضية الصفرية للتجانس التام والقائمة على تطابق شعاع المعلمات β_i بحيث أن:

$$H_0^2: \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

[1] - Régis Bourbonnais, économétrie, 9 ème édition, Paris, Dunod, 2015, P 350.

وبغرض اختبار هذا الفرض يتم استعمال إحصائية فيشر F_2 بدرجتي حرية $(N-1)\mathrm{K}$ و $NT-N(K+1)$ وفق الصياغة التالية[1]:

$$\mathrm{F}_2 = \frac{(\mathrm{SCR}_{c2} - \mathrm{SCR})/[(N-1)\mathrm{K}]}{\mathrm{SCR}/[NT-N(K+1)]}$$

حيث أن:

SCR_{c2}: هي مجموع مربعات بواقي عملية التقدير المقيدة بالفرضية H_0^2.

يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} مع نضيرتها المجدولة $F^{\alpha}_{(N-1)\mathrm{K},\ NT-N(K+1)}$ عند مستوى معنوية معين $\alpha\%$، حيث إذا كانت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة إحصائية فيشر المجدولة أي إذا كان $\mathrm{F}_{cal} \leq F^{\alpha}_{(N-1)\mathrm{K},\ NT-N(K+1)}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0^2، وبالتالي فإننا ننتقل إلى الخطوة الثالثة التي تتمثل في تحديد ما إذا كان عدم التجانس مصدره شعاع الثوابت α_i.

أما إذا تم رفض فرضية العدم H_0^2 يتم الحصول على نموذج بانل غير متجانس كليا (الحالة الثانية)، أي عدم تطابق شعاع المعلمات β_{i} و عدم تطابق شعاع الثوابت α_i، وعليه فإن النموذج الملائم لمعطيات بانل في هذه الحالة يأخذ الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

الخطوة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت[2].

في هذه الخطوة يتم اختبار الفرضية الصفرية التي مضمونها تجانس وتماثل شعاع الثوابت، ونميز في هذه المرحلة بين ثلاث حالات[3]:

1. **اختبار تجانس الحدود الثابتة عبر الأفراد:** تتمثل هذه الحالة في اختبار الفرضية الصفرية التي مضمونها تجانس الحدود الثابتة عبر الأفراد، حيث أن:

$$\mathrm{H}_0^3:\ \alpha_i = \alpha \qquad \forall \mathrm{i} \in [1, N]$$

ويتم ذلك وفق إحصائية فيشر المقيد الآتية:

---

[1]- Ndikumana Louis, Croissance externe de l'entreprise et performance boursière, Thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences de gestion, Université Catholique, Louvain , 2005, P 104.

[2]- يتم في هذه الخطوة إجراء الاختبار حسب نوع الفرضية البديلة التي تم بناءها إذا كانت احتواء النموذج على أثر الأفراد أو أثر الزمن، أو الأثرين معا.

[3]- العمري الحاج، دراسة أثر تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الدول العربية–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص 189.

$$F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{C2})/[(N-1)]}{SCR_{C2}/[N(T-1)-K]}$$

حيث:

SCR_{c1}: هي مجموع مربعات البواقي للنموذج المتجانس.

SCR_{c2}: هي مجموع مربعات بواقي عملية التقدير المقيدة بالفرضية H_0^3.

يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F_3 مع نضيرتها المجدولة $F^{\alpha}_{(N-1),\ N(T-1)-K}$ عند مستوى معنوية معين $\alpha\%$، حيث إذا كانت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة إحصائية فيشر المجدولة أي إذا كان $F_3 \leq F^{\alpha}_{(N-1),\ N(T-1)-K}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم H_0^3، وبالتالي يتم الحصول على نموذج بانل متجانس كليا، أي تطابق شعاع المعلمات β_i وتطابق شعاع الثوابت α_i، وعليه فإن النموذج الملائم لمعطيات بانل في هذه الحالة يأخذ الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما إذا تم رفض فرضية العدم H_0^3 فإننا نكون أمام الحالة "أ" من الحالة الرابعة، أي **تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β_i، واختلاف الحدود الثابتة α_i عبر الأفراد**

2. **اختبار تجانس الحدود الثابتة عبر الزمن:** تتمثل هذه الحالة في اختبار الفرضية الصفرية التي مضمونها تجانس الحدود الثابتة عبر الزمن، حيث أن:

$$H_0^{3\prime}:\ \lambda_t = \lambda \qquad \forall t \in [1,T]$$

ويتم ذلك وفق إحصائية فيشر المقيد الآتية:

$$F_{3\prime} = \frac{(SCR_{c1} - SCR'_{c2})/[(T-1)]}{SCR'_{c2}/[T(N-1)-K]}$$

حيث:

SCR'_{c2}: هي مجموع مربعات بواقي عملية التقدير المقيدة بالفرضية $H_0^{3\prime}$.

يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{3\prime}$ مع نضيرتها المجدولة $F^{\alpha}_{(T-1),\ T(N-1)-K}$ عند مستوى معنوية معين $\alpha\%$، حيث إذا كانت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة إحصائية فيشر المجدولة أي إذا كان $F_{3\prime} \leq F^{\alpha}_{(T-1),\ T(N-1)-K}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم $H_0^{3\prime}$، وبالتالي يتم الحصول على نموذج بانل متجانس كليا، أي تطابق شعاع المعلمات β_i وتطابق شعاع الثوابت α_i، وعليه فإن النموذج الملائم لمعطيات بانل في هذه الحالة يأخذ الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما إذا تم رفض فرضية العدم $H_0^{3'}$ فإننا نكون أمام الحالة "**ب**" من الحالة الرابعة، أي **تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β_i، واختلاف الحدود الثابتة λ_t عبر الزمن.**

3. اختبار تجانس الحدود الثابتة عبر الأفراد وعبر الزمن: تتمثل هذه الحالة في اختبار الفرضية الصفرية التي مضمونها تجانس الحدود الثابتة عبر الأفراد وعبر الزمن ، حيث أن:

$$H_0^{3''}: \ \alpha_i = \alpha \qquad \lambda_t = \lambda$$

ويتم ذلك وفق إحصائية فيشر المقيد الآتية:

$$F_{3''} = \frac{(SCR_{c1} - SCR''_{c2})/[(N+T-2)]}{SCR''_{c2}/[NT-N-T-K+1]}$$

حيث:

SCR''_{c2}: هي مجموع مربعات بواقي عملية التقدير المقيدة بالفرضية $H_0^{3''}$.

يتم مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{3''}$ مع نضيرتها المجدولة $F^{\alpha}_{(N+T-2),\ NT-N-T-K+1}$ عند مستوى معنوية معين $\alpha\%$، حيث إذا كانت قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أقل أو تساوي قيمة إحصائية فيشر المجدولة أي إذا كان $F_{3''} \leq F^{\alpha}_{(N+T-2),\ NT-N-T-K+1}$ فإنه يتم قبول فرضية العدم $H_0^{3''}$، وبالتالي يتم الحصول على نموذج بانل متجانس كليا، أي تطابق شعاع المعلمات β_i وتطابق شعاع الثوابت α_i عبر الأفراد و λ_t عبر الزمن وعليه فإن النموذج الملائم لمعطيات بانل في هذه الحالة يأخذ الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha + \lambda + \beta' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

أما إذا تم رفض فرضية العدم $H_0^{3''}$ فإننا نكون أمام الحالة "**ج**" من الحالة الرابعة، أي **تجانس معاملات المتغيرات المفسرة β_i، واختلاف الحدود الثابتة عبر الأفراد وعبر الزمن.**

ثانيا: نتائج تطبيق اختبار التجانس على معطيات الدراسة.

لتحديد مدى تجانس معلمات النماذج الأربعة المراد تقديرها وقابليتها للتقدير بأسلوب بانل أجرينا اختبار Hsiao من خلال الثلاثة مراحل المتبعة لدراسة مختلف النماذج بغرض اختيار الأمثل بينها كما أشرنا تمت الإشارة إليه في منهجية الاختبار، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (4–9): نتائج تطبيق اختبار التجانس لـ: Hsiao.

النموذج	الفرضية المختبرة	مجموع مربعات البواقي		درجة الحرية		F_{cal}	$F_{tab}^{5\%}$	القرار
(1)	H_0^1	10285,76	SCR_c	95	$(N-1)(K+1)$	4,08	3,06E-27	رفض H_0^1
		6548,37	SCR	680	$NT-N(K+1)$			
	H_0^2	9206,46	SCR_c	76	$(N-1)K$	3,63	1,09E-22	رفض H_0^2
		6548,37	SCR	680	$NT-N(K+1)$			
(2)	H_0^1	10344,46	SCR_c	76	$(N-1)(K+1)$	3,92	3,56E-22	رفض H_0^1
		7251,10	SCR	700	$NT-N(K+1)$			
	H_0^2	9251,95	SCR_c	57	$(N-1)K$	3,38	1,81E-17	رفض H_0^2
		7251,10	SCR	700	$NT-N(K+1)$			
(3)	H_0^1	11035,04	SCR_c	76	$(N-1)(K+1)$	4,38	3,92E-26	رفض H_0^1
		7477,29	SCR	700	$NT-N(K+1)$			
	H_0^2	9632,91	SCR_c	57	$(N-1)K$	3,54	8,75E-19	رفض H_0^2
		7477,29	SCR	700	$NT-N(K+1)$			
(4)	H_0^1	12218,83	SCR_c	76	$(N-1)(K+1)$	4,15	3,99E-24	رفض H_0^1
		8421,44	SCR	700	$NT-N(K+1)$			
	H_0^2	10668,63	SCR_c	57	$(N-1)K$	3,27	1,61E-16	رفض H_0^2
		8421,44	SCR	700	$NT-N(K+1)$			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجي (STATA 15) و (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (07))

من خلال الجدول وبالاعتماد على إحصائية فيشر المحسوبة F_{cal} وقيمتها الإحتمالية P-value، نسجل التفسيرات التالية:

1. بالنسبة للنموذج الأول لـ: Ram.

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 4,08$ والمساوية لـ: (P-value = 3,06E-27) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0^1 التي تنص على التجانس الكلي لسلوكيات الأفراد، ونمر لاختبار الفرضية الثانية H_0^2 التي نلاحظ أنها جاءت هي الأخرى غير معنوية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 3,63$ والمساوية لـ: (P-value = 1,09E-22) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية

الصفرية H_0^2 التي تنص على تجانس معلمات المتغيرات المستقلة بين الدول وقبول الفرضية البديلة، وهذا ما يعني وجود اختلاف كلي في المعلمات المقدرة (الميول والقواطع) من دولة إلى أخرى.

2. بالنسبة للنموذج الثاني لـ: Ram.

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 3,92$ والمساوية لـ: (P-value = 3,56E-22) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0^1 التي تنص على التجانس الكلي لسلوكيات الأفراد، ونمر لاختبار الفرضية الثانية H_0^2 التي نلاحظ أنها جاءت هي الأخرى غير معنوية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 3,38$ والمساوية لـ: (P-value = 1,81E-17) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0^2 التي تنص على تجانس معلمات المتغيرات المستقلة بين الدول وقبول الفرضية البديلة، وهذا ما يعني وجود اختلاف كلي في المعلمات المقدرة (الميول والقواطع) من دولة إلى أخرى.

3. بالنسبة للنموذج الثالث لـ: Ram.

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 4,38$ والمساوية لـ: (P-value = 3,92E-26) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0^1 التي تنص على التجانس الكلي لسلوكيات الأفراد، ونمر لاختبار الفرضية الثانية H_0^2 التي نلاحظ أنها جاءت هي الأخرى غير معنوية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 3,54$ والمساوية لـ: (P-value = 8,75E-19) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0^2 التي تنص على تجانس معلمات المتغيرات المستقلة بين الدول وقبول الفرضية البديلة، وهذا ما يعني وجود اختلاف كلي في المعلمات المقدرة (الميول والقواطع) من دولة إلى أخرى.

4. بالنسبة للنموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau.

يتضح من خلال النتائج المعروضة في الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 4,15$ والمساوية لـ: (P-value = 3,99E-24) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية H_0^1 التي تنص على التجانس الكلي لسلوكيات الأفراد، ونمر لاختبار الفرضية الثانية H_0^2 التي نلاحظ أنها جاءت هي الأخرى غير معنوية حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة $F_1 = 3,27$ والمساوية لـ: (P-value = 1,61E-16) أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي يتم رفض الفرضية

الصفرية H_0^2 التي تنص على تجانس معلمات المتغيرات المستقلة بين الدول وقبول الفرضية البديلة، وهذا ما يعني وجود اختلاف كلي في المعلمات المقدرة (الميول والقواطع) من دولة إلى أخرى.

والنتيجة العامة التي يمكن الخروج بها من خلال تطبيق اختبار Hsiao هي وجود اختلاف كلي في المعلمات المقدرة من دولة إلى أخرى، أي وجود عدم تجانس تام على مستوى كل النماذج الأربعة المدروسة.

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية.

سيتم من خلال هذا المطلب تطبيق مجموعة من الاختبارات التشخيصية بهدف الكشف عن المشاكل القياسية التي من الممكن أن تعاني منها بيانات البانل وتتمثل في: اختبار الاعتماد المقطعي (Cross-Sectional Dependence test)، اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial correlation test)، واختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء (Heteroscedasticity test).

أولا: اختبارات الاعتماد المقطعي.

بالنظر إلى عولمة الاقتصاد العالمي، قد تكون التبعية بين بيانات الاقتصاد الكلي للدول موجودة إلى حد كبير بين مختلف الدول والاقتصاديات الإقليمية، حيث أن حدوث صدمة اقتصادية في دولة معينة على سبيل المثال لا تؤثر على البيانات الاقتصادية لهذه الدولة فحسب بل تمتد آثارها أيضا لتؤثر على البيانات الاقتصادية للدول الأخرى، ووجود هذه المشكلة (ارتباط البيانات عبر الوحدات المقطعية) يؤدي إلى عدم اتساق نتائج التقدير وتحيزها إلى الأعلى[1].

لذلك يعد اختبار الاعتماد المقطعي (Cross-Sectional Dependence test) أحد أهم الاختبارات الأولية التي يجب القيام بها قبل تقدير أي نموذج من نماذج بانل، حيث أن المسار الذي يتم إتباعه والذي يأخذ بعين الاعتبار وجود هذه المشكلة من عدمه يعتمد على نتائج هذا الاختبار.

من أجل اختبار استقلالية المفردات من عدمه يوجد عدد محدود من الاختبارات الإحصائية تتمثل في[2]:

Breusch and Pagan (1980) LM test ،Frees (1995) ،Friedman (1937)
Baltagi et al. (2012) ،Pesaran (2004) CD test ،Pesaran (2004) scaled LM test،
bias-corrected scaled LM test، Pesaran (2015) ،Chudik and Pesaran (2015)

[1] - Ekrem Erdem and Can Tansel Tugcu, New Evidence on the Relationship Between Economic Freedom and Growth: A Panel Cointegration Analysis for The Case of OECD, Global Economy Journal, Vol 12, Issue 3, 2012, P 6.

[2] - Aynur Pala, Energy and economic growth in G20 countries: Panel cointegration analysis, Economics and Business Letters, Vol 9, Issue 2, 2020, P 61.

وسنحاول فيما يلي عرض أبرزها وتطبيق بعضها بما يتوافق والبيانات التي بحوزتنا.

يتطلب حساب إحصائيات الاختبارات السالفة الذكر تقدير نموذج كل وحدة مقطعية على حدا، أي تقدير نموذج بانل غير متجانس كليا يأخذ الشكل التالي[1]:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i' x_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

i: تمثل البعد المقطعي لبيانات بانل حيث: $i = 1,2,3 \dots \dots \dots \dots N$

t:تمثل البعد الزمني لبيانات بانل حيث: $t = 1,2,3 \dots \dots \dots \dots T$

y_{it}: المتغير التابع و x_{it}: متجه عمودي $K \times 1$ للمتغيرات التفسيرية.

$\beta_i' \ \alpha_i$: يمثلان على التوالي الحد الثابت ومعاملات المتغيرات التفسيرية ويفترض اختلافهما من وحدة مقطعية إلى أخرى (يسمح باختلافهما عبر الوحدات المقطعية).

ε_{it}: شعاع البواقي ويفترض أنها مستقلة ومتماثلة التوزيع عبر كل الوحدات المقطعية i وكل الفترات الزمنية t.

تشير الفرضية الصفرية للاختبارات السالفة الذكر إلى عدم وجود ارتباط بين الأخطاء عبر الوحدات المقطعية ومن ثم استقلالية الأفراد (There is not any cross-sectional dependence) والعكس في الفرضية البديلة أي وجود على الأقل ارتباط بين زوجين من الوحدات المقطعية بالعينة ككل (There is a cross-sectional dependence) ، وتصاغ فرضيات الاختبار على النحو التالي[2]:

$$H_0: \quad \rho_{ij} = \rho_{ji} = cor(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{jt}) = 0 \quad \Rightarrow \quad i \neq j$$
$$H_1: \quad \rho_{ij} = \rho_{ji} \neq 0 \quad \Rightarrow \quad i \neq j$$

حيث:

ρ_{ij}: يمثل معاملات الارتباطات الثنائية للبواقي عبر الوحدات المقطعية ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\rho_{ij} = \rho_{ji} = \frac{\sum_{t=1}^{T} \varepsilon_{it} \varepsilon_{jt}}{\left(\sum_{t=1}^{T} \varepsilon_{it}^2\right)^{1/2} \left(\sum_{t=1}^{T} \varepsilon_{jt}^2\right)^{1/2}}$$

[1]- Can Tansel Tugcu and Aviral Kumar Tiwari, Does renewable and/or non-renewable energy consumption matter for total factor productivity (TFP) growth? Evidence from the BRICS, Renewable and Sustainable Energy Reviews, Vol 65, 2016, P P 612 613.

[2] - Rafael E. De Hoyos and Vasilis Sarafidis, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, The Stata Journal 6, Number 4, 2006, P 485.

1. **اختبار Breusch and Pagan (1980) LM test**: يعتمد حساب إحصائية الاختبار على مجموع مربعات معاملات الارتباط الثنائية بين الأخطاء، ويكون أكثر فعالية لما يكون عدد الوحدات المقطعية محدودا مقابل عدد فترات زمنية يؤول إلى ما لا نهاية ($N < T$)، وتعطى إحصائية الاختبار وفق الصيغة التالية[1]:

$$LM = \mathrm{T}\sum_{i=1}^{N-1}\sum_{j=i+1}^{N}\hat{\rho}_{ij}^{2}$$

تتبع إحصائية الاختبار توزيع كاي تربيع (chi- square) بدرجة حرية $N(N-1)/2$

2. **اختبار Pesaran (2004) scaled LM test**: نظرا لعدم صلاحية تطبيق اختبار Breusch and Pagan في الحالة التي يؤول فيها البعد المقطعي إلى ما لا نهاية طور Pesaran عام 2004 اختبار آخر يصلح تطبيقه على العينات التي يؤول فيها كل من البعدين (المقطعي والزمني) إلى ما لانهاية، وتعتمد إحصائية هذا الاختبار كذلك على مجموع مربعات معاملات الارتباطات الثنائية للبواقي متبعة التوزيع الطبيعي المعياري، وتحسب وفق الصيغة التالية[2]:

$$\mathrm{CD}_{LM} = \sqrt{\left(\frac{1}{\mathrm{N(N-1)}}\right)}\left(\sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{N-1}}\sum_{\mathrm{j=i+1}}^{\mathrm{N}}\left(\mathrm{T}\hat{\rho}_{ij}^{2}-1\right)\right)$$

3. **اختبار Pesaran (2004) CD test**: تعتمد إحصائية هذا الاختبار على مجموع معاملات الارتباطات الثنائية للبواقي بدلا من مجموع مربعاتها، وعلى عكس اختبار Breusch and Pagan يصلح تطبيق هذا الاختبار في الحالة التي يكون فيها عدد الفترات الزمنية محدود مقابل عدد وحدات مقطعية يؤول إلى ما لا نهاية ($N > T$)، كما تتبع إحصائية الاختبار التوزيع الطبيعي المعياري وتحسب وفق الصيغة التالية[3]:

$$\mathrm{CD} = \sqrt{\left(\frac{2\mathrm{T}}{\mathrm{N(N-1)}}\right)}\left(\sum_{\mathrm{i=1}}^{\mathrm{N-1}}\sum_{\mathrm{j=i+1}}^{\mathrm{N}}\hat{\rho}_{\mathrm{ij}}\right)$$

[1]- Muhammad Shahbaz And Daniel Balsalobre-Lorente, Econometrics of Green Energy Handbook: Economic and Technological Development, Springer Nature Switzerland AG, 2020, P 70.
[2] - M.H. Pesaran, Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels, Discussion Paper No. 6432, University of Cambridge, March 2012, P 3.
[3]- M.H. Pesaran, General diagnostic tests for cross section dependence in panels, Discussion Paper No. 1240, University of Cambridge, August 2004, P 5.

4. اختبار Friedman (1937): هو اختبار لامعلمي اقترحه فريدمان عام 1937، ويعتمد على حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين بواقي التقدير وفق الصيغة التالية[1]:

$$r_{ij} = r_{ji} = \frac{\sum_{t=1}^{T}\left(r_{it} - (T + 1/2)\right)\left(r_{jt} - (T + 1/2)\right)}{\sum_{t=1}^{T}\left(r_{it} - (T + 1/2)\right)^2}$$

حيث: $\{r_{i1}, r_{i2}, r_{i3} \dots r_{iT}\}$: هي الرتب التي يأخذها المتغير العشوائي $\{\varepsilon_{i1}, \varepsilon_{i2}, \varepsilon_{i3} \dots \varepsilon_{iT}\}$.

وتعطي إحصائية الاختبار وفق الصيغة التالية:

$$R_{AVE} = \frac{2}{N(N-1)} \sum_{i=1}^{N-1} \sum_{j=i+1}^{N} \hat{r}_{ij}$$

كما قام فريدمان بصياغة إحصائية أخرى انطلاقا من إحصائية R_{AVE} للعينات التي يكون فيها البعد الزمني محدودا في حين يكون البعد المقطعي كبيرا $(N > T)$ تتبع توزيع كاي تربيع (chi- square) بدرجة حرية $(T - 1)$. وتحسب وفق الصيغة التالية:

$$FR = [(T-1)(N-1)R_{AVE} + 1]$$

➢ **نتائج تطبيق اختبارات الاعتماد المقطعي على معطيات الدراسة.**

من أجل اختبار استقلالية الوحدات المقطعية من عدمه سنقوم بتطبيق بعض الاختبارات الإحصائية السالفة الذكر تتمثل في: Breusch and Pagan (1980) LM test، Pesaran (2004) scaled LM test، Pesaran (2004) CD test، Baltagi et al. (2012) bias-corrected scaled LM test، تفترض هذه الاختبارات في الفرضية الصفرية عدم وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية أي استقلالية الأفراد (independence cross-sectional)، والعكس في الفرضية البديلة أي وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية (dependence cross-sectional)، وفي الجدول التالي ملخص لمختلف هذه الاختبارات:

[1] - Rafael E. De Hoyos and Vasilis Sarafidis, Op-Cit, P 486.

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبارات الاعتماد المقطعي.

المتغيرات / الاختبار	Y	INV	POP	G	GGY	GY
Breusch-Pagan LM	0,2169	0,0158	0,1084	0,2651	0,0850	0,0534
Pesaran-scaled LM	0,4794	0,1038	0,1744	0,2138	0,9816	0,6052
Bias-corrected scaled LM	0,4395	0,1154	0,2265	0,2043	0,9606	0,6237
Pesaran CD	0,9256	0,7047	0,0131	0,2651	0,0850	0,0534

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (08))

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-10) أعلاه إلى قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المفردات عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيم الاحتمالية لأغلب الاختبارات على مستوى كل المتغيرات أكبر من 0,05، أي أن الوحدات المقطعية (الدول) محل الدراسة مستقلة عن بعضها البعض.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

يعتبر اختبار الارتباط الذاتي للبواقي (Serial correlation test) هو الآخر من الاختبارات الأولية التي يجب القيام بها قبل عملية التقدير، نظرا لما يمكن أن ينجر عن وجود هذه المشكلة من تحيز للأخطاء العشوائية وتقليل لدقة وكفاءة نتائج التقدير[1]، وتوفر الأدبيات الحديثة العديد من الاختبارات المقترحة في هذا الصدد، نذكر منها على سبيل المثال الاختبار المقترح من قبل Bhargava et al عام 1982 أين قام بتطوير اختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء في نماذج التأثيرات الثابتة معتمدا على إحصائية Durbin-Watson، وعلى الرغم من إثبات فاعلية الاختبار في الكشف عن المشكلة في العديد من الدراسات فإن اعتماد القيم الحرجة له على كل من البعدين المقطعي والزمني جعل من تطبيقه على العينات الكبيرة التي يؤول فيها البعدين إلى ما لانهاية أمرا مستحيلا، لذلك اقترح Baltagi and Li إحصائية LM للكشف عن المشكلة تتبع توزيع كاي تربيع بدرجة واحدة من الحرية لما يؤول كل من البعدين المقطعي والزمني إلى ما لانهاية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن لإحصائية الاختبار أن تقترب من توزيع كاي تربيع في

[1]- Martha Liliana Torres-Barreto, Product Innovations and R&D public funding: How to Handle Heteroscedasticity and Autocorrelation?, International Journal of Trade Economics and Finance, Vol 9, No 1, February 2018, P 23.

الحالة التي يكون فيها عدد الفترات الزمنية صغير، ما يجعل من الاعتماد عليه أمرا غير مناسب، بالإضافة إلى اختبارات أخرى عديدة وعلى الرغم من وجود كل هذه الاختبارات فإن الاختبار المقترح من طرف Wooldridge عام 2002 والذي قام بإعادة فحصه Drukker عام 2003 يعد أبرزها وأكثرها شيوعا، نظرا لقلة الافتراضات التي يقوم عليها وسهولة كشفه عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه[1]، وبغرض توضيح الخطوات التي يقوم عليها الاختبار نفترض نموذج بانل التالي[2]:

$$Y_{it} = \alpha + x_{it}\beta_1 + z_i\beta_2 + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (1)$$
$$i \in \{1, 2, \dots N\} \quad t \in \{1, 2, \dots T\}$$

حيث:

Y_{it}: تمثل المتغير التابع

x_{it}: متجه $(K_1 \times 1)$ للمتغيرات المفسرة المتغيرة عبر الزمن.

z_i: متجه $(K_1 \times 1)$ للمتغيرات المفسرة الثابتة عبر الزمن.

μ_i: تمثل الآثار الثابتة الفردية.

ε_{it}: تمثل حد الخطأ العشوائي، بتوقع معدوم $E(\varepsilon_{it}) = 0$ وتباين ثابت $V(\varepsilon_{it}) = \delta^2$.

يقوم اختبار Woodbridge على اختبار فرضية التالية: $E(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{is}) = 0 \; \forall \, i \neq s$ أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وذلك وفق الخطوات التالية:

1- تقدير النموذج رقم (1) أعلاه بعد أخذ الفروقات من الدرجة الأولى، مما يؤدي إلى إزالة كل من الآثار الثابتة الفردية والمتغيرات المفسرة الثابتة عبر الزمن والحد الثابت، وتأخذ معادلة التقدير الشكل التالي:

$$Y_{it} - Y_{it-1} = (X_{it} - X_{it-1})\beta_1 + \varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1}$$
$$\Delta Y_{it} = \Delta X_{it}\beta_1 + \Delta\varepsilon_{it} \dots\dots\dots (2)$$

حيث: Δ: تعبر عن الفروقات من الدرجة الأولي.

2- حساب سلسلة الفروقات الأولى للبواقي $\Delta\varepsilon_{it}$ الناتجة عن عملية التقدير في المعادلة (2):

$$\Delta\varepsilon_{it} = \Delta Y_{it} - \Delta X_{it}\beta_1$$

[1] - Zhitao Yao, The decline in exchange rate pass-through: A search for explanations in micro-level data, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Economics, University of Delaware, 2019, P 19.

[2] - David M. Drukker, Testing for serial correlation in linear panel-data Models, The Stata Journal, 1, Number 2, 2003, P 169.

وحتى تكون فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء محققة يجب حسب Woodbridge أن يكون بين سلسلة البواقي $\Delta\varepsilon_{it}$ وقيمها المؤخرة بفترة زمنية واحدة ارتباط بقيمة $-0,5$ أي[1]:

$$Corr(\Delta\varepsilon_{it}, \Delta\varepsilon_{it-1}) = -0,5$$

3- تقدير انحدار سلسلة الفروقات الأولى للبواقي $\Delta\varepsilon_{it}$ على قيمه المؤخرة بفترة زمنية واحدة $\Delta\varepsilon_{it-1}$، واختبار ما اذا كانت المعلمة المقدرة لحد الخطأ العشوائي المؤخر زمنيا ولتكن ϕ مساوية لـ: $-0,5$ أم لا، وبناءا على ذلك تصاغ فرضيات الاختبار على النحو التالي:

$H_0: \quad \phi = -0,5$ (عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء)

$H_1: \quad \phi \neq -0,5$ (وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء)

➢ **نتائج تطبيق اختبار الارتباط الذاتي للبواقي على معطيات الدراسة.**

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي على مستوى النماذج الأربعة المدروسة سيتم تطبيق اختبار Wooldridge (2002)، وكما أشرنا سابقا فإن هذا الاختبار يفترض في الفرضية الصفرية عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي، والعكس في الفرضية البديلة أي وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وفي الجدول الموالي ملخص لمختلف النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار Wooldridge (2002) للارتباط الذاتي.

النموذج / الاختبار	(1)	(2)	(3)	(4)
$F(1,19)$	1,776	1,810	2,407	3,556
$Prob > F$	0,1984	0,1944	0,1373	0,0747

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA 15) (أنظر الملحق رقم (09))

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (4-11) أعلاه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على غياب الارتباط الذاتي للبواقي ونرفض الفرضية البديلة، حيث أن القيم الاحتمالية $Prob > F$ لإحصائية الاختبار $F(1,19)$ جاءت كلها غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، أي أن النماذج المدروسة لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

[1] - Ghialy Yap, Examining the effects of exchange rates on Australian domestic tourism demand: A panel generalized least squares approach, 19th International Congress on Modelling and Simulation, Perth, Australia, 12–16 December 2011, P 1528.

ثالثا: اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء.

مصطلح Heteroscedasticity كلمة لاتينية مكونة من كلمتين: (Hetero) أي مختلف وغير متساوي، وكلمة (scedasticity) أي التباعد والانتشار، واختبار التجانس (Heteroscedasticity test) يشير إلى اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء العشوائية الناتجة عن عملية التقدير، ومن الاختبارات المستخدمة في بيانات البانل للكشف عن وجود هذه المشكلة نجد إحصائية وولد المعدلة (modified Wald statistic) المقترحة من قبل Greene (2000) والمستخدمة في اختبار عدم التجانس الجماعي (groupwise heteroskedasticity) للبواقي الناجمة عن عملية تقدير نماذج التأثيرات الثابتة، حيث أن هذه الأخيرة قد تكون متجانسة داخل وحدات المقطع العرضي في حين قد تكون هذه التباينات مختلفة وغير متجانسة عبر هذه الوحدات، وهو ما يشار إليه بعدم التجانس الجماعي، وبناءا على ذلك يتم صياغة الفرضية الصفرية للاختبار على النحو التالي[1]:

$$\sigma_i^2 = \sigma^2 \quad for \quad i = 1, \dots \dots \dots \dots N_g$$

حيث: N_g: تمثل عدد الوحدات المقطعية.

$\hat{\sigma}_i^2 = T_i^{-1} \sum_{t=1}^{T_i} \varepsilon_{it}^2$: يمثل تباين حد الخطأ العشوائي المقدر لكل وحدة مقطعية i.

ε_{it}: تمثل الأخطاء العشوائية المقدرة لتلك الوحدة المقطعية.

وبالاعتماد على كل من مربعات البواقي المقدرة ε_{it}^2 و تباين حد الخطأ العشوائي $\hat{\sigma}_i^2$ يتم حساب الإحصائية V_i وفق الصيغة التالية:

$$V_i = T_i^{-1}(T_i - 1)^{-1} \sum_{t=1}^{T_i} \left(\varepsilon_{it}^2 - \hat{\sigma}_i^2\right)^2$$

وتحسب إحصائية اختبار وولد المعدلة انطلاقا من الصيغ السالفة الذكر على النحو التالي:

$$W = \sum_{i=1}^{N_g} \frac{\left(\hat{\sigma}_i^2 - \hat{\sigma}^2\right)^2}{V_i}$$

تتبع إحصائية الاختبار توزيع كاي مربع χ^2 بدرجة حرية تساوي عدد الوحدات المقطعية N_g، في ظل الفرضية الصفرية لتجانس تباينات الأخطاء.

[1] - Christopher F. Baum, Residual diagnostics for cross-section time series regression models, The Stata Journal, 1, Number 1, 2001, P 101.

➢ **نتائج تطبيق اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء على معطيات الدراسة.**

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء على مستوى النماذج الأربعة المدروسة سيتم تطبيق اختبار (2000) Greene، وكما أشرنا سابقا فإن هذا الاختبار يفترض في الفرضية الصفرية تجانس تباينات الأخطاء (homoskedasticity)، والعكس في الفرضية البديلة أي عدم تجانس تباينات الأخطاء (heteroskedasticity)، وفي الجدول الموالي ملخص لمختلف النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار (2000) Greene لتجانس تباينات الأخطاء.

النموذج / الاختبار	(1)	(2)	(3)	(4)
$chi2\ (20)$	2479,00	2365,29	2352,61	2055,98
$Prob > chi2$	0,0000	0,0000	0,0000	0,0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA 15) (أنظر الملحق رقم (10))

من خلال النتائج الموضحة بالجدول رقم (4-12) أعلاه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على غياب مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء ونقبل الفرضية البديلة، حيث أن القيم الاحتمالية $Prob > F$ لإحصائية الاختبار $F(1,19)$ جاءت كلها معنوية عند مستوى معنوية 5%، أي أن كل النماذج المدروسة تعاني من مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.

المطلب الثالث: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة.

أصبحت تطبيقات اختبارات السكون أو الاستقرارية للبيانات المقطعية شائعة التطبيق في الدراسات التجريبية الحديثة، حيث اقترحت أدبيات الاقتصاد القياسي العديد من الاختبارات المستخدمة في الكشف عن استقرارية سلاسل البيانات المقطعية من عدمه تختلف باختلاف الافتراضات والمواصفات التي تقوم عليها بيانات مختلف النماذج المدروسة، وعلى الرغم من تعدد هذه الاختبارات، إلا أن هناك بعض الغموض والجدل القائم حول مدى قوة هذه الاختبارات وأفضلها تقديرا، سنحاول فيما يلي عرض أشهرها استخداما وأكثرها ملائمة.

تتفوق اختبارات جذر الوحدة لسلاسل البيانات المقطعية على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية، نظرا لاحتوائها على البعد المعلوماتي المقطعي والزمني معا، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة، من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية، ونجد في هذا الصدد أن اختبارات الجذور الأحادية لسلاسل البيانات المقطعية تتفرع بين جيلين من الاختبارات تم التمييز بينها بناءا على المشكل الذي باتت تختص به معطيات البانل وأصبح اليوم أساسيا في أدبيات اختبارات الجذور الأحادية ألا وهو مشكل ارتباط الوحدات المقطعية، بحيث تقوم اختبارات الجيل الأول على فرضية استقلالية الوحدات المقطعية، أما اختبارات الجيل الثاني فيرفض فرضية استقلال الوحدات المقطعية وبذلك فهي تعتبر الارتباطات بين المفردات كمعلمات، وتقترح هذه الاختبارات استغلال الحركات المشتركة للأفراد من أجل تعريف إحصائيات اختبار جديدة[1].

الجدول رقم (4-13): اختبارات الاستقرارية لبيانات البانل.

اختبارات الجيل الأول: استقلال بين الأفراد (Indépendance entre individus)	
Levin et Lin (1992, 1993)	تحديد متجانس لجذر الانحدار الذاتي تحت فرضية H_1
Levin, Lin et Chu (2002)	
Harris et Tzavalis (1999)	
Im, Pesaran et Shin (1997, 2002 et 2003)	تحديد غير متجانس لجذر الانحدار الذاتي
Maddala et Wu (1999)	
Choi (1999, 2001)	
Hadri (2000)	
Hénin, Jolivaldt et Nguyen (2001)	اختبار تسلسلي
اختبارات الجيل الثاني: ارتباط بين الأفراد (Dépendances entre individus)	
Bai et Ng (2001)	اختبارات مبنية على أساس نماذج عاملية
Moon et Perron (2004)	
Phillips et Sul (2003a)	
Pesaran (2003)	
Choi (2002)	
O,Connell (1998)	طرق أخرى
Chang (2002, 2004)	

Source: Christophe Hurlin et Valérie Mignon ,Une synthèse des tests de racine unitaire sur Données de panel, Université d'Orléans, Janvier 2005, P 4.

[1]- Ipid, P 4.

أولا: عرض بعض اختبارات الاستقرارية لبيانات البانل.

انطلاقا من خواص السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية محل الدراسة، القائمة على فرضية الاستقلالية بين الأفراد حسب ما أثبتناه سابقا، سيتم التركيز فيما يلي على شرح بعض اختبارات الجيل الأول التي تأخذ بعين الاعتبار هذه الخاصية، لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل تتمثل في:

1. **اختبار Levin, Lin et Chu (2002):** على الرغم من وجود العديد من اختبارات الجذور الأحادية الخاصة بالسلاسل الزمنية الفردية، فإن قدرتها على التمييز بين السلاسل المستقرة والسلاسل غير المستقرة تظل ضعيفة ومحدودة خاصة عند تطبيقها على العينات الصغيرة، لذلك اقترح كل من Levin, Lin et Chu اختبار الجذور الأحادية لبيانات البانل، والتي لم تعرف تطورا إلا منذ وقت قريب انطلاقا من سلسلة الأعمال التي قدمها Levin et Lin (1992, 1993).

يرتكز اختبار Levin, Lin et Chu (2002) على اختبار ديكي فولر المطور الخاص بالسلاسل الزمنية الفردية، انطلاقا من انحدار ديكي فولر المطور ADF التالي[1]:

$$\Delta Y_{it} = \rho Y_{i,t-1} + \sum_{L=1}^{\rho_i} \theta_{iL} \Delta Y_{i,t-L} + \alpha_{mi} d_{mt} + \varepsilon_{it} \qquad m = 1,2,3$$

حيث:

d_{mt}: تمثل المتغيرات القطعية على مستوى النماذج الثلاث لاختبار ديكي فولر $m = 1,2,3$، حيث:

على مستوى النموذج الأول $m = 1 \Leftarrow d_{mt}\{\text{empty set}\}$

على مستوى النموذج الثاني $m = 2 \Leftarrow d_{mt}\{1\}$

على مستوى النموذج الثالث $m = 3 \Leftarrow d_{mt}\{1,t\}$

تنص الفرضية الصفرية لاختبار Levin, Lin et Chu (2002) على عدم استقرارية السلاسل الزمنية الفردية، أي احتوائها على جذر الوحدة، والعكس في الفرضية البديلة أي استقرارية السلاسل الزمنية الفردية وثباتها.

ولأن درجة التأخير ρ_i غير معروفة، يقترح LLC طريقة لحساب إحصائيات الاختبار تتجسد من خلال الثلاث خطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير نموذج انحدار ADF لكل وحدة مقطعية i وفق الشكل التالي:

[1] - Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, John Wiley & Sons Ltd, 2005, P P 240 241.

$$\Delta Y_{it} = \rho_i Y_{i,t-1} + \sum_{L=1}^{\rho_i} \theta_{iL} \Delta Y_{i,t-L} + \alpha_{mi} d_{mt} + \varepsilon_{it} \qquad m = 1,2,3$$

يتم تحديد درجة التأخير للانحدار الذاتي ρ_i لكل مفردة (وحدة مقطعية)، حيث يتم تحديد ρ_{max} والتي تمثل عدد التأخيرات القصوى الممكنة، وبعد تحديد قيمة ρ_{max} يتم إجراء اختبار $t \rightsquigarrow N(0,1)$ بموجب الفرضية الصفرية $(\theta_{iL} = 0)$، سواء عندما تكون $\rho_i = 0$ أو $0 < \rho_i$ ، أي اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمة θ_{iL} عند درجة التأخير ρ_{max}.

بعد تحديد درجة التأخيرات ρ_i يتم تقدير انحدارين مساعدين لكل وحدة مقطعية واستخراج سلسلتي البواقي:

1- تقدير معادلة انحدار ΔY_{it} على $Y_{i,t-L}$ $(L = 1, \dots . \rho_i)$ و d_{mt} واستخراج سلسلة البواقي $\hat{e}_{it}$

2- تقدير معادلة انحدار $Y_{i,t-1}$ على $Y_{i,t-L}$ $(L = 1, \dots . \rho_i)$ و d_{mt} واستخراج سلسلة البواقي $\hat{v}_{i,t-1}$

يتم توحيد قيم كل من $\hat{e}_{it}$ و $\hat{v}_{i,t-1}$، للتحكم في اختلاف التباين عبر الوحدات المقطعية i، وفق الصيغتين التاليتين:

$$\bar{e}_{it} = \frac{\hat{e}_{it}}{\hat{\sigma}_{\varepsilon_i}} \qquad \text{و} \qquad \bar{v}_{i,t-1} = \frac{\hat{v}_{i,t-1}}{\hat{\sigma}_{\varepsilon_i}}$$

حيث: $\hat{\sigma}_{\varepsilon_i}$ تمثل الانحراف المعياري المقدر لبواقي انحدار ADF لكل وحدة مقطعية i $(i = 1, \dots N)$

الخطوة الثانية: تقدير نسبة الانحرافات المعيارية للمدى الطويل إلى المدى القصير، في ظل الفرضية الصفرية لجذر الوحدة، ويمكن تقدير التباين طويل المدى للنموذج (1) وفق العلاقة التالية:

$$\hat{\sigma}^2_{Y_i} = \frac{1}{T-1} \sum_{t=2}^{T} \Delta Y_{it}^2 + 2 \sum_{L=1}^{\bar{K}} W_{\bar{K}L} \left[\frac{1}{T-1} \sum_{t=2+L}^{T} \Delta Y_{it} \Delta Y_{i,t-L} \right]$$

حيث $\bar{K}$ درجة تأخير اقتطاع (truncation lag)، ويتم الحصول عليها بطريقة تضمن اتساق التباين $\hat{\sigma}^2_{Y_i}$ و $W_{\bar{K}L} = 1 - (L/(\bar{K}+1))$

يتم تقدير نسبة الانحراف المعياري طويل المدى إلى الانحراف المعياري للتجديدات وفق الصيغة التالية:

$$\hat{S}_i = \hat{\sigma}_{Yi} / \hat{\sigma}_{\varepsilon i}$$

متوسط الانحراف المعياري $\hat{S}_N$ يحسب وفق الصيغة التالية: $\hat{S}_N = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}\hat{S}_i$

الخطوة الثالثة: يتم في هذه الخطوة حساب إحصائية الاختبار، لذلك يتم تقدير نموذج الانحدار التجميعي التالي:

$$\bar{e}_{it} = \rho\bar{v}_{i,t-1} + \bar{\varepsilon}_{it}$$

يعتمد على $N\bar{T}$ مشاهدة، حيث $\bar{T} = T - \bar{\rho} - 1$ وتمثل متوسط عدد المشاهدات لكل فرد في بيانات البانل، مع $\bar{\rho} = \sum_{i=1}^{N}\rho_i/N$ وتمثل متوسطات ترتيب التأخيرات لانحدارات ADF الفردية.

ومن أجل اختبار الفرضية الصفرية $H_0: \quad \rho = 0$ (وجود جذر أحادي وبالتالي عدم استقرارية السلسلة)، يتم حساب احصائية الاختبار $t - statistic$ وفق الصيغة التالية:

$$t_\rho = \frac{\hat{\rho}}{\hat{\sigma}(\hat{\rho})}$$

حيث:

$$\hat{\rho} = \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2+p_i}^{T}\bar{v}_{i,t-1}\,\bar{e}_{it} \Big/ \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2+p_i}^{T}\bar{v}_{i,t-1}^2$$

$$\hat{\sigma}(\hat{\rho}) = \hat{\sigma}_{\bar{\varepsilon}} \Big/ \sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2+p_i}^{T}\bar{v}_{i,t-1}^2$$

$$\hat{\sigma}_{\bar{\varepsilon}}^2 = \frac{1}{N\bar{T}}\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2+p_i}^{T} = \left(\bar{e}_{it} - \hat{\rho}\bar{v}_{i,t-1}\right)^2$$

تمثل التباين المقدر لـ: $\bar{\varepsilon}_{it}$

وتحسب إحصائية الاختبار المعدلة وفق الصبغة التالية:

$$t_\rho^* = \frac{t_\rho - N\bar{T}\hat{S}_N\hat{\sigma}_{\bar{\varepsilon}}^{-2}\hat{\sigma}(\hat{\rho})\mu_{m\bar{T}}^*}{\sigma_{m\bar{T}}^*}$$

حيث: $\mu^*_{m\bar{T}}$ و $\sigma^*_{m\bar{T}}$ تمثل تعديلات المتوسط والانحراف المعياري على التوالي، والمقدمة في الجدول رقم 2 ضمن الورقة المقدمة من قبل Levin, Lin et Chu عام 2002، كما يتضمن الجدول اقتراحات لمعامل تأخير الاقتطاع $\overline{K}$ بدلالة لكل سلسلة زمنية $\overline{T}$ ، وتتبع احصائية الاختبار المعدلة t^*_ρ قانون التوزيع الطبيعي $t^*_\rho \rightsquigarrow N(0,1)$.

2. **اختبار Im, Pesaran and Shin (2003) –IPS:** اقترح Im, Pesaran and Shin اختبار جذر الوحدة أكثر مرونة وبساطة من الناحية الحسابية للبيانات المقطعية، يسمح بوجود سلاسل مستقرة وسلاسل غير مستقرة في آن واحد، في ظل الفرضية البديلة، كما يسمح بوجود ارتباط ذاتي للبواقي برتب مختلفة لكل فرد من بيانات البانل، بالإضافة إلى السماح بتفاوت الديناميكيات عبر الوحدات المقطعية وعدم تجانس تباينات الأخطاء، وبدلا من تجميع كل البيانات يعتمد اختبار IPS على متوسط اختبارات جذر الوحدة المحسوبة لكل وحدة مقطعية على حدا، وتعطى معادلة الاتجاه العام لكل وحدة من وحدات المقطع العرضي N وفق الصيغة التالية[1]:

$$\Delta Y_{i,t} = \alpha_{0i} + \rho_i Y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{\rho_i} \varphi_{i,s} \Delta Y_{i,t-j} + \varepsilon_{it}$$

$$i \in \{1, 2, \dots N\} \qquad t\{1, 2, \dots T\}$$

وتصاغ فرضيات الاختبار على النحو التالي:

$$H_0: \quad \rho_i = 0 \quad \text{for all i}$$

$$H_1: \begin{cases} \rho_i < 0 & \text{for} \quad i = 1, \dots \dots \dots \dots \dots \dots \dots, N_1 \\ \rho_i = 0 & \text{for} \quad i = N_1 + 1, \dots \dots \dots \dots \dots, N \end{cases}$$

حيث: $0 < N_1 < N$

الفرضية الصفرية للاختبار هي أن كل السلاسل الفردية غير مستقرة أما الفرضية البديلة فتسمح لبعض (وليس لكل) السلاسل الفردية بالاستقرار (توجد على الأقل سلسلة واحدة مستقرة).

انطلاقا من فرضيات الاختبار يقوم اختبار IPS على حساب اختبارات جذر الوحدة المنفصلة لوحدات المقطع العرضي N، ومن ثم حساب إحصائية الاختبار $\bar{t}$ وفق الصيغة التالية:

[1] - Laura Barbieri, Panel Unit Root Tests: A Review, Serie Rossa: Economia – Quaderno N. 43, octobre 2006, P P 8 9.

$$\bar{t} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} t_{iT}$$

$$t_{iT} \backsim iid\ (0, \delta^2)$$

t_{iT} تمثل الإحصائية الفردية t -Student المرتبطة بفرضية العدم $H_0: \rho_i = 0$ بالنسبة لـ: i مفردة، تتبع التوزيع الطبيعي لما يؤول عدد الوحدات المقطعية إلى ما لا نهاية $N \to \infty$.

وبناءا على متوسط إحصائيات t_{iT} يعرف IPS إحصائية معيارية Z_{t-bar} متقاربة نحو التوزيع الطبيعي تحسب وفق الصيغة التالية[1]:

$$Z_{t-bar} = \sqrt{N}\left(\bar{t} - E(\bar{t})\right)/\sqrt{Var(\bar{t})} \qquad \backsim \quad N(0,1)$$

حيث: $\bar{t}$ تمثل متوسط إحصائيات الاختبار الفردية t_{iT}.

$E(\bar{t})$ و $Var(\bar{t})$ تمثل على التوالي توقع وتباين إحصائيات الاختبار الفردية t_{iT}

3. اختبار Maddala et Wu (1999) و اختبار Choi (1999, 2001):

اقترح Maddala et Wu عام 1999 اختبار (ADF and Phillips-Perron Chi-Square) لاختبار استقرارية بيانات البانل، ويستند هذا الاختبار إلى الاقتراح الذي قدمه Fisher's (1932) بجمع القيم الاحتمالية لاختبارات الاستقرارية المطبقة على كل وحدة من وحدات المقطع العرضي على حدا باستخدام احد الاختبارين المتعلقين بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية الفردية ADF أو Phillips-Perron، وتحسب إحصائية الاختبار في ظل فرضية استقلالية المقطع العرضي وفق الصيغة التالية[2]:

$$P = -2\sum_{i=1}^{N} log(p_i)$$

تتبع إحصائية الاختبار توزيع كاي تربيع بدرجة حرية 2N لما يؤول البعد الزمني T إلى ما لا نهاية $(T \to \infty)$ مع عدد محدود أو ثابت من الوحدات المقطية N.

[1]- Tao Song and others, An empirical test of the environmental Kuznets curve in China: A panel cointegration approach, China Economic Review, Vol 19, 2008, P 387.
[2]- Xanthippi Chapsa and others, Investigating the Catching-Up Hypothesis Using Panel Unit Root Tests: Evidence from the PIIGS, European Research Studies Journal. Vol XXI, Issue 1, 2018, P 260.

أما في الحالة التي يكون فيها عدد الوحدات المقطعية كبير، يقترح Choi (1999, 2001) إحصائية معيارية أخرى أكثر ملائمة تحسب وفق الصيغة التالية[1]:

$$Z = -\frac{\sum_{i=1}^{N} log(p_i) + N}{\sqrt{N}}$$

في ظل استقلالية المقطع العرضي وفرضية العدم التي تنص على احتواء السلسلة المدروسة على جذر الوحدة تتبع الإحصائية Z التوزيع الطبيعي المعياري $Z \rightarrow N(0,1)$ ، فإذا كانت أصغر من القيمة الحرجة المأخوذة من الطرف السفلي للتوزيع الطبيعي المعياري عند مستوى معنوية معين، يتم رفض فرضية العدم لوجود جذر الوحدة، وفي المقابل يتم أخذ القيم الحرجة لإحصائية P المتعلقة باختبار Maddala et Wu من الطرف العلوي لتوزيع كاي مربع χ^2، فإذا كانت إحصائية الاختبار أكبر من القيمة الحرجة بدرجة حرية 2N عند مستوى معنوية معين يتم رفض فرضية العدم لجذر الوحدة بالنسبة لمجموع الأفراد.

ثانيا: تطبيق اختبارات الاستقرارية على متغيرات الدراسة.

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار استقلالية الأفراد ومن أجل دراسة الاستقرارية سنقوم بسلسلة من الاختبارات الإحصائية التي تأخذ بعين الاعتبار فرضية الاستقلال بين المفردات، أو كما يطلق عليها باختبارات الجيل الأول، أهمها : Levin Lin & Chu (2002)، Breitung (2000)، Im, Pesaran and Shin (2003) وأخيرا اختباري Fisher (ADF and PP) ، وكملاحظة فقط قبل البدء في التحليل فإن هذه الاختبارات الخمسة تفترض في الفرضية الصفرية وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة، والعكس في الفرضية البديلة لا وجود لجذر وحدة أي أن السلسة مستقرة.

وفي الجدول رقم (4-14) أدناه ملخص لمختلف النتائج المتحصل عليها، التي نستنتج من خلال قراءتها أن متغيرة إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV) مستقرة في المستوى، وهذا ما تبينه نتائج معظم الاختبارات، حيث أن القيم الاحتمالية لها في السلاسل الأصلية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %.أما بالنسبة لباقي المتغيرات فيلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول أنه على الرغم من وجود تفاوت في مدى سكونها عند المستوى سواء على مستوى كل اختبار على حدا بين المتغيرات أو على مستوى النتائج بين الاختبارات، فإنها تكشف على العموم عن عدم وجود دليل على سكون متغيرات

[1]- Ibid, P 261.

البانل، وهذا ما تبينه نتائج معظم الاختبارات، حيث أن القيم الاحتمالية لها في السلاسل الأصلية غير معنوية عند مستوى دلالة 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة وذلك على مستوى كل المتغيرات، وبناءا على ذلك يتم أخذ الفروق للتحقق من مدى سكونها، وتوضح النتائج الواردة في الجدول ثبات وسكون كل هذه المتغيرات بأخذ الفروق من الدرجة الأولى، حيث جاءت نتائج معظم الاختبارات ذات دلالة إحصائية أي أقل من مستوى معنوية 5 %، مما يعني رفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون واستقرار متغيرات البانل لكل منها وعلى مستوى كافة الاختبارات.

الجدول رقم (4-14): نتائج تطبيق اختبارات الاستقرارية على متغيرات الدراسة

GGY	GY	G	INV	POP	Y	الاختبار		المستوى
55,368	0,808	47,079	-3,150	-0,335	30,013	Stat	Levin, Lin & Chu t*	level
1,000	0,790	1,000	0,000	0,368	1,000	Prob		
-21,852	-17,137	-24,587	/	-16,438	-17,843	Stat		1^{st} Deff
0,000	0,000	0,000	/	0,000	0,000	Prob		
-3,128	-2,282	-2,605	-2,927	2,928	-1,173	Stat	Breitung t-stat	level
0,000	0,011	0,004	0,001	0,998	0,120	Prob		
-8,231	-11,292	-9,158	/	-7,928	-10,647	Stat		1^{st} Deff
0,000	0,000	0,000	/	0,000	0,000	Prob		
0,350	-0,937	0,559	-3,917	-4,090	-1,883	Stat	Im, Pesaran &Shin W-stat	level
0,637	0,174	0,712	0,0000	0,000	0,029	Prob		
-28,781	-18,452	-30,672	/	-20,299	-27,143	Stat		1^{st} Deff
0,000	0,000	0,000	/	0,000	0,000	Prob		
22,236	40,137	20,032	74,880	127,761	38,583	Stat	ADF - Fisher Chi-square	level
0,989	0,464	0,996	0,000	0,000	0,534	Prob		
879,720	343,025	1024,08	/	488,839	722,844	Stat		1^{st} Deff
0.000	0,000	0,000	/	0,000	0,000	Prob		
326,178	78,199	284,898	61,580	18,582	608,528	Stat	PP - Fisher Chi square	level
0,000	0,000	0,000	0,015	0,998	0,000	Prob		
3699,33	900,401	3430,98	/	37,688	3478,72	Stat		1^{st} Deff
0,000	0,000	0,000	/	0,574	0,000	Prob		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9) (أنظر الملحق رقم (11))

المبحث الثالث: تقدير علاقات التكامل المشترك ودراسة السببية بين متغيرات الدراسة.

بناءا على نتائج اختبارات الاستقرارية، والتي دلت على أن متغيرات البانل ليست متكاملة من نفس الدرجة، وبهدف تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات والتي نحاول من خلالها قياس وتفسير تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية، سيتم من خلال هذا المبحث تطبيق اختبارات التكامل المشترك بهدف تأكيد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة ومن ثم تقدير هذه العلاقة باستعمال طرق التقدير المناسبة، كما سيتم التطرق لدراسة مختلف العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة.

المطلب الأول: اختبار علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى، بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن[1]، وهذا ما يحاكي من الناحية الاقتصادية وجود توازن في الأجل الطويل أين يكون النظام الاقتصادي متقاربا عبر الزمن[2]، أما من الناحية الإحصائية فتحدد العلاقة التوازنية طويلة الأجل المتغيرات التي تتحرك معا بمرور الزمن[3].

وتفترض النظرية الاقتصادية في هذا الصدد وجود الكثير من المتغيرات المرتبطة ببعضها البعض في المدى القصير، وتتحرك بانتظام بمرور الزمن، فعلى الرغم من أنها تتسم بالتذبذب العشوائي بشكل منفرد، فإنها تكون متلازمة ومتكاملة أي أنها لا تتباعد عن بعضها البعض في المدى الطويل، ومثال ذلك الأزواج الاقتصادية كالتغير في الأجور والأسعار والتغير في سعر الصرف وحجم الصادرات وما إلى ذلك.

وتكون الضرورة لإجراء اختبار التكامل المشترك عند وجود متغيرات غير مستقرة في مستواها الأصلي، حيث أن استعمالها في النمذجة قد يؤدي إلى زيف في التقدير (Sepurious Regressions)، ولتجاوز ذلك والتعبير عن العلاقة الحقيقية بين هذه المتغيرات، ينبغي أولا إزالة مشكل عدم الاستقرار، كإجراء بغية التعرف على درجة تكاملها، وفي حالة التأكد من تكاملها من نفس الدرجة فهذا يعني أنها تنمو بنفس الوتيرة

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، 2004، ص 670.

[2] - R.I.D.HARRIS, Using Coitegration Analysis in Econometric Modelling, Prentice Hall, England, 1995, P 22.

[3]- Dipa Adhikari and Yanying Chen, Energy Consumption and Economic Growth: A Panel Cointegration Analysis for Developing Countries, Review of Economics & Finance, Academic Research Centre of Canada, ISSNs: 1923-7529; 1923-8401, 2013, P 72.

وإمكانية وجود مسار مشترك فيما بينها، ومن المناسب البحث عن علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها التي من المرجح أن تكون منهجية التكامل المشترك ملائمة لتمثيلها.

أولا: عرض بعض اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل.

تماما مثلما هو الحال بالنسبة لاختبارات الجذور الأحادية تتجسد هذه المنهجية في العديد من الاختبارات تعرف باختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل، وتتفرع إلى مجموعتين عريضتين، المجموعة الأولى تقوم على اختبار سلسلة البواقي (residual tests)، أما المجموعة الثانية فتقوم على اختبار معدل الاحتمال (likelihood tests)، وعلى الرغم من وجود العديد من الاختبارات التي تشتمل عليها المجموعة الأولى، إلا أن الاختبارين المقدمين من قبل كل من Kao (1999) و Pedroni (1999, 2004) يأتيان في المقدمة ويعتبران الأكثر شيوعا وتطبيقا من قبل الباحثين[1]، وفيما يلي عرض مختصر لكل منهما حسب ما تتطلبه دراستنا.

1. **اختبار Pedroni (1999, 2004) للتكامل المشترك**: قام Pedroni (1999, 2004) بتطوير عدد من الإحصائيات ترتكز على بواقي معادلة التكامل المشترك لأنجل قرانجر (1987) Engle and Granger، وبافتراض معطيات بانل لـ: N فرد (دولة) وT مشاهدة زمنية و m متغير مفسر (X_m) قام بدروني ببناء النموذج التالي[2]:

$$W_{\mathrm{it}} = \alpha_{\mathrm{i}} + \lambda_{\mathrm{i}} t + \sum_{j=1}^{m} \beta_{j,i} X_{j,it} + \varepsilon_{\mathrm{it}}$$

حيث X و Y متكاملتان من نفس الدرجة $I(1)$

اقترح بدروني مجموعتين من اختبارات التكامل المشترك تقوم المجموعة الأولى على البعد الداخلي للتكامل وتتضمن أربع إحصائيات تتمثل في كل من: panel v- statistic $(\mathrm{Z_v})$، panel rho-statistic $(\mathrm{Z_\rho})$، panel PP-statistic $(\mathrm{Z_{pp}})$، panel ADF- statistic $(\mathrm{Z_{ADF}})$، تجمع هذه الإحصائيات معاملات الانحدار الذاتي المتعلقة باختبار جذر الوحدة للبواقي المقدرة عبر مختلف الأفراد مع الأخذ بعين الاعتبار الزمن كعامل مشترك وعدم التجانس بين الأفراد.

[1]- Edmore Mahembe and Nicholas Mbaya Odhiambo, Foreign aid, poverty and economic growth in developing countries: A dynamic panel data causality analysis, Mahembe & Odhiambo, Cogent Economics & Finance 7: 1626321, 2019, P 7.

[2]- Farhani Sahbi and others, The Environmental Kuznets Curve and Sustainability: A Panel Data Analysis, CESifo Working Paper, No. 4787, Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo), 2014, P P 9 10.

أما المجموعة الثانية فتقوم على البعد البيني وتتضمن ثلاث إحصائيات تتمثل في كل من:

group ADF-statistic $(\bar{Z}_{ADF})$، group PP-statistic $(\bar{Z}_{pp})$، group rho-statistic $(\bar{Z}_{\rho})$

وبشكل عام تعتمد هذه الإحصائيات على متوسطات معاملات الانحدار الذاتي الفردية المتعلقة باختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة عبر مختلف الأفراد.

في ظل فرضية العدم تشير كل الإحصائيات السبعة إلى غياب علاقة التكامل المشترك، والعكس في الفرضية البديلة أي وجود علاقة التكامل المشترك، وتصاغ فرضيات الاختبار على النحو التالي:

$$H_0: \quad \rho_i = 0 \quad ; \forall i$$
$$H_1: \quad \rho_i < 1 \quad ; \forall i$$

حيث أن ρ_i تمثل معلمة الانحدار الذاتي المتعلقة بالبواقي المقدرة في ظل الفرضية البديلة ويتم حسابها وفق النموذج التالي:

$$\hat{\varepsilon}_{i,t} = \rho_i \hat{\varepsilon}_{i,t-1} + u_{i,t}$$

ومن الامتيازات التي يتمتع بها اختبار Pedroni هو أن كل الإحصائيات السبعة تتبع توزيع طبيعي معياري يعتمد على الحركات البراونية في الحالة التي يؤول فيها كل من عدد المشاهدات الزمنية T وعدد الأفراد N إلى ما لا نهاية: $N, T \longrightarrow \infty$

$$\frac{Z - \mu\sqrt{N}}{\sqrt{v}} \rightsquigarrow N(0,1)$$

حيث أن: μ و v هي قيم مجدولة في الجدول رقم (2) ضمن الورقة البحثية المقدمة من قبل Pedroni عام 1999.

Z تمثل إحدى الإحصائيات السبعة، وتحسب وفق الصيغ التالية[1]:

1. panel *v*- statistic :

$$Z_v = \left(\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^{2} \right)^{-1}$$

2. panel *rho*-statistic :

$$Z_\rho = \left(\sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^{2} \right)^{-1} \sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{L}_{11i}^{-2} (\hat{\varepsilon}_{i,t-1} \Delta\hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)$$

[1]- Pedroni Peter, Critical values for cointegration tests in heterogeneous panels with multiple regressors, Oxford bulletin of economics and statistics, Special issue, 1999, P 660.

3. panel *PP*-statistic :

$$Z_{pp} = \left(\tilde{\sigma}^2 \sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^2 \right)^{-1/2} \sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{L}_{11i}^{-2} (\hat{\varepsilon}_{i,t-1} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)$$

4. panel *ADF*- statistic :

$$Z_{\rho} = \left(\tilde{S}^{*2} \sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^{*2} \right)^{-1/2} \sum_{i=1}^{N} \sum_{t=1}^{T} \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^{*2} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t}^{*2}$$

5. group *rho*-statistic :

$$\bar{Z}_{\rho} = \sum_{i=1}^{N} \left(\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^2 \right)^{-1} \sum_{t=1}^{T} (\hat{\varepsilon}_{i,t-1} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)$$

6. group *PP*-statistic :

$$\bar{Z}_{pp} = \sum_{i=1}^{N} \left(\hat{\sigma}_i^2 \sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^2 \right)^{-1/2} \sum_{t=1}^{T} (\hat{\varepsilon}_{i,t-1} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\lambda}_i)$$

7. group *ADF*-statistic :

$$\bar{Z}_{ADF} = \sum_{i=1}^{N} \left(\sum_{t=1}^{T} \hat{s}_i^{*2} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^{*2} \right)^{-1/2} \sum_{i=1}^{T} \hat{\varepsilon}_{i,t-1}^{*} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t}^{*}$$

حيث[1]:

$$\hat{\lambda}_i = \frac{1}{T} \sum_{s=1}^{K} \left[1 - \frac{s}{K_i + 1} \right] \sum_{t=s+1}^{T} \hat{u}_{i,t} \hat{u}_{i,t-s} \qquad \Longrightarrow \hat{u}_{i,t} = \hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\rho}_i \hat{\varepsilon}_{i,t-1}$$

$$\hat{L}_{11i}^{-2} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{k} \hat{\eta}_{i,t}^2 + \frac{2}{T} \sum_{s=1}^{K} \left[1 - \frac{s}{K_i + 1} \right] \sum_{t=s+1}^{T} \hat{\eta}_{i,t} \hat{\eta}_{i,t-s}$$

$$\hat{\eta}_{i,t} = \Delta Y_{it} - \sum_{m=1}^{M} \hat{b}_{m,i} \Delta X_{m,it}$$

$$\tilde{\sigma}^2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^{N} \hat{L}_{11i}^{-2} \hat{\sigma}_i^2 \qquad \Rightarrow \hat{\sigma}_i^2 = \hat{s}_i^2 + 2\hat{\lambda}_i$$

$$\hat{s}_i^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{i,t}^2 \quad ; \quad \hat{s}_i^* = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{i,t}^* \quad \Longrightarrow \hat{u}_{i,t}^* = \hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\rho}_i \hat{\varepsilon}_{i,t-1} - \sum_{k=1}^{K_i} \hat{\rho}_{i,k} \Delta \hat{\varepsilon}_{i,t-k}$$

[1]- Farhani Sahbi and others, Op-Cit, P 14.

2. اختبار Kao (1999) للتكامل المشترك: قام Kao (1999) بتقديم نوعين من اختبارات التكامل المشترك لمعطيات البانل، يرتكز النوع الأول على اختبار ديكي فولر DF، أما النوع الثاني فيرتكز على اختبار ديكي فولر المطور ADF، ويمكن حساب إحصائيات النوع الأول DF انطلاقا من تقدير معادلة انحدار البواقي المقدرة التالية[1]:

$$\hat{\varepsilon}_{i,t} = \rho_i \hat{\varepsilon}_{i,t-1} + \upsilon_{i,t}$$

حيث:

$$\hat{\varepsilon}_{i,t} = \tilde{Y}_{it} - \tilde{X}_{it}\hat{\beta}$$

$$\tilde{Y}_{it} = Y_{i,t} - \frac{1}{T}\sum_{S=1}^{T} Y_{i,s}$$

$$\tilde{X}_{it} = X_{i,t} - \frac{1}{T}\sum_{S=1}^{T} X_{i,s}$$

وفي ظل الفرضية الصفرية لغياب علاقة التكامل المشترك، تصاغ الفرضية الصفرية على النحو التالي:

$$H_0: \quad \rho = 1$$

ويتم تقدير المعلمة $\hat{\rho}$ باستعمال مقدرات المربعات الصغرى العادية على النحو التالي:

$$\hat{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T} \hat{\varepsilon}_{i,t}\hat{\varepsilon}_{i,t-1}}{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T} \hat{\varepsilon}_{i,t}^2}$$

كما تعطى إحصائية t-statistic المقابلة لها وفق الصيغة التالية:

$$t_\rho = \frac{(\hat{\rho} - 1)\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T} \hat{\varepsilon}_{i,t}^2}}{s_e}$$

حيث:

$$s_e^2 = \frac{1}{N\,T}\sum_{i=1}^{N}\sum_{t=2}^{T}\left(\hat{\varepsilon}_{i,t} - \hat{\rho}\hat{\varepsilon}_{i,t-1}\right)^2$$

[1] - Badi H Baltagi and Chihwa Kao, Nonstationary Panels, Cointegration in Panels and Dynamic Panels: A Survey, Center for Policy Research, Working Paper No. 16, New York, 2000, P P 13 14.

اقترح Kao (1999) أربع إحصائيات لاختبار ديكي فولر DF تتمثل في:

$$\mathrm{DF}_\rho = \frac{\sqrt{\mathrm{N}}T(\hat{\rho}-1)+3\sqrt{N}}{\sqrt{10{,}1}} \quad ; \quad DF_t = \sqrt{1{,}25}t_\rho + \sqrt{1{,}875N}$$

$$DF_t^* = \frac{\sqrt{NT}(\hat{\rho}-1)+\frac{3\sqrt{N}\hat{\sigma}_v^2}{\hat{\sigma}_{0v}^2}}{\sqrt{3+\frac{36\hat{\sigma}_v^4}{5\hat{\sigma}_{0v}^4}}} \quad ; \quad DF_\rho^* = \frac{t_\rho+\frac{\sqrt{6N}\hat{\sigma}_v}{2\hat{\sigma}_{0v}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0v}^2}{2\hat{\sigma}_v^2}+\frac{3\hat{\sigma}_v^2}{10\hat{\sigma}_{0v}^2}}}$$

أما بالنسبة لإحصائيات النوع الثاني ADF فيتم حسابها انطلاقا من تقدير معادلة انحدار البواقي المقدرة التالية:

$$\hat{\varepsilon}_{i,t} = \rho\hat{\varepsilon}_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{p}\vartheta_j\Delta\hat{\varepsilon}_{i,t-j} + \upsilon_{i,tp}$$

وفي ظل الفرضية الصفرية لغياب علاقة التكامل المشترك، تصاغ إحصائية الاختبار على النحو التالي:

$$\mathrm{ADF} = \frac{\mathrm{t_{ADF}}+\frac{\sqrt{6N}\hat{\sigma}_v}{2\hat{\sigma}_{0v}}}{\sqrt{\frac{\hat{\sigma}_{0v}^2}{2\hat{\sigma}_v^2}+\frac{3\hat{\sigma}_v^2}{10\hat{\sigma}_{0v}^2}}}$$

حيث $\mathrm{t_{ADF}}$ تمثل إحصائية اختبار t-statistic للمعلمة المقدرة ρ.

وتتبع الإحصائيات الأربعة لاختبار ديكي فولر DF بالإضافة إلى إحصائية اختبار ديكي فولر المطور ADF التوزيع الطبيعي المعياري.

ثانيا: تطبيق اختبارات التكامل المشترك على متغيرات الدراسة.

بعد دراسة استقرارية السلاسل تبين أن كل متغيرات البانل متكاملة من نفس الدرجة I(1) باستثناء متغيرة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي ثبت سكونها في المستوى، وهذا ما يقودنا في الخطوة الموالية إلى التحقق من وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي ومحدداته المتكاملة من نفس الدرجة عبر الأربع نماذج المقترحة.

وكما ذكرنا قبل قليل فإن هذه الخطوة تتجسد من خلال عدة اختبارات سنقتصر من خلال دراستنا على اثنين منها وهما اختبار Pedroni واختبار Kao، حيث يفترض هذين الاختبارين في الفرضية الصفرية عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات البانل، والعكس في الفرضية البديلة أي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، ونتائج تطبيق هذين الاختبارين على معطيات الدراسة ملخصة في الجدول التالي.

الجدول رقم (4-15):نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Pedroni) على معطيات الدراسة.

بين الأبعاد Between-dimension			داخل الأبعاد Within-dimension					
Panel ADF-statistic	Panel pp-statistic	Panel rho-statistic	Panel ADF-statistic	Panel pp-statistic	Panel rho-statistic	Panel v-statistic	نوع الاختبار	النموذج
-16,877	-21,457	-5,480	-17,032	-17,921	-8,147	-3,680	الإحصائية	(01)
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	**0,999**	الاحتمال	
-18,619	-23,275	-8,717	-18,685	-19,774	-11,988	-1,901	الإحصائية	(02)
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	**0,971**	الاحتمال	
-17,755	-22,361	-8,584	-18,399	-18,866	-11,798	-2,320	الإحصائية	(03)
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	**0,9898**	الاحتمال	
-18,008	-24,808	-7,791	-17,107	-17,512	-9,362	-1,270	الإحصائية	(04)
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	**08981**	الاحتمال	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (12))

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Pedroni إلى أن معظم إحصائيات الاختبار تدعم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يوحي بوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة التي لم يثبت استقرارها في المستوى لكل النماذج وعلى مستوى كل الإحصائيات باستثناء إحصائية panel *v*-statistic، ومن ثم يمكن القول بأن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

وقد أسفرت نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Kao الموضحة بالجدول رقم (4-16) أدناه عن تأييد وجود علاقة التكامل المشترك بين كل المتغيرات، حيث يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1 % على مستوى كل النماذج.

الجدول رقم (4-16):نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Kao) على معطيات الدراسة

النموذج / الاختبار	(1)	(2)	(3)	(4)
statistic	-5,0996	-3,4754	-4,5424	-3,5367
P-value	0,000	0,0003	0,0000	0,0002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (12))

المطلب الثاني: نتائج تقدير علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعد أن قمنا في السابق بدراسة خصائص البيانات المقطعية محل الدراسة توصلنا إلى أن متغيرات البانل متكاملة من نفس الدرجة I(1) باستثناء متغيرة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي التي ثبت سكونها في المستوى، كما ثبت من خلال اختباري التكامل المشترك لكل من Pedroni و Kao، وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في التحليل القياسي والإستراتيجية المتعلقة باختيار طريقة التقدير المناسبة حسب مجموعة من الخصائص المتعلقة ببيانات البانل المدروسة والواردة في الملحق رقم (13) ضمن قائمة الملاحق، ننتقل لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى (انحدار التكامل المشترك) باستخدام مقدرات طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Dynamic Ordinary least Squares)، بالإضافة إلى تقدير نماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لبيانات البانل (Panel autoregressive distributed lag Approach) وذلك لقياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار قصيرة وطويلة الأجل في نفس الوقت لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

أولا: طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لبيانات البانل (Panel DOLS).

تعد هذه الطريقة من أحدث الطرق المعلمية وأكثرها قوة، بسبب أداءها في العينات الصغيرة الحجم، إذ تستخدم هذه الطريقة في تقدير معلمات العلاقة التوازنية طويلة المدى للنماذج التي تشتمل على متغيرات متكاملة من نفس الرتبة أو من رتب مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركا، مع مراعاة قيم الإزاحات والتباطؤات (Lags and Leads) للمتغيرات، وتشتهر مقدرات DOLS بقدرتها على التعامل مع مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء ومشكل الارتباط الذاتي، كما أنها تمنح مقدرات متسقة للمعالم تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

ولدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول النامية، سيتم الاعتماد على مقدرات DOLS لبيانات البانل المقترحة من طرف Kao and Chiang (2000)، حيث يتم كتابة معادلة الانحدار الديناميكية على النحو التالي[1]:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + \sum_{k=-p_i}^{p_i} \gamma_{ik} \Delta X_{it-k} + \varepsilon_{it}$$

حيث: p_i و$-p_i$ تمثل قيم عدد التباطؤات والإزاحات على التوالي.

ومن المفترض عدم وجود علاقة تبعية بين بيانات المقطع العرضي (استقلالية الأفراد) وفق هذا النموذج.

β_i: هو المقدر الذي تم الحصول عليه باستعمال مقدرات المربعات الصغرى الديناميكية لكل وحدة مقطعية i من وحدات المقطع العرضي، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي:

$$\beta_i^* = N^{-1} \sum_{i=1}^{N} \left(\sum_{t=1}^{T} Z_{it} Z_{it}' \right)^{-1} \left(\sum_{t=1}^{T} Z_{it} Y_{it}^* \right)$$

حيث: $Z_{it} = (X_{it} - X_i,\ \Delta X_{it-p}, \dots\dots, \Delta X_{it+p})$ متجه بعده $2(p+1) \times 1$

ويتم تقدير معلمات معادلة التكامل المشترك من خلال متوسط مجموعة مقدرات DOLS الفردية لبيانات البانل، وتحسب وفق الصيغة التالية:

$$\hat{\beta} = N^{-1} \sum_{i=1}^{N} \hat{\beta}_i$$

$\hat{\beta}_i$: هي المعلمة المقدرة التي تم الحصول عليها من خلال طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لكل وحدة مقطعية على حدا، ويتم حساب إحصائية اختبار t-statistic لمتوسط مجموعة مقدرات DOLS الفردية وفق الصيغة التالية:

$$t_{\hat{\beta}} = N^{-1/2} \sum_{i=1}^{N} t_{\hat{\beta}_i}$$

$t_{\hat{\beta}_i}$: تمثل احصائية اختبار t-statistic لمقدرات DOLS لكل وحدة مقطعية i.

[1]- Ahmet Gökçe Akpolat, The Long-Term Impact of Human Capital Investment on GDP: A Panel Cointegrated Regression Analysis, Hindawi Publishing Corporation, Economics Research International, Volume 2014, Article ID 646518, August 2014, P P 4 5.

1. نتاج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لبيانات البانل Panel DOLS.

بالاستعانة ببرنامج (Eviews9) نقوم بتقدير معلمات العلاقة التوازنية طويلة المدى بالاعتماد على مقدرات طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لبيانات البانل (**Panel DOLS**)، ونتائج التقدير ملخصة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-17): نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة (**Panel DOLS**)

النموذج / المقدرات	(1)	(2)	(3)	(4)
INV	0,0743 (0,0009)	0,0851 (0,0007)	0,0940 (0,0000)	0,1300 (0,0000)
POP	-0,5992 (0,0007)	-0,5417 (0,0018)	-0,6821 (0,0007)	-0,5769 (0,0119)
G	0,1949 (0,0007)	0,1478 (0,0018)		
GGY	-0,0004 (0,9409)		0,0087 (0,0000)	
GY				-0,1304 (0,0009)
R^2	0,6553	0,5990	0,6053	0,5801
$adjusted\ R^2$	0,5542	0,5195	0,5212	0,4946

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (14))

2. تحليل ومناقشة نتائج التقدير.

أ. النموذج الأول لـ: Ram.

- وجود أثر معنوي لإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع الايجابية، حيث أن ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,0743%.
- وجود تأثير معنوي لمعدل النمو السكاني (POP) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع السلبية، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,5992%.

- وجود أثر معنوي لحجم القطاع الحكومي مقاسا بمعدل نمو الإنفاق العام (G) على معدل النمو الاقتصادي يكتسي طابع الإيجابية، وكما سبق توضيحه من خلال صياغة النموذج فإن هذه المعلمة تعبر كذلك عن التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع العام على إنتاج القطاع الخاص، ومن خلال نتائج التقدير فإن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الخاص بنسبة 0,1949 في المدى الطويل، أما بالنسبة لمعلمة المتغيرة GGY كمقياس للتأثير الاجمالي المباشر للقطاع الحكومي على النمو الاقتصادي فهي ذات تأثير سلبي وغير معنوي على معدلات النمو الاقتصادي.
- ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، حيث تشير قيمة R^2 المرتفعة إلى أن حوالي 65% من حجم التباين في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

ب. النموذج الثاني لـ: Ram.

- وجود أثر معنوي لإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع الايجابية، حيث أن ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,0851%.
- وجود أثر معنوي لمعدل النمو السكاني (POP) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع السلبية، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,5417%.
- حجم القطاع الحكومي معبرا عنه بمعدل نمو الإنفاق العام (G) ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي، حيث قدرت قيمة المعلمة المقدرة بـ: (0,1478)، كما تعبر هذه المعلمة كذلك عن التأثير الحدي الخارجي للقطاع العام على القطاع الخاص، أي أن زيادة الإنتاج في القطاع العام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الخاص بنسبة 0,1478%.

كذلك وبمقارنة النموذج النظري مع النموذج التطبيقي نجد:

$$\frac{\delta}{(1+\delta)} = \vartheta \quad \Longrightarrow \frac{\delta}{(1+\delta)} = 0{,}1478 \quad \Rightarrow \quad \delta = 0{,}1734$$

أي أن الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في القطاع العام (الحكومي) تزيد عن الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في القطاع الخاص (غير الحكومي) في المدى والطويل.

- ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، حيث تشير قيمة R^2 المرتفعة إلى أن حوالي 60% من حجم التباين في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

ت. النموذج الثالث لـ: Ram.

- وجود أثر معنوي لإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع الايجابية، حيث أن ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,0940%.
- وجود أثر معنوي لمعدل النمو السكاني (POP) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع السلبية، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,6821%.
- حجم القطاع العام معبرا عنه بالمتغيرة GGY كمقياس للتأثير الإجمالي المباشر للقطاع العام ذو تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الإنفاق العام GGY بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,0087% في المدى الطويل.
- ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، حيث تشير قيمة R^2 المرتفعة إلى أن حوالي 60% من حجم التباين في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

ث. النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau.

- وجود تأثير معنوي لإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (INV) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع الايجابية، حيث أن ارتفاع إجمالي التكوين الرأسمالي بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,1300%.
- وجود تأثير معنوي لمعدل النمو السكاني (POP) على النمو الاقتصادي يكتسي طابع السلبية، حيث أن ارتفاع معدل النمو السكاني بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بـ: 0,5769%.
- حجم القطاع العام معبرا عنه بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي GY ذو تأثير سلبي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي GY بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,1304% في المدى الطويل.
- ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج، حيث تشير قيمة R^2 المرتفعة إلى أن حوالي 58% من حجم التباين في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المفسرة المدرجة في النموذج.

ثانيا: نماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لبيانات البانل (Panel ARDL).

يشير [1](Pesaran and smith, 1995) أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج بانل الديناميكية، تقود إلى مشكلة تعرف بتحيز معلمات الميل غير المتجانسة، والتي تؤدي إلى تقديرات غير متسقة نظرا لعدم تجانس معلمات الميل حتى في حالة العينات الكبيرة، وقد قدم (Pesaran, Shin and Smith: 1999)[2] طريقتين للتعامل مع هذا المشكل وهما مقدرة وسط المجموعة MG (Mean Group Estimation) ومقدرة وسط المجموعة المدمجة PMG (Pooled Mean Group Estimator)، وفيما يلي عرض مختصر لكلا الطريقتين:

طريقة MG: تسمح هذه الطريقة لمعلمات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة حيث أنها تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس، في المدى القصير والطويل، ولتقدير معلمات النموذج باستخدام مقدرات MG، نستعين بصياغة نموذج ARDL التالي:

$$Y_{it} = \sum_{j=1}^{P} \lambda_{ij} Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta_{ij}^{'} X_{i,t-j} + \mu_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

Y_{it}: تمثل معدل النمو الاقتصادي i في الفترة t،

X_{it}: تمثل المتغيرات التفسيرية: بالنسبة للنموذج الأول $(INV، POP، G، GGY)$، بالنسبة للنموذج الثاني $(INV، POP، G)$، بالنسبة للنموذج الثالث $(INV، POP، GGY)$، بالنسبة للنموذج الرابع $(INV، POP، GY)$

λ_{ij}: تمثل معلمات المتغير التابع المؤخر زمنيا.

δ_{ij}: تمثل معلمات المتغيرات التفسيرية.

μ_{it}: الآثار الفردية الثابتة.

ε_{it}: تمثل حد الخطأ العشوائي $\varepsilon_{it} \sim (0, \sigma^2)$

p q: تمثل فترات الإبطاء والتي يمكن أن تتباين من دولة لأخرى.

[1] - M.H. Pesaran and R. Smith, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics, Vol 68, 1995, P P 79 113.

[2]- M.H. Pesaran, Y. Shin and R. Smith, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, Vol 94, No 446, 1999, P P 621 634.

ويمكن إعادة صياغة نموذج (1) في شكل نظام متجه نموذج تصحيح الخطأ (VECM) كما يلي:

$$\Delta Y_{it} = \theta_i \left(Y_{i,t-1} - \beta_i^{'} X_{i,t-1} \right) + \sum_{j=1}^{P} \lambda_{ij}^{*} Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'^{*}_{ij} X_{i,t-j} + \mu_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots (2)$$

للحصول على مقدرات وسط المجموعة MG يتم في البداية تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة على حدا، ثم أخذ متوسط المعالم المقدرة كالتالي:

معلمة تصحيح اختلال التوازن: $\hat{\theta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}$

معلمات المدى الطويل: $\hat{\beta}_{MG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\beta}_i}{N}$

معلمات المتغير التابع المؤخر زمنيا $\hat{\lambda}^{*}_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\lambda}^{*}_{ij}}{N}, j = 1 \dots\dots (p-1)$

معلمات المدى القصير: $\hat{\delta}^{*}_{jMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\delta}^{*}_{ij}}{N}, q = 1 \dots\dots (q-1)$

حيث: N عدد الدول.

طريقة PMG: تسمح هذه الطريقة بتفاوت معلمات المدى القصير، بينما تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل أي أنها متساوية لكل الدول، ولتقدير معلمات النموذج باستخدام مقدرات وسط المجموعة PMG، نستعين بصياغة نموذج (VECM) الموضح بالمعادلة رقم (2)، ليصبح كالتالي:

$$\Delta Y_{it} = \theta_i \left(Y_{i,t-1} - \beta' X_{i,t-1} \right) + \sum_{j=1}^{P} \lambda_{ij}^{*} Y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{q} \delta'^{*}_{ij} X_{i,t-j} + \mu_{it} + \varepsilon_{it} . . (3)$$

بعد تقدير النموذج رقم (3) السابق يتم الحصول على مقدرات PMG وكالتالي:

تساوي معلمات المدى الطويل ($\beta_i^{'}$) عبر مجموعة الدول: $\hat{\beta}_{PMG} = \hat{\beta}$

معلمة تصحيح اختلال التوازن: $\hat{\theta}_{PM} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\theta}_i}{N}$

معلمات المتغير التابع المؤخر زمنيا: $\hat{\lambda}^{*}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\lambda}^{*}_{ij}}{N}, j = 1 \dots\dots (p-1)$

معلمات المدى القصير: $\hat{\delta}^{*}_{jPMG} = \frac{\sum_{i=1}^{N} \hat{\delta}^{*}_{ij}}{N}, q = 1 \dots\dots (q-1)$

1. نتائج تقدير نماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لبيانات البانل (Panel ARDL).

بالاستعانة ببرنامج (STATA 15) نقوم بتقدير معلمات النموذج المدروس (Panel ARDL) باستخدام مقدرات (MG) و (PMG)، ومن ثم تتم المفاضلة بين المقدرتين واختيار النموذج الملائم باستخدام الاختبار المناسب.

الجدول رقم (4–18): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام مقدرات MG وPMG

	النموذج	النموذج (1)		النموذج (2)		النموذج (3)		النموذج (4)	
	الطريقة	MG	PMG	MG	PMG	MG	PMG	MG	PMG
مقدرات المدى الطويل	INV	0,0719 (0, 394)	**0,0953** **(0 ,000)**	0,0306 (0,661)	**0,1021** **(0 ,000)**	0,0237 (0,739)	**0,1100** **(0 ,000)**	0,0452 (0 ,601)	**0,1224** **(0 ,000)**
	POP	-0,7888 (0,252)	**- 0,4863** **(0 ,007)**	-1,1563 (0,080)	**-0,4772** **(0 ,008)**	-1,2043 (0,068)	**-0,5377** **(0 ,002)**	-1,9052 (0 ,065)	**-0,6289** **(0 ,000)**
	G	0,5945 (0,013)	**0,1360** **(0 ,004)**	0,2289 (0,000)	**0,1062** **(0 ,000)**				
	GGY	-0,0324 (0,102)	**-0,0006** **(0 ,813)**			0,0158 **(0 ,000)**	**0,0058** **(0 ,000)**		
	GY							-0,0544 (0,715)	**-0,1350** **(0 ,000)**
مقدرات المدى القصير	ECT	-0,9652 (0,000)	**-0,7886** **(0 ,000)**	-0,9865 (0,000)	**-0,8331** **(0 ,000)**	-0,9767 (0,000)	**-0,8339** **(0 ,000)**	-0,9600 (0 ,000)	**-0,8499** **(0 ,000)**
	ΔINV	0,4052 (0,000)	**0,4276** **(0 ,000)**	0,4167 (0,000)	**0,4591** **(0 ,000)**	0,4266 (0,000)	**0,4748** **(0 ,000)**	0,4805 (0 ,000)	**0,5101** **(0 ,000)**
	ΔPOP	1,9975 (0,644)	**1,0114** **(0 ,785)**	1,5072 (0,717)	**0,1635** **(0 ,967)**	1,2036 (0,772)	**0,1703** **(0 ,969)**	0,0600 (0,989)	**-1,4377** **(0 ,720)**
	ΔG	1,0473 (0,003)	**0,7619** **(0 ,000)**	0,1916 (0,001)	**0,1580** **(0 ,000)**				
	ΔGGY	-0,0673 (0,005)	**-0,0502** **(0 ,003)**		.	0,0129 (0,001)	**0,0094** **(0 ,000)**		
	ΔGY							-0,3232 (0,181)	**-0,4200** **(0 ,044)**
	Const	2,4136 (0,110)	**1,5738** **(0 ,000)**	3,5723 (0,011)	**1,5537** **(0 ,000)**	3,7911 (0,008)	**1,5795** **(0 ,000)**	6,8766 (0,001)	**3,2867** **(0 ,000)**
	عدد المقاطع (الدول)	1064		20		20		20	
	عدد المشاهدات			760		760		760	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA 15) (أنظر الملحقين رقم (15) و(16))

2. المفاضلة بين مقدرات (MG) و مقدرات (PMG).

بعد تقدير نماذج بانل الديناميكية باستخدام مقدرات (MG) و (PMG) سيتم الاعتماد على اختبار هوسمان (Hausman 1978) للمفاضلة بين المقدرتين حيث يفترض هذا الاختبار في فرضيته الصفرية تجانس معلمات المدى الطويل بكل دول العينة بينما معلمات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة لأخرى وفي ظل هذا الفرض تكون مقدرة (PMG) متسقة وأعلى كفاءة، والعكس في الفرضية البديلة والتي تفترض تفاوت معلمات المدى الطويل والقصير وتصحيح الخطأ من دولة لأخرى.

بتطبيق هذا الاختبار على معطيات الدراسة تحصلنا على النتائج المدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين مقدرات (MG) و (PMG)

النموذج / الاختبار	(1)	(2)	(3)	(4)
(chi2)- Statistic	3,11	3,94	5,42	2,36
Prob (chi2)- Statistic	0,5389	0,2676	0,1437	0,5009

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA 15) (أنظر الملحق رقم (17))

نلاحظ من خلال نتائج اختبار هوسمان (Hausman) الموضحة في الجدول أعلاه أن احتمال قبول فرضية العدم Prob (chi2) أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا على مستوى كل النماذج، ومنه يتم قبول فرضية العدم لتجانس معلمات المدى الطويل، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل لمجموعة الدول النامية محل الدراسة متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة إلى أخرى، وبناءا على ذلك تكون مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) هي الأفضل في عملية التقدير.

3. تحليل ومناقشة نتائج التقدير.

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم (4-18) أعلاه والتي حصلنا عليها من خلال مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) نسجل الملاحظات التالية:

أ. بالنسبة للنموذج الأول لـ: Ram.

- بلغت القيمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ (0,7886-) وهي ذات دلالة إحصائية وبالإشارة السالبة، وهذا ما يؤكد معنوية العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وعليه يمكن القول أن (78,86%) من إختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل في حالة وجود صدمات تزيح النموذج عن الوضع التوازني، كما يشير هذا المعامل إلى سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث أن سلوك النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1,2680 سنة $(1/0,7886)$ حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وهي تعكس نسبة تعديل مرتفعة.
- إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي INV ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل حيث قدرت قيمة المعلمتين المقدرتين بـ: 0,4276 و 0,0953 في المديين القصير والطويل على التوالي، أي أن زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0,4276% في المدى القصير ، وينخفض هذا الأثر على المدى الطويل ليصل إلى ما نسبته 0,0953%.
- معدل النمو السكاني POP ذو تأثير إيجابي وغير معنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير، وبعد ذلك يتحول هذا التأثير ويصبح سلبي ومعنوي في المدى الطويل، حيث قدرت قيمة المعلمة المقدرة بـ: 0,4863- ، أي أن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0,4863% على المدى البعيد.
- **بالنسبة للمعلمتين المعبرتين عن حجم القطاع الحكومي:**

حجم القطاع الحكومي مقاسا بمعدل نمو الإنفاق العام G ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وكما سبق توضيحه من خلال صياغة النموذج فإن هذه المعلمة تعبر كذلك عن التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع العام على إنتاج القطاع الخاص، ومن خلال نتائج التقدير فإن زيادة الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الخاص بنسبة 0,7619 في المدى القصير، وبنسبة 0,1360% في المدى الطويل.

أما بالنسبة لمعلمة المتغيرة GGY كمقياس للتأثير الاجمالي المباشر للقطاع الحكومي فهي ذات تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، وقدرت قيمة المعلمة المقدرة بـ: 0,0502- أي أن زيادة الإنفاق العام GGY بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,0502% في المدى القصير، وبعد ذلك يتحول هذا التأثير ليصبح سلبي وغير معنوي في المدى الطويل.

كذلك وبمقارنة النموذج النظري مع النموذج التطبيقي نجد:

$$\left(\frac{\delta}{(1+\delta)} - \vartheta\right) = -0{,}0502 \qquad \vartheta = 0{,}7619$$

$$\left(\frac{\delta}{(1+\delta)} - \vartheta\right) = -0{,}0502 \quad \Rightarrow \left(\frac{\delta}{(1+\delta)} - 0{,}7619\right) = -0{,}0502$$

ومنه:

$$\frac{\delta}{(1+\delta)} = 0{,}7117 \quad \Longrightarrow \quad \delta = 2{,}46$$

أي أن الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في القطاع العام (الحكومي) تزيد عن الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في القطاع الخاص (غير الحكومي) في المدى القصير.

ب. بالنسبة للنموذج الثاني لـ: Ram.

- بلغت القيمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ (83,31-) وهي ذات دلالة إحصائية، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل، حيث أنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل (83,31%) من اختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وسلوك النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1,2003 سنة $(1/0{,}8331)$ حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.
- إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي INV ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل حيث قدرت قيمة المعلمتين المقدرتين بـ: 0,4591 و 0,1021 في المديين القصير والطويل على التوالي، أي أن زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0,4591% في المدى القصير، وينخفض هذا الأثر على المدى الطويل ليصل إلى ما نسبته 0,1021%.

- معدل النمو السكاني POP ذو تأثير إيجابي وغير معنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير، وبعد ذلك يتحول هذا التأثير ويصبح سلبي ومعنوي في المدى الطويل، حيث قدرت قيمة المعلمة المقدرة بـ: $0,4772-$ ، أي أن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة $0,4772\%$ على المدى البعيد.
- حجم القطاع الحكومي معبرا عنه بمعدل نمو الإنفاق العام G ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، حيث قدرت قيمة المعلمتين المقدرتين بـ: $(0,1580)$ و$(0,1062)$ في المدى القصير والطويل على التوالي، كما تعبر هذه المعلمة عن التأثير الحدي الخارجي للقطاع العام على القطاع الخاص، أي أن زيادة الإنتاج في القطاع العام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الخاص بنسبة $0,1580\%$ في المدى القصير، وينخفض هذا الأثر على المدى البعيد ويتوقف عند حدود $0,1062\%$.

كذلك وبمقارنة النموذج النظري مع النموذج التطبيقي نجد:

في المدى القصير:

$$\frac{\delta}{(1+\delta)} = \vartheta \quad \Longrightarrow \frac{\delta}{(1+\delta)} = 0,1580 \quad \Rightarrow \quad \delta = 0,187$$

في المدى الطويل:

$$\frac{\delta}{(1+\delta)} = \vartheta \quad \Longrightarrow \frac{\delta}{(1+\delta)} = 0,1062 \quad \Rightarrow \quad \delta = 0,1188$$

أي أن الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج في القطاع العام (الحكومي) تزيد عن الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج في القطاع الخاص (غير الحكومي) في المديين القصير والطويل.

ت. بالنسبة للنموذج الثالث لـ: Ram.

- بلغت القيمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ $(0,8339-)$ وهي ذات دلالة إحصائية، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل، حيث أنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل $(83,39\%)$ من إختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وسلوك النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي $1,1991$ سنة $(1/0,8339)$ حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

- إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي INV ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل حيث قدرت قيمة المعلمتين المقدرتين بـ: 0,4748 و 0,1100 في المديين القصير والطويل على التوالي، أي أن زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0,4748% في المدى القصير، وينخفض هذا الأثر على المدى الطويل ليصل إلى ما نسبته 0,1100%.
- معدل النمو السكاني POP ذو تأثير إيجابي وغير معنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير، وبعد ذلك يتحول هذا التأثير ويصبح سلبي ومعنوي في المدى الطويل، حيث قدرت قيمة المعلمة المقدرة بـ: 0,5377-، أي أن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0,5377% على المدى البعيد.
- حجم القطاع العام مقاسا بالمتغيرة GGY كمقياس للتأثير الإجمالي المباشر للقطاع العام ذو تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، حيث أن زيادة حجم الإنفاق العام GGY بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,94% في المدى القصير، وبنسبة 0,58 % في المدى الطويل، وإن كان هذا التأثير ضعيفا فهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وتتفق هذه النتيجة بالإضافة إلى النتائج السابق التوصل إليها والمتعلقة بالتأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع العام على إنتاج القطاع الخاص الايجابي، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع العام عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص، مع النتائج التي توصل إليها رام في دراسته سنة 1986.

ث. بالنسبة للنموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau.

- بلغت القيمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ (0,8499-) وهي ذات دلالة إحصائية، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل، حيث أنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل (84,99%) من إختلالات توازن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وسلوك النمو الاقتصادي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1,1766 سنة $(1/0,8499)$ حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.
- إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي INV ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل حيث قدرت قيمة المعلمتين المقدرتين بـ: 0,5101 و 0,1224 في المديين القصير والطويل على التوالي، أي أن زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي بنسبة 1%

تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0,5101% في المدى القصير، وينخفض هذا الأثر على المدى الطويل ليصل إلى ما نسبته 0,1224%.

- معدل النمو السكاني POP ذو تأثير إيجابي وغير معنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير، وبعد ذلك يتحول هذا التأثير ويصبح سلبي ومعنوي في المدى الطويل، حيث قدرت قيمة المعلمة المقدرة بـ: 0,6289-، أي أن ارتفاع معدل النمو السكاني بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة 0,6289% على المدى البعيد.
- يتم قياس تأثير حجم القطاع الحكومي على النمو الاقتصادي كما ذكرنا سابقا حسب المواصفات التي قدمها **Rubinson and Landau** من خلال نموذجهما وتبعتها العديد من الدراسات من خلال متغيرة نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي GY، ومن خلال نتائج التقدير فإن هذه الأخيرة ذات تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل حيث أن زيادة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,42% في المدى القصير، وبنسبة 0,135% في المدى الطويل، وتتوافق هذه النتيجة كذلك مع النتائج التطبيقية التي توصل إليها رام، مشيرا إلى أن التعبير عن حجم القطاع الحكومي بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي GY كمتغيرة مفسرة في دالة النمو الاقتصادي ينتج عنها نتائج معاكسة تماما مقارنة باستخدام المتغيرتين G وGGY كمتغيرتين مفسرتين ومعبرتين عن حجم القطاع، أي أن المعلمة المقدرة لنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي GY تكتسي طابع السلبية نتيجة الاستخدام غير المناسب لهذه المتغيرة كمتغير مفسر معبر عن حجم القطاع الحكومي في دالة النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى يمكن إرجاع الأثر السلبي للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي إلى تجاوز هذه النسبة حدها المثالي لدرجة أنها أصبحت تعطي نتائج معاكسة لما يتوقع حدوثه، كما أشار لذلك Scally (1989) من خلال دراسته التي أوضح من خلالها أن الحجم الأمثل للإنفاق العام يتحدد عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر، كما توصل إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي على شكل منحنى بمقلوب الحرف U[1].

[1] - Gerald Scully, The size of the state, economic growth and the efficient utilization of national resources, Public Choice, vol 63, issue 2, 1989, P P 149 164.

ولتقدير الحجم الأمثل للإنفاق العام الذي يعظم النمو الاقتصادي، وبيان مدى انطباق منحنى Scally على عينة الدول النامية محل الدراسة سيتم تقدير نفس النموذج الذي اعتمد عليه الباحث والذي يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha X_{it}^2 + bX_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن Y تمثل المتغير التابع والمعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و X تعبر عن نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج GY و الصيغة التربيعية لنفس المتغير، α و b تمثل معلمات النموذج المقدرة.

فإذا كانت المعلمة α سالبة فهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي هي على شكل قطع مكافئ محدب من الأعلى أي أن المنحنى يأخذ شكل حرف U مقلوب، ويمكن استنتاج قيمة العتبة المثلى للإنفاق العام من إحداثيات نقطة الذروة والتي تساوي $\left(\frac{-b}{2\alpha}\right)$.

وللقيام بالخطوات المقترحة لتقدير هذا الانحدار لابد أولا من دراسة استقرارية المتغيرات من خلال اختبارات الجذور الأحادية لبيانات البانل التي أشارت نتائجها إلى أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، ومن ثم اللجوء إلى اختبارات التكامل المشترك التي أثبتت نتائجها وجود علاقة توازنية طويلة المدى فيما بينها[1]، وانطلاقا من ذلك سيتم الاعتماد في إجراء هذا الانحدار على مقدرات طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لبيانات البانل (Panel DOLS) التي سبق عرضها، ونتائج التقدير موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-20): نتائج تقدير معاملات معادلة الانحدار باستخدام طريقة (Panel DOLS)

المقدرات	DOLS	
المتغير	$X^2(GYGY)$	$X(GY)$
المعلمات	-0,0067 (0,0034)	0,3344 (0,0158)
R^2	0,4858	
$adjusted\ R^2$	0,2376	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (20)).

[1] - بالنسبة لكل من متغيرتي معدل النمو الاقتصادي (Y) ونسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GY) فقد سبق دراسة استقراريتهما وثبت سكونها عند الدرجة الأولى، نفس النتائج تم التوصل إليها بالنسبة لمتغيرة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في صورتها التربيعية (GYGY) فقد أثبتت اختبارات الجذور الأحادية سكونها من الدرجة الأولى هي الأخرى كما هو موضح بالملحق رقم (18)، وبما أن كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة تم إجراء اختبارات التكامل المشترك التي أثبتت نتائجها وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة كما هو موضح بالملحق رقم (19) ضمن قائمة الملاحق.

يتضح من نتائج الجدول أن كلا المعلمتين المقدرتين كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، ومتفقة مع ما تقره النظرية الاقتصادية والفروض المقترحة وهي انطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على عينة الدول النامية محل الدراسة، حيث أن للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، في حين جاء تأثير هذا المتغير في صورته التربيعية سالبا، مما يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تأخذ شكل منحنى بمقلوب الحرف U، وانطلاقا من نتائج التقدير يتم حساب نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المثلى X^* والتي يكون عندها معدل النمو الاقتصادي أعظميا (إحداثيات نقطة الذروة والتي تساوي $\frac{-b}{2\alpha}$) كالتالي:

$$X^* = \frac{-b}{2\alpha} = \frac{-0,3344}{2(-0,0067)} = 24,95$$

أي أن الحجم الأمثل للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يكون عنده معدل النمو الاقتصادي أعظميا بهذه الدول والناتج الحدي للإنفاق العام مساويا للصفر يساوي إلى: 24,95% بمعنى عندما تكون نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 24,95% فإن أي زيادة في الإنفاق العام ستؤثر وبشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي حتى يصل إلى نقطة الذروة التي يكون فيها معدل النمو الاقتصادي في أقصى حالاته، ولكن بعدها فإن مزيدا من الإنفاق العام سيعمل على تناقص معدلات النمو الاقتصادي، أي عندما تزيد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 24,95% فإن أي زيادة في الإنفاق العام ستؤثر وبشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي، ويمكن ترجمة ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-6): الحجم الأمثل للإنفاق العام في الدول النامية.

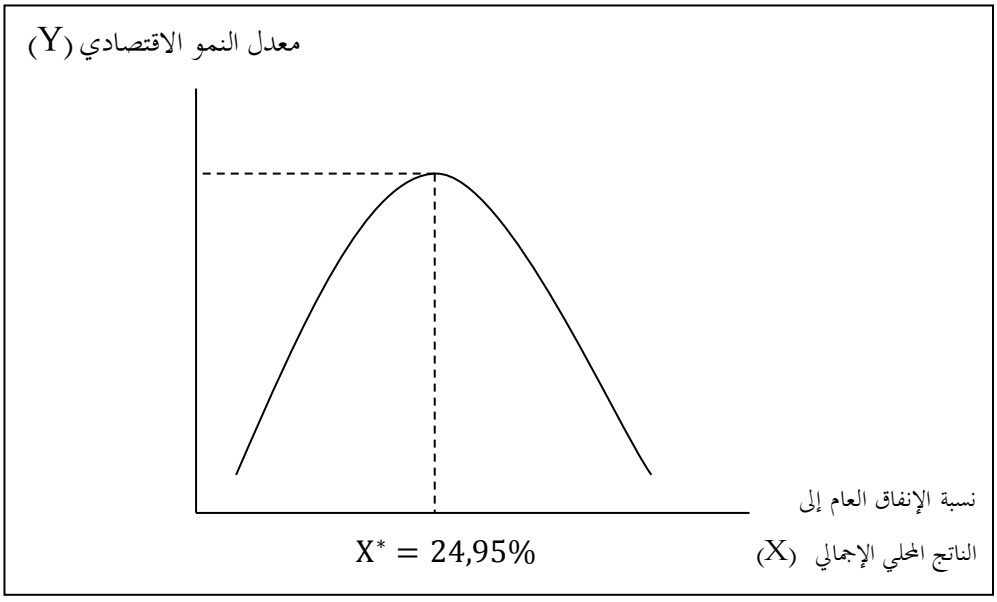

المصدر: من إعداد الطالبة.

وكحوصلة لما تم التوصل إليه من نتائج فإن إجمالي التكوين الرأسمالي ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع ما تقره النظرية الاقتصادية، حيث أن أهمية إجمالي التكوين الرأسمالي تكمن في الدور الذي تقوم به في تعزيز الطاقة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار المحلي وهو ما يمكن من تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى يمكن إرجاع الأثر السلبي لارتفاع معدلات النمو السكاني على معدلات النمو الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب زيادة عدد الأشخاص الذين ليسو في سن العمل وانخفاض نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان، بالإضافة إلى وجود فئة كبيرة من الطاقة السكانية موجهة لرعاية الأشخاص غير البالغين حيث تتميز البلاد النامية بارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة كما أشرنا في الفصل التحليلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة بها وإعاقة عملية النمو الاقتصادي.

كما يتوافق التأثير الإيجابي للإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي مع ما تقره النظرية الاقتصادية وبشكل خاص النظرية الكينزية من خلال مناداتها بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق سياسة الإنفاق العام بهدف تحفيز الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وهذا كله انطلاقا من قانون الطلب يخلق العرض للاقتصادي كينز، بالإضافة إلى تطابقها مع النتائج التجريبية لبعض الدراسات التجريبية السابقة على غرار دراسة Ram أين اهتم الباحث بدراسة حجم الحكومة وأثره على النمو الاقتصادي لعينة احتوت 115 دولة خلال الفترة 1960-1980، مقسما الاقتصاد إلى قطاعين إنتاجيين هما القطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي، حيث أن النتيجة الأساسية التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة تؤكد النتيجة الرئيسية التي توصل إليها رام ومفادها: **أن حجم القطاع الحكومي أو القطاع العام ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي وعلى الأداء الاقتصادي في الدول النامية.**

وفي هذا السياق تتفق النتيجة الرئيسية المتوصل إليها كذلك مع مفهوم دور الدولة المعاد صياغته والمشار إليه من قبل البنك الدولي ضمن تقرير التنمية لعام 1997: "World development report" والذي تخير له عنوان: "The state in a changine world"، حيث أن للدولة وفقا لهذا المفهوم دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ليس بوصفها الجهة التي تقوم مباشرة بتحقيق النمو، بل بوصفها

شريكا وعاملا محفزا، أي أداة تعمل على تيسير الأمور[1]، وقد تم تشكيل هذا المفهوم انطلاقا من النجاحات التي حققتها مسارات التنمية في العديد من دول العالم، وبالتحديد تطور الاقتصاديات الصناعية في القرن التاسع عشر ومعجزات النمو الاقتصادي في منطقة شرق آسيا بعد الحرب التي شهدتها المنطقة، بالإضافة إلى الانسحاب المفرط لدور الدولة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات في كل من أمريكا اللاتينية وافريقية جنوب الصحراء وأوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي سابقا، وما انجر عنه من عواقب وخيمة أثرا سلبا على اقتصاديات الدول بهذه المناطق.

وهو ما تم إثباته كذلك من خلال تجارب العديد من البلدان النامية، حيث أن التعامل مع ظاهرة التخلف المستفحلة بهذه الدول وتعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية لعملية التنمية تتطلب تنسيقا مركزيا وإجراءات حكومية واسعة النطاق، بالإضافة إلى أسباب أخرى تقف وراء لعب الحكومات دورا مهما بهذه الدول نذكر منها:

- عدم المساواة في توزيع الدخل إلى حد كبير؛
- تأثير ظاهرة الفقر على نسبة كبيرة من عدد السكان؛
- المعلومات غير الكافية وزيادة حدوث الممارسات الاحتكارية ومجموعة متنوعة من العوامل الخارجية السلبية التي تؤدي إلى إخفاقات سوق غير متوقعة بهذه الدول؛
- غياب كل من الميزة التنافسية والإطار التنظيمي والنظام القضائي المناسبة والمحفزة لعمل القطاع الخاص؛

كل هذه الأسباب بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة أدت إلى تنامي دور الدولة في الاقتصاديات النامية معارضة العديد من الأدبيات النظرية والتطبيقية المؤيدة لتبسيط دور الدولة وحصره في أذيق الحدود بهذه الدول.

المطلب الثالث: اختبار العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة.

بمجرد تأكيد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، فإن ذلك يوحي بوجود علاقة سببية على الأقل في اتجاه واحد، ولابد من دراستها بهدف توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات، ومن ثم الصياغة الصحيحة للسياسات الاقتصادية الكلية من خلال معرفة وفهم العلاقة الموجودة بين مختلف المتغيرات وتأثيرها على بعضها البعض.

[1]- World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University Press, 1997, P 1.

عموما يمكن القول أن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كانت السلسلة X تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوى على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.[1]

أولا: عرض بعض اختبارات السببية لبيانات البانل.

لعرض أهم الاختبارات المستعملة في الكشف عن العلاقات السببية بين متغيرات البانل، نستعين بانحدارين ثنائيي المتغير لبيانات البانل التاليين:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \alpha_{1i} Y_{it} + \cdots + \alpha_{ki} Y_{it-k} + \beta_{1i} X_{it-1} + \cdots \beta_{ki} X_{it-k} + \upsilon_{it}$$
$$X_{it} = \alpha_{0i} + \alpha_{1i} X_{it} + \cdots + \alpha_{ki} X_{it-k} + \beta_{1i} Y_{it-1} + \cdots \beta_{ki} Y_{it-k} + \upsilon_{it}$$

حيث: t تمثل البعد الزمني (عدد الفترات الزمنية)

i تمثل البعد المقطعي (عدد الأفراد).

تختلف الأشكال المختلفة لاختبار السببية حسب الافتراضات الموضوعة حول تجانس المعاملات المقدرة عبر المقاطع العرضية (الأفراد) حيث نميز في هذا الصدد بين نوعين من اختبارات السببية هما اختبار قرانجر (Granger) واختبار دومترسكو و هيرلين (Dumitrescu and Hurlin)، وفيما يلي عرض مختصر لكلا الاختبارين:

1. **اختبار غرانجر للسببية Panel Granger causality**: يعامل هذا الاختبار بيانات البانل كمجموعة كبيرة من البيانات المكدسة، ليتم إجراء اختبار السببية لغرانجر بالطريقة المعيارية العادية، باستثناء عدم السماح بإدخال قيم متأخرة من بيانات مقطع عرضي في بيانات مقطع عرضي آخر، كما تفترض هذه الطريقة تساوي كل المعلمات المقدرة عبر كل الوحدات المقطعية (Common coefficients):[2]

$$\alpha_{0i} = \alpha_{0j} \; ; \; \alpha_{1i} = \alpha_{1j} \quad ; \; \alpha_{2i} = \alpha_{2j} \; ; \ldots \ldots ; \alpha_{mi} = \alpha_{mj} \qquad \forall \, i,j$$
$$\beta_{0i} = \beta_{0j} \; ; \; \beta_{1i} = \beta_{1j} \quad ; \; \beta_{2i} = \beta_{2j} \; ; \ldots \ldots ; \beta_{mi} = \beta_{mj} \qquad \forall \, i,j$$

[1] – محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 277.

[2]- A. Revathy and P. Paramasivam, Study on Panel Cointegration, Regression and Causality Analysis in Papaya Markets of India, International Journal of Current Microbiology and Applied Sciences, ISSN: 2319-7706 Volume 7, Number 01, 2018, P 43.

2. **اختبار دومترسكو و هيرلين Dumitrescu and Hurlin**: يقوم هذا الاختبار على افتراض معاكس للأول حيث يسمح لكل المعاملات بالاختلاف عبر المقاطع العرضية (Heterogeneous or unequal coefficients)[1]:

$$\alpha_{0i} \neq \alpha_{0j} \; ; \; \alpha_{1i} \neq \alpha_{1j} \quad ; \; \alpha_{2i} \neq \alpha_{2j} \; ; \ldots \ldots ; \alpha_{mi} \neq \alpha_{mj} \qquad \forall \, i,j$$

$$\beta_{0i} \neq \beta_{0j} \; ; \; \beta_{1i} \neq \beta_{1j} \quad ; \; \beta_{2i} \neq \beta_{2j} \; ; \ldots \ldots ; \beta_{mi} \neq \beta_{mj} \qquad \forall \, i,j$$

ويقوم هذا الاختبار على تطبيق اختبار السببية لـ: Granger على كل وحدة مقطعية على حدا، ومن ثم حساب إحصائية اختبار Dumitrescu and Hurlin، وفق الصيغة التالية[2]:

$$\bar{W} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} W_i$$

حيث: W_i تمثل احصائيات (Wald) لاختبار السببية لكل وحدة مقطعية i.

$\bar{W}$: تمثل متوسط إحصائيات W_i المحسوبة لكل وحدة مقطعية على حدا.

تنص الفرضية الصفرية H_0 للاختبار على غياب العلاقة السببية بين المتغيرين، والعكس في الفرضية البديلة أي وجود علاقة سببية، وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن رفض الفرضية الصفرية H_0 لا يستبعد عدم وجود علاقة سببية ببعض الأفراد، وفي ظل افتراض أن إحصائيات W_i يتم توزيعها بشكل مستقل ومتماثل عبر الأفراد، يمكن إثبات أن الإحصائية المعيارية Z تتبع التوزيع الطبيعي المعياري وتحسب وفق الصيغة التالية:

$$\bar{Z} = \sqrt{\frac{N}{2K}}(\bar{W} - m) \xrightarrow[N,T \longrightarrow \infty]{d} N(0,1)$$

يفضل استعمال إحصائية Z في الكشف عن العلاقات السببية في العينات التي يؤول فيها كل من البعد المقطعي والبعد الزمني إلى ما لانهاية $N,T \longrightarrow \infty$، أما في الحالة التي يكون فيها عدد الوحدات المقطعية كبيرا $N \longrightarrow \infty$ مقابل عدد قليل من المشادات الزمنية T فيتم تعريف إحصائية جديدة تتبع هي الأخرى التوزيع الطبيعي المعياري، وتحسب وفق الصيغة التالية:

[1]- Michail Seitaridis and Athanasios Koulakiotis, Unemployment and government expenditure in the Eurozone: a panel data analysis, Public and Municipal Finance, Volume 2, Issue 2, 2013, P 40.

[2] -Luciano Lopez and Sylvain Weber, Testing for Granger causality in panel data, IRENE Working paper 17-03, University of Neuchatel, Institute of Economic Research, Neuchatel, 2017, P 3.

$$\tilde{Z} = \sqrt{\frac{N}{2K}.\frac{T-3m-5}{T-2m-3}}.\left[\frac{T-3K-3}{T-3K-1}.\bar{W} - m\right] \quad \underset{N \longrightarrow \infty}{\overset{d}{---\longrightarrow}} \quad N(0,1)$$

ثانيا: نتائج تطبيق اختبارات السببية على متغيرات الدراسة.

لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات البانل محل الدراسة سيتم تطبيق كل من اختبار غرانجر واختبار دومترسكو وهرلين، مع أخذ عدد الفجوات الزمنية $P = 2$، أين تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22): نتائج اختباري Granger و Dumitrescu and Hurlin للسببية

الاختبار							
Dumitrescu and Hurlin				Granger			الفرضية الصفرية
القرار	Prob	Zbar stat	W stat	القرار	Prob	F stat	Null Hyphothesis
رفض H_0	2.E-15	7,9373	6,1810	رفض H_0	0,0128	1,8851	INV ⟶ Y
رفض H_0	8.E-08	5,3720	4,8728	قبول H_0	0,2087	1,2530	Y ⟶ INV
رفض H_0	6E-08	5,4256	4,9002	قبول H_0	0,2605	1,1895	POP ⟶ Y
رفض H_0	7E-11	6,5200	5,4583	قبول H_0	0,5640	0,9182	Y ⟶ POP
رفض H_0	2E-05	4,2207	4,2857	رفض H_0	0,0029	2,1655	G ⟶ Y
رفض H_0	3E-06	4,6442	4,5017	رفض H_0	0,0128	1,8846	Y ⟶ G
رفض H_0	5E-05	4,0353	4,1912	رفض H_0	0,0013	2,3101	GGY ⟶ Y
رفض H_0	0,0003	3,6322	3,9856	رفض H_0	0,0239	1,7587	Y ⟶ GGY
رفض H_0	0,0245	2,2496	3,2805	رفض H_0	0,0378	1,6623	GY ⟶ Y
قبول H_0	0,9783	0,0271	2,1471	رفض H_0	0,0613	1,5562	Y ⟶ GY

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9) (أنظر الملحق رقم (21))

كما هو موضح في الجدول أعلاه الفرضية الصفرية لكلا الاختبارين هي المتغير الأول لا يسبب في المتغير الثاني، ومن خلال قراءة النتائج نسجل التفسيرات التالية:

1. بالنسبة لاختبار (Granger) وبالاعتماد على إحصائية فيشر وقيمة الاحتمال نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من إجمالي التكوين الرأسمالي (INV) نحو معدل النمو الاقتصادي (Y) عند مستوى معنوية 5%، وفي المقابل نلاحظ عدم وجود علاقة سببية تربط بين معدل النمو السكاني (POP) ومعدل النمو الاقتصادي (Y)؛
- وجود علاقة سببية متبادلة بين كل متغير من المتغيرات المعبرة عن حجم القطاع الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي، أي حلقة ذات أثر التغذية الرجعي (feedback affect)، حيث:
- معدل نمو الإنفاق العام (G) يتسبب في معدل النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 1%، بينما معدل النمو الاقتصادي يتسبب في معدل نمو الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5%؛
- نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GY) يتسبب في معدل النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، بينما معدل النمو الاقتصادي يتسبب في نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 10% (نظرا لأهيمة المتغير تم قبول العلاقة عند مستوى معنوية 10%)؛
- التعبير عن حجم القطاع الحكومي بالمتغيرة (GGY) يتسبب في معدل النمو الاقتصادي (Y) عند مستوى معنوية 1%، بينما معدل النمو الاقتصادي يتسبب في الإنفاق العام (GGY) عند مستوى معنوية 5%.

2. بالنسبة لاختبار (Dumitrescu and Hurlin) وبالاعتماد على إحصائية الاختبار وقيمة الاحتمال نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة سببية متبادلة (رجعية) بين معدل النمو الاقتصادي (Y) وكل من إجمالي التكوين الرأسمالي (INV) ومعدل النمو السكاني (POP) عند مستوى معنوية 1%؛
- وجود علاقة سببية متبادلة بين كل متغير من المتغيرات المعبرة عن حجم القطاع الحكومي والمتمثلة في: (G) و (GGY) ومعدل النمو الاقتصادي (Y) عند مستوى معنوية 1%، في حين توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GY) إلى معدل النمو الاقتصادي (Y) عند مستوى معنوية 5%؛

إن هذه النتائج وإن كانت مختلفة إلا أنها في مجملها لا تنفي وجود علاقة بين النمو الاقتصادي و الإنفاق العام، وهو ما يتطابق مع ما تقره النظرية الاقتصادية والعديد من الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة مؤكدا ما تم التوصل إليه من نتائج.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي يعتبر تطبيقيا في دراستنا لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1980-2018، اتبعنا منهجية قياسية بناءا على النموذج النظري الذي قدمه Ram 1986 في هذا الشأن، بالإضافة إلى نموذج Rubinson and Landau، كما تم في الأخير محاولة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام واختبار مدى صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على هذه الدول.

وقد أجريت بعض الاختبارات لدراسة العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 20 دولة نامية متجانسة اقتصاديا، وتندرج ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل حسب التقرير السنوي للبنك الدولي الصادر في جوان (2018)، ولقد استخدمت الدراسة أسلوب الاقتصاد القياسي من خلال تطبيق نماذج بيانات المقاطع الزمنية العرضية أو ما يعرف ببيانات البانل.

وفي هذا الصدد تم التوصل إلى جملة من النتائج التقديرية تتطابق في مجملها مع النتائج التجريبية لبعض الدراسات السابقة على غرار دراسة Ram، والتي نستطيع القول من خلالها أن سياسة الإنفاق العام تمارس تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1980-2018)، كما أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع العام (الحكومي) تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص (غير الحكومي)، بالإضافة إلى أن إنتاج القطاع الحكومي بهذه الدول يمارس تأثيرا حديا خارجيا موجبا على إنتاج القطاع الخاص، متفقة مع مفهوم دور الدولة المعاد صياغته والمشار إليه من قبل البنك الدولي ضمن تقرير التنمية لعام 1997: "World development report"، كما أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن تجاوز نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حدها المثالي والمقدر بـ: 24,95% تعطي نتائج معاكسة لما يتوقع حدوثه، مؤكدة صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على عينة هذه الدول.

خاتمة

خاتمة:

اهتمت هذه الدراسة في مجملها بدراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1980-2018، وكما ورد سابقا في هذه الدراسة فإن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح أمرا بديهيا لا جدل فيه وإن تفاوت من دولة لأخرى، حيث ترافق تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية مع تطور حجم النفقات العامة، لذلك ازدادت أهمية دراسة موضوع هذه الأخيرة كونها أصبحت تشكل أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها خاصة ما يتعلق منها برفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

من أجل الإحاطة بالموضوع والإلمام بمختف جوانبه وبهدف معالجة الإشكالية واختبار الفرضيات المطروحة في مقدمة هذه الدراسة، جاءت هذه الدراسة مهيكلة في أربعة فصول، ابتداء بالتطرق للإطار المفاهيمي لسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وعلاقتها ببعض في النظرية الاقتصادية، مرورا بتحليل واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية في الدول النامية خلال الفترة 1980-2018، فاختبار ودراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى صحيحة:** حيث تبين من خلال تقديم الإطار المفاهيمي لكل من سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ومن خلال تقديم الأطر النظرية التي تربط بين المتغيرين وجود اختلاف واضح بين وجهات النظر الاقتصادية التي ناقشت طبيعة العلاقة فيما بينهما، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين سياساتها الإنفاقية المتبعة المرهونة بمواردها المالية المحدودة ونمط إدارتها للاقتصاد الوطني ومدى ملائمته للظروف الاقتصادية السائدة؛
- **الفرضية الثانية صحيحة:** حيث تبين من خلال تتبع اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول النامية أن هذه الدول شهدت تطورات معاكسة جعلت توازناتها الاقتصادية الكلية هشة وغير مستقرة في جل الفترات، وهو ما ينطبق على معدلات النمو الاقتصادي التي تميزت بتذبذبها وعدم استقرارها نظرا لارتباطها بجملة من الظروف والعوامل الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاديات النامية بشكل خاص تحول دون استقراره؛

- **الفرضية الثالثة صحيحة:** حيث تبين من خلال تتبع اتجاهات تطور سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الدول النامية أن ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العام ترافقها معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، أي أن توسع الدولة في نشاطها المالي يؤدي إلى إرتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تم إثباته كذلك من خلال حساب معاملات الإرتباط الثنائية بين المؤشرين المعبرين عن حجم القطاع العام والنمو الاقتصادي التي تبين من خلالها أن قرابة 57,5% من الدول كانت فيها العلاقة ذات دلالة إحصائية، منها 78,26% ذات ارتباط موجب وهذا ما يعزز من الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الحكومي في تحريك دواليب النمو الاقتصادي؛
- **الفرضية الرابعة صحيحة:** تم إثبات صحة هذه الفرضية قياسيا حيث أشارت نتائج التحليل القياسي باستخدام نماذج (Panel ARDL) أن مقدرات PMG متسقة وأعلى كفاءة من مقدرات MG، أي تجانس معلمات المدى الطويل بكل دول العينة بينما معلمات المدى القصير وتصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة لأخرى، ومن ثم فإن تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى الطويل يختلف عن تأثيرها في المدى القصير، بمعنى أن تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى القصير يختلف من دولة لأخرى؛
- **الفرضية الخامسة صحيحة:** حيث تبين من خلال نتائج الدراسة القياسية وجود تاثير إيجابي ومباشر لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية، كما أثبتت النتائج أن التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص كان إيجابي ومعنوي في المدى الطويل، أي وجود تأثير غير مباشر موجب لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي؛
- **الفرضية السادسة خاطئة:** حيث تبين من خلال نتائج الدراسة القياسية أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع العام تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص وليس العكس، مما يعني أن الدول النامية تعتمد على القطاع العام في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

يمكن إدراج مختلف النتائج المتوصل إليها، والتي تعتبر إجابات عن التساؤلات الفرعية واختبارا للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمة هذا الفصل في النقاط التالية:

- تعتبر سياسة الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسية المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بالأدوار المناطة بها في مختلف المجالات، من أجل تلبية الحاجات العامة للأفراد وتحقيق أقصى نفع جماعي ممكن، بالإضافة إلى تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها؛
- للإنفاق العام عدة أشكال وأنواع، فنجد: الأجور والمرتبات، أثمان مشتريات الدولة، الإعانات، بالإضافة إلى النفقات العامة المخصصة لتسديد الدين العام وفوائده؛
- تتعدد تقسيمات الإنفاق العام، وتختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية السائدة بكل دولة، ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين: التقسيمات العلمية أو النظرية وهي التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية ومن أبرزها: تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها، تقسيم النفقات العامة من حيث مقابلاتها أو آثارها، تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها، والنوع الثاني من التقسيمات يمثل التقسيمات العملية أو التطبيقية للنفقات العامة والتي تظهر في موازنات الدول المختلفة، وتضم التقسيم الإداري، التقسيم الوظيفي، والتقسيم الاقتصادي للنفقات العامة؛
- تلعب سياسة الإنفاق العام دورا هاما في التأثير على الأوضاع الاقتصادية وعلى كافة جوانب المجتمع، وقد يأتي هذا التأثير على شكلين، فإما أن يكون مباشرا بإحداث آثار أولية وفورية تطول عدة متغيرات اقتصادية، وأهمها تلك التي تحدث على مستوى كل من الإنتاج والاستهلاك، وإما أن يكون غير مباشر ناتجا عن دورة الدخل وهو ما يعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف وأثر المعجل، ويتم قياس هذه الآثار من خلال عدة مؤشرات أهمها: الميل المتوسط والميل الحدي للإنفاق العام، مرونة الإنفاق العام، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- انتشار ظاهرة تزايد الإنفاق العام في جل دول العالم بغض النظر عن درجات نموها الاقتصادي أو الفلسفة الإيديولوجية السائدة فيها، وتباين أسبابها بين ظاهرية وحقيقية ومن دولة لأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسة السائدة بها، وهذا ما أكدته جل القوانين والتفسيرات الواردة في تحليل وتفسير أسباب هذه الظاهرة؛

- يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس تطور باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى، والذي يعبر عنه بزيادة الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وحدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة أو كافية على حدوث التنمية الاقتصادية حيث أن حدوثه قد يكون ضروريا ولكنه غير كاف لتحقيقها، وهناك اختلاف بين الاقتصاديين في المعيار المعتمد عليه في حساب معدلاته نظرا لتعدد مقاييس النمو والأرقام القياسية الخاصة به، والتي يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أبرزها وأكثرها انتشارا وشيوعا باعتباره يعطي صورة أولية عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلد؛
- كشف مسار التطور الاقتصادي عن عدة عوامل محددة للنمو الاقتصادي تتمثل في العمل، رأس المال، عنصر التقدم التقني، إلا أنها لا تعتبر لوحدها المؤثرة في معدلات النمو الاقتصادي حيث أنها لا تشرح هذه الظاهرة بشكل كلي وهناك عوامل أخرى تطورت بتطور مختلف النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي، فمنها ما ركز على العوامل الخارجية: كالتركيز على رأس المال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية، والادخار بالنسبة للنظرية الكينزية، في حين ركز مفكرو النظرية النيوكلاسيكية على عنصر التقدم التقني من خلال نموذج سولو، أما نظرية شومبيتر فقد ركزت على المنظم ودوره في عملية النمو الاقتصادي انطلاقا من التجديد الذي يقوم به في شكل ابتكارات للحصول على أفضل النتائج، ومن جهة أخرى انتقلت نظريات النمو الحديثة من النمو الخارجي إلى النمو الداخلي مركزة على العوامل الداخلية: كالتراكم المعرفي بالنسبة لرومر، ورأس المالي البشري بالنسبة للوكاس، والاستثمار العمومي بالنسبة لبارو؛
- تباينت وجهات النظر الاقتصادية بشأن فاعلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من عدمه، فهناك من يرى أن الإنفاق العام محايد وعديم الإنتاجية، معارضين بذلك تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لأن ذلك يؤدي إلى حدوث الأزمات وزعزعة استقرارها، وهذا ما تدعمه النظرية الكلاسيكية، وعلى النقيض من ذلك تؤكد النظرية الكينزية على أهمية الإنفاق العام والدور الأساسي الذي يلعبه في تفعيل النشاط الاقتصادي حيث لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي ما لم تتدخل الدولة لإزالة العوائق التي تعترضه، وهذا ما تجدد من خلال نظريات النمو الداخلي والتي نجدها من خلال إسهامات كل من: بارو، لوكاس ، رومر.
- تعتبر الدول النامية دول متخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى، حيث ينطبق عليها مصطلح التخلف الاقتصادي بما يحمله من سمات وصفات يمكن تلخيصها في: ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض مستوى

الإنتاجية، انخفاض مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة، التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، ضآلة مساهمتها في الإنتاج الصناعي العالمي، تفاقم المديونية، وأخيرا ضعف أجهزتها المصرفية؛

- شهد الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاديات النامية بشكل خاص تطورات معاكسة جعلت توازناتها الاقتصادية الكلية هشة وغير مستقرة في جل الفترات، وعلى الرغم من جملة الخصائص التي تميز العالم النامي عن سائر دول العالم المتقدمة والتي من المفترض أن تزيد من حالة عدم الاستقرار وتعمق من التشوهات، فإن هذه الدول تميزت بسرعة تكيفها مع هذه التطورات وكل ما يتصل بها من أزمات كما تميزت بتأثيرها الإيجابي على الأداء الاقتصادي العالمي، حيث تضاعفت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأربع عقود الماضية، فخلال الفترة 1990-2005 كانت البلدان المتقدمة تشكل القوى المحركة الرئيسية للنمو العالمي حيث كانت تستأثر بحوالي ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما تجاوزت حصة مساهمتها في الاقتصاد العالمي 50%، وعلى النقيض من ذلك فإنها لم تسهم كمجموعة في نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة 2006-2012 إلا بنسبة ضئيلة، حيث عجلت الأزمة وتداعياتها الاتجاه إلى تنامي دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ففي الفترة ما بين عامي 2006-2012 تولد 74% من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في البلدان النامية، بينما لم يتحقق سوى 22% في البلدان المتقدمة؛
- عانت الدول النامية من موجات تضخمية حادة، خاصة خلال عقد الثمانينات ومطلع التسعينات، ترجع بالأساس للضغوط المالية العامة بسبب أزمة الدين العام التي كانت تعاني منها هذه الدول حيث عرفت ارتفاعا متواصلا بداية من سنة 1980 وعلى مدار عشرة سنوات منتقلة من 450 مليار دولار إلى 1400 مليار دولار، بالإضافة إلى دفعات تضخمية أخرى ارتبطت أساسا بمختلف الأزمات المالية والاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد العالمي بشكل عام؛
- استأثرت الدول النامية نصيبا متزايدا من التجارة العالمية، فبعدما كان نصيبها من التجارة العالمية لا يتعدى نسبة 20% خلال فترة الستينات قفزت هذه النسبة إلى حوالي 34% في المتوسط خلال فترة الثمانينات، لتتعدى 40% كنسبة متوسطة خلال العقد الأول من هذا القرن، وليبلغ نصيبها من التجارة العالمية 45% بحلول عام 2013، وقد ترافق ازدياد حصة الدول النامية من التجارة العالمية مع ترابط غير مسبوق بين المناطق النامية، وهو ما يفسره ازدياد المبادلات التجارية بين بلدان الجنوب، لتظهر عليها بعدها علامات ضعف غير معتاد ومتواصل في أعقاب فترة طويلة من النمو المرتفع الذي توقف نتيجة للأزمة المالية العالمية 2008-2009؛

- تتعدد أوجه تخصيص الإنفاق العام في الدول النامية بين المجالات المتعددة لتدخل الدولة بحسب التوجه الاقتصادي لهذه الأخيرة وما تهدف إليه السياسة المالية المتبعة، وبشكل عام واعتمادا على الأهداف المنشودة يصنف الإنفاق العام في الدول النامية حسب التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 2011 وفق تصنيفين: التصنيف الوظيفي للإنفاق العام وهو تصنيف مفصل للوظائف أو الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى وحدات الحكومة العامة لتحقيقها عن طريق مختلف أنواع النفقات، وتندرج ضمن هذا التصنيف عشرة فئات هي: الخدمات العمومية العامة، الدفاع، النظام العام وشؤون السلامة العامة، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان ومرافق المجتمع، الترفيه والثقافة والدين، الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية، أما التصنيف الثاني فهو التصنيف الاقتصادي الذي يحدد أنواع المصروفات التي تتحملها الحكومة على مختلف الأنشطة التي تقوم بها ويتم من خلاله تقسيم الإنفاق العام إلى ثمانية قطاعات هي: تعويضات العاملين، استخدام السلع والخدمات، استهلاك رأس المال الثابت، الفائدة، الإعانات، المنح، المنافع الاجتماعية، مصروفات أخرى؛
- تشير نتائج الدراسة التحليلية لاتجاهات الإنفاق العام بالدول النامية زيادة مستمرة ومطردة وذلك بشكل متلاحق وعلى المدى البعيد كاتجاه عام (كما هو الحال في معظم دول العالم)، إذ تشير التقديرات التي بحوزتنا إلى قفزات كبيرة في الإنفاق العام شهدتها فترة البحث وصل فيها معدل الزيادة إلى قرابة (165%) في المتوسط بمعدل نمو سنوي قدره 4,25%، مضاعفا حجمه بأكثر من مرتين؛
- رغم النمو المتسارع الذي شهده حجم الإنفاق العام بالمجموعة ككل، فإن الانحرافات الإقليمية عن هذه المتوسطات كانت ملحوظة للغاية حيث شهدت آسيا أسرع نمو لها، بينما كان نموها في إفريقيا وأمريكا اللاتينية أبطأ بكثير؛
- على الرغم من وجود تفاوت في نسبة زيادة الإنفاق العام في الدول النامية، فإن الدور والغاية التي تسعى غالبية الدول تحقيقها من السياسة الإنفاقية جعلتها تأخذ مسارا مطلقا نحو الارتفاع، وهذا ما تم تأكيده من خلال نسب الإنفاق العام إلى أهم مؤشرات التطور الاقتصادي لحجم الدولة وهو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بالتعبير عنه بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي أبان هو الآخر اتجاهه نحو الارتفاع، مرتبطا بإقليم إفريقيا بالدرجة الأولى التي أنفقت معظمها، يليها إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في حين كانت نسب مساهمة الدول الآسيوية أقل من سابقتيها، ومع ذلك فإن الاتجاه العام لتزايد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالمجموعة ككل تماما كتزايد الحجم المطلق للإنفاق العام

رغم التذبذب الذي عرفته هذه النسبة في بعض الفترات دليل على تطبيق البلدان المذكورة سياسة مالية والاعتماد خصوصا على الإنفاق العام باعتباره وسيلة فعالة من وسائلها؛

- يرتبط تزايد الإنفاق العام في الدول النامية بعدة عوامل حقيقية يصعب تجنبها أبرزها: سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام، تزايد الإنفاق العسكري، تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي، زيادة أعباء الديون العامة المحلية والخارجية، تمويل شركات القطاع العام، بالإضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها: الزيادة المضطردة في عدد السكان، ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية في العديد من الدول النامية، تفشي حالات الفساد الحكومي، الظروف الطارئة والكوارث الطبيعية، علاقات التبادل غير المتكافئة، فتح باب الإصدار النقدي كوسيلة للإيراد (التمويل بالعجز)، الإنفاق الحكومي المظهري؛
- من خلال تتبع تطورات المتغيرين المعتمد عليهما في التعبير عن سياسة الإنفاق العام وتطور معدلات النمو الاقتصادي تبين لنا وجود علاقة طردية واضحة بين هذا الأخير ومعدل نمو الإنفاق العام، حيث أن معدلات نمو الإنفاق العام المتدنية تقابلها معدلات نمو اقتصادي متدنية أيضا، ومع زيادة معدلات نمو الإنفاق العام تزداد معدلات النمو الاقتصادي وينتعش الاقتصاد، في حين لم تكن هناك علاقة واضحة تربط بين الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، وبدراسة علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي والمتغيرين المعبرين عن حجم القطاع الحكومي بكل دولة من دول العينة اعتمادا على معامل الارتباط البسيط (Pearson)، وجدنا أن قرابة 57,5% من الدول كانت فيها العلاقة ذات دلالة إحصائية، منها 78,26% ذات ارتباط موجب وهذا ما يعزز من الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الحكومي في تحريك دواليب النمو الاقتصادي، مدعما ما جاء به التحليل الكينزي وتفسيره للعلاقة بين المتغيرين.
- تمثلت الدراسة القياسية في تقصي تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة 1980-2018 بالاعتماد على نماذج بانل الديناميكية باستخدام مقدرات طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لبيانات البانل (Panel DOLS) ونماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لبيانات البانل (Panel ARDL)، وكانت أهم النتائج كالتالي:
- أشارت نتائج التحليل باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية (ACP) إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بجميع متغيرات الدراسة، وتختلف درجة الارتباط وطبيعته من دولة لأخرى؛

- إجمالي التكوين الرأسمالي ذو تأثير إيجابي ومعنوي على معدل النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل، وهذا ما يتوافق مع ما تقره النظرية الاقتصادية، حيث أن أهمية إجمالي التكوين الرأسمالي تكمن في الدور الذي تقوم به في تعزيز الطاقة الإنتاجية وتحفيز الاستثمار المحلي وهو ما يمكن من تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي؛
- معدل النمو السكاني ذو تأثير سلبي ومعنوي على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بسبب زيادة عدد الأشخاص الذين ليسو في سن العمل وانخفاض نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان، بالإضافة إلى وجود فئة كبيرة من الطاقة السكانية موجهة لرعاية الأشخاص غير البالغين حيث تتميز البلاد النامية بارتفاع نسبة صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة كما أشرنا في الفصل التحليلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإعالة بها وإعاقة عملية النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها فيما يخص تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقد كانت كالتالي:

- أثبت الدراسة القياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حسب النموذج الأول لـ: Ram أن التأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص كان إيجابي ومعنوي في المددين القصير والطويل، أما التأثير الإجمالي المباشر لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي فقد كان سلبي ومعنوي في المدى القصير أما في المدى الطويل فلم تكن له معنوية إحصائية، كما أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص؛
- أثبتت الدراسة القياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حسب النموذج الثاني لـ: Ram النتيجة المتوصل إليها من خلال النموذج الأول والمتعلقة بالتأثير الحدي الخارجي لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص الذي كان هو الآخر إيجابي ومعنوي في المددين القصير والطويل. بالإضافة إلى أن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الحكومي تزيد عن إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص؛

- أثبتت الدراسة القياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حسب النموذج الثالث لـ: Ram أن التأثير الإجمالي المباشر لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي كان إيجابيا وذو دلالة إحصائية في المديين القصير والطويل؛
- أثبتت الدراسة القياسية لتأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي حسب النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau أن سياسة الإنفاق العام معبرا عنها بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ذات تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل؛
- على الرغم من أن المعلمات المقدرة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG)، ومقدرات طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) قد أخذت الإشارات المتوقعة لها كما أنها متقاربة للغاية، فإنه يفضل استخدام معاملات نماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لبيانات البانل باستعمال مقدرات (PMG) لتحليل السياسات والتنبؤ بها (Pesaran, Shin and Smith 1999) لأنها تتفوق على نظيرتها في العينات الصغيرة، كما أنها تمنحنا على العموم نتائج مقبولة من الناحية الإحصائية والاقتصادية؛
- بلغ الحجم الأمثل للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل: 24,95% بمعنى عندما تكون نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 24,95% فإن أي زيادة في الإنفاق العام ستؤثر وبشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح أي عندما تزيد نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 24,95% فإن أي زيادة في الإنفاق العام ستؤثر وبشكل سلبي على معدل النمو الاقتصادي.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة توجيه الإنفاق العام بشكل متوازن بين مختلف القطاعات دون التركيز على قطاع معين دون الآخر، كالقطاع العسكري الذي شهد إهدار موارد مالية ضخمة، أو قطاعات أخرى ذات ميزة نسبية تتميز بها هذا الدول تقليديا، بما يتفق وأولويات التنمية الاقتصادية؛

- الحد من ظاهرة تكدس القطاع العام بالموظفين، والعمل على توجيههم للعمل في القطاع الخاص، وذلك بالتقليل من الامتيازات الممنوحة لهم وعلى رأسها تقليص الرواتب والأجور، وتوفير الموارد المالية لمؤسسات القطاع العام غير المنتجة للقطاع الخاص لاستغلالها في فرص استثمارية مربحة؛
- العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي للقطاع الخاص بتشجيعه على التوسع في استثماراته والعمل على توفير المناخ والبيئة الملائمة لعمله لتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي؛
- التقليل من الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجية، وضرورة البحث عن مصادر أخرى، خاصة الذاتية، وهذا من أجل التقليل من الضغوط التي تمارس عليها من أجل زيادة نفقاتها من جهة، وترشيد نفقاتها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى؛
- ضرورة التكيف السريع للاقتصاديات النامية مع الصدمات والاختلالات التي من الممكن أن تعترض مسارها التنموي سواء الداخلية منها أو الخارجية، للتقليل من آثارها والخروج بأقل الأضرار مع مراعاة الظروف التي تمر بها.

آفاق الدراسة:

يفتح هذا البحث عدة آفاق بحثية ذات الصلة بموضوع الأطروحة، من بينها:

- محددات الإنفاق العام ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول العربية مقارنة بمجموعة من الدول النامية؛
- إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية؛
- إعادة الدراسة بالبحث في طبيعة التأثير الذي تمارسه مختلف تقسيمات الإنفاق العام القطاعية على النمو الاقتصادي لتحديد أكثرها كفاءة؛
- فعالية سياسة الإنفاق العام في معالجة الاختلالات الخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية؛
- وأخيرا يمكن القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث في بيئات مختلفة لتعزيز النتائج المتوصل إليها، كتوسيع حجم العينة، أو دراسة حالة مجموعة غير متجانسة من الدول النامية، كما يمكن توسيع النموذج بإدراج متغيرات تفسيرية أخرى لدالة النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراهيم سليمان قطف وعلي محمد خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
2. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.
3. أحمد مجذوب أحمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي: دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، الطبعة الثانية، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2003.
4. أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2003.
5. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
6. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثامنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
7. إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2008.
8. إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
9. بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.
10. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
11. ثابت محمد ناصر، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
12. جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العملي، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
13. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة: القسم الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
14. حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، المالية العامة، د.ن، الاسكندرية، 2004.

15. حامد عبد المجيد دراز ومحمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

16. حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الكرمل، عمان، 1997.

17. حربي محمد موسى عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، 1997.

18. حسني خربوش وحسين اليحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.

19. حسين محمد سمحان وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

20. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

21. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

22. خبابة عبد الله، تطور نظريات وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

23. خليل علي وسليمان اللويزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

24. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1995.

25. السعيد بريبش، الاقتصاد الكلي: نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

26. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة (مدخل تحليل معاصر)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2011.

27. سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

28. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

29. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

30. السيد محمد السيرتي وعلي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

31. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

32. الطاهر سعود، التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2006.

33. عادل أحمد الحشيش، أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007.

34. عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، مكتبة الجامعة وإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

35. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

36. عبد الحليم كراجه وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

37. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي- الجزء الثاني: إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل و مقاربات كمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

38. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

39. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، 2004.

40. عبد اللطيف مصطيفى وعبد الرحمن بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2014.

41. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

42. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005.

43. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

44. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية، مصر، 2000.

45. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2006.

46. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة، عمان، 2002.
47. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار جدة للنشر، 2009.
48. عصام مندور عمر، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية: المنهج –النظرية– القياس، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011.
49. عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020.
50. على العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005.
51. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
52. علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات/النجم الأشرف، بغداد، 2017.
53. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الاقتصاد، الإسكندرية، 2019.
54. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
55. عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.
56. عواد فتحي أحمد ذياب، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
57. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
58. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2005.
59. فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، دار عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2008.
60. كمال أمين الوصال، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2018.
61. مجدى شهاب، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
62. محرزي محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
63. محمد إبراهيم عبد اللأوي، المالية العامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
64. محمد البنا، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2009.
65. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

66. محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

67. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

68. محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020.

69. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

70. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

71. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر، عمان، 2010.

72. محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008.

73. محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

74. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

75. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

76. محمد غالي راهي الحسيني، التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية: دراسة تحليلية، دار اليازوزي العلمية، عمان، الأردن، 2016.

77. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001.

78. محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

79. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

80. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

81. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

82. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

83. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

84. ميشيل تودارو (ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود)، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006.

85. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

86. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج لنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

87. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

88. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

89. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.

90. يونس أحمد البطريق وآخرون، المالية العامة: الضرائب والنفقات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر.

ب. الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. ابراهيم محمد حسين العبيدي، إتجاهات الإنفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة للمدة 1980-2000، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، العراق، 2005.

2. بلخير فاطمة، أثر الانفتاح التجاري على العجز الموازني في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2019.

3. بن دحمان آمنة، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم اقتصاد النقدي المالي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

4. بن محاد سمير، تطور استهلاك الطاقة وأثره على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة لمصادر الطاقة دراسة مقارنة لعينة من بلدان الأوبك، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016.

5. بوبكر زهور، علاقة النمو الاقتصادي بمتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر-دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.

6. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 2001-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

7. بيداري محمود، العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري (1991-2010): مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

8. زهير بن دعاس، الاندماج المالي الإقليمي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حالة البلدان العربية (دراسة مقارنة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2016.

9. شطناوي محمد ماجد منصور، حجم القطاع الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1996.

10. صدر الدين صواليلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.

11. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014.

12. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2012/1970)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

13. عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي: دراسة اقتصادية قياسية للنمو حالة الجزائر(1974-1999)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

14. علام عثمان، تمويل التنمية في الدول الإسلامية: حالة الدول الأقل نموا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014/2013.

15. العمري الحاج، دراسة أثر تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الدول العربية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.

16. ماصمي أسماء، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.

17. محمد بودواية، اشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر: الفترة 1980-2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

18. مي محمد أحمد زيادة، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على إسرائيل-الدول العربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2014.

19. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

ت. المقالات:

1. بتول مطر الجبوري ودعاء محمد الزاملي، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، جامعة القادسية، العراق، 2014.

2. بربار نور الدين، أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.

3. بن دقفل كمال، اتجاهات السياسة الإنفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر-دراسة تقييمية وتحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

4. ثالين ديين، حكومات الدول النامية تفضل التسلح على التنمية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4272، الصادر في 18 ماي 2014.

5. حيدر نعمة بخيت وفريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 25، جامعة الكوفة، العراق، 2012.

6. حيدوشي عاشور، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة الممتدة من (1990- 2014)، مجلة معارف، العدد التاسع عشر، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2015.

7. رابح حمدي باشا وجميلة مداني، دور انتاج وتجديد التكنولوجيا في تنمية بلدان العالم الثالث، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 02، جامعة خميس مليانة، الجزائر، سبتمبر 2013.

8. ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: علاقات وروابط، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 4، العدد 3، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2013.

9. سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2018.

10. شريفي براهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

11. عبد الله حاسن الجابري، سياسة الإنفاق العام التي إنتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وآثارها الاقتصادية الكلية دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، المجلد 15، العدد 25، السعودية، 1433هـ.

12. عتو البشارف واجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2011 ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 5، العدد 8، جامعة مستغانم، الجزائر، 2015.

13. كزيز نسرين ومرغاد لخضر، آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر: دراسة تحليلية (2017/2000)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد 1، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2017.

14. ماهر فرحان مرعب، تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث التنمية الماليزية نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 18، جامعة سطيف 2، الجزائر، جوان 2014.

15. محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 7، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

16. محمد بن عزة وعبد اللطيف شليل، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 4، العدد 6، جامعة الجلفة، الجزائر، 2013.

17. محمد بن عزة ويحي زروقي، إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 2، العدد (2)، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، أفريل 2016.

18. محمد حسن عودة، دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975–2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد 33، العدد 31، جامعة البصرة، العراق، 2017.

19. محمد دياب، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 75، لبنان، جانفي 2011.

20. مرابط فوزي ونادية شطاب، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر (1997–2011)، دراسة قياسية وفق سببية (Granger)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، تشرين الأول 2015.

21. مطاي عبد القادر وعمر دلال فؤاد، ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأهم محدداتها دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970–2016)، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 4، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

22. مهدي عمر وهاشمي الطيب، مشكلة البطالة الريفية في الدول النامية: أسبابها وآثارها، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 03، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2012.

23. نوي طه حسين وآخرون، إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد الأول، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.

24. يخلف عثمان وعشوي نصر الدين، مقاربة نظرية حول الإنفاق العام على التعليم ورأس المال البشري حسب نموذج النمو الداخلي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 3، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر. جانفي 2018.

25. يوسف بعيطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، جامعة الوادي، الجزائر، أفريل 2019.

ث. التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والندوات):

1. أمين حواس وهشام صالح، رأس المال البشري والنمو الداخلي: نموذج Uzawa-Lucas، ورقمة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التطبيقات الجديدة للاقتصاد، جامعة مستغانم، الجزائر، يوم 12 نوفمبر 2019.

2. البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، "الملتقى الدولي حول "التطور التكنولوجي، الإنتاجية، التنافسية، النمو والتشغيل، كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس، المغرب، 2007.

3. البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي سمير، مداخلة بعنوان: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري، "الملتقى الدولي حول "التطور التكنولوجي، الإنتاجية، التنافسية، النمو والتشغيل، كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية بمدينة فاس، المغرب، 2007.

4. البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، يومي 29-30 ديسمبر 2004.

5. بن علي عبد الغاني وموسلي أمينة، آثار الأزمة آثار الأزمة على الاقتصاديات الناشئة (BRICS) وأهم الدروس المستفادة منها، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة تبسة، الجزائر، يومي 12-13 جوان 2013.

6. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ورقة بحثية في إطار الملتقي الوطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009.

ج. المنشورات والتقارير:

1. بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية التجارة الدولية كمحرك للتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الدورة الأولى، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، ديسمبر 2019.
2. التصنيف الدولي الموحد للتعليم إسكد 2011، معهد اليونسكو للإحصاء، 2013.
3. تقرير التجارة والتنمية (2012)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، جنيف.
4. تقرير التجارة والتنمية (2013)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأونكتاد، جنيف.
5. تقرير التنمية البشرية لعام 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2018.
6. تقرير التنمية البشرية لعام 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.
7. تقرير التنمية البشرية لعام 2018، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، سبتمبر 2018.
8. تقرير عن التنمية في العالم 1990، البنك الدولي، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1990.
9. الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول التجارة الدولية والتنمية، الدورة 72، 2 أغسطس 2017.
10. دليل إحصاءات مالية الحكومة (2001)، الطبعة الثانية، إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي.
11. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسات اقتصادية ومالية عالمية، ارتفاع وانخفاض التضخم، أكتوبر 1996.
12. صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، الاستثمار الخاص من أجل نمو احتوائي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الفصل الخامس، أكتوبر 2018.
13. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة.

14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة.
15. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة.
16. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، الإمارات العربية المتحدة.
17. صندوق النقد العربي، نافذة على طريق الإصلاح: إصلاحات نظام الخدمة المدنية في الدول العربية، العدد الأول، 2018.
18. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (sipri)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
19. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي، الدورة الرابعة والستون، الأمم المتحدة، جنيف، 3 جويلية 2017.

ح. المواقع الالكترونية:

1. الموقع الالكتوني للبنك الدولي : www.worldbank.org
2. الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي: www.imf.org
3. الموقع الالكتروني لصندوق النقد العربي: www.amf.org
4. البنك الدولي، بيانات الإنفاق العسكري، موقع:

https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

A. Ouvrages:

1. Arrous.J, Les théores de la croissance, édition du seuil, Paris, 1999.
2. Badi H. Baltagi, Econometric Analysis of Panel Data, Third Edition, John Wiley & Sons Ltd, 2005.
3. Ben J. Heijdra, Foundations of Modern Macroeconomics, Second Edition, Oxford University Press, New York, United States, 2009.

4. Bernard bret, les Tiers Monde: Croissance-Développement-Inégalité, Collection Histege, Paris, 2002.
5. Brian Snowdon and Howard R. Vane, Moderrn Macroeconomics, Edward Elgar Publishing, USA, 2005.
6. Chris Brooks, Introductory Econometrics for Finance, Second edition, Cambridge University Press, New York, 2008.
7. Cohen. A et autres, Introduction a La Macro Economie, ERPI 3éme édition, Paris, 2005.
8. David Andolfatto, Macroeconomic Theory and Policy, University Library of Munich, Germany, 2005.
9. David Romer, Advanced Macroeconomics, Fourth Edition, The McGAW-Hill Companies, New York, 2012.
10. Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance,crises,cycles-, Gualino éditeur, Paris, 2004.
11. Gregory N. Mankiw et Mark P. Taylor, Principes de l'économie, traduction de d'élise Tosi, edition de Boeck, Belgique, 2010.
12. Gregory N. mankiw, Makro économie, 3 ème edition, Boeck, Belgique, 2003.
13. Gujarti, Basic Econometrics, fourth edition, the McGraw-Hill companies, 2004.
14. Hsiao Cheng , Analysis of Panel Data, Econometric Society Monographs, N°11, Cambridge University Press, 1986
15. Jati K. Sengupta, India's Economic Growth :A Strategy For The New Economy, Palgrave Macmilian, great Britain, 2005.
16. Jean. Longatte et Pascal. Vanhove, Economie Jénerale, édition7, Dunod, Paris, 2003.
17. Jeffrey M. Wooldridge, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, South-Western, Cengage Learning, 2013.
18. Kulwant Rai Gupta, Economics of Development and Planning, Volume 1, Atlantic Publishers & Dist, India, 2009.
19. Longatte et Van Hove, économie générale, édition Dunod, Paris, 2001.
20. Muhammad Shahbaz And Daniel Balsalobre-Lorente, Econometrics of Green Energy Handbook: Economic and Technological Development, Springer Nature Switzerland AG, 2020.
21. Nguyen Chanhtam, Finances, Publiques sénégalaises, éditions L'Harmattan, Paris , 1990.
22. Philippe Hugan, Economie Du Développement, édition Dalloz, France, 1989.
23. Régis Bourbonnais, économétrie, 9 ème édition, Paris, Dunod, 2015.

24. Robert J. Barro and Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, 2nd Ed, The MIT Press, Cambridge , Massachusetts – London , England, 2004.
25. Russell Cooper and A. Andrew John, Theory and Applications of Macroeconomics (v. 1.0), Unnamed Publisher, 2012, P 857, Cite: https://2012books.lardbucket.org/pdfs/theory-and-applications-of-macroeconomics.pdf
26. Salles et Wolff, Croissance et Développement, Dunod, Paris, 2000.
27. Stanpey Fisher et autres, Macroéconomie, 2 éme édition, édition Dunod, Paris, 2002.
28. Todaro. M.P and Smith. S. C, Economic devlepment, Addison – Wesley Edition, 2012.

B. Les Théses:

1. Ahmed Zakan, Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique Economique: Essais D'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie, Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en Sciences Economiques, Université d'Alger, Algérie, 2003.
2. Mupimpila Christopher, Government size and economic growth: the case of Zambia, A Thesis Submitted to the Graduate Faculty in Partial Fulfillment of the Requirement s for the Degree of Master of Science, Department of Economics, Iowa State University, Ames, Iowa, 1989
3. Ndikumana Louis, Croissance externe de l'entreprise et performance boursière, Thèse présentée en vue de l'obtention du grade de docteur en sciences de gestion, Université Catholique, Louvain, 2005.
4. Zhitao Yao, The decline in exchange rate pass-through: A search for explanations in micro-level data, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Economics, University of Delaware, 2019.

C. Les Articles:

1. Ahmed Heniche, The public budget cycle and the importance of control stage in the public expenditure rationalization, The Economic and Human Development Magazine, Volume 08, Number 01, ALI LOUNICI University - BLIDA 2 - , Algérie, 2017.
2. Ahmet Gökçe Akpolat, The Long-Term Impact of Human Capital Investment on GDP: A Panel Cointegrated Regression Analysis, Hindawi Publishing Corporation, Economics Research International, Volume 2014, Article ID 646518, August 2014.

3. Alexandru MINEA, The Role of Public Spending in the Growth Theory Evolution, Romanian Journal of Economic Forecasting, Vol 9, Issue 2,The Institute of Economic Forecasting, 2008.
4. Aynur Pala, Energy and economic growth in G20 countries: Panel cointegration analysis, Economics and Business Letters, Vol 9, Issue 2, 2020.
5. Badi H Baltagi and Chihwa Kao, Nonstationary Panels, Cointegration in Panels and Dynamic Panels: A Survey, Center for Policy Research, Working Paper No. 16, New York, 2000.
6. Can Tansel Tugcu and Aviral Kumar Tiwari, Does renewable and/or non-renewable energy consumption matter for total factor productivity (TFP) growth? Evidence from the BRICS, Renewable and Sustainable Energy Reviews, Vol 65, 2016.
7. Catherine Guio-Ann and Marcus Dejardin, croissance endogéne spatialisé et développement régional, OCDE, 2004.
8. Charles I. Jones, Paul Romer: ideas, nonrivalry, and endogenous growth, The Scandinavian Journal of Economics, Volume 121, Issue 3, 2019.
9. Christophe Hurlin et Valérie Mignon ,Une synthèse des tests de racine unitaire sur Données de panel, Université d'Orléans, Janvier 2005.
10. Christopher F. Baum, Residual diagnostics for cross-section time series regression models, The Stata Journal, 1, Number 1, 2001.
11. David M. Drukker, Testing for serial correlation in linear panel-data Models, The Stata Journal, 1, Number 2, 2003.
12. Dipa Adhikari and Yanying Chen, Energy Consumption and Economic Growth: A Panel Cointegration Analysis for Developing Countries, Review of Economics & Finance, Academic Research Centre of Canada, ISSNs: 1923-7529; 1923-8401, 2013.
13. Edmore Mahembe and Nicholas Mbaya Odhiambo, Foreign aid, poverty and economic growth in developing countries: A dynamic panel data causality analysis, Mahembe & Odhiambo, Cogent Economics & Finance 7: 1626321, 2019.
14. Ekrem Erdem and Can Tansel Tugcu, New Evidence on the Relationship Between Economic Freedom and Growth: A Panel Cointegration Analysis for The Case of OECD, Global Economy Journal, Vol 12, Issue 3, 2012.
15. Farhani Sahbi and others, The Environmental Kuznets Curve and Sustainability: A Panel Data Analysis, CESifo Working Paper, No. 4787, Center for Economic Studies and ifo Institute (CESifo), 2014.

16. Gabriel Chipaumire and others , The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5, No 1, MCSER Publishing, Rome-Italy, January 2014.
17. Gerald Scully, The size of the state, economic growth and the efficient utilization of national resources, Public Choice, vol 63, issue 2, 1989.
18. Gershon Feder, On Exports and Economic Growth, Journal of Development Economics, Vol 12, February/April 1983.
19. Karline Pelier et Lamita, Propriété intellectuelle et croissance économique en France 1791-1945, une analyse économétrique du modèle de Romer, université Montpellier 1, site: http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf
20. Laura Barbieri, Panel Unit Root Tests: A Review, Serie Rossa: Economia – Quaderno N. 43, octobre 2006.
21. Luciano Lopez and Sylvain Weber, Testing for Granger causality in panel data, IRENE Working paper 17-03, University of Neuchatel, Institute of Economic Research, Neuchatel, 2017.
22. M.H. Pesaran and R. Smith, Estimation of long-run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of Econometrics, Vol 68, 1995.
23. M.H. Pesaran, General diagnostic tests for cross section dependence in panels, Discussion Paper No. 1240, University of Cambridge, August 2004.
24. M.H. Pesaran, Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels, Discussion Paper No. 6432, University of Cambridge, March 2012.
25. M.H. Pesaran, Y. Shin and R. Smith, Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels, Journal of the American Statistical Association, Vol 94, No 446, 1999.
26. Martha Liliana Torres-Barreto, Product Innovations and R&D public funding: How to Handle Heteroscedasticity and Autocorrelation?, International Journal of Trade Economics and Finance, Vol 9, No 1, February 2018.
27. Merim Mechri and Djebar Bouketir, Public Expenditure and Economic Growth in Algeria: An Analytical Study according toWanger's Law of Increasing Public Expenditure Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, Volume 06, Number 02, Oum El Bouaghi University, Algérie, September 2019.
28. Michail Seitaridis and Athanasios Koulakiotis, Unemployment and government expenditure in the Eurozone: a panel data analysis, Public and Municipal Finance, Volume 2, Issue 2, 2013.

29. Minh Quang Dao, Government expenditure and growth in developing countries, Progress in Development Studies, Vol 12, No1, Sage publications, 2012.
30. Murat Yildizoglu , Note sur la Croissance économique à partir de (Easterly 2002), Octobre 2003.
31. Patricia Crifo-Tillet, L'analyse De L'innovation Dans Les Modèles De La Croissance Endogène, Revue Française De L'économie, Vol 14, No 2, 1999.
32. Pedroni Peter, Critical values for cointegration tests in heterogeneous panels with multiple regressors, Oxford bulletin of economics and statistics, Special issue, 1999.
33. R.I.D.HARRIS, Using Coitegration Analysis in Econometric Modelling, Prentice Hall, England, 1995.
34. Rafael E. De Hoyos and Vasilis Sarafidis, Testing for cross-sectional dependence in panel-data models, The Stata Journal 6, Number 4, 2006.
35. Ram Rati, Government Size and Economic Growth A New Framework and Some Evidence from Cross - Section and Time Series Data, The American Economic Review , Vol 76, No 1, 1986.
36. Revathy and P. Paramasivam, Study on Panel Cointegration, Regression and Causality Analysis in Papaya Markets of India, International Journal of Current Microbiology and Applied Sciences, ISSN: 2319-7706 Volume 7, Number 01, 2018.
37. Sofiane Maachi, L'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie, Etude économétrique sur la période [1990 - 2012], Stratégie et Développement Magazine, Volume 05, Numéro 09 , Université Mostaganem, Algérie, 2015.
38. Tao Song and others, An empirical test of the environmental Kuznets curve in China: A panel cointegration approach, China Economic Review, Vol 19, 2008.
39. Xanthippi Chapsa and others, Investigating the Catching-Up Hypothesis Using Panel Unit Root Tests: Evidence from the PIIGS, European Research Studies Journal. Vol XXI, Issue 1, 2018.

D. Colloques et Séminaires:

1. Ahmed Zakane, dépenses publiques productive et dynamique de croissance théoriques et empirique appliquée ou cas de l'Algérie, séminaire internationale sur sur le problématique de la croissance ou pays du mena, université d'Alger, Algérie, 14/15 novembre 2005.

2. Christoph Hurlin, l'économétrie de données de panel: modèle linaire simple, Séminaire Méthodologique, école doctorale edocif.
3. Ghialy Yap, Examining the effects of exchange rates on Australian domestic tourism demand: A panel generalized least squares approach, 19th International Congress on Modelling and Simulation, Perth, Australia, 12–16 December 2011.

E. Rapports:

1. Classifications of expenditure according to purpose, SERIES M No 84, United nations, New York, 2000.
2. Education at a Glance, OECD, 2011.
3. Government at a Glance, Publiques Panorama Des Administrations Publiques, 2009, OCDE, 2009.
4. Government finance statistics: compilation guide for developing countries, International Monetary Fund, Washington, D.C, September 2011.
5. Health At A Glance, OECD, 2015.
6. International labour Organization, World Employment Social Outlook TREND, 2018.
7. International Monetary Fund.s (IMF), Government Financial Statistics Yearbook (various issues).
8. Trade And Development Report 1990, United Nations, New York, 1990.
9. Trade And Development Report 1992, United Nations, New York, 1992.
10. Trade And Development Report 2019, United Nations, New York, 2019.
11. World Development Report 1988, The World Bank, Oxford University Press, Oxford, 1988.
12. World Development Report 1997: The State in a Changing World, New York: Oxford University Press, 1997.

الملاحق

الملحق رقم (01): المناطق النامية.

الدول العربية 20 (بلداً أو أرضاً)
الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، واليمن
شرق آسيا والمحيط الهادئ 24 (بلداً)
إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتايلند، وتوفالو، وتونغا، وتيمور – ليشتي، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وساموا، والصين، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكمبوديا، وكيريباس، وماليزيا، ومنغوليا، وميانمار، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو
أوروبا وآسيا الوسطى 17 (بلد)
أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوزبكستان، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبيلاروس، وتركمانستان، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 33 (بلداً)
الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنما، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس
جنوب آسيا 9 (بلدان)
أفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وبنغلاديش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى 46 (بلداً)
إثيوبيا، وإريتريا، ومملكة إسواتيني، وأنغولا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، جنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وسيشيل، والغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وغينيا الإستوائية، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2018، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، سبتمبر 2018، ص 106.

الملحق رقم (02): التقسيم الوظيفي للنفقات العامة في الدول النامية.

٧	**مجموع النفقات**
٧٠١	**خدمات عمومية عامة**
٧٠١١	الأجهزة التنفيذية والتشريعية، والشؤون المالية وشؤون المالية العامة، والشؤون الخارجية
٧٠١٢	المعونة الاقتصادية الأجنبية
٧٠١٣	خدمات عامة
٧٠١٤	بحوث أساسية
٧٠١٥	البحوث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة
٧٠١٦	خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر؟
٧٠١٧	معاملات الدين العام
٧٠١٨	تحويلات ذات طبيعة عامة بين مختلف مستويات الحكومة
٧٠٢	**الدفاع**
٧٠٢١	الدفاع العسكري
٧٠٢٢	الدفاع المدني
٧٠٢٣	المعونة العسكرية الأجنبية
٧٠٢٤	البحوث والتطوير في مجال الدفاع
٧٠٢٥	شؤون دفاع غير مصنفة في مكان آخر
٧٠٣	**النظام العام وشؤون السلامة العامة**
٧٠٣١	خدمات الشرطة
٧٠٣٢	خدمات الحماية ضد الحريق
٧٠٣٣	المحاكم
٧٠٣٤	السجون
٧٠٣٥	البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون السلامة العامة
٧٠٣٦	النظام العام وشؤون السلامة العامة غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٤	**الشؤون الاقتصادية**
٧٠٤١	الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة
٧٠٤٢	الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري
٧٠٤٣	الوقود والطاقة
٧٠٤٤	التعدين والصناعة التحويلية والتشييد
٧٠٤٥	النقل
٧٠٤٦	الاتصالات
٧٠٤٧	صناعات أخرى
٧٠٤٨	البحوث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية
٧٠٤٩	شؤون اقتصادية غير مصنفة في مكان آخر
٧٠٥	**حماية البيئة**
٧٠٥١	تصريف النفايات
٧٠٥٢	تصريف مياه الصرف الصحي
٧٠٥٣	تخفيف التلوث
٧٠٥٤	حماية التنوع الحيوي والمناظر الأرضية الطبيعية
٧٠٥٥	البحوث والتطوير في مجال حماية البيئة
٧٠٥٦	حماية البيئة غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٦	**الإسكان ومرافق المجتمع**
٧٠٦١	تنمية الإسكان
٧٠٦٢	تنمية المجتمع
٧٠٦٣	إمدادات المياه
٧٠٦٤	إنارة الشوارع
٧٠٦٥	البحوث والتطوير في مجال الإسكان ومرافق المجتمع
٧٠٦٦	الإسكان ومرافق المجتمع غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٧	**الصحة**
٧٠٧١	منتجات وأجهزة ومعدات طبية
٧٠٧٢	خدمات العيادات الخارجية
٧٠٧٣	خدمات المستشفيات
٧٠٧٤	خدمات صحية عامة
٧٠٧٥	البحوث والتطوير في مجال الصحة
٧٠٧٦	شؤون صحية غير مصنفة في مكان آخر
٧٠٨	**الترفيه والثقافة والدين**
٧٠٨١	خدمات ترفيهية ورياضية
٧٠٨٢	خدمات ثقافية
٧٠٨٣	خدمات إذاعة ونشر
٧٠٨٤	خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى
٧٠٨٥	البحوث والتطوير في مجال الترفيه والثقافة والدين
٧٠٨٦	شؤون الترفيه والثقافة والدين غير المصنفة في مكان آخر
٧٠٩	**التعليم**
٧٠٩١	التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي
٧٠٩٢	التعليم الثانوي
٧٠٩٣	التعليم غير العالي ما بعد الثانوي
٧٠٩٤	التعليم العالي
٧٠٩٥	التعليم غير المحدد بمستوى
٧٠٩٦	خدمات تابعة للخدمات التعليمية
٧٠٩٧	البحوث والتطوير في مجال التعليم
٧٠٩٨	شؤون التعليم غير المصنفة في مكان آخر
٧١٠	**الحماية الاجتماعية**
٧١٠١	المرض والعجز
٧١٠٢	الشيخوخة
٧١٠٣	الورثة
٧١٠٤	الأسرة والأطفال
٧١٠٥	البطالة
٧١٠٦	الإسكان
٧١٠٧	الإقصاء الاجتماعي غير المصنف في مكان آخر
٧١٠٨	البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية
٧١٠٩	الحماية الاجتماعية غير المصنفة في مكان آخر

المصدر: دليل إحصاءات مالية الحكومة (2001)، الطبعة الثانية، إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي، ص 76.

الملحق رقم (03): التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة في الدول النامية.

٢	**المصروفات**
٢١	**تعويضات العاملين [GFS]**
٢١١	الأجور والرواتب [GFS]
٢١١١	أجور ورواتب نقدية [GFS]
٢١١٢	أجور ورواتب عينية [GFS]
٢١٢	المساهمات الاجتماعية [GFS]
٢١٢١	مساهمات اجتماعية فعلية [GFS]
٢١٢٢	مساهمات اجتماعية محتسبة [GFS]
٢٢	**استخدام السلع والخدمات**
٢٣	**استهلاك رأس المال الثابت [GFS]**
٢٤	**الفائدة [GFS]**
٢٤١	لغير المقيمين
٢٤٢	للمقيمين عدا الحكومة العامة
٢٤٣	لوحدات أخرى للحكومة العامة
٢٥	**الإعانات**
٢٥١	لشركات عامة
٢٥١١	لشركات غير مالية عامة
٢٥١٢	لشركات مالية عامة
٢٥٢	لمشروعات خاصة
٢٥٢١	لمشروعات غير مالية خاصة
٢٥٢٢	لمشروعات مالية خاصة
٢٦	**المنح**
٢٦١	لحكومات أجنبية
٢٦١١	جارية
٢٦١٢	رأسمالية
٢٦٢	لمنظمات دولية
٢٦٢١	جارية
٢٦٢٢	رأسمالية
٢٦٣	لوحدات أخرى للحكومة العامة
٢٦٣١	جارية
٢٦٣٢	رأسمالية
٢٧	**المنافع الاجتماعية [GFS]**
٢٧١	منافع الضمان الاجتماعي
٢٧١١	منافع الضمان الاجتماعي النقدية
٢٧١٢	منافع الضمان الاجتماعي العينية
٢٧٢	منافع المساعدة الاجتماعية
٢٧٢١	منافع المساعدة الاجتماعية النقدية
٢٧٢٢	منافع المساعدة الاجتماعية العينية [GFS]
٢٧٣	المنافع الاجتماعية الممولة من أرباب العمل
٢٧٣١	منافع أرباب العمل الاجتماعية النقدية
٢٧٣٢	منافع أرباب العمل الاجتماعية العينية
٢٨	**مصروفات أخرى**
٢٨١	مصروفات على الممتلكات عدا الفائدة
٢٨١١	أرباح موزعة (شركات عامة فقط)
٢٨١٢	مسحوبات من دخل أشباه الشركات (شركات عامة فقط)
٢٨١٣	مصروفات على الممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين [GFS]
٢٨١٤	ريع
٢٨٢	مصروفات متنوعة أخرى
٢٨٢١	جارية
٢٨٢٢	رأسمالية

المصدر: دليل إحصاءات مالية الحكومة (2001)، الطبعة الثانية، إدارة الإحصاءات، صندوق النقد الدولي، ص 63.

الملحق رقم (04): تطور إجمالي النفقات العامة في الدول النامية.

الوحدة: مليار دولار أمريكى

2018	2015	2010	2005	2000	1995	1990	1985	1980	
134.94	**129.1**	**105.4**	**78.435**	**66.966**	**61.76**	**56.759**	**58.96**	**52.182**	**إفريقيا**
54.059	50.744	42.827	30.814	26.699	23.816	18.454	20.7	16.442	الجزائر
15.05	14.259	11.191	7.542	5.915	5.093	6.033	4.855	3.212	الكامرون
52.36	49.37	40.461	31.607	27.016	26.706	26.911	27.49	28.535	المغرب
0.523	0.463	0.393	0.33	0.308	0.238	0.427	0.434	0.655	موريتانيا
6.506	6.041	3.844	3.449	3.273	2.69	1.956	0.962	0.529	بوتسوانا
6.439	8.22	6.688	4.693	3.755	3.217	2.978	4.526	2.809	الغابون
1401.6	**1173.9**	**934.55**	**641.54**	**501.1**	**410.52**	**332.925**	**262.8**	**208.501**	**آسيا**
26.883	26.377	28.259	17.563	13.32	9.652	7.271	7.763	7.017	الأردن
131.91	119.77	86.208	66.067	40.988	35.517	24.418	20.16	16.588	ماليزيا
169.12	161.15	135.46	96.703	77.271	61.48	44.653	39.28	27.771	تايلند
270.57	253.17	201.84	138.3	93.26	100.01	85.094	67.6	51.434	اندونيسيا
137.42	104.05	75.337	53.936	51.773	50.775	44.01	33.58	38.714	الفلبين
25.465	18.895	13.836	10.614	7.026	6.152	4.602	4.103	3.226	بنغلاديش
640.24	490.52	393.61	258.36	217.46	146.93	122.876	90.36	63.75	الهند
1032.8	**995.52**	**907.45**	**786.88**	**723.45**	**652.76**	**613.202**	**518.6**	**439.475**	**أمريكا اللاتينية**
428.37	428.8	406.7	345.66	301.39	287.73	276.951	181.1	166.461	البرازيل
55.596	49.84	34.638	25.283	21.599	17.579	13.794	19.74	20.531	بيرو
40.801	39.503	40.298	31.697	22.922	19.796	24.184	24.23	15.923	كوبا
19.3	18.207	16.542	13.507	12.216	10.903	9.908	8.707	9.289	كوستاريكا
481.9	452.96	404.55	366.62	361.71	313.6	283.72	278.4	223.947	المكسيك
1.978	1.765	1.232	1.034	0.88	0.759	0.628	0.727	0.814	بوليفيا
4.819	4.45	3.498	3.081	2.737	2.395	4.017	5.726	2.51	نيكاراغو

Source: Calculated using data from International Monetary Fund's (IMF) Government Financial Statistics Yearbook (various issues).

الملحق رقم (05): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباطات الثنائية.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Date: 02/27/21 Time: 14:14
Sample: 1980 2018

	Y	G	GGY	GY	INV	POP
Mean	3.854543	3.645410	89.61810	25.20734	24.91082	1.982077
Median	4.296008	3.361253	81.52205	23.42948	23.99860	1.953248
Maximum	19.68833	37.06420	1817.261	61.97477	50.78114	5.614586
Minimum	-17.14604	-39.28624	-1658.209	14.03063	5.242131	-0.125853
Std. Dev.	4.110709	7.143766	217.1295	7.061706	7.606022	0.887648
Skewness	-0.805578	-0.189519	0.249678	1.352988	0.545863	0.613812
Kurtosis	6.974672	8.889347	19.21177	5.234418	3.617063	4.495175
Jarque-Bera	597.7997	1131.912	8549.798	400.2353	51.11061	121.6348
Probability	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Sum	3006.544	2843.420	69902.12	19661.72	19430.44	1546.020
Sum Sq. Dev.	13163.49	39755.02	36726127	38846.93	45066.37	613.7890
Observations	780	780	780	780	780	780

مصفوفة الارتباطات الثنائية

	Y	G	GGY	GY	INV	POP
Y	1.000000	0.521740	0.436656	-0.324158	0.345040	0.004976
G	0.521740	1.000000	0.887965	-0.045115	0.139544	0.001877
GGY	0.436656	0.887965	1.000000	0.105203	0.084758	0.022122
GY	-0.324158	-0.045115	0.105203	1.000000	-0.097979	-0.023331
INV	0.345040	0.139544	0.084758	-0.097979	1.000000	0.180652
POP	0.004976	0.001877	0.022122	-0.023331	0.180652	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (06): جدول المعطيات الأولي.

Country	Y	G	GY	GGY	POP	INV
JOR	4.5113	3.8575	32.0200	123.5172	3.7536	26.7495
MYS	5.8465	6.1600	23.2025	142.9274	2.1825	28.8018
BRA	2.4441	2.6300	27.5000	72.3250	1.4742	19.3590
PER	3.3116	3.4725	21.5850	74.9539	1.6039	22.5557
CUB	2.5132	2.4050	42.5400	102.3087	0.3762	14.6315
CRI	3.7701	1.9575	25.6125	50.1365	1.9615	21.7082
MEX	2.5717	2.2500	20.5700	46.2825	1.6571	22.3744
BWA	6.3735	7.1550	33.1525	237.2061	2.4556	30.6904
GAB	2.2011	3.1800	25.0675	79.7147	2.8084	27.9324
THA	5.1837	4.7875	23.3900	111.9796	1.0332	29.0162
DZA	2.7869	3.1025	26.9875	83.7287	2.0958	34.6603
IDN	5.1540	4.7125	18.9525	89.3137	1.5894	28.4427
PHL	3.8718	3.6900	20.0575	74.0122	2.1518	21.3460
BOL	2.9915	2.3250	24.3700	56.6603	1.8759	16.7316
NIC	2.2704	3.5425	27.8800	98.7649	1.8264	24.7481
BGD	5.0385	5.3150	14.9350	79.3795	1.8751	22.2030
CMR	3.1775	4.3925	21.5100	94.4827	2.8291	21.9700
MAR	4.1081	1.5875	28.0225	44.4857	1.5719	29.9850
IND	6.1497	6.3500	20.8325	132.2864	1.7521	29.3739
MRT	2.8155	-0.2825	30.8925	-8.7271	2.7678	24.9368

الملحق رقم (07): نتائج اختبارات التجانس لـ: Hsiao.

النموذج الأول لـ: Ram	النموذج الثاني لـ: Ram
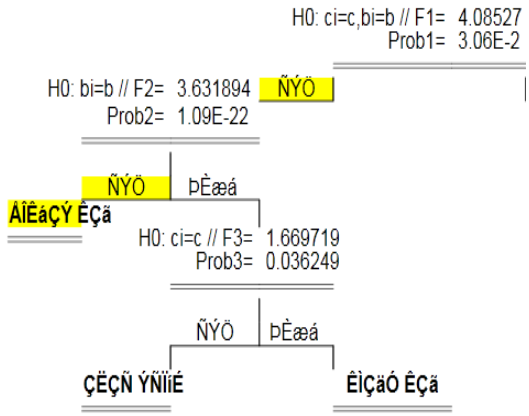	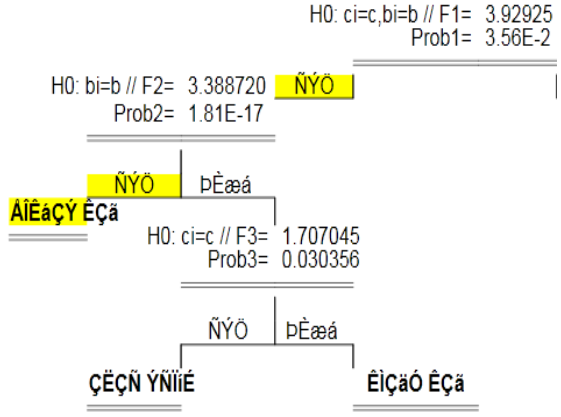
النموذج الثالث لـ: Ram.	**النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau**
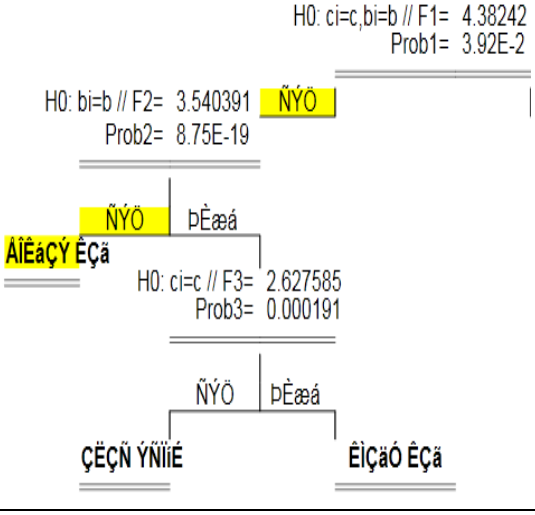	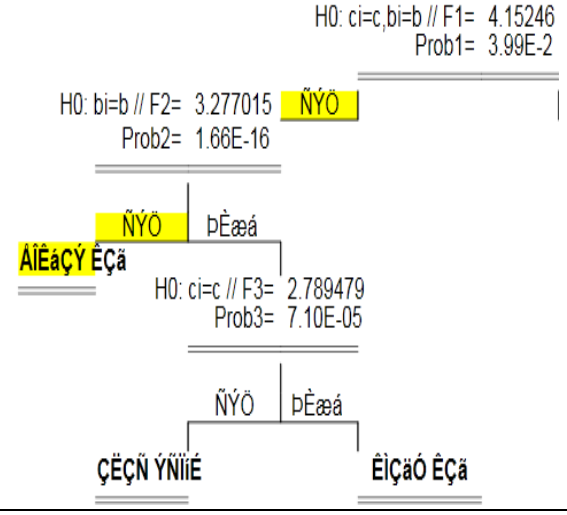

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (08): نتائج تطبيق اختبارات الاعتماد المقطعي على معطيات الدراسة.

معدل النمو الاقتصادي Y.

Cross-Section Dependence Test
Series: Y
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 780
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	11.83699	190	0.2961
Pesaran scaled LM	-0.707270		0.4794
Bias-corrected scaled LM	-0.773059		0.4395
Pesaran CD	0.092346		0.9264

معدل نمو الإنفاق العام G.

Cross-Section Dependence Test
Series: G
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 780
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	1.242032	190	0.2651
Pesaran scaled LM	-1.243071		0.2138
Bias-corrected scaled LM	-1.269387		0.2043
Pesaran CD	1.114465		0.2651

الإنفاق العام معبرا عنه بالمتغيرة GGY.

Cross-Section Dependence Test
Series: GGY
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 780
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	2.967328	190	0.0850
Pesaran scaled LM	-0.023103		0.9816
Bias-corrected scaled LM	-0.049418		0.9606
Pesaran CD	1.722593		0.0850

الإنفاق كنسبة من الناتج GY.

Cross-Section Dependence Test
Series: GY
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 780
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	3.731041	190	0.0534
Pesaran scaled LM	0.516924		0.6052
Bias-corrected scaled LM	0.490608		0.6237
Pesaran CD	-1.931590		0.0534

إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج INV.

Cross-Section Dependence Test
Series: INV
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 780
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	15.63580	190	0.0158
Pesaran scaled LM	1.626915		0.1038
Bias-corrected scaled LM	1.574284		0.1154
Pesaran CD	0.378976		0.7047

معدل النمو السكاني POP.

Cross-Section Dependence Test
Series: POP
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)
Sample: 1980 2018
Periods included: 39
Cross-sections included: 20
Total panel observations: 780
Note: non-zero cross-section means detected in data
Cross-section means were removed during computation of correlations

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	15.70637	190	0.1084
Pesaran scaled LM	0.157949		0.1744
Bias-corrected scaled LM	0.092159		0.2265
Pesaran CD	2.480554		0.0131

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (09): نتائج اختبار (2002) Wooldridge للارتباط الذاتي.

النموذج الأول لـ: **Ram**.	النموذج الثاني لـ: **Ram**.
. xtserial Y INV POP G GGY Wooldridge test for autocorrelation in panel data H0: no first-order autocorrelation F(1, 19) = 1.776 Prob > F = 0.1984	. xtserial Y INV POP G Wooldridge test for autocorrelation in panel data H0: no first-order autocorrelation F(1, 19) = 1.810 Prob > F = 0.1944
النموذج الثالث لـ: Ram.	**على النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau.**
. xtserial Y INV POP GGY Wooldridge test for autocorrelation in panel data H0: no first-order autocorrelation F(1, 19) = 2.407 Prob > F = 0.1373	. xtserial Y INV POP GY Wooldridge test for autocorrelation in panel data H0: no first-order autocorrelation F(1, 19) = 3.556 Prob > F = 0.0747

المصدر: مخرجات برنامج (STATA 15)

الملحق رقم (10): نتائج اختبار (2000) Greene لعدم تجانس تباينات الأخطاء.

النموذج الأول لـ: **Ram**.	النموذج الثاني لـ: **Ram**.
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i chi2 (20) = 2479.00 Prob>chi2 = 0.0000	Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i chi2 (20) = 3265.29 Prob>chi2 = 0.0000
النموذج الثالث لـ: Ram.	**النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau.**
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i chi2 (20) = 2352.61 Prob>chi2 = 0.0000	Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity in fixed effect regression model H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i chi2 (20) = 2055.98 Prob>chi2 = 0.0000

المصدر: مخرجات برنامج (STATA 15)

الملحق رقم (11): دراسة استقرارية المتغيرات.

دراسة استقرارية المتغير Y

دراسة استقرارية السلسلة الأصلية

Panel unit root test: Summary
Series: Y
Date: 01/22/21 Time: 22:03
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	30.0131	1.0000	20	753
Breitung t-stat	-1.17376	0.1202	20	733
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.88343	0.0298	20	753
ADF - Fisher Chi-square	38.5831	0.5341	20	753
PP - Fisher Chi-square	608.528	0.0000	20	760

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى

Panel unit root test: Summary
Series: D(Y)
Date: 01/22/21 Time: 22:11
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.8439	0.0000	20	706
Breitung t-stat	-10.6473	0.0000	20	686
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-27.1431	0.0000	20	706
ADF - Fisher Chi-square	722.844	0.0000	20	706
PP - Fisher Chi-square	3478.72	0.0000	20	740

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية المتغير G

دراسة استقرارية السلسلة الأصلية

Panel unit root test: Summary
Series: G
Date: 01/22/21 Time: 21:25
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 9
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	47.0797	1.0000	20	737
Breitung t-stat	-2.60500	0.0046	20	717
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.55932	0.7120	20	737
ADF - Fisher Chi-square	20.0322	0.9965	20	737
PP - Fisher Chi-square	284.898	0.0000	20	760

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى

Panel unit root test: Summary
Series: D(G)
Date: 01/22/21 Time: 21:36
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-24.5873	0.0000	20	707
Breitung t-stat	-9.15850	0.0000	20	687
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-30.6720	0.0000	20	707
ADF - Fisher Chi-square	1024.08	0.0000	20	707
PP - Fisher Chi-square	3430.98	0.0000	20	740

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية المتغير GGY

دراسة استقرارية السلسلة الأصلية

Panel unit root test: Summary
Series: GGY
Date: 01/22/21 Time: 21:49
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	55.3686	1.0000	20	743
Breitung t-stat	-3.12882	0.0009	20	723
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.35076	0.6371	20	743
ADF - Fisher Chi-square	22.2365	0.9897	20	743
PP - Fisher Chi-square	326.178	0.0000	20	760

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى

Panel unit root test: Summary
Series: D(GGY)
Date: 01/22/21 Time: 21:55
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-21.8529	0.0000	20	698
Breitung t-stat	-8.23104	0.0000	20	678
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-28.7814	0.0000	20	698
ADF - Fisher Chi-square	879.720	0.0000	20	698
PP - Fisher Chi-square	3699.33	0.0000	20	740

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية المتغير GY

دراسة استقرارية السلسلة الأصلية

Panel unit root test: Summary
Series: GY
Date: 01/22/21 Time: 21:40
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.80859	0.7906	20	750
Breitung t-stat	-2.28291	0.0112	20	730
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.93792	0.1741	20	750
ADF - Fisher Chi-square	40.1375	0.4642	20	750
PP - Fisher Chi-square	78.1992	0.0003	20	760

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى

Panel unit root test: Summary
Series: D(GY)
Date: 01/22/21 Time: 21:46
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.1373	0.0000	20	730
Breitung t-stat	-11.2920	0.0000	20	710
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-18.4529	0.0000	20	730
ADF - Fisher Chi-square	343.025	0.0000	20	730
PP - Fisher Chi-square	900.401	0.0000	20	740

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية المتغير POP

دراسة استقرارية السلسلة الأصلية

Panel unit root test: Summary
Series: POP
Date: 01/22/21 Time: 21:17
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 1 to 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.33579	0.3685	20	664
Breitung t-stat	2.92874	0.9983	20	644
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.09097	0.0000	20	664
ADF - Fisher Chi-square	127.761	0.0000	20	664
PP - Fisher Chi-square	18.5828	0.9985	20	760

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى.

Panel unit root test: Summary
Series: D(POP)
Date: 01/22/21 Time: 21:19
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 2 to 7
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-16.4381	0.0000	20	657
Breitung t-stat	-7.92862	0.0000	20	637
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-20.2992	0.0000	20	657
ADF - Fisher Chi-square	488.839	0.0000	20	657
PP - Fisher Chi-square	37.6887	0.5748	20	740

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية السلسلة الأصلية للمتغيرة INV

Panel unit root test: Summary
Series: INV
Date: 02/10/21 Time: 10:41
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.15076	0.0008	20	747
Breitung t-stat	-2.92711	0.0017	20	727
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.91718	0.0000	20	747
ADF - Fisher Chi-square	74.8807	0.0007	20	747
PP - Fisher Chi-square	61.5804	0.0158	20	760

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (12): اختبار علاقات التكامل المشترك.

نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Pedroni) على معطيات الدراسة

النموذج الأول لـ: Ram

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: Y POP G GGY
Date: 02/12/21 Time: 18:11
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Cross-sections included: 20
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-3.680152	0.9999	-4.967695	1.0000
Panel rho-Statistic	-8.147851	0.0000	-8.552499	0.0000
Panel PP-Statistic	-17.92109	0.0000	-23.89793	0.0000
Panel ADF-Statistic	-17.03263	0.0000	-21.58745	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-5.480402	0.0000
Group PP-Statistic	-21.45707	0.0000
Group ADF-Statistic	-16.87734	0.0000

النموذج الثاني لـ: Ram

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: Y POP G
Date: 02/12/21 Time: 18:16
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Cross-sections included: 20
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.901696	0.9714	-4.460770	1.0000
Panel rho-Statistic	-11.98865	0.0000	-11.16445	0.0000
Panel PP-Statistic	-19.77469	0.0000	-22.00202	0.0000
Panel ADF-Statistic	-18.68542	0.0000	-20.67490	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-8.717643	0.0000
Group PP-Statistic	-23.27559	0.0000
Group ADF-Statistic	-18.61910	0.0000

النموذج الثالث لـ: Ram

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: Y POP GGY
Date: 02/12/21 Time: 18:18
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Cross-sections included: 20
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-2.320622	0.9898	-4.555659	1.0000
Panel rho-Statistic	-11.79802	0.0000	-10.87245	0.0000
Panel PP-Statistic	-18.86663	0.0000	-20.86742	0.0000
Panel ADF-Statistic	-18.39940	0.0000	-19.98078	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-8.584586	0.0000
Group PP-Statistic	-22.36197	0.0000
Group ADF-Statistic	-17.75576	0.0000

النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: Y POP GY
Date: 02/12/21 Time: 18:20
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Cross-sections included: 20
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.270778	0.8981	-3.942815	1.0000
Panel rho-Statistic	-9.362960	0.0000	-8.095091	0.0000
Panel PP-Statistic	-17.51245	0.0000	-20.90442	0.0000
Panel ADF-Statistic	-17.10700	0.0000	-18.08702	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-7.791745	0.0000
Group PP-Statistic	-24.80879	0.0000
Group ADF-Statistic	-18.00895	0.0000

نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Kao) على معطيات الدراسة

النموذج الأول لـ: Ram

Kao Residual Cointegration Test
Series: Y POP G GGY
Date: 02/12/21 Time: 18:15
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 9
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-5.099694	0.0000
Residual variance	20.31269	
HAC variance	5.235229	

النموذج الثاني لـ: Ram

Kao Residual Cointegration Test
Series: Y POP G
Date: 02/12/21 Time: 18:17
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 9
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-3.475461	0.0003
Residual variance	20.33841	
HAC variance	4.009694	

النموذج الثالث لـ: Ram

Kao Residual Cointegration Test
Series: Y POP GGY
Date: 02/12/21 Time: 18:19
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 9
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-4.542474	0.0000
Residual variance	20.74744	
HAC variance	5.142605	

النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau

Kao Residual Cointegration Test
Series: Y POP GY
Date: 02/12/21 Time: 18:25
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 9
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-3.536784	0.0002
Residual variance	21.48107	
HAC variance	4.941863	

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (13): مراحل تقدير نماذج Panel ARDL.

Stages in Panel Data ARDL Implementation		
	First stage: Cross sectional dependence	
	This is examined with various tests (Some examples are shown below): Breusch Pagan LM test (Breusch and Pagan 1980) Pesaran CD test (Pesaran 2004) (Baltagi et al. 2012) bias corrected scaled LM test	
No: Cross Sectional dependence		Yes: Cross Sectional dependence
	Second stage: Stationarity and order of integration	
Apply tests assuming cross sectional independence (first generation) EXAMPLES: Im et al. (2003) Levin et al. (2002) Choi (2001) Breitung (2000) Maddala et al. (1999) Hadri (2000)	LS for 2 structural breaks and large size of data	Apply tests assuming cross sectional dependence (second generation) EXAMPLES: Pesaran (2007) Moon and Perron (2004) Bai and Ng (2004) Chang (2002) Harris and Sollis (2003) CIPS test (Pesaran 2007)
Yes: Stationarity		No: Stationarity
	Third stage: Panel cointegration	
	There are residual based tests, likelihood based tests and error correction based tests.	
No: Cross sectional dependence EXAMPLES OF TESTS: Gutierrez (2003) Larsson et al. (2001) Pedroni (higher explanatory power, mostly preferred with 7 statistics) (Pedroni 2004, 2007) McCoskey and Kao (1998)—(ideal for small samples) Kao (1999) —(ideal for small samples)		Yes: Cross sectional dependence EXAMPLES OF TESTS: Groen and Kleibergen (2003) It allows for multiple cointegration equations. Westerlund (2007) 4 statistics (good for structural breaks)
	Use a resilient estimator such as Driscoll and Kraay (1998)	
	Is cointegration confirmed?	
Yes: Cointegration		No: Cointegration
FMOLS DOLS MG PMG (does not consider cross-sectional dependence; constrains long-run coefficients be the same across units) CCEP (allows cross sectional dependence, endogeneity, serial correlation) CCEMG (as above but better for small cross sections)		Pooling is a good idea: Opt between random effects models or fixed effects models depending on Hausman test.
	Fourth stage: Panel Causality	
	Granger causality: It is a traditional method that assumes panels are homogeneous with no interconnections among cross-section units	Dumitrescu and Hurlin (2012): good sample properties and cross-sectional dependence resilient. Able to report individual specific causal linkages. Bai and Kao CUP-FM estimator

Source: Angeliki N. Menegaki, The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field; Best Implementation Strategies, Economies 2019, 7, 105, P 11. Cite: www.mdpi.com/journal/economies.

الملحق رقم (14): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية لبيانات البانل (Panel DOLS).

النموذج الأول لـ: Ram

Dependent Variable: Y
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 02/27/21 Time: 23:03
Sample (adjusted): 1981 2018
Periods included: 38
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 751
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Automatic leads and lags specification (based on SIC criterion, max=*)
Coefficient covariance computed using default method
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	0.074399	0.022290	3.337830	0.0009
POP	-0.599268	0.204518	-3.419097	0.0007
G	0.194971	0.057128	3.412898	0.0007
GGY	0.000458	0.003471	0.074190	0.9409

R-squared	0.655374	Mean dependent var	3.806869
Adjusted R-squared	0.554223	S.D. dependent var	4.011599
S.E. of regression	2.963637	Sum squared resid	5366.503
Long-run variance	9.475476		

النموذج الثاني لـ: Ram

Dependent Variable: Y
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 02/27/21 Time: 23:13
Sample (adjusted): 1981 2018
Periods included: 38
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 753
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Automatic leads and lags specification (based on SIC criterion, max=*)
Coefficient covariance computed using default method
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	0.085116	0.022160	3.389687	0.0007
POP	-0.541716	0.204442	-3.138867	0.0018
G	0.147802	0.027670	7.148657	0.0000

R-squared	0.599090	Mean dependent var	3.816510
Adjusted R-squared	0.519592	S.D. dependent var	4.032272
S.E. of regression	3.071965	Sum squared resid	6124.591
Long-run variance	10.12453		

النموذج الثالث لـ: Ram

Dependent Variable: Y
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 02/27/21 Time: 23:32
Sample (adjusted): 1981 2018
Periods included: 38
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 751
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Automatic leads and lags specification (based on SIC criterion, max=*)
Coefficient covariance computed using default method
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	0.094054	0.021387	4.397744	0.0000
POP	-0.682107	0.200238	-3.406479	0.0007
GGY	0.008736	0.001710	6.279343	0.0000

R-squared	0.605334	Mean dependent var	3.798632
Adjusted R-squared	0.521218	S.D. dependent var	4.008436
S.E. of regression	3.049525	Sum squared resid	5961.046
Long-run variance	10.28012		

النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau

Dependent Variable: Y
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 02/27/21 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1981 2018
Periods included: 38
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 751
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Automatic leads and lags specification (based on SIC criterion, max=*)
Coefficient covariance computed using default method
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV	0.130060	0.018696	6.956488	0.0000
POP	-0.576906	0.200970	-2.522284	0.0119
GGY	-0.130473	0.039281	-3.321499	0.0009

R-squared	0.580100	Mean dependent var	3.824678
Adjusted R-squared	0.494659	S.D. dependent var	4.090917
S.E. of regression	3.182883	Sum squared resid	6534.330
Long-run variance	12.20512		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (15): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام مقدرات MG.

النموذج الأول لـ: Ram

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
_ec							
	INV						
	L1.	.0719308	.0844541	0.85	0.394	-.0935963	.2374578
	POP						
	L1.	-.7888954	.6890821	-1.14	0.252	-2.139471	.5616807
	G						
	L1.	.5945667	.2396367	2.48	0.013	.1248874	1.064246
	GGY						
	L1.	-.0324265	.0198537	-1.63	0.102	-.071339	.0064861
SR							
	_ec	-.9652786	.0630282	-15.32	0.000	-1.088812	-.8417455
	INV						
	D1.	.4052511	.1124362	3.60	0.000	.1848802	.6256219
	POP						
	D1.	1.997552	4.322793	0.46	0.644	-6.474967	10.47007
	G						
	D1.	1.047355	.3470266	3.02	0.003	.3671952	1.727514
	GGY						
	D1.	-.0673233	.023888	-2.82	0.005	-.114143	-.0205037
	_cons	2.413698	1.51234	1.60	0.110	-.5504327	5.377829

النموذج الثاني لـ: Ram

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
_ec							
	INV						
	L1.	.0306116	.0697156	0.44	0.661	-.1060284	.1672515
	POP						
	L1.	-1.156377	.6601103	-1.75	0.080	-2.45017	.1374151
	G						
	L1.	.228948	.0630456	3.63	0.000	.105381	.352515
SR							
	_ec	-.9865204	.056498	-17.46	0.000	-1.097254	-.8757863
	INV						
	D1.	.4167026	.0937077	4.45	0.000	.2330388	.6003663
	POP						
	D1.	1.507212	4.156011	0.36	0.717	-6.638418	9.652843
	G						
	D1.	.1916832	.0559544	3.43	0.001	.0820145	.3013519
	_cons	3.572356	1.412201	2.53	0.011	.8044938	6.340218

النموذج الثالث لـ: Ram.

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
_ec							
	INV						
	L1.	.0237806	.0713511	0.33	0.739	-.116065	.1636262
	POP						
	L1.	-1.204342	.6604697	-1.82	0.068	-2.498839	.0901546
	GGY						
	L1.	.0158305	.0042739	3.70	0.000	.0074539	.0242072
SR							
	_ec	-.9767832	.057314	-17.04	0.000	-1.089117	-.8644497
	INV						
	D1.	.4266397	.0942159	4.53	0.000	.24198	.6112994
	POP						
	D1.	1.203675	4.159656	0.29	0.772	-6.9491	9.35645
	GGY						
	D1.	.0129106	.0037486	3.44	0.001	.0055634	.0202577
	_cons	3.791116	1.422573	2.66	0.008	1.002925	6.579307

النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau

Mean Group Estimation: Error Correction Form
(Estimate results saved as mg)

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
_ec							
	INV						
	L1.	.0452968	.0867035	0.52	0.601	-.124639	.2152326
	POP						
	L1.	-1.905238	1.032819	-1.84	0.065	-3.929526	.1190493
	GY						
	L1.	-.054447	.1493079	-0.36	0.715	-.3470851	.2381911
SR							
	_ec	-.9600805	.0531348	-18.07	0.000	-1.064223	-.8559381
	INV						
	D1.	.4805242	.1039869	4.62	0.000	.2767135	.6843348
	POP						
	D1.	.0600267	4.201825	0.01	0.989	-8.175398	8.295452
	GY						
	D1.	-.3232478	.2414044	-1.34	0.181	-.7963918	.1498961
	_cons	6.876602	2.140272	3.21	0.001	2.681745	11.07146

المصدر: مخرجات برنامج (STATA 15)

الملحق رقم (16): نتائج تقدير نماذج Panel ARDL باستخدام مقدرات PMG.

النموذج الأول لـ: Ram

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): IND
Time Variable (t): YEAR

Number of obs = 760
Number of groups = 20
Obs per group: min = 38
avg = 38.0
max = 38

Log Likelihood = -1725.956

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec							
	INV L1.	.0953667	.0199747	4.77	0.000	.0562169	.1345165
	POP L1.	-.4863984	.1815723	-2.68	0.007	-.8422735	-.1305233
	G L1.	.1360401	.0477632	2.85	0.004	.0424259	.2296543
	GGY L1.	-.0006618	.0027977	-0.24	0.813	-.0061452	.0048216
SR							
	__ec	-.7886203	.0754395	-10.45	0.000	-.9364789	-.6407617
	INV D1.	.4276278	.0903231	4.73	0.000	.2505978	.6046577
	POP D1.	1.011476	3.700122	0.27	0.785	-6.240631	8.263582
	G D1.	.7619297	.2167598	3.52	0.000	.3370882	1.186771
	GGY D1.	-.0502239	.0168906	-2.97	0.003	-.0833288	-.0171189
	_cons	1.57385	.3053387	5.15	0.000	.9753968	2.172303

النموذج الثاني لـ: Ram

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): IND
Time Variable (t): YEAR

Number of obs = 760
Number of groups = 20
Obs per group: min = 38
avg = 38.0
max = 38

Log Likelihood = -1769.14

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec							
	INV L1.	.1021655	.0197158	5.18	0.000	.0635233	.1408077
	POP L1.	-.4772552	.1802359	-2.65	0.008	-.8305111	-.1239992
	G L1.	.1062155	.0238963	4.44	0.000	.0593797	.1530513
SR							
	__ec	-.8331178	.0660588	-12.61	0.000	-.9625906	-.703645
	INV D1.	.4591143	.0824465	5.57	0.000	.2975221	.6207064
	POP D1.	.1635979	3.988024	0.04	0.967	-7.652786	7.979982
	G D1.	.1580884	.0365817	4.32	0.000	.0863896	.2297872
	_cons	1.553782	.2880148	5.39	0.000	.9892834	2.118281

النموذج الثالث لـ: Ram.

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): IND
Time Variable (t): YEAR

Number of obs = 760
Number of groups = 20
Obs per group: min = 38
avg = 38.0
max = 38

Log Likelihood = -1776.044

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec							
	INV L1.	.1100235	.0193262	5.69	0.000	.0721448	.1479022
	POP L1.	-.5377145	.175662	-3.06	0.002	-.8820057	-.1934234
	GGY L1.	.0058129	.001493	3.89	0.000	.0028867	.0087392
SR							
	__ec	-.833957	.0664788	-12.54	0.000	-.9642531	-.703661
	INV D1.	.4748292	.0826452	5.75	0.000	.3128476	.6368108
	POP D1.	.1703955	4.350053	0.04	0.969	-8.355551	8.696342
	GGY D1.	.0094062	.0019301	4.87	0.000	.0056233	.013189
	_cons	1.579523	.3200627	4.94	0.000	.9522113	2.206834

النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau

Pooled Mean Group Regression
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): IND
Time Variable (t): YEAR

Number of obs = 760
Number of groups = 20
Obs per group: min = 38
avg = 38.0
max = 38

Log Likelihood = -1785.967

D.Y		Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
__ec							
	INV L1.	.1224099	.0178664	6.85	0.000	.0873925	.1574274
	POP L1.	-.6289223	.1677872	-3.75	0.000	-.9577793	-.3000654
	GY L1.	-.1350093	.0373289	-3.62	0.000	-.2081726	-.0618461
SR							
	__ec	-.8499459	.0632123	-13.45	0.000	-.9738396	-.7260521
	INV D1.	.5101601	.091694	5.56	0.000	.3304431	.6898771
	POP D1.	-1.437734	4.008633	-0.36	0.720	-9.294511	6.419043
	GY D1.	-.4200962	.2085488	-2.01	0.044	-.8288444	-.0113481
	_cons	3.286712	.3584926	9.17	0.000	2.584079	3.989344

المصدر: مخرجات برنامج (STATA 15)

الملحق رقم (17): نتائج اختبار (Hausman) للمفاضلة بين مقدرتي (MG) و (PMG).

النموذج الأول لـ: Ram

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
L.POP	-.7888954	-.4863984	-.3024969	.8752644
L.INV	.0719308	.0953667	-.0234359	.1077203
L.G	.5945667	.1360401	.4585266	.3071733
L.GGY	-.0324265	-.0006618	-.0317647	.0256025

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 3.11
Prob>chi2 = 0.5389

النموذج الثاني لـ: Ram

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
L.POP	-1.156377	-.4772552	-.6791221	.794168
L.INV	.0306116	.1021655	-.071554	.0837163
L.G	.228948	.1062155	.1227324	.074016

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 3.94
Prob>chi2 = 0.2676

النموذج الثالث لـ: Ram.

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
L.POP	-1.204342	-.5377145	-.6666277	.7864841
L.INV	.0237806	.1100235	-.0862429	.0848858
L.GGY	.0158305	.0058129	.0100176	.0049964

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 5.42
Prob>chi2 = 0.1437

النموذج الرابع لـ: Rubinson and Landau

	Coefficients (b) mg	(B) pmg	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
L.POP	-1.905238	-.6289223	-1.276316	1.232858
L.INV	.0452968	.1224099	-.0771131	.1029112
L.GY	-.054447	-.1350093	.0805623	.1759531

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 2.36
Prob>chi2 = 0.5009

المصدر: مخرجات برنامج (STATA 15)

الملحق رقم (18): دراسة استقرارية المتغير GY فير صورتها التربيعية GY^2.

دراسة استقرارية السلسلة الأصلية

Panel unit root test: Summary
Series: GYGY
Date: 02/23/21 Time: 15:37
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.95806	0.8310	20	750
Breitung t-stat	-2.10780	0.0175	20	730
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.11541	0.1323	20	750
ADF - Fisher Chi-square	42.6201	0.3591	20	750
PP - Fisher Chi-square	99.5687	0.0000	20	760

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

دراسة استقرارية سلسلة الفروقات الأولى.

Panel unit root test: Summary
Series: D(GYGY)
Date: 02/23/21 Time: 15:43
Sample: 1980 2018
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-17.6757	0.0000	20	729
Breitung t-stat	-9.54987	0.0000	20	709
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-18.3264	0.0000	20	729
ADF - Fisher Chi-square	336.260	0.0000	20	729
PP - Fisher Chi-square	1024.93	0.0000	20	740

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (19): نتائج اختبار التكامل المشترك لمعادلة انحدار سكالي (1989) Scally.

نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Pedroni)

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: Y GY GYGY
Date: 02/23/21 Time: 15:46
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Cross-sections included: 20
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 8
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-0.877677	0.8099	-3.331688	0.9996
Panel rho-Statistic	-10.00240	0.0000	-8.849179	0.0000
Panel PP-Statistic	-16.14402	0.0000	-16.27171	0.0000
Panel ADF-Statistic	-16.06680	0.0000	-15.76411	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-7.720301	0.0000
Group PP-Statistic	-20.45640	0.0000
Group ADF-Statistic	-17.20091	0.0000

نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لـ: (Kao)

Kao Residual Cointegration Test
Series: Y GY GYGY
Date: 02/27/21 Time: 22:33
Sample: 1980 2018
Included observations: 780
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 9
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-7.499484	0.0000
Residual variance	21.45178	
HAC variance	9.080984	

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (20): نتائج تقدير معاملات معادلة انحدار Scally باستخدام طريقة (Panel DOLS).

Dependent Variable: Y
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 02/27/21 Time: 11:13
Sample (adjusted): 1981 2018
Periods included: 38
Cross-sections included: 20
Total panel (unbalanced) observations: 754
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Automatic leads and lags specification (based on SIC criterion, max=*)
Coefficient covariance computed using default method
Long-run variance (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GY	0.334464	0.366712	2.421950	0.0158
GYGY	-0.006762	0.006288	-2.943842	0.0034

R-squared	0.485808	Mean dependent var	3.827512
Adjusted R-squared	0.237694	S.D. dependent var	4.061000
S.E. of regression	3.545664	Sum squared resid	5757.855
Long-run variance	13.85647		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

الملحق رقم (21): نتائج اختبار Granger واختبار Dumitrescu and Hurlin للسببية

اختبار Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/27/21 Time: 17:14
Sample: 1980 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INV does not Granger Cause Y	740	1.88510	0.0128
Y does not Granger Cause INV		1.25305	0.2087
POP does not Granger Cause Y	740	1.18952	0.2605
Y does not Granger Cause POP		0.91827	0.5640
G does not Granger Cause Y	740	2.16557	0.0029
Y does not Granger Cause G		1.88463	0.0128
GGY does not Granger Cause Y	740	2.31010	0.0013
Y does not Granger Cause GGY		1.75879	0.0239
GY does not Granger Cause Y	740	1.66236	0.0378
Y does not Granger Cause GY		1.55620	0.0613

اختبار Dumitrescu and Hurlin

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests
Date: 01/27/21 Time: 17:18
Sample: 1980 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
INV does not homogeneously cause Y	6.18109	7.93734	2.E-15
Y does not homogeneously cause INV	4.87287	5.37202	8.E-08
POP does not homogeneously cause Y	4.90021	5.42564	6.E-08
Y does not homogeneously cause POP	5.45830	6.52000	7.E-11
G does not homogeneously cause Y	4.28575	4.22072	2.E-05
Y does not homogeneously cause G	4.50174	4.64426	3.E-06
GGY does not homogeneously cause Y	4.19120	4.03532	5.E-05
Y does not homogeneously cause GGY	3.98563	3.63220	0.0003
GY does not homogeneously cause Y	3.28057	2.24964	0.0245
Y does not homogeneously cause GY	2.14719	0.02716	0.9783

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 9)

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة تقصي تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مجموعة من 20 دولة نامية خلال الفترة 1980-2018، ولتحقيق هذا الهدف إرتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين حيث تطرقنا في الجانب الأول إلى التحليل النظري لعلاقة سياسة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي من خلال عرض أهم ما يتعلق بسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من مفاهيم أساسية، وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين، بينما خصصنا الجانب الثاني للدراسة الاقتصادية القياسية، أين تم اللجوء إلى التحليل الوصفي والطرق الكمية من خلال تحليل واقع الأداء الاقتصادي والسياسة الإنفاقية، وكذا قياس تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في مجموعة من 20 دولة نامية متوسطة الدخل خلال الفترة 1980-2018 بالاعتماد على الإطار النظري الذي قدمه كل من Rati Ram 1986 و Rubinso and Landau، بالإضافة إلى محاولة تقدير الحجم الأمثل للنمو الاقتصادي من خلال اختبار مدى صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على هذه الدول، وذلك باستخدام نماذج ديناميكية لبيانات بانل تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية، تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (Panel DOLS)، ونماذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة (Panel ARDL).

ولقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن جملة من النتائج تتفق في مجملها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة على غرار دراسة Rati Ram ودراسة Rubinson and Landau، مفادها وجود تأثير إجمالي موجب لسياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التأثير الحدي الخارجي الموجب لإنتاج القطاع الحكومي على إنتاج القطاع الخاص، كما أن مرونة عوامل الإنتاج في القطاع العام تزيد عن مرونة عوامل الإنتاج في القطاع الخاص، ومن جهة أخرى أثبتت نتائج الدراسة القياسية أن تجاوز نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حدها المثالي والمقدر بـ: 24,95% تعطي نتائج معاكسة لما يتوقع حدوثه، مؤكدة صحة وانطباق منحنى سكالي (Scully Curve) على عينة هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام؛ النمو الاقتصادي؛ الدول النامية؛ النماذج الديناميكية لبيانات البانل.

Abstract:

This study aims to examine the impact of public spending policy on economic growth in a set of 20 developing countries during the period 1980-2018, To achieve this goal, the study tries to delve in two aspect, a theoretical aspect in order to present the most important concepts related to public spending policy and the economic growth, as well as the most important theories explaining the relatioship between them. On the other hand, the second aspect is dedicated for the econometric study, by using the descriptive and quantitative techniques, through analysing the reality of economic performance and spending policy, as well as measuring and analysing the impact of public spending policy on economic growth in a set of 20 middle-income developing countries during the period 1980-2018, drawing on theoretical framework submitted by Rati Ram 1986 and Rubinson and Landau models, In addition to try to estimate the optimal public spending by examining the validity and applicability of the Scully curve in these countries, using dynamic panel data models, was estimated by the method of Panel Dynamic Ordinary least Squares and Panel Autoregressive Distributed lag Approach.

Through the data of the study and the findings of our estimators on the whole show and confirm the results of many previous studies similar to Rati Ram 1986 and Rubinson and Landau studies that the total effect of public spending policy on economic growth is positive. In addition, the marginal externality effect of government size on non-government output is positive. As well as the marginal factor productivities in the government sector higher than the marginal factor productivities in the non-government sector. On the other hand, the results of the study showed that the ratio of public spending to GDP exceeded its ideal limit estimated at 24.95%, giving results opposite to what is expected to happen, Confirming the validity and applicability of the Scully Curve to the sample of these countries.

Keywords: Public spending policy; Economic growth; Developing countries; Dynamic panel data models.